أفعال المقاربة

محاولةٌ لقراءة جديدة في البِنية التركيبية والدلالية

إعداد

أحمد سعيد علي عنيزات

إشراف

الأستاذ الدكتور فيصل إبراهيم صفا

حقل التخصص - اللغة والنحو

٢٣ تموز ٢٠٠٨م

١٤٢٩/٧/٢٠هـ

أفعال المقاربة
محاولة لقراءة جديدة في البنية التركيبية والدلالية

Af´āl al-mugārabah "verbs of appropinquation"

An attempt to anew reading of their structures and meanings

إعداد

أحمد سعيد علي عنيزات
بكالوريوس أصول دين، جامعة اليرموك ٢٠٠٢م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

فيصل إبراهيم صفا .... مشرفا ورئيسا

أستاذ في النحو والصرف واللغويات، جامعة اليرموك

فوزي حسن الشايب .... عضوا

أستاذ في النحو والصرف، جامعة اليرموك

إسماعيل أحمد عمايره .... عضوا

أستاذ في اللغة والنحو، الجامعة الأردنية

عبد الحميد محمد الأقطش .... عضوا

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

٢٠ رجب ١٤٢٩هـ

٢٠٠٨/٧/٢٣م

إهداء

إلى نهرٍ ينبع علمًا ،،،
وبحرٍ يزخَر تواضعًا ،،،
وقلبٍ ينبض إنسانية ،،،
إلى صاحب هذا العقد الفريد ،،،

فيصل صفا

لي في قبوله أمل!

شكر

أثني على أستاذي الدكتور فيصل صفا ثناءَ الزهر على القطر؛ فله علي أياد لا أكفرها، بل لا ينهض بها حمد، ولا يضطلع بأعبائها شكر، فهو المعلّم والإنسان! وله عليّ -أبدا- دعاء لا يفتر عنه لساني: أني أسأل الله -بعزته- أن يرفع درجاته، ويعلي مقامه في الدنيا والآخرة، بما تواضع لله والناس...

وأقدم لأعضاء لجنة المناقشة شكرا وعرفانا، فإنه لمن دواعي الفخر أن أقف بين أيدي الدكتور إسماعيل عمايره، والدكتور فوزي الشايب، والدكتور عبد الحميد الأقطش؛ إذ هم بحقّ ممن عز أن يكون لهم نظير!

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الإهداء	جـ
شكر وتقدير	د
المحتوى	هـ
الملخص	ط
المقدمة	١
الفصل الأول (المعاني الوضعية لأفعال المقاربة)	٦
١- معنى المقاربة	٧
١-١ المعنى اللغوي	٧
١-٢ المعنى الاصطلاحي	٩
٢- مصطلح المقاربة	١٢
٣- تعريف الرجاء	١٥
٣-١ المعنى اللغوي	١٥
٣-٢ المعنى الاصطلاحي	١٦
٤- مصطلح الرجاء	١٦
٥- المعاني اللغوية	١٧
٥-١ تمهيد	١٧
٥-٢ معاني أفعال الرجاء	١٨
٥-٢-١ (عسى)	١٨
٥-٢-٢ (حرى)	٢٢
٥-٢-٣ (اخلولق)	٢٦
٥-٣ معاني أفعال القرب	٢٨
٥-٣-١ (كاد)	٢٨
٥-٣-٢ (كرب)	٢٩

٥-٣-٣ (أوشك) ٣١

٦- دلالة أفعال المقاربة معجميا ٣٣

٧- الفروق الدلالية بين أفعال المقاربة ٣٦

٧-١ تمهيد ٣٦

٧-٢ الفروق الدلالية بين أفعال القرب ٣٩

٧-٢-١ (كاد) ٣٩

٧-٢-٢ (أوشك) ٤٣

٧-٢-٣ (كرب) ٤٥

الفصل الثاني (أفعال المقاربة بين التمام والنقص) ٥٠

١- تمهيد ٥١

٢- الفعل التام ٥٢

٢-١ تعريف الفعل ٥٢

٢-٢ دلالة الفعل على الحدث ٥٤

٢-٣ دلالة الفعل على الزمن ٥٤

٣- الفعل الناقص ٥٧

٣-١ تعريف الفعل الناقص ٥٧

٣-٢ الزمن في الفعل الناقص ٦١

٣-٣ الإسناد في الفعل الناقص ٧٣

٤- هل الأفعال الناقصة أدوات ٧٥

٥- أفعال المقاربة بين التمام والنقص ٨٥

الفصل الثالث (البنية الدلالية لأفعال المقاربة) ٩٣

١- تمهيد ٩٤

٢- تعريف الخبر والإنشاء ٩٤

٣- دلالة الإنشاء على الزمن ٩٦

٤- البنية الدلالية لأفعال القرب ١٠٣

٤-١ أفعال القرب بين الخبر والإنشاء ١٠٣

٤-٢ المعاني التركيبية لأفعال القرب ١٠٣
٤-٣ دلالة (كاد) في النفي ١٠٤
٤-٣-١ المذهب الأول ١٠٥
٤-٣-٢ المذهب الثاني ١١٠
٤-٣-٣ المذهب الثالث ١١٢
٤-٣-٤ المذهب الرابع ١١٣
٤-٣-٥ المذهب الخامس ١١٥
٤-٣-٦ مذهب الباحث ١١٧
٥- البنية الدلالية لأفعال الرجاء ١٢٤
٥-١ (حرى) و(اخلولق) ١٢٤
٥-٢ (عسى) ١٢٥
٥-٢-١ معاني (عسى) التركيبية ١٢٥
٥-٢-٢ (عسى) بين الإخبار والإنشاء ١٣٦
٥-٢-٣ بين (عسى) و(لعل) ١٤٣
٦- إسناد الفعل الإنشائي ١٥٠
الفصل الرابع (البنية الدلالية لأفعال المقاربة) ١٥٤
١- تمهيد ١٥٥
٢- البنية التركيبية عند القدماء ١٥٥
٢-١ أفعال القرب ١٥٥
٢-٢ أفعال الرجاء ١٦٣
٣- البنية التركيبية عند المحدثين ١٨٢
٤- البنية التركيبية عند الباحث ١٨٤
٤-١ تأسيس (١) ١٨٤
٤-١-١ أصالة الفعلية في أفعال المقاربة ١٨٤
٤-١-٢ تفسير لزوم ذكر التتمة فيها ١٨٥
٤-١-٣ تفسير ثبوت تركيبها على نسق واحد ١٨٨
٤-٢ تأسيس (٢) ١٩٠

٤-٢-١ مشكل دخول (أن) في السياق ١٩٠
٤-٢-٢ وظيفة (أن) في السياق ١٩٤
٤-٣ وصف بنية أفعال المقاربة ١٩٨
٤-٤ تركيب أفعال المقاربة ٢٠٨
٤-٥ الرتبة في جمل أفعال المقاربة ٢١٥
٤-٥-١ تقدم (أن) والفعل على (عسى) ٢١٦
٤-٥-٢ توسط (أن) والفعل بين (عسى) والفاعل ٢١٨
مسرد بالأنماط اللغوية لأفعال المقاربة ٢٢٢
المراجع ٢٣٠
الملخص (بالإنجليزية) ٢٤٧

الملخص

عنيزات، أحمد سعيد علي. **أفعال المقاربة محاولة لقراءة جديدة في البنية التركيبية والدلالية**. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، ٢٠٠٨. (المشرف: أ.د فيصل إبراهيم صفا)

يدرس هذا البحث باب أفعال المقاربة. وهو باب جد مشكل، إنْ في المعطى، كما يظهر في المنجز اللغوي؛ وإن في التفسير، كما يظهر في قولات السلف ومكتوباتهم. أما إشكالية المُعطى، فثم أنماط كثيرة مشكلة تختلف عن النمط الأكثر شيوعا، كما في (عسى)، وهو (عسى + مرفوع + أن + يفعل)؛ فقد جاء بعضها على نحو النمط (عسى + مرفوع + فَعَلَ) أو النمط (عسى + مرفوع + مرفوع) أو (عسى + مرفوع + منصوب) أو (عسى + مرفوع + سين + يفعل) أو (عسى + أنْ + منصوب + يفعل). ومما جاء مشكلا، أيضا، ظهور ضمير النصب حالا محل ضمير الرفع في (عسى)، نحو (عساه)؛ وليس لهذا الوضع نظير في العربية بعامة.

وأما إشكالية التفسير، فقد كان البحث الشكلي في منهج النحاة طاغيا -على نحو لافت- في درس هذا الباب؛ إذ جاءت أحكامهم معيارية، لا تتكئ على سماع أو استقراء إلا في شيء نادر جدا؛ فقد أهملوا كثيرا من الأنماط المسموعة، وقدموا كثيرا من الأحكام بما لا يتفق والواقع اللغوي. ولم يحظ البحث الدلالي عندهم بكثير من الاهتمام؛ إذ أغفلوا أو أهملوا بعضا من المعاني التركيبية، ولم يفرقوا بين معاني أفعال المقاربة، فجاء بحثهم الدلالي هامشيا.

ينطلق هذا البحث من الرفض التام لفكرة النقص في الأفعال، بعامة، وفي أفعال هذا الباب، بخاصة، ومن التمسك بفكرة أنها أفعال تامة تدل على معان معجمية، وعلى أحداث تركيبية معينة، وتقع في تركيب جملتها موقع المسند؛ ويخلص إلى أن تركيبها هو (فعل + فاعل + مصدر مجرور بحرف محذوف) وظيفته تخصيصُ الإسناد المبهم بين الفعل والفاعل وتفسيرُه على نحو يُرَدّ كل ما ذكره النحاة من أنماط إلى هذا النمط، مع تغير في موقعية العناصر؛ ويعزو دخول (أن) إلى عامل تركيبي، في حين يعزو ثبات تركيبها -في الأغلب- إلى سبب دلالي.

الكلمات المفتاحية: أفعال المقاربة - عسى - كاد - الأفعال الناقصة - البنية الدلالية - البنية التركيبية - الدلالة - التركيب - أفعال الرجاء

مقدمة

يدرك الدارس -بداهةً- أن جانبا غير قليل من نحو القدماء نحو شكلي، عنوا فيه بالحركات والعوامل والموقع، وضربوا فيه الذكرَ صفحا عن المعاني أو مسوها مسًا، وكأن الشكل هو قمة الدراسات اللغوية؛ فلا نعدَم في مسألة من مسائل النحو إعرابات شتى، لكننا قلما نجدهم يبرزون لتلك الإعرابات أثرا واضحا في إحداث معان مختلفة. ولعل باب أفعال المقاربة من أبرز الأبواب النحوية، التي يتجلى فيها هذا المنهج على نحو سافر.

إن هذا الباب جد مشكل، إنْ في الجانب الدلالي وإن في الجانب التركيبي، والناظر فيه يكاد لا يخرج بتصور نهائي عن بنيته اللغوية؛ لكنه -في المقابل- يخرج مثقلا بقدر من الأحكام المعيارية الطاغية؛ إذ نَدَرَ أن خلت منها مسألة من مسائل هذا الباب، وكأن الدارس أمام مدارس فقهية! فاقتران ما يسمى خبر أفعال هذا الباب بـ(أن)، على سبيل المثال، تتناوبه أحكام خمسة هي: الوجوب، والمنع، والجواز، والجواز مع أولوية الحذف، وجواز الحذف مع أولوية الاقتران! والحال لا يبعد كثيرا عن هذا في مسألة توسط الخبر أو تقدمه أو تأخره.

كثير من الأحكام، التي تمسك بها النحاة في هذا الباب، لم تكن مبنية على استقراء وسماع، وإنما على ما تجيزه أصول الصنعة النحوية، وما يقبله المنطق، وكأن اللغة تجري عليها -جريا لا يتخلف- قوانينُ الطبيعة والعقل والمنطق! يتجلى هذا المنهج في أمثلة كثيرة؛ من أبرزها إعراضهم عن وصف الأنماط اللغوية المختلفة؛ إذ إن أنماطا متنوعة لـ(عسى) لم يتطرقوا إليها، مع أنها مسموعة -إلى حد ما- في مرحلة التقعيد وما بعدها! من ذلك، أيضا، أن اقتران أخبار هذه الأفعال بـ(أن) وعدمه يرجع إلى التفسير لا إلى السماع؛ فاقتران المضارع بـ(أن) في جملة (كاد) ممنوع، على الرغم من أنه مسموع، لأن (أن) -في رأيهم- دالة على الاستقبال، و(كاد) يدل على الحاضر، فيتنافيان. ومن ذلك أنهم عدوا عدم اقتران خبر (عسى) بـ(أن) ضرورة لا تجوز إلا في الشعر، مع أن السماع قد جاء بهذا الاستعمال إلى حد الكثرة. ومن ذلك أنهم قسموا (عسى) إلى أنماط أربعة بحسب ما تجوزه الصنعة؛ مع أن بعضها -كالنمط (مرفوع+عسى+أن+يفعل)- لم يسمع عن العرب، ألبتة. ومن ذلك، أيضا، أنهم رفضوا بعض الأنماط المسموعة، نحو (عسى+يفعل+مرفوع)، بحجة أنه لا يجوز أن يتوسط (يفعل)، إذا لم يكن مقرونا بـ(أن)، لأنه لا يصلح أن يكون فاعلا لـ(عسى).

أما الجانب الدلالي، فإنه لم يحظ عندهم إلا بشيء يسير جدا من البحث والاهتمام؛ وربما يكون حشدهم أفعالَ هذا الباب جميعا في بحث واحد -نسبةً للشكل- شاهدا على هذا، متجاهلين أن لها دلالات مختلفة، وإن تشابهت في شيء من التركيب. فمن ذلك، مثلا، أنهم عللوا ما ينبغي أن يعلل استنادا إلى المعنى، عللوه استنادا إلى الشكل والمبنى؛ فقد عزَوا ثبوت المضارع في سياقها إلى أنها أفعال مُنعت لفظ المضارع، فعُوِّض المضارع في الخبر! ومن ذلك، أنهم لم يفرقوا في المعنى بين أفعال القسم الواحد؛ فأفعال الرجاء -جميعا- تؤخذ على معنى واحد، على سبيل التطابق، وكذا الحال في أفعال القرب وأفعال الشروع، على الرغم من أن الأصل أن يكون بينها فوارق دلالية ولو جزئية. ومن ذلك أيضا أنهم أغفلوا بعض المعاني التركيبية لـ(عسى)، مقتصرين على بعضها.

هذا، ولئن كان منهج النحاة في التفسير مشكلا، فإن المعطى -كما يظهر في المنجز اللغوي- مشكل في كثير من الجوانب أيضا؛ وأحسب أن نظرة عجلى تكشف لنا عن كثير مما يشكل؛ لعل من أبرز ذلك وجود أنماط لغوية، في (عسى) بخاصة، تخالف النمط الأصل الكثير الشيوع، وهو (عسى + مرفوع + أن + يفعل)؛ فقد جاء بعضها على نحو (عسى + مرفوع + فَعَلَ) أو (عسى + مرفوع + مرفوع) أو (عسى + مرفوع + منصوب) أو (عسى + مرفوع + سين + يفعل)! وكل هذه الأنماط مشكل، على المستوى الدلالي أو التركيبي أو على المستويين معا.

ومما يشكل في هذا الباب -أيضا- دخول (أن) في السياق؛ فما المعنى الوظيفي الذي يحتمل لها مع مدخولها؟ لقد أشكلت هذه المسألة عند النحاة أنفسهم، لأن (أن) تؤول مع (يفعل) بمصدر، والمصدر لا يكون خبرا عن الجثة (=الذات). لذا، اختلف النحاة في التفسير على نحو يتسم بكثير من التكلف الذي لا يتفق والواقع اللغوي؛ فبعض جوز الإخبار بالمعنى عن الذات هنا تحديدا، وبعض جعلها مفيدة للزمن ولا تؤول بالمصدر، وبعض أهملها فعدها زائدة في السياق! فَلِمَ يُغتفر في هذا الباب تحديدا الإخبار بالمعنى عن الذات؟ ولم كانت (أن) هنا بالذات زائدة؟

ومما يشكل حلول ضمير النصب المتصل محل ضمير الرفع المتصل في (عسى)، كـ(عساه)؛ إذ ليس في لغة العرب لفظ يجري على هذه الشاكلة سوى (عسى)! وقد اختلف النحاة في تفسير هذا الإشكال على أقوال، تجلى فيها المنهج الشكلي بوجه صراح؛ إذ كان وَكْدُهم، في تفسيراتهم تلك، أن تتفق الحركات الشكلية مع ما تمليه عليهم العوامل، ولو تعسفوا في التأويل وغالَوا في التخريج.

وقد اقتصرت دراسات السلف لهذا الباب على جملة أشياء، أكثرها يدور حول بيان ما يقترن من هذه الأفعال بـ(أن) وما لا يقترن، وإعرابِ الخبر حال اقترن بـ(أن)، وبيانِ الجامد منها من المتصرف، والبحث أخيرا في (كاد) منفيا؛ وقد درج السلف -فيما قرأت- على هذا؛ فدراسات متأخريهم ليست سوى تكرار لما قاله متقدموهم، يكاد المرء لا يظفر منها بشيء ذي بال. أما المحدثون، فأكثرهم تَبَعٌ للقدماء، ونَقَلة لما في كتبهم بالشواهد والأمثلة ذاتها؛ وإذا كان ثَم عندهم من دعوى للتجديد والتيسير، فإنها تتعلق -حَسْبُ- إما بترتيب أجزاء الموضوع، وإما بذكر أمثلة جديدة غير التي ذكرها النحاة.

على أن نفرا من المحدثين على خلاف هذا، إذ أنفقوا كثيرا من الحديث في إثبات أن هذه الكلمات كلها أدوات وليست أفعالا، متكئين في ذلك على أنها لا تدل على معان معجمية، ولا تدل على أحداث، ولا تتبين معانيها إلا في التراكيب. وربما كانت دراسة المخزومي -على الرغم من كونها موجزة وجزئية وغير دقيقة أحيانا- من أوعب أبحاثهم؛ فقد نقد النحاة في درسهم إياها تحت باب واحد، وأخرج منها (حرى) و(اخلولق) لعدم دلالة معنييهما على الرجاء، وحاول أن يقدم تفسيرا لـ(أن)؛ وإن كان ينقصه قدر من عدم الدقة كما أظهرت الدراسة مفصلا.

والحق إن عد هذه الكلمات أدوات أو أفعالا ناقصة مشكل بحد ذاته؛ فالأول يتناقض وظهورَها بصيغ الأفعال، ويتناقض -أيضا- ودخولها في جداول تصريفية وإسنادية وإلصاقية ... إلخ، لأن هذه السمات -كما أقر بذلك المحدثون- خاصة بالأفعال؛ فكونها تصدق على الكلمة يعني، بالقطع، أنها فعل. وما ذكروه -من عدم دلالتها على معان وضعية، وعلى أحداث تركيبية، وعدم تبين معناها إلا في الجملة- ليس صحيحا ألبتة، إذ الواقع على خلافه كما أبرزت الدراسة؛ فهي تدل على معان وأحداث كغيرها من الأفعال. وأما كونها أفعالا ناقصة، فإن مصطلح النقص في الأفعال مشكل أيضا؛ ذلك أن للفعل -عند النحاة- ركنين، هما الحدث والزمن؛ فإذا نقص منه الحدث -بناء على قولهم- ونقص منه الزمن، بناء على أن الزمن ليس من بنية الأفعال[1]، فعلام يدل الفعل الناقص إذاً؟ وبلفظ

(١) رجحت الدراسة أن الزمن ليس من بنية الأفعال؛ فالفعل لا يدل على الزمن بذاته، وإنما نستدل على الزمن من السياق. على أن لصيغة الفعل دورا في توجيه السياق زمنيا، كما الحال في الظروف والأدوات.

آخر: ماذا يبقى من مقومات الفعلية حالَ فَقَدَ ركنيه الوحيدين؟ ولئن كان النحاة نصوا على أن الزمن ليس مرادا في أفعال المقاربة، كما هو الحال في باب (كان)، فإن دعواهم النقص فيها يعني تجردها من ركني الفعل الأساسين!

ومهما يكن من أمر، فقد كانت دراسات القدماء والمحدثين في هذا الباب مقتضبة، وعامة، ومقتصرة على جزئيات؛ فليس فيها ما يستوعب الموضوع نقدا ووصفا وتفسيرا؛ بل إنها تمر عليه مر الكرام -وهذا غريب حقا- كأنه خلو من الإشكال!

أما هذه الدراسة، فليس من شأنها أن تجترّ ما كان خطّه المتقدمون، فأفاضوا فيه قولا؛ وليس من شأنها، كذلك، أن تجمع بين دفّتيْها آراءً ومذاهب، من غير نقد ولا تمحيص؛ إنما كانت قضاءَ ضرورةٍ مِلحاحٍ، منطلقها أن النحويين وصفوا تراكيب جمل المقاربة فلم يصيبوا حينا، وعلّلوا فما استقام تعليلهم أحيانا، وتناقضت مفاهيمهم مع ما كانوا سلّموا به من قبل، فَوَجَدْتُ لنقض جزءٍ من مسلماتهم متّسعًا، وللكشف عن تناقضاتهم سبيلًا.

اتخذت هذه الدراسة في بحثها مناحي مختلفة؛ منحى **نقديا** يرمي إلى إبراز كثير مما يشكل ويظهر للدارس على غير ذلك؛ ومنحى **وصفيا** يهدف إلى الكشف الدقيق عن الأنماط اللغوية المستعملة في اللغة المستقراة، في مرحلة التقعيد أو غيرها؛ ومنحى **تحليليا تفسيريا** يساعد في تقديم محاولة جديدة لدراسة البنية التركيبية وفقا لبعض معطيات علم اللسانيات الحديث.

تهدف الدراسة -بعد ما سبق- إلى مقاربة جديدة في إبراز هذا الباب على نحو واضح وميسر، وتخليصه من الأحكام المعيارية والمنطقية والإعرابات المختلفة، التي تكد ذهن الدارس؛ وقد تمثلت تلك المقاربة فيما يلي:

١. عد ما يسمى الخبر مقترنا بـ(أن) دائما، ولو ظهرت محذوفة منه، بناء على أنها أصل في التركيب.

٢. تخليص هذا الباب من الإعرابات الكثيرة المشكلة، وذلك بِعَدِّ هذه الكلمات أفعالا تامة، والمرفوع فاعلا لها، و(أن) والفعل مصدرا مجرورا بحرف محذوف، يخصِّص ويفسر الإسناد المبهم بين الفعل والفاعل.

٣. عد الأنماط التي ذكروها ترتد إلى نمط واحد هو النمط الأصل: (فعل + فاعل + مفسر ومخصِّص)، وعد ما سواه تغيرا في موقعية العناصر لأغراض بلاغية.

جاءت هذه الدراسة في فصول أربعة، خصص **الفصل الأول** للحديث عن المعاني اللغوية لأفعال المقاربة، وعلاقة هذه المعاني بالمعاني التركيبية السياقية، ثم الحديث عن الفروق الدلالية الدقيقة بين أفعال كل قسم من أقسام المقاربة. أما **الفصل الثاني**، فقد عالج إشكالية النقص في الأفعال، بعامة، وهذا يقتضي بالطبع الكلام على دلالة الأفعال على الحدث والزمن، ثم الحديث عن التصنيف الصرفي لأفعال المقاربة، بخاصة، وهل تصلح أن تكون أفعالا ناقصة أو أدوات؟ وأُفرد **الفصل الثالث** للبنية الدلالية؛ وهذا يتضمن الحديث عن الخبر والإنشاء، وفي أيٍّ منهما تقع هذه الأفعال؟ ثم تفصيل القول في المعاني التركيبية المحتملة لها في السياقات المختلفة، والبحث في مشكل إسناد الفعل الإنشائي. أما **الفصل الرابع**، فمخصص للبنية التركيبية؛ عرضت الدراسة فيه آراء السلف والخلف في تفسير تركيب أفعال المقاربة ونَقَدَتْها، ثم عرّجت على مبحث يصف الأنماط المختلفة لـ(عسى) خاصة، بوصفه أكثر الأفعال إشكالية، في المعطى وفي التفسير، وختم الفصل بمذهب الباحث في تفسير تلك التراكيب.

ينبغي التنبيه إلى أن الدراسة اقتصرت في درسها على (أفعال الرجاء) و(أفعال المقاربة)، ولم تعن بدرس (أفعال الشروع)، نظرا لأن ليس فيها ما يشكل في بنيتيها الدلالية أو التركيبية -كما هو الحال في أفعال الرجاء والمقاربة- مع الاكتفاء بمسرد تمثيلي.

وبعد، فأزعم أن هذه الدراسة محاولة لقراءة جديدة في باب أفعال المقاربة، نقداً لمنهج النحاة في درسها، ووصفاً لأنماطها اللغوية المختلفة، وتفسيرًا عاما لبناها الدلالية والتركيبية، وتعليلاً لغويا لما يخصها من أحكام في الاستعمال؛ وإذا رأى أحد فيها غير ذلك، فلا جرم أنها أبرزت بابا مشكلا من أبواب النحو العربي، كان يُنظر إليه على أنْ ليس فيه ما يُشكل.

والحمد لله على توفيقه

الفصل الأول

المعاني الوضعية لأفعال المقاربة

- المقاربة: التعريف والمصطلح
- الرجاء: التعريف والمصطلح
- المعاني اللغوية لأفعال المقاربة
- دلالة أفعال المقاربة معجميا
- الفروق الدلالية بين أفعال المقاربة

١. معنى المقاربة

١-١ المعنى اللغوي

القُرْب مصدرُ قَرُب يَقْرُب، وهو "أصل صحيح يدل على خلاف البعد"[١]، وكل ما اشتق من هذه المادة فراجع إلى هذا المعنى؛ فالقَرَب: "طلب الماء ليلا"[٢] إذا لم يكن بينك وبينه إلا ليلة، "والقِراب: غمد السيف"[٣]، لأن جوانبه قريب بعضها من بعض، ويقال مثل هذا في القارب: وهو "السفينة الصغيرة"[٤].

وكان القياس أن يقال (أفعال القُرْب)؛ إذ القرب لفظ مجرد، ليس فيه حرف من حروف الزيادة الدالة على معنى زائد. وقد علل بعض النحويين العدول عن مصطلح (القرب) إلى (المقاربة) بـ"أن الفعل من قُربان قارَبَ، ولم يقولوا قَرُبَ استغناء بذلك"[٥]. فلم استغنوا به مع أننا نجد الفعل (قَرُب) قد ورد استخدامه في لغة العرب كثيرا؛ قال الحطيئة[٦] (٤٥ هـ):

وَيَـــأْمُرُ بِالجِمَـــالِ فَـــلا تُعَـــشَّى ... إذا أمْـــسى وَإنْ قَـــرُبَ العَـــشاءُ

وقال أبو تمام[٧] (٢٣١ هـ):

قَـــرُبَ الحَيَـــا وَانْهَـــلَّ ذاكَ البَـــارِقُ ... وَالحاجَـــةُ العَـــسْرَاءُ بَعْـــدَكَ فَـــارِقُ

---

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (قرب)، ٨٠/٥. وانظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (قرب)، ٢٣٧/٦؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرب)، ٦٦٢/١.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (قرب)، ٢٣٨/٦.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرب)، ٦٦٧/١.

(٤) المرجع السابق، ٦٦٩/١.

(٥) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة (قرب)، ٢٣٧/٦. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرب)، ٦٦٤/١. وقد نسبا هذا النص لسيبويه، ولم أجده هكذا، وإنما نصه في الكتاب، ٢٣/٤: "ولم نسمعهم قالوا: قَرِبَ ولا نَصِفَ، اكتفوا بقارَبَ ونصف، ولكنهم جاءوا به كأنهم يقولون: قرب ونصف".

(٦) ديوان الحطيئة، ١٨.

(٧) ديوان أبي تمام، ٤٥٢/٢.

وقال البحتري[1] (٢٨٤ هـ):

تَلَقَّيْنَا الشِّتَاءَ بِهِ وَزُرْنَا   بَنَاتِ اللَّهْوِ إِذْ قَرُبَ المَزَارُ

أما المقاربة، فهي مصدر للفعل قارَبَ يُقارب، وفيه حرف زائد على الصيغة المجردة، وهذه زيادة تدل عند الصرفيين[2] على معان، هي: (١) الموالاة، (٢) معنى (فَعَلَ) المجرد، (٣) التكثير، (٤) المشاركة. فأما الموالاة (=المتابعة)، فمعنى غير مقصود هنا بالعموم، إلا إذا خُصَّ بفعل منها هو (أوشك)، الذي يدل -كما سيتبين- على تسارع الفاعل للقرب من الفعل (=الحدث). وفي التسارع موالاة وتعاقُب.

وأما معنى (فَعَلَ) -وهذا مذهب الصَبّان[3] (١٢٠٦ هـ) والأهدَل[4] (١٢٩٨ هـ)- فالأصل أن لا يُعدَل عن الصيغة المجردة إلا لمعنى زائد؛ وإذا لم يَثبُت معنى زائد في (قارب)، فإنه يلزم أن يُرجَع إلى الصيغة المجردة، وهذا يعني أن يكون لـ(قارب) معنى مختلف عن (قرُب)، كما أن لـ(سافَرَ)[5] معنى مختلفا عن معنى (سَفَرَ)، مثلا.

والحق، في ما يرى الباحث، أن (فاعَلَ) لا تأتي بمعنى (فَعَلَ) إلا إذا كانت (فَعَلَ) غير مستخدمة في لغة العرب، وهذا الترجيح مبني على القاعدة المشهورة التي تقول: "زيادة المبنى تدل على زيادة في المعنى"[6]، أو تغييرُ فيه شرطَ وجود علاقة وملابسة. وقد تبين أن (قَرُبَ) مستخدم في لغة العرب؛ فهو -إذاً- ليس بمعنى (قارب).

---

(١) ديوان البحتري، ٥٣٥/١.

(٢) انظر: الاستراباذي. شرح شافية ابن الحاجب. القسم الأول: ٩٦/١.

(٣) انظر: الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢٥٨/١.

(٤) انظر: الأهدل. الكواكب الدرية على متن الأجرومية، ٢٣٥/١. هو محمد بن أحمد بن عبد الباري الحسيني التهامي، من أهل تهامة اليمن، شافعي. له: (سلم القاري)، (تسديد البيان للمشتغلين بحكمة اليونان)، (الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ١٩/٦.

(٥) هذا الفعل من الأفعال التي ذكرها الصرفيون بمعنى (فَعَلَ). وليس هذا صحيحا؛ فإن المعجمات ذكرت معنيين مختلفين، وإن كان بينهما -لا شك- ارتباط.

(٦) الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن، ٢٥٨/١.

المعنى الثالث هو التكثير. ولم أجد نحويا -فيما اطلعت عليه- ذكره معنىً لـ(قارب)، مع أنه محتمَل، بل أقرب المعاني جميعها إلى الصحة وأدقُها؛ إذ إن أشهر أفعال المقاربة تدل على الشدة، كـ(كاد) قربًا من الفعل؛ وكـ(عسى) رجاءً للفعل. وفي الشدة تكثير للقرب وتكثير للرجاء.

وأما معنى المفاعَلة (=المشاركة)، وهو المعنى الأشهر لصيغة (فاعل)، فالنحويون على أنه ليس مقصودا في هذا الباب، "لأن الفعل هنا من واحد كسافر، لا من اثنين كقاتل"[1]. لكن الصبّان حاول أن يتأوّل المفاعلة على بابها، فقال: "ولك أن تجعلها على بابها، لقرب كلٌ من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر"[2]. وقد يصح هذا المعنى بالنظر إلى أن (القطار) يقرب من (التأخر)، و(التأخرُ) يقرب من (القطار)، أيضا، في: (كاد القطار يتأخر)؛ فهو معنى محتمَل، مثلما أن معنى التكثير محتمَل أيضا.

١-٢ المعنى الاصطلاحي

(أفعال المقاربة) باب من أبواب النحو، يُطلَق على مجموعة من الأفعال المعينة، المختلفة في دلالاتها، والمتشابهة في شيء من تركيبها، وأشهرها: (عسى، حرى، اخلولق، كاد، كرَب، أوشك، طفِق، هبّ، جعل، أخذ). وليس المقصود بالشهرة هنا الشهرة في لغة العرب، وإنما في كتب النحويين، لأن بعضا منها نكاد لا نجد له ذكرا في شاهد، كما سيأتي.

كثير من النحويين لا يذكرون تعريفا لهذا الباب كما يذكرون للفاعل أو الحال مثلا، وإنما يكتفون مرة بتعريفها بالمثال، كما فعل ابن مالك (٦٧٢ هـ) في قوله: "أفعال المقاربة طفق وعلق وجعل ...."[3]، وابن عصفور[4] (٦٦٩ هـ)، والإسفراييني[5] (٦٨٤ هـ)، وغيرهم؛ ومرة يُعرّفونها

---

(١) الصبان. حاشية الصبان، ٢٥٨/١.

(٢) المرجع السابق، ٢٥٨/١.

(٣) ابن مالك. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ٨٠٩.

(٤) انظر: ابن عصفور. المقرب، ١٠٧/٣.

(٥) انظر: الإسفراييني. لباب الإعراب، ٤٢٦.

يذكرون توصيفا شكليا لعملها النحوي، كما ذكر ابن مالك في موضع آخر بأنها "مساوية لكان وأخواتها في النقصان، واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب"(١)، وكما ذكر الأسيوطي(٢) (٩١١ هـ) بأنها "ككان وأخواتها في النقص والعمل، لكن خبرها مضارع"(٣).

غير أن ابن الحاجب النحوي (٦٤٦ هـ) حاول أن يعرفها بالحد، فقال: "هي أفعال وضعت لدنو الخبر، رجاءً أو حصولا أو أخذا فيه"(٤). وهذه المصادر (رجاء، حصولا، أخذا) منصوبة على التمييز، فيكون المعنى: أنها وضعت لقرب رجاء الخبر أو قرب حصوله أو قرب الأخذ فيه.

وليس الحد الذي ذكره دقيقا، كما ذكر الاستراباذي(٥)؛ إذ إن أفعال الرجاء لم توضع لقرب رجاء الخبر، وإنما لرجاء وقوع الخبر نفسه؛ وكذلك أفعال الشروع، وضعت للأخذ في الفعل والشروع فيه، لا لقرب الشروع؛ فهو أراد، إذًا، أن يُبقي معنى المقاربة موجودا حتى في أفعال الرجاء والشروع! وتبدو عدم الدقة، أيضا، في تعريف ابن يعيش (٦٤٣ هـ) إياها بقوله: "معنى قولهم أفعال المقاربة أي: تفيد مقاربة الفعل الواقع في أخبارها"(٦).

والذي يُرى، هنا، أنْ ليس يصح أن تُجمَع هذه الأفعال في حد واحد من جهة المعنى، مثلما أنه لا يصح أن تُجمع في باب واحد أصلا؛ وذلك لأمرين، الأول: اختلاف دلالاتها التركيبية؛ وهذا يشمل الفرق في المعنى الخاص (=السياقي)، نحو:

١. عسى القمر أن يطلع (=ترجّي المتكلم طلوعَ القمر)

٢. كاد القمر يطلع (=قَرُب القمر من الطلوع قربا شديدا)

ويشمل الفرق في المعنى العام (=الخبر والإنشاء)؛ فجملة (١) معناها العام هو الإنشاء، وجملة

---

(١) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ١/١٩٩.

(٢) هكذا كتب الاسم على غلاف كتاب (الفرائد الجديدة)! وهو السيوطي المتوفى سنة (٩١١ هـ).

(٣) الأسيوطي. الفرائد الجديدة، ١/٢٦٢.

(٤) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٢/٩٠. وانظر: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٢/٣٠١.

(٥) انظر: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٢/٣٠١.

(٦) ابن يعيش. شرح المفصل، ٤/٣٧٢.

(٢) معناها الإخبار. الثاني: اختلاف تراكيبها الشكلية، نحو:

٣. اخلولقت السماء أن تمطر (ما يسمى بالخبر هنا من باب المفرد وجوبا)

٤. شرعت السماء تمطر (ما يسمى بالخبر هنا من باب الجمل وجوبا)

وإذا كانت قد جُمِعَتْ -حقًا- في بابٍ نسبةً للشكل الإعرابي[١]، فإنه يجب -حينئذٍ- أن تُحَدّ بحدٍ يجمعها بجامع شكلي أيضا، كما فعل غير واحد من النحويين ممن سلف ذكرهم.

خروجا من هذا الإشكال، يجب أن تُفصَل (أفعال الرجاء) عن (أفعال المقاربة) وعن (أفعال الشروع)[٢]، وأن يُطلَق مصطلح (أفعال المقاربة) -حَسْبُ- على الأفعال التي تؤدي معنى القرب في التركيب[٣]. وفي هذه الحال، فقط، يصح أن تُحَدّ بأنها (أفعال تدل في التركيب على قرب فاعلها (=اسمها) من حدثٍ (=خبرها) معينٍ معلومٍ في الكلام، قربا مجازيا لا حقيقيا). وكونه قربا مجازيا (=معنويا)، لأن الفاعل لا يقرُب حقيقة من الحدث؛ فالحدث شيء غير حسي، وهذا يعني أنه إذا كان قربا حقيقيا نحو: (قرُب محمد من علي)، فليس من أفعال الباب، لأن القرب واقعٌ حقيقةً من شيء غير الحدث (=حقيقي).

بناء على هذا الحد، فإن أفعالا أخرى تدخل فيها -بالإضافة إلى (كاد) وأخواتها- نحو: قرُب، وقارب، وشارف، وأشرف، ودنا، وألَمّ، وهَمّ. وقد أوصلها بعضهم، كأبي حيان[٤] (٧٤٥ هـ)، والسيوطي[٥]، إلى ما يقرب من ثلاثين فعلا. ويدخل فيها، أيضا، (حرى) و(اخلولق)[٦]، كما سيأتي، وكلُّ فعل يدل في التركيب على نحو هذا المعنى.

---

(١) فكرة العمل هي التي دعت النحاة إلى جمعها في باب واحد. انظر: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٧.

(٢) ومن باب أولى يجب فصل أفعال المقاربة عن (كان) وأخواتها، للافتراق التام والواضح بين البابين في الدلالة.

(٣) على الرغم من أن (عسى) يحمل في دلالته اللغوية معنى للقرب واضحا -كما سيتبين ص (١٩)- فإن هذا ليس مسوغا لجمعه مع أفعال المقاربة، لأن المعول عليه في التصنيف هو المعنى التركيبي لا اللغوي. وإن كان (عسى) يدل -تركيبيا في أحد معانيه- على معنى القرب، فإنه قليل جدا في لغة العرب، كما تبين من استقراء الشواهد، ومهمل في لغتنا المعاصرة.

(٤) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٨/٢.

(٥) انظر: السيوطي. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ٤٠٩/١-٤١٠.

(٦) إذا لمحنا فيهما معنى القرب لا معنى الجدارة، كما سيأتي ص (٢٢، ٢٦).

٢. مصطلح المقاربة

لم يرد لفظ المقاربة عند سيبويه (١٨٠ هـ)، ولم يصطلح تسميةً لأفعال الباب، وإنما علل أنها لتقريب الأمور حسب، فقال: "وهذه الحروف، التي هي لتقريب الأمور، شبيهة بعضها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال"[1]. وكذا الفراء (٢٠٧ هـ)، لم يذكر مصطلح المقاربة في كتابه (معاني القرآن) مطلقا.

والظاهر أن أول من استخدم مصطلح المقاربة هو المبرد (٢٨٥ هـ)؛ فقد ترجم للباب بقوله: "الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة"[2]، وذكر في مواضع أخرى أن "كرب في معنى المقاربة"[3]. ويبدو أن استخدامه للمصطلح كان مرده إلى سبب دلالي لا شكلي؛ وهذا واضح من قوله بعد الترجمة: "وهي مختلِفةُ المذاهب والتقدير، مجتمِعةُ في المقاربة"[4]. وإذا كان ذَكَر منها (عسى)، فإنه لم يذكر له معنىً غيرَ القرب ألبتة.

نجد هذا المصطلح مستخدما عند ثعلب (٢٩١ هـ) أيضا؛ فقد قال، بعد أن ذكر (عسى): "هذه تسمى المقاربة"[5]. وربما يكون قول المبرد وثعلب: (إنها تُسمّى المقاربة) دليلا على أن المصطلح كان موجودا، ولم يكن من إطلاق أحدهما.

لعل استخدام المصطلح لم يلق قبولا أول الأمر، أو لم يكن قد شاع أو استقر؛ فابن السراج (٣١٦ هـ) -مثلا- لم يفرد تلك الأفعال بباب مستقل، ولم يستعمل المقاربة مصطلحا؛ وإنما معنىً، فقال: "إذا قلت حتى أكاد، يعني إذا كنت في حال مقاربة"[6]. ومثله أبو بكر الزُّبَيدي[7] (٣٧٩ هـ)،

---

(١) سيبويه. الكتاب، ١٦١/٣.

(٢) المبرد. المقتضب، ٦٨/٣.

(٣) المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ١٨١/١.

(٤) المبرد. المقتضب، ٦٨/٣.

(٥) ثعلب. مجالس ثعلب، ٣٠٧/١.

(٦) ابن السراج. الأصول في النحو، ١٦٨/٢.

(٧) محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الإشبيلي أبو بكر: عالم باللغة والأدب شاعر، أصل سلفه من الشام، ولد ونشأ وتوفي في إشبيلية. له: (الواضح في النحو)، (طبقات النحويين واللغويين)، (لحن العامة). انظر: الزركلي. الأعلام، ٨٢/٦.

إذ ترجم لها بـ"باب عسى وكاد"[١]، وعرّف (كاد) بأن "معناها المقاربة للشيء"[٢].

أما الزجاجيُ (٣٧٧ هـ)، فقد تبع المبردَ في استخدامه المصطلح، وفي إفراده أفعال المقاربة بباب مستقل؛ فعنون لها بـ"باب أفعال المقاربة"[٣]، ثم ذكر جزءا من الأفعال، وعقب بقوله: "اعلم أنها لمقاربة الفعل واستدناء وقوعه"[٤]؛ فالجامع الدلالي بينها (=القرب)، هو السبب، أيضا، عند الزجاجي في جمعها تحت باب واحد.

غير أن المصطلح شاع في أواخر القرن الهجري الخامس؛ فـ(عسى) عند الجرجاني (٤٧١ هـ) "من أفعال المقاربة"[٥]، وكذا عند ابن الخشاب[٦] (٥٦٧ هـ)، والأنباري[٧] (٥٧٧ هـ)؛ ولا يُستخدَم مصطلح (المقاربة)، معرّفا بـ(ال) ومعرّفا بـ(عسى)، إلا إذا كان معروفا ومعهودا.

حتى إذا وصلنا إلى القرن السادس الهجري، كان المصطلح قد اشتهر للدلالة على كل أفعال الباب، الدالّ منها على المقاربة وغير الدال. لذا، حاول بعض النحويين أن يفرقوا بينها بحسب ما تدل عليه، متخطّين بذلك الجانبَ الشكلي الإعرابي، كما فعل الزمخشري[٨] (٥٣٨ هـ) حين عقد فصلا في (مُفَصّلِه) قال فيه: "والفصل بين معنى عسى وكاد أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع .... وكاد لمقاربته على سبيل الوجود والحصول"[٩]؛ فهما عنده قسمان: أفعال الرجاء، وأفعال المقاربة.

---

(١) الزبيدي. كتاب الواضح، ١٢٩.

(٢) المرجع السابق، ١٢٩.

(٣) الزجاجي. الجمل في النحو، ٢٠٠.

(٤) المرجع السابق، ٢٠٠.

(٥) الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٥٦/١.

(٦) ابن الخشاب. المرتجل، ١٢٨. هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب أبو محمد: أعلم معاصريه بالعربية، من أهل بغداد مولدا ووفاة، كان عارفا بعلوم الدين والفلسفة والحساب والهندسة. له: (شرح مقدمة الوزير ابن هبيرة)، (المرتجل في شرح الجمل للزجاجي)، (نقد المقامات الحريرية). انظر: الزركلي. الأعلام، ٦٧/٤.

(٧) انظر: الأنباري. أسرار العربية، ١٢٥.

(٨) انظر: الخوارزمي. شرح المفصل، ٣٠١/٣.

(٩) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٨٣/٤.

وقد تبع الزمخشريَّ ابنُ الحاجب في هذا، لكنه أضاف إليها قسما ثالثا هو أفعال الشروع؛ وهذا واضح من حده إياها بأنها "أفعال وضعت لدنو الخبر رجاءً أو حصولا أو أخذًا فيه"(١). وأيًا كانت صحة التفريق لديهما، فإنه ينبئ عن نضج فكر ودقة نظر لديهما، رحمهما الله.

سار بعد ذلك النحويون مقتفين أثرهما في التقسيم؛ ولعل ابن مالك(٢) كان أول من صرَّح بتقسيمها إلى ثلاثة أقسام؛ فهي عنده إما للشروع، وإما للمقاربة اليقينية (=أفعال القرب)، وإما للمقاربة الظنية (=الرجاء).

ثم استقر التقسيم من بعد ابن مالك (=بداية القرن الهجري الثامن) على ما هو شائع الآن: (١) الأفعال التي تدل على الرجاء، (٢) الأفعال التي تدل على المقاربة، (٣) الأفعال التي تدل على الشروع؛ وصار مصطلح المقاربة -إذا أُطلق- دل على عموم أفعال الباب، وإذا ذُكر حَذْوًا للقسمين الآخرين أُريد به (كاد وأخواتها)(٣).

أخذ بعض النحويين المتأخرين بعد استقرار التقسيم على ذلك النحو -وبخاصة أصحاب الحواشي والشروح- يعللون تسمية تلك الأفعال المختلفة في دلالتها بأفعال المقاربة، ويلتمسون لذلك أسبابا؛ فابن قيم الجوزية(٤) (٧٥١ هـ) يرى أن "المقاربة رتبة متوسطة بين الشروع في الفعل ومجرد رجائه"(٥)، لذلك جعلوها ترجمة للباب. وأفاد الصبّان أن في الأقسام الثلاثة مقاربة، "لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نَيْله"(٦)، و"لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه"(٧). أما ابن حمدون

---

(١) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩٠/٢. وانظر أيضا: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠١/٢.

(٢) انظر: ابن مالك. شرح عمدة الحافظ، ٨١٠.

(٣) ستستعمل الدراسة مصطلح (أفعال القرب) للدلالة على (كاد) وأخواتها، أي الأفعال التي تدل على معنى القرب حسب.

(٤) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، أبو عبد الله شمس الدين: من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار العلماء، تلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية. مولده ووفاته في دمشق. من تصانيفه: (إعلام الموقعين عن رب العالمين)، (الطرق الحكمية في السياسة الشرعية)، (التبيان في أقسام القرآن)، (بدائع الفوائد)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ٥٦/٦.

(٥) ابن قيم الجوزية. إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢١٧/١.

(٦) الصبان. حاشية الصبان، ٢٥٨/١.

(٧) المرجع السابق، ٢٥٨/١.

(٩٣٠ هـ)، فقد علل التسمية تعليلا شكليا؛ إذ رأى "أن عملها[*] أكثر من القسمين الأخيرين"[٢]، لذلك سُمّي بها الباب. والنحاة بهذا إما يُحمّلون، عنوة، الأفعالَ التي لا تحتمل معنى القرب مقارَبةً، وإما يعللون التسمية تعليلا شكليا؛ وكلا الفريقين في كلامه نظر؛ وربما يكون أدق من هذا لو فُصل كل قسم عن غيره فصلا تاما، كما سيأتي.

وعلى الرغم من ثبوت التقسيم الثلاثي للباب، فإن تفريق الأفعال على تلك الأقسام ظل مُشكِلا، إذ لم يتفق النحويون على أقسام كل باب؛ فبعض[٣] يجعل (كرب) و(أوشك) من باب الشروع، وبعض[٤] يضم (أوشك) لأفعال الرجاء، وهلم جرا. وهذا ربما ينبئ عن تداخل، عندهم، في ما تحمله بعض تلك الأفعال من معان ودلالات.

٣. تعريف الرجاء

٣-١ المعنى اللغوي

ورد في المعجمات أن مادة (رجو) تدل على معان عدة، هي: الأمل (=نقيض اليأس)، والخوف، وناحية البئر من أسفلها إلى أعلاها. وأرجأ الأمر: أخره[٥]. إن كل المشتقات السابقة الذكر من مادة (رجو) تدل على معاني (الغموض والبعد والخوف)؛ فتأخير الأمر فيه دلالة على بعده وغموضه. ولعل الأصل الحسي لهذه المعاني هو ناحية البئر، لأن فيها دلالة واضحة على معنى الغموض، فهي غير ظاهرة للناظر؛ ودلالةً على معنى البعد بالنظر إلى عمق البئر وناحيته؛ ودلالةً على معنى الخوف، إذ البئر مظنّتُه.

(*) يقصد أفعال القرب.

(٢) ابن حمدون. حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، ٩٧/١.

(٣) انظر: الاسترابادي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢؛ ابن حمدون. حاشية ابن حمدون، ١٠٠/١.

(٤) انظر: الأزهري. شرح التصريح على التوضيح، ٢٨٢/١؛ الأسيوطي. الفرائد الجديدة، ٢٦٢/١.

(٥) انظر: ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (رجي)، ٤٩٤/٢؛ ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (رجو)، ٣٧٨/٧؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (رجا)، ٣٠٩/١٤.

أما علاقة (الأمل) بالغموض والبعد والخوف، فإن الغالب في الشيء المترجّى أن يكون بعيد الوقوع، وإن كان ليس محالا. ولمّا كان -أيضا- ليس واجبَ الحصول وإنما مظنونه، كان غامضا، ومن ثَمّ مظنّةً للخوف، لأنه ربما لا يقع.

٣-٢ المعنى الاصطلاحي

لم يذكر النحاة تعريفا لأفعال الرجاء؛ وبعد أن قُسّمت أفعال المقاربة إلى أقسامها الثلاثة، كانوا يذكرون أن (عسى) وأخواتها تدل على رجاء الخبر (=ترجيه) حسب.

يمكن أن تُحدّ أفعال الرجاء بأنها (أفعال تدل في التركيب على ترجي (=تأمُل) وقوع حدثٍ معينٍ معلومٍ في الكلام). ولم يُحدَّد ممن يكون الرجاءُ: من المتكلم أو من غيره، لأنه مع (عسى) يقع من المتكلم فقط، ومع غيره قد يقع من المتكلم ومن غيره. وبناء على هذا الحد، فإنه يخرج من هذه الأفعال (حرى) و(اخلولق)، لعدم دلالتهما تركيبيا على معنى الرجاء، ويدخل فيها -بالإضافة إلى (عسى)- أفعال أخرى، نحو: (أرجو)، (آمُل)، (أوَدّ)، (أحب)، (أطمع)، (أريد)، وما شاكلها في الدلالة على ذلك المعنى.

٤. مصطلح الرجاء

لم يشع مصطلح أفعال الرجاء شيوعَ مصطلح أفعال المقاربة، ولم يُستخدم مصطلحًا إلا عند متأخري النحاة من أصحاب الشروح والحواشي، كالسيوطي[1]، وابن حمدون[2]، والصبان[3].

وتنبغي الإشارة إلى أن بعض النحاة -كأبي حيان[4]، وابن الناظم[5] (٦٨٦ هـ)، وابن قيم

---

(١) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ٤١٠/١.

(٢) انظر: ابن حمدون. حاشية ابن حمدون، ٩٧/١.

(٣) انظر: الصبان. حاشية الصبان، ٢٥٧/١-٢٥٨.

(٤) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٨/٢.

(٥) انظر: ابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ٥٦.

الجوزية[1]، وابن عقيل[2] (٧٦٩ هـ)، وغيرهم- لم يستخدم لفظ (الرجاء) مصطلحا، وإنما معنىً تدل عليه بعض أفعال المقاربة: (عسى) و(حرى) و(اخلولق)؛ في حين أن بعضهم كان يستخدم مصطلح (الترجي) بدلا من (الرجاء).

٥. المعاني اللغوية

٥-١ تمهيد

يشيع في الدرس النحوي أن يصرف النحويون اهتماماتهم نحو البنى الشكلية، وأن يضربوا صفحا -في بعض من الأحيان- عن جانب المعنى، الذي لا شك في أنه حري بالنظر والدراسة، إذ كان الأساس في العملية اللغوية.

لقد كان في طليعة تفكير النحاة أن يجمعوا أكبر قدر من التراكيب المتشابهة في شكلها، تحت باب واحد، طردا للقواعد، واطِّراحًا للشذوذ، كما فعلوا حين أدرجوا أفعال المقاربة تحت باب (كان)؛ وكما فعلوا -أيضا- حين أدرجوا أفعال القرب، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع، جميعا، تحت باب واحد؛ وكما فعلوا -ثالثا- حين ضموا جمعا من الأفعال، التي تختلف في شيء من دلالاتها، تحت قسم واحد من أقسام أفعال المقاربة.

في الواقع، إن نظر النحاة إلى أفعال كل قسم على أنها تؤخذ، جميعا، على معنى واحد على سبيل التطابق، مشكل وغير مسلم به؛ فإن القول بالتطابق (=الترادف) يعني إلغاء الفروق الدقيقة، التي يمكن أن نلتمسها بوضوح بين الألفاظ المختلفة، وبخاصة في النصوص الفصيحة؛ تلك التي لا تشوبها شائبة من لكنة أو عجمة، كالقرآن الكريم، والشعر الجاهلي في أغلبه.

لقد أدرك كثير من اللغويين، قدماء ومحدثين، أنه لا يحسن أن تتساوى الألفاظ في دلالاتها تساويا تاما، لأن هذا ترف يتنافى مع نظام اللغة المحكم، ونقطة ضعف تكمن في عدم تمكن ناطقي اللغة من التعبير عما يريدون بدقة واضحة، ومن تخيُّر اللفظ الأنسب الدال على المعنى المراد. روى

---

(١) انظر: ابن قيم الجوزية. إرشاد السالك، ٢١٧/١.

(٢) انظر: ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٩٣/١.

ثعلب عن ابن الأعرابي (٢٣١ هـ) أن "كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه"[١]. ويقول بلومفيلد: إننا ندعي أن كل كلمة من كلمات الترادف تؤدي معنى ثابتا مختلفا عن الأخرى. وما دامت الكلمات مختلفة صوتيا، فلا بد أن تكون معانيها مختلفة كذلك[٢].

إن نفي القول بالترادف لا يمنع وجود ألفاظ تدل على المعنى العام، الذي تدل عليه ألفاظ أخرى، لكنْ ما يُمنع وقوعه بحال هو أن يجتمع اللفظان على سبيل التطابق التام، الذي لا يُحَسُّ معه بفرق ولو بسيطا. فعلى سبيل المثال، تدل (كاد) و(كرب) و(أوشك) على معنى عام هو (القرب)، لكننا يمكن أن نلمح بينها فروقا تبرز في معاني جهة الأحداث، من حيث قوة الحدث، مثلا، وسرعة وقوعه، وإمكانيته، وهلم جرا.

ولاستجلاء هذه الفروق الدقيقة في التركيب بين أقسام أفعال المقاربة، لا بد من عرضٍ دقيق للمعاني اللغوية (=الوضعية)؛ إذ منها تستمد المعاني التركيبية، التي يُشترط وجود رباط بينها وبين تلك المعاني الوضعية. من ناحية أخرى، فإن المعاني اللغوية تعين الدارس على الكشف عن إشكالياتٍ كان السبب فيها -في ما أظن- خفاء تلك المعاني.

٥-٢ معاني أفعال الرجاء

٥-٢-١ (عسى)

أوردت المعجمات معاني عدة لمادة (عسى)؛ فـ"عسى الشيخ: ولى وكبِر"[٣]. جاء في تفسير الطبري (٣١٠ هـ): "مرّ شَمَاس بن قيس وكان شيخا قد عسا"[٤]، ومن ذلك قول معن بن أوس

---

(١) الأنباري، محمد بن القاسم. الأضداد، ٧.

(٢) انظر: عمر، مختار أحمد. علم الدلالة، ٢٢٤.

(٣) انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، مادة (عسا)، ٨٥/٣؛ ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (عسو)، ٢١٨/٢؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (عسا)، ٥٤/١٥.

(٤) الطبري. جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ١٦/٤.

المزني[1] (٦٤ هـ):

وَإذْ نَحْنُ فـي غُصنِ الـشَبابِ وَقَـدْ عَسا بِنـــا الآنَ إلا أنْ يَعَـــوَضَ جـــازِعُ

وعَسَتْ يده: غلظت من العمل. وعسى النبات: غلظ واشتد. وعسا الليل: اشتدت ظلمته. وعسا القضيب إذا يبس[2]؛ قال الفرزدق[3] (١١٠ هـ):

لِيَغمِـزَ عِـزًا قَـدْ عَـسا عَظْـمُ رَأْسِـهِ قُراسِــيَةً كَالفَحْـــلِ يَــصرِفُ بازِلُـــهْ

والمُعْسِيَةُ: الناقة التي يُشَكُّ فيها: أبها لبن أم لا. والمِعْسَاء من الجواري: المراهقة التي يُظَنُّ من رآها أنها قد توضأت[4]. والعاسي: الشُمْراخ من شماريخ العَذْق[5]. والأَعْساء: الأَرْزان الصلبة. والعاسي: الجافي. والعَسْو: الشمع في بعض اللغات[6].

وقد ترجع كل تلك المعاني إلى ثلاثة:

الأول: الشدة والقوة والصلابة؛ وهذا ظاهر من أدنى نظر في جَمْع المعاني.

الثاني: الشك والظن والاحتمال؛ ويفهم هذا من معنى المعسية، التي يُشَك في لبنها أموجود أم لا؛ ومن مِعْساء الجواري، التي يُظَن بلوغها. والراجح أن معنى الشدة لم يُقصَد في هذين المعنيين، ولو قُصِدَ لكان ينبغي أن تكون المعسية هي الناقةَ المُسنَّة، والمعساء هي المرأةَ العجوز؛ يروز احتماليةَ هذا المعنى، أن (عسى) تدل في التركيب -غالبًا- على الترجي، والشيء لا يُترجَى إلا إذا كان مظنون الحصول لا واجبَه؛ إذ لو كان مقطوعا بحصوله لم يكن لترجّيه معنى ولا فائدة.

الثالث: القُرْب؛ وهو محتاج إلى دِقة نظر وإعمال فكر؛ فالشيخ إذا ولّى وكبِر، والنبات إذا غلُظ واشتد، والقضيب إذا يبس، دل ذلك -يقينا- على قرب انتهائها من طور ودخولها في طور آخر جديد؛ فهي تَقْرب من مرحلة الأفول والضآلة. وشدة الظلمة دليل على قرب الفجر. ولا يُشَك في

---

(١) ديوان معن بن أوس المزني، ١٠٨.

(٢) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (عسو)، ٢١٨/٢؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (عسا)، ٥٤/١٥.

(٣) ديوان الفرزدق، ٤٤٦.

(٤) توضأت: بلغت.

(٥) شماريخ العذق: أغصان النخل.

(٦) انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، مادة (عسا)، ٨٦/٣؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (عسا)، ٥٤/١٥.

وجود لبن الناقة أو في بلوغ المراهقة إلا بوجود آثار تدل على قربهما من دخول طور آخر جديد.

تلك هي المعاني العامة التي ترجع إليها مادة (عسى)، وقد اقتصر ابن فارس (٣٩٥ هـ) على معنى لغوي واحد، هو الدلالة على "قوة واشتداد في الشيء"(١) -وهو المعنى الأول- ولم يُنبِّه إلى الدلالات الأخر التي بُيِّنت. بل إن من النحويين واللغويين فريقا أنكر أن يدل (عسى) على القرب؛ نقل أبو حيان عن خَطّابٍ(٢) (٤٥٠ هـ) قولَه: "عسى بعيدة من المقاربة، ومعناها الترجي للفعل واستدناء وقوعه"(٣). وإن نظرة عجلى لتظهر تضاربا في قولة خطاب؛ فبعد أن أنكر معنى القرب في (عسى)، أشار إلى أن معناه هو طلب قرب وقوع الفعل! وهذا الاسترابازي (٦٨٦ هـ) ينكر، أيضا، دلالة (عسى) اللغوية على معنى القرب، فيقول: "لم يثبت في عسى معنى المقاربة وضعا ولا استعمالا"(٤).

قولهم هذا منافٍ لما نص عليه كثيرٌ من اللغويين، في معجماتهم، من احتمال (عسى) معنى القرب؛ قال الأزهري (٣٧٠ هـ): "وعسى حرفٌ من حروف المقاربة، وفيه ترج وطمع"(٥)، وقال ابن فارس: "عسى للقرب والدنو"(٦). أما ابن سيده (٤٥٨ هـ)، فينص على أن معنى "عسَيْت أن أفعل كذا وعَسِيت: قاربت"(٧). بل إن الطبري نبَّه صراحةً على الصلة بين معاني (عسى) اللغوية ومعنى القرب، فقال: "وكل متناهٍ إلى غايته في كبر أو فساد أو كفر فهو عاتٍ وعاسٍ"(٨). وعند النووي(٩)

---

(١) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (عسوي)، ٣١٦/٤.

(٢) خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي، له كتاب (الترشيح)، ينقل عنه أبو حيان كثيرا في (الارتشاف)، وغيره.

(٣) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٨/٢-١١٩.

(٤) الاسترابازي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٣/٢.

(٥) الأزهري. تهذيب اللغة، مادة (عسا)، ٨٥/٣.

(٦) ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ٢٣٧.

(٧) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (عسو)، ١٥٧/٢.

(٨) الطبري. جامع البيان، ٣٩/١٦.

(٩) يحيى بن شرف بن مَرّي بن حسن النووي الشافعي، أبو زكريا: علامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في (نوا) من قرى سورية. من كتبه: (تهذيب الأسماء واللغات)، (شرح صحيح مسلم)، (رياض الصالحين). انظر: الزركلي. الأعلام، ١٤٩/٨.

(٦٧٦ هـ) أن معنى (عسى) "من جميع الوجوه: قريب وقرُب وأقْرِبْ به"[١]، وأن "تأويل عسى التقريب"[٢]. وربما نجد منَ المتأخرين مَنْ استخدم (عسى) بمعنى القرب صراحة؛ قال ابن دانيال الموصلي (٧١٠ هـ):

وَقَدْ سَالَ مِنْ هَمِّي الغَداةَ وَعَيْنِه   مِنَ الدَّمْعِ مَا يُعْمِي المُتَيَّمَ أوْ يَعْسِي

المعنى: أنه قد سال من عينه دمع يُعمي المتيّم أو يقرب من أن يُعميه.

يُشكِل، بعد عرض المعاني اللغوية، أنّ (عسى) ليس يحمل في دلالته اللغوية معنى للرجاء، الذي هو أكثر المعاني التركيبية (=السياقية) مجيئا له، مع أن الأصل أن يكون بين المعنى اللغوي والتركيبي شبه وملابسة واتصال. لذا، حاول أحمد ياقوت أن يجد بينهما رباطا بقوله: إنّ "هناك كلمات كثيرة مشتقة من هذا الفعل وتدل على الرجاء أيضا، وذلك نحو المعسية كمحسنة، وهي الناقة التي يُشك أنها لبن أو لا [كذا]، والمعساة[*] الجارية المراهقة التي يظن من رآها أنها توضأت، فالناقة يُرجى لبنها والفتاة يُرجى طهرها"[٤].

وليس هذا القول بصحيح؛ إذ لم نجد ذكرا في المعجمات لتلك الكلمات المشتقة من هذا الفعل وتدل على الرجاء! ثم إن معنى المِعْساء هو الجارية التي يُظَن أنها بلغت لا حاضت، وفرق بين الاثنين؛ إذ الحيض علامة البلوغ، لا البلوغ نفسه. وعليه، لا يبقى مما ذكره محتمِلاً معنى الرجاء إلا المُعْسِيَة، وليس في معناها ما ينبئ عن ترجي لبنها، فكل ما في الأمر أن لبنها محتمَل حسب.

الذي تراه الدراسة حلا لهذا الإشكال، أن العرب أرادوا أن يستعملوا من الألفاظ ما يدل على شدة ترجي الشيء حتى كأنه وقع، فخصّوا (عسى) بذلك الاستعمال، لما يدل عليه -أولا- من معنى الشدة والصلابة الذي يناسب الشدة في الرجاء؛ ولما يدل عليه -ثانيا- من معنى القرب تفاؤلا بقرب وقوع الشيء المُترجّى؛ وثالثا لما يدل عليه من معنى الاحتمالية والظن والشك، الذي يناسب معنى

---

(١) النووي. تهذيب الأسماء واللغات، ٢٩٠/٢.

(٢) المرجع السابق، ٢٩٠/٢.

(*) الذي في المعاجم هو المِعْساء، ولم تذكر المِعْساة. (الباحث)

(٤) ياقوت، أحمد سليمان. الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ٧٥-٧٦.

الرجاء بكونه محتمَل الوقوع لا واجبَه. وبذا يُحَلُّ الإشكال، وتتضح المناسبة بين المعنى اللغوي والاستعمال التركيبي.

أخلص، بعد هذا العرض، إلى أن (عسى) يحتمل دلالةً على أربعة معان:

1. الشدة والقوة
2. القرب
3. الاحتمال والظن والشك
4. الرجاء

ولما كان المعنى الأول هو أصلَ تلك المعاني جميعا، فإنه يلتقي مع كل معنى منها؛ فإما أن يدل (عسى) على شدة القرب (١+٢)، وإما على شدة الظن والشك والاحتمال (١+٣)، وإما على شدة الرجاء (١+٤).

٢-٢-٥ (حرى)

الذي في المعجمات[1] أن حرى الشيءُ: نقص. والحرا: ناحية الشيء، وموضع البيض، والكِناس[2]، والصوت. وحراة النار: التهابها. والحرى: الخليق. وتحرّى ذلك تعمّده.

لعل الاستخدام الأكثر شيوعا، في هذه اللفظة، يجيء على نحو: (إنه لحرىً بكذا) و(حريٌ بكذا) أي: جدير وخليق؛ قال ابن السكّيت (٢٤٤ هـ): "وتقول: هو حريٌ من ذاك، وهما حريّان، وهم حريّون، وهي حريّة، وهن حريّات، وهو حرىً من ذاك وهما حرًى وهم حرى، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث"[3]. أما ما قاله النحاة من أن (حرى) يفيد ترجي المتكلم للفعل كـ(عسى)، فليس ثَمّ ما يؤيده من الشواهد الكثيرة المستقراة، على الرغم من أن أحد معانيه اللغوية، وهو ناحية الشيء، قد يدل على معنى الرجاء، كما سبق قبلا أن قيل في المعنى اللغوي لمادة (رجو).

---

(١) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (حري)، ٣/٣٣٢؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (حري)، ١٤/١٧٢.

(٢) الكِناس: مولج الوحش الذي تستكن فيه من الحر.

(٣) ابن السكيت. إصلاح المنطق، ١٦٤.

أما في الاستعمال، فلم تعثر الدراسة على شاهد واحد يدل فيه (حرى) على معنى الرجاء، كما ذهب غير واحد من المحدثين ممن سيأتي ذكرهم؛ وما ذكره النحويون مما نسبوه إلى الأعشى[1]:

إنْ يَقُلْ هُنْ مِنْ بَني عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرى أنْ يَكُونَ ذاكَ وَكانا

ليس نصا قاطعا في الدلالة على معنى الرجاء؛ فالأعشى لم يترجْ أن يَكُن من بني عبد شمس، وإنما المعنى أنهن جديرات -لشيءٍ ما- أن يكن منهم، وقد كُنْ فعلا. وحتى لو كان معنى الرجاء -هنا- محتمَلا، فلا شاهد فيه، لأن "الدليل إذا تطرق له الاحتمال سقط به الاستدلال"[2]؛ وهنا يتضح جدا احتمال أن يكون (حرى) مصدرا بمعنى: جدير وحقيق.

وقد غَلَّط أبو حيان ابنَ مالك، إذ كان أول من ذكر (حرى) فعلا للرجاء[3]، فقال: "وزاد ابن مالك حرى، ويحتاج إلى استثبات، وذكره أبو سهل الهروي في كتاب (أسفار الفصيح) منونًا اسما، وقال: لا يُثنَّى ولا يُجمَع"[4]. قال الأندلسي[5] (٧٨٠ هـ)، معلقا على قول أبي حيان ومرجحا إياه: "والشيخ أبو حيان رجل مطلع، وابن مالك إمام في هذا الشأن، ولكن الغلط لا يؤمن على أحد ولو بلغ ما بلغ، والله أعلم بالصواب. والظاهر مع الشيخ أبي حيان"[6].

ثم علّق محي الدين عبد الحميد على شاهد النحويين اليتيم -وفيه توكيد لقول أبي حيان والشارح- قائلا: "إن في دلالة هذا البيت مقالا، فإنه لم يثبت في ديوان الأعشى .... وأيضا، فبعد

---

(١) لم أجده في ديوان الأعشى! وقد ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب، ٢٦٨.

(٢) المناوي، عبد الرؤوف. فيض القدير، ٣٥٣/٣. وانظر أيضا: السيوطي. الاقتراح، ٧١.

(٣) ذكر أبو حيان أن ابن مالك هو أول من أدرجه في باب أفعال المقاربة. لكن السيوطي يذكر (همع الهوامع، ٤١٢/١) أن ابن مالك لم ينفرد بذكره، وإنما سبقه في ذلك ابن طريف والسرقسطي. وانظر: ابن حمدون. حاشية ابن حمدون، ٩٩/١.

(٤) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٨/٢.

(٥) محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي، أبو عبد الله شمس الدين: شاعر عالم بالعربية أعمى، من أهل المرية. من كتبه: (شرح ألفية ابن مالك)، (شرح ألفية ابن معطي)، (نظم فصيح ثعلب)، (بديعية العميان)، (غاية المرام في تثليث الكلام)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ٣٢٨/٥.

(٦) الأندلسي. شرح ألفية ابن مالك، ١١/٢.

تسليم ثبوته لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف[*]، لجواز أن يكون حرى اسما منونا أيضا .... والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت"[٢].

وقول المُحَشّي -من أنه يحتمل أن يكون (حرى) اسما منونا- صحيح؛ فقد جاء في لغة العرب كثير من هذا، كقول ابن الرمي[٣] (٢٨٣ هـ):

مُنفَـــــردٌ بِالكَمـــــــالِ مُغتَـــــربُ   فيـــــهِ حَـــــرَىً أنْ يَطـــولَ مُغتَرَبُـــــهْ

وقول المتنبي[٤] (٣٥٤ هـ):

وَمَـــــنْ ضـــــاقَتِ الأرْضُ عَـــــنْ نَفْـــسِهِ   حَـــــرَىً أنْ يَـــــضيقَ بِهـــا جِـــسْمُهُ

وقول مِهْيار الديلمي[٥] (٤٢٨ هـ):

ولَيْـــستْ قَطْـــرَةٌ مِـــنْ مـــاءِ وَجْهـــي   حَـــرَىً أنْ اسْـــتَدِرْ بِهـــا جِمامَـــهْ

فليس قول المتنبي، قطعا، ترجيا لضيق الجسم بنفس المقصود بالبيت؛ وكذا قول مهيار، لا يتسق أن يكون (حرى) فيه رجاءً.

(حرى) -إذاً- بهذا الشكل ليس فعلا، وإنما مصدر منون، لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنث؛ وتركيبه لا يأتي دائما على الشكل الذي ذكره النحاة، أي دخوله على (أن + يفعل)، وإنما قد يأتي على نحو قول ابن الرومي[٦] (٢٨٣ هـ):

وَمَتـــــى اخْتَـــــلَّ ابْـــــنُ رومِـــــيِّكُمُ   فَأَيـــــاديكُمْ حَـــــرَىً مِنْـــــهُ قَمَـــــنْ

أو قول ابن الخياط[٧] (٥١٧ هـ):

(*) ابن هشام الأنصاري، صاحب شرح الشذور. (الباحث)

(٢) عبد الحميد، محمد محي الدين. حاشية شرح شذور الذهب، ٢٦٩.

(٣) ديوان ابن الرومي، ٣١٢/١.

(٤) يازجي، ناصيف. العرف الطيب شرح ديوان أبي الطيب، ٥٤٢.

(٥) ديوان مهيار الديلمي، ٢٦٣/٣.

(٦) ديوان ابن الرومي، ٢٥٣٢/٦.

(٧) ديوان ابن الخياط، ٧٨.

فَـــإنّ النُجـــومَ حَـــرَىً بالـــسَماءِ   وَأحْـــرى بهـــا القَمَـــرُ المُـــستَنيرُ

لكنّ الأكثر استعمالا من مادة (حرى) هو (حَريُ) بالتشديد، وهو صفة مشبهة على وزن (فعيل)، ومعناه: الجدير والخليق. ومنه قول بشار بن برد[1] (١٦٧ هـ):

ثُـــمّ فـــارَقْتُهُمْ أميـــدُ غُـــدُوًا   وَحَـــريُ نَـــدْمانُهُمْ أنْ يَميـــدا

وقول أبي تمام[2] (٢٣١ هـ):

إذا مـــارِقٌ بالغَـــدْرِ حـــاوَلَ غَـــدْرَةً   فَـــذاكَ حَـــريُ أنْ تَئـــيمَ حَلائِلُـــهُ

وقول ابن الرومي[3] (٢٨٣ هـ):

إذا نـــاهَضَ العَلْيـــاءَ قَـــومٌ فَقَـــصَرُوا   فَـــإنّي حَـــريُ أنْ يَـــتِمّ لَهـــا نَهْـــضي

وعلى هذا الاستعمال شواهد كثيرة جدا. و(حرى)، بهذا الشكل، يثنى ويجمع بحسب السياق، كقول محمد بن وهيب[4] (٢٢٥ هـ):

حَريَـــــانِ ألاّ يَقْـــــذِفا بمَذَلّـــــةٍ   كَريمًـــا وَألاّ يُحْوِجـــاهُ إلـــى النـــاسِ

وكقول أبي فراس الحمداني[5] (٣٥٧ هـ):

وَإنّ رجـــالاً مـــا ابـــنُهُم كَـــابْنِ أُخْـــتِهِمْ   حَرِيّـــونَ أنْ يُقْـــضى لَهُـــمْ وَيُهـــابوا

إن مادة (حرى)، في كل ما مضى من الشواهد، محتملةٌ معنى (جدُر) و(خلُق)؛ لكن كثيرا من المحدثين -وكذا الباحث- لم يقعوا على شاهد يدل فيه (حرى) على معنى الرجاء! ولعل هذا هو السبب في عدم ذكر المتقدمين من النحويين إياه، حتى جاء ابن مالك فأدرجه في أفعال الرجاء.

من المحدثين، الذين رأوا عدم دلالة (حرى) على الرجاء، المخزومي؛ يقول بعد أن قصر الرجاء على (عسى): "أما حرى، واخلولق .... فمعناهما: صار زيد حريًا أن يفعل كذا، وعمروًا

---

(١) ديوان بشار بن برد، ١٣٨/٢.

(٢) ديوان أبي تمام، ٢٨/٣.

(٣) ديوان ابن الرومي، ١٣٨٢/٤.

(٤) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ٣٢٥.

(٥) ديوان أبي فراس الحمداني، ٢٣/٢.

[كذا] خليقا أن يقوم، أي: جديرا"[1]. وإلى هذا ذهب إبراهيم السامرائي؛ يقول: "فهم يمثلون لحرى بمثال يصنعونه كما يصنعون الكثير من الأمثلة، وهو: حرى زيد أن يقوم، وأنا لا أحس الرجاء في هذه الجملة، وذلك لأني لم أر هذا الفعل بمعنى الرجاء في أي من النصوص القديمة، ولم أجد له ذكرا في المعجمات المطولة كاللسان وغيره"[2]. وقد تبعهما في هذا أحمد ياقوت[3].

إن تعليل السامرائي عدمَ إحساسه بمعنى الرجاء في (حرى) -لكونه لا يوجد في كلام العرب- صحيحُ سليم، لأن (حرى)، من حيث دلالة معناه اللغوي على معنى الجدارة، يحتمِل أن يدل على الرجاء، لكنّ الاستعمال لا يقر بذلك مطلقا.

٥-٢-٣ (اخلولق)

تدل مادة (خلق) في المعجمات على شيئين: (١) التقدير والإبداع، (٢) الملاسة والاستواء[4]. فمن المعنى الأول: خَلْق الله، إذ هو مبتدعه ومقدِّره على غير مثال سابق. والخَلْق: الكذب، لأنه ابتداع واختراع. ومن ذلك "الخُلُق، وهي السجية، لأن صاحبه قد قُدِّر عليه .... والخَلاق: النصيب، لأنه قد قُدِّر لكل أحد نصيبه"[5].

ومن المعنى الثاني: "شيء خَلَقٌ: بالٍ .... واخلولق: بَلِيَ"[6]، لأن الشيء إذا بلي استوى على الأرض وامْلاسّ. "والخَلْقاء: السماء لملاستها واستوائها .... والخَلِيقاء من الفرس: حيث لقيت

---

(١) المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٦.

(٢) السامرائي، إبراهيم. النحو العربي نقد وبناء، ٩٤.

(٣) انظر: ياقوت. الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ٨٤. قال في حاشية (٤١)، تعليقا على قول محي الدين عبد الحميد السابق: "ونلاحظ أن المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد قد التبس عليه الأمر حين جوّز أن تكون حرى بالتنوين، ذلك أن البيت في هذه الحالة ينكسر عروضيا ولا يستقيم له البحر الخفيف". وفي تقديري أن الذي التبس عليه الأمر هو ياقوت نفسه؛ فإن وزن البيت لا ينكسر، بالمد كان (حرى) أو بالتنوين.

(٤) انظر: ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (خلق)، ٢١٤/٢.

(٥) المرجع السابق، ٢١٤/٢.

(٦) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (خلق)، ٣٨٩/٤.

جبهتَه قصبةَ أنفه من مُستَدَقّها"[1]، أي استوت قصبته مع جبهته. "وسحاب أخْلَقُ ومُخْلَولِق: املَسَّ واستوى وارتفعت جُوَبُه"[2].

وأنت خليق بذاك: جدير. وهذا الأمر مَخْلَقة لذلك: مَجْدَرة[3]. "وإنه لخليق أن يفعل ذاك، وبأن يفعل ذاك، ولأن يفعل ذاك، ومن أن يفعل ذاك، وكذلك إنه لمخلقة؛ يقال بهذه الحروف كلها"[4]. ولعل هذا كله مأخوذ من الخُلُق (=المعنى الأول)؛ فهو خليق بأن يُعطى من المال، أي: فيه من الخُلُق ما يُؤَهِّله لأنْ يُعطى. "واخلولقت السماء أن تمطر، أي: قاربت وشابهت"[5]، لأن السماء إذا استوى سحابُها واملاسّ، دل على أن المطر نزوله قريب. وهذا يرجع إلى المعنى الثاني.

لعل من الواضح أنْ ليس هناك ما يدل على علاقة بين هذا الفعل والرجاء، وأن ليس فيه إلا دلالة على القرب حسب، مأتاها من أن الشيء لا يكون جديرا أو خليقا بالشيء إلا إذا كان فيه صفات تقربه من ذلك الشيء؛ مثل ما أن في اخليلاق السماء -مثلا- دليلا على نزول المطر. ويؤكد الظنّ بانعدام العلاقة بينهما أن النحويين لا يكادون يذكرون شاهدا على استعمال هذا الفعل لا بمعنى الرجاء ولا غيره، إلا مثالا ذكره سيبويه بقوله: "اخلولقت السماء أن تمطر"[6]! وقد اطرد ذكر هذا المثال -وليس غيره- بين النحويين بلا استثناء.

على هذا، فإن عد (اخلولق) -وكذا (حرى)- من أفعال الرجاء ليس له ما يسوغه! والصحيح أن يُدرَج في (أفعال القرب)، لدلالة معناه اللغوي في جانب منه على معنى القرب والتهيؤ. وقد نجد إشارات إلى شيء من هذا عند نفر قليل من النحاة؛ نقل أبو حيان عن بعضهم: "جعل بعضهم اخلولق وأخلق من النواقص، وليس كذلك؛ إذ ما بعد اخلولق مفعول لأجل دخول اللام، وهي بالنظر

---

(١) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (خلق)، ٣٩٠/٤.

(٢) المرجع السابق، ٣٩٠/٤.

(٣) انظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (خلق)، ٩١/١٠.

(٤) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (خلق)، ٣٩١/٤.

(٥) ابن منظور. لسان العرب، مادة (خلق)، ٩١/١٠.

(٦) سيبويه. الكتاب، ١٥٧/٣.

إلى معناها تامة، وأخلق معناه تهيأ الشيء لأن يكون"[1]. والأستاذ المخزومي، من المحدثين، نراه لحظ عدم صحة عد (اخلولق) فعل رجاء، فقال: "ويكاد عسى يكون الفعل الوحيد له الذي يدل على الرجاء في هذا الباب. أما حرى، واخلولق .... فمعناهما: صار زيد حريًا أن يفعل كذا، وعمروًا [كذا] خليقا أن يقوم، أي: جديرا"[2].

٥-٣ معاني أفعال القرب

٥-٣-١ (كاد)

في المعجمات[3] أن الكَوْد: هو كل ما جمعته وجعلته كُثَبًا من طعام وتراب ونحوه. وكَوْد التراب: جَمْعَه. قال ابن دريد (٣٢١ هـ): "والكَوْد الشيء المجتمع"[4]. ومن معاني الكيد: الخُبث، والمكر، والاحتيال، والاجتهاد، والحرب، والقيء، وصياح الغراب بجهد، وإخراج الزَّنْدِ النارَ، والتدبير بحق أو باطل، والحيض، والسَوْق، والإرادة. وهو يكيد بنفسه كيدا أي: يجود بها ويسوق سياقا. وكل شيء تعالجه فأنت تكيده[5].

إن نظرة تأمل، في جمع المعاني السالفة الذكر، تومئ إلى أن هذه المادة تدل في أصل وضعها على "معالجةٍ لشيء بشدة"[6]، و"التماس شيء ببعض العناء"[7]، "يقولون: يكيد بنفسه أي يجود بها كأنه يعالجها لتخرج"[8]. وفي الكَوْد -أي تجميع الكُثُب- شيء من معنى الشدة والقوة؛ ولعل هذا هو الأصل الحسي الذي اشتقت منه تلك المواد جميعا. وفي المعجمات أيضا أن "كاد كَوْدا ومَكادًا

---

(١) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٩/٢.

(٢) المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٦.

(٣) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كود)، ٩٥/٧؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (كود)، ٣٨٣/٣.

(٤) ابن دريد. الاشتقاق، ٥٠٧.

(٥) انظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (كود/كيد)، ٣٨٢/٣.

(٦) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (كيد)، ١٤٩/٥.

(٧) المرجع السابق، مادة (كود)، ١٤٥/٥.

(٨) المرجع السابق، مادة (كيد)، ١٤٩/٥.

ومَكادةً: همٌ وقارب"[1]. وأظنهم ذكروا هذا على أنه معنى تركيبي لا لغوي، لأنهم لا يذكرون شواهد استُخدِم فيها (كاد) دالا على معنى القرب صراحة.

إذاً، فالمعنى التركيبي الذي يفيده (كاد) هو (شدة القرب)، كما سيبين لاحقا. وإذا كان لا بد أن يكون بين المعنى اللغوي والتركيبي شيء من شبه وملابسة واتصال، فإن الملابسة واضحة هنا؛ فلما أُريد أن يُعَبَّر عن الشيء يقْرُب من الشيء قربا شديدا، أُخِذ له لفظٌ من مادة (كود)، لأنها تدل على الشدة أولاً، ولأن في الكَوْد -وهو كل شيء جُعِل كُثُبًا- شيئا من الدلالة على القرب ثانيا؛ إذ إن تجميع الكُثُب وجَعْلَ بعضها فوق بعضٍ تقريبٌ فيما بينها.

٥-٣-٢ (كرب)

أكثر المعاني التي أوردتها المعجمات[2] لمادة (كرب) تدل على "شدة وقوة"[3]؛ فـ"الكَرْب: الحُزن .... واكْتَرَب لذلك: اغتمّ"[4]، لأن في الغم شدةً على النفس وقوة. و"الكَرَب: أصول السَّعَف الغلاظ العراض، التي تيبس فتصير مثل الكَتِف"[5]. فجريد النخل غاية في القوة، ثم إنه إذا يبس زادت قوته وشدته.

إن أصل هذه المواد جميعا يرجع إلى الكَرَب، "وهو حبل يُشَد على عَراقيّ الدلو ثم يُثنّى ثم يُثلّث"[6]، فيكون مما يلي الماء حفاظا على الحبل الأصل، لشدِّه وتقويته. و"كل شديد العَقْد من حبل أو بناء أو مِفْصَل فهو مُكْرَب .... وحافر مكرب: صلب"[7]. ويقال: "خذ رجليك بإكراب إذا

(١) ابن منظور. لسان العرب، مادة (كود)، ٣٨٢/٣.

(٢) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كرب)، ١٠/٧؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (كرب)، ٧١١/١.

(٣) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (كرب)، ١٧٤/٥.

(٤) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كرب)، ١٠/٧.

(٥) ابن منظور. لسان العرب، مادة (كرب)، ٧١٣/١.

(٦) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كرب)، ١١/٧.

(٧) المرجع السابق، ١١/٧.

أمر بالسرعة"[1]، ولا تزال العامة تستخدم (اكْرُب الشيء) بمعنى (شُدُّه).

وقد ورد بعض المعاني في هذه المادة، دالا على معنى القرب والدنو؛ فكرب الأمر: دنا. وكربت الشمس: دنت للغروب. وكارب الشيء: قاربه[2].

والحق أنْ لا تناسب بين معنى الشدة والقوة وبين معنى القرب في هذه المادة، لعدم وجود أصل حسي يحمل في أثنائه شيئا من معنى القرب، كما هو الحال في (كاد) مثلا، وأكبر الظن أن أصل (كاف) المواد التي بمعنى القرب والدنو (قافٌ)! يروز هذا الظنّ التواردُ بين ألفاظ المواد التي بالكاف والقاف وبين معانيها، كما في الخطاطة التالية[3]:

كَـرَبَ	قَـرُبَ
١. كَرَبَت الشمس: دنت.	١. قَرَبَت الشمس للمغيب: كَكَرَبَت.
٢. كِراب المَكّوك وغيره من الأنية: دون الجمام.	٢. قِراب الشيء: ما قارب قدره.
٣. إناءٌ كَرْبان.	٣. إناءٌ قَرْبان: قارب الامتلاء.
٤. جُمْجُمَةٌ كَرْبى.	٤. جُمْجُمَةٌ قَرْبى: كقربان.
٥. أكْرَبَ الإناء: قارب مَلأه.	٥. أقْرَبَهُ [أي الإناء]: قارب مَلأه.
٦. المَكْرَبات [مفردها مُكْرَبَة]: الإبل التي يُؤتى بها إلى أبواب البيوت في شدة البرد ليصيبها الدخان فتدفأ.	٦. المُقْرَبَة من الخيل: التي تُدنى وتُقرَب وتُكرَم ولا تُترك.

وليس هذا القول بِدْعًا من قولات القدماء؛ جاء في محكم ابن سيده أن "كاف كَرْبان بدل من قاف قَرْبان"[4]، ونَسَبَ هذا ليعقوب. ويصرح ابن فارس بشيء من هذا، فيقول: "فأما كرب الشيء: دنا، فليس من هذا الباب، لأن هذا من الإبدال، وإنما هو القرب"[5]. وهذا الزَّبيدي (١٢٠٥ هـ)

(١) ابن منظور. لسان العرب، مادة (كرب)، ٧١٣/١.

(٢) انظر: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كرب)، ١١/٧؛ ابن منظور. لسان العرب، مادة (كرب)، ٧١٣/١.

(٣) انظر هذه المعاني في: ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كرب)، ١٠/٧؛ مادة (قرب)، ٢٣٧/٧.

(٤) ابن سيده. المحكم والمحيط الأعظم، مادة (كرب)، ١٠/٧.

(٥) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (كرب)، ١٧٥/٥.

يؤكد قول ابن فارس بقوله: "والكاف بدل من القاف"[1].

ولعلنا نجد (كَرَبَ)، في بعض ما ذكره بعض النحاة شاهدا على استعماله، مرويًا بلفظ (قَارَبَ)؛ وهو قول الكميت الأسدي (١٢٦ هـ):

وَمَا أَنْتَ أَمْ مَا رُسُومُ الدِّيَارِ وَسِتُّوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمَلُ

فقد جاء في رواية[2]:

وَمَا أَنْتَ وَيْكَ وَرَسْمُ الدِّيَارِ وَسِنُّكَ قَدْ قَارَبَتْ تَكْمَلُ

يشار إلى أن أحمد ياقوت قد قال بهذا تبعا ليعقوب وابن فارس، من غير أن ينبِّه إلى قولهم ألبتة، موهِما بأنه صاحب هذا الرأي؛ قال في العلاقة بين اللفظين: إنها "تكمن في اللفظ وليس هناك علاقة معنوية، فكلمة (قرب) هي نفسها (كرب) بعد إبدال القاف كافا"[3].

إن التبدل بين صوتي الكاف والقاف محتمَل جدا، وبخاصة أن مخرجيهما متقاربان؛ فالقاف صوت لَهَوي، والكاف صوت طَبَقي (=مؤخر اللسان مع مؤخر الحلق)، وهما صوتان مهموسان انفجاريان أيضا. بل إن مِن القدماء مَن عدهما من مخرج واحد هو اللّهاة؛ قال الخليل (١٧٥ هـ): "والقاف والكاف لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة"[4].

ومما يقوي هذا القول أن بعض اللهجات المعاصرة تبدل القاف كافا، كما هو الحال في لهجة بعض أهل فلسطين؛ إذ يقولون في (قاسم) مثلا: (كاسم)، وفي (قَريب): (كَريب)، وهلُمّ جَرًّا.

٥-٣-٣ (أوشك)

الوشيك: السريع. ووَشْك البين: سرعة الفراق[5]؛ فـ"الواو والشين والكاف: كلمة واحدة هي من

---

(١) الزبيدي. تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (كرب)، ١٣٩/٤.

(٢) الأصفهاني. الأغاني، ٨٩/٢١.

(٣) ياقوت. الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ٥٤.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين، ٥٨/١.

(٥) انظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (وشك)، ٥١٣/١٠.

السرعة"[1]. و"أوشك فلان خروجا: أسرع وأعجل"[2]. قال الاستراباذي: "ومعنى أوشك في الأصل أسرع، ويستعمل على الأصل فيقال: أوشك فلان في السير"[3]. ويتضح المعنى اللغوي لهذا الفعل صراحة في قول ابن الرومي[4] (٢٨٣ هـ):

فـــي بَذْلِـــهِ وَشْـــكٌ وَفـــي بَطْـــشِهِ   بُـــطْءٌ وَلكِـــنْ أمْـــرُهُ لَمْـــحُ

أما المعنى التركيبي لـ(أوشك)، فهو -كما صرح بهذا غير واحد من النحاة- يدل على معنى القرب من الحدث، مع ضرورة تقييد ذلك بالسرعة (=القرب المتسارع)؛ فإن العامة ما زالت تستخدم حتى اليوم (على وَشْك) يريدون: على قُرْب. والصلة بين المعنى اللغوي (=السرعة) والتركيبي (=القرب) قائمة؛ إذ إن في السرعة -حتما- قربا من الوصول إلى الشيء وإدراكه. وقد لحظ بعض من النحاة هذا المعنى؛ يقول المبرد: "الوشيك: القريب من الشيء والسريع إليه"[5]، ويقول الخضري[6] (١٢٨٧ هـ): "أصل وضعها للسرعة .... ثم عرض استعمالها في القرب لترتّبه على الإسراع"[7]. ومن الشواهد على المعنى التركيبي قول المَعْلوط القريعي[8] (إسلامي):

فَلَـوْ تَـسْأَلُ النَـاسَ التُـرابَ لأوْشَـكوا   إذا قُلْـتَ: هـاتوا، أنْ يَمَلّـوا فَيَمْنَعـوا

أي: لاقتربوا من منع التراب مع سرعة في ذلك. وسيجيء التفصيل في معناه.

وقد أغرب بعض النحاة إذ عدوا (أوشك) فعل رجاء؛ قال الأسيوطي: ".... وإما للرجاء

---

(١) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (وشك)، ١١٣/٦.

(٢) المرجع السابق، ١١٣/٦.

(٣) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٤/٢.

(٤) ديوان ابن الرومي، ٥٣٢/٢.

(٥) المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ١٨٢/١.

(٦) محمد بن مصطفى بن حسن الخضري: فقيه شافعي عالم بالعربية، مولده ووفاته في دمياط بمصر. له :(حاشية على شرح ابن عقيل)، (شرح زاد المسافر)، (سواد العين)، (أصول الفقه)، (مبادئ علم التفسير). انظر: الزركلي. الأعلام، ١٠١/٧.

(٧) الخضري. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ٢٤٥/١.

(٨) الجاحظ. البخلاء، ١٩٤.

كعسى، وأوشك ...."[1]. ونقل خالد الأزهري (٩٠٥ هـ) عن الشاطبي قوله: "والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلاميذه: ابن الضائع والأبّذي وابن أبي الربيع، أن أوشك من قسم عسى الذي هو الرجاء"[2]. وليس هناك -فيما استقرته الدراسة من الشواهد- ما يؤيد استعمال هذا الفعل بمعنى الرجاء، فلعل من الأولى أن لا يؤخذ بهذا القول.

٦. دلالة أفعال المقاربة معجميا

يرى تمام حسان أن الأدوات النحوية تشترك جميعا "في أنها لا تدل على معان معجمية"[3]. وأفعال المقاربة عنده من الأدوات؛ يقول: "ويلاحظ هنا أننا نعتبر النواقص والمقاربات أدوات لا أفعالا"[4].

ليس قصد الدراسة، هنا، حديثا عن عدِّه الأدواتِ خِلْوًا من المعاني المعجمية، أو عده المقاربات أدوات، فسيأتي لهذا حديث لاحق؛ وإنما عده المقاربات، تحديدا، خلوا من المعاني المعجمية. وهذا يبين حسب المعادلة المنطقية البسيطة:

- مقدمة كبرى: (الأدوات لا تدل على معان معجمية)
- مقدمة صغرى: (المقاربات أدوات)
- نتيجة: (المقاربات لا تدل على معان معجمية)

ثم إنه يرى أن هذه الأفعال، حين فقدت دلالتها المعجمية، تمحضت للدلالة على الزمن؛ يقول: "وكذلك تختلف الأفعال في دلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل: كان وكاد وأخواتها، لأن الزمن وحده هو معنى هذه النواسخ"[5]. والسؤال الواجب طرحه هنا: إذا كان الزمن

---

(١) الأسيوطي. الفرائد الجديدة، ٢٦٢/١.

(٢) الأزهري. شرح التصريح، ٢٨٢/١-٢٨٣.

(٣) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٢٥.

(٤) حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة، ٢٤٣.

(٥) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٠٧.

وحده هو معنى هذه النواسخ. فما الفرق بين (كان) و(عسى) و(كاد) في التركيب، إذاً؟ إن الفرق، لا شك، جدُ ظاهرٍ بين:

١. كادت الحرب تنتهي

٢. عسى الحرب أن تنتهي

٣. كانت الحرب تنتهي

حتى إذا شعر تمام بوجود فرق ظاهر بينها في دلالاتها، لجأ إلى القول بأن الفعل الناسخ "إذا اقترن بشيء من المعاني الأخرى، فإنه يقترن ببعض معاني الجهة، كالمقاربة والشروع والاستمرار، وهلم جرا"[1]. فأخوات (كان) تفيد جهة الزمان، و(عسى) تفيد جهة الرجاء، و(شرع) الشروع في الفعل، و(كاد) مقاربته[2]. وهنا يُطرح سؤال آخر: إذا أفادت كل أداة من هذه الأدوات -على حد قوله- جهةً للحدث تختلف عن جهةٍ غيرها، فمن أين جاء معنى هذه الجهة؟ وبلفظ آخر: كيف اختصت كل أداة بجهة معينة؟

لقد عُرض، في ما سبق، فصلٌ عن المعاني المعجمية لأفعال المقاربة، وبان أن كل فعل منها يحمل في أثنائه دلالة معجمية تختلف عن دلالة غيره، وَوَضَحَ في الفصل نفسه الملابسةُ والمناسبة الكائنتان بين المعنى المعجمي والمعنى التركيبي (=السياقي) للفعل. وهذا وحده كافٍ لرد ما قاله تمام حسان قبلا، وكافٍ -أيضا- للرد على السؤال الثاني المطروح، الذي جوابه المتعيِّن: أن اختصاص كل فعل بجهة (=معنى) معينة، جاء بسببٍ من اختصاص كل فعل بمعنى معين في الاستعمال اللغوي؛ فليس من التوارد أو المصادفة أن يكون معنى (عسى) في المعجم دالا على معنى الرجاء، ثم يكونَ معناه في التركيب دالا على الرجاء! ومثله (كاد)، و(كان)، وكل ما يسمونه بالنواسخ.

ثَمْ جزء من المحدثين[3] يفرق بين الحدث نفسه وجهة الحدث (Aspect)، والجهة، كما أفهمها

---

(١) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٠٧.

(٢) انظر: حسان، تمام. البيان في روائع القرآن، ٥٩/١.

(٣) انظر مثلا: أيوب، عبد الرحمن. دراسات نقدية في النحو العربي، ١٨٢؛ حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٥٧.

في (كاد أحمد يكتب الشعر) مثلا، تكون على النحو التالي:

١. فُهمت كتابة الشعر بأنها لم تقع، وإنما اشتد قربها من الوقوع.

٢. أن القرب من الكتابة ليس حدثا وقع من أحمد، فليس أحمد فاعلا للقرب.

وإذا لم أكُ مخطئا في فهم معنى الجهة، على النحو الذي سبق، فإنها تدخل -حينئذٍ- في جانب فلسفي لا لغوي، كما يدخل في هذا الجانب قولُ من قال: إن (أحمد) ليس فاعلا في (لم يقم أحمد)، لأن القيام غير واقع حقيقة، فكيف يسمى (أحمد) فاعلا؟ ولهذا، فإن بعضا[١] يرى أن الحد الصحيح للفاعل هو (الذي قام بالفعل أو قام به الفعل).

لعل الأقرب -عند الباحث- في (كاد أحمد يكتب الشعر)، أن يكون القرب (=الكَوْد) حدثا (=فعلا) مسندا إلى (أحمد)، لكنه حدث غير علاجي[٢]؛ فليس شرطا في الفاعل -كما ذُكر- أن يكون منفذًا للفعل، وإنما يكون قائما بوظيفة من الآتية:

١. المُنَفِّذ، والفعل (عَمَلٌ)، نحو: أغلقت هند النافذة.

٢. القوة، والفعل (حَدَثٌ)، نحو: أغلقت الريح النافذة.

٣. المُتَمَوْضِع، والفعل (وَضْعٌ)، نحو: نام أحمد في سريره.

٤. الحائِل، والفعل (حالة)، نحو: حزنت هند[٣].

وعليه، فإن (أحمد) فاعلٌ في كلٍّ من (قرُب أحمد من علي) و(قرُب أحمد من النجاح)؛ لكنه قام بحدث علاجي في المثال الأول، فهو قائم بوظيفة (المنفذ)؛ ولم يُعالج الفعلَ في الثاني، فهو قائم بوظيفة (المتموضع). وقياسا عليه في (كاد أحمد يحج)؛ فـ(أحمد) فاعل الكَوْد (=القرب)، لكنه قام بوظيفة (المتموضع) لا (المنفِّذ).

---

(١) انظر مثلا: حسان، تمام. مقالات في اللغة والأدب، ١/١٤٠؛ السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ٩٤.

(٢) الفعل العلاجي: المحسوس الذي فيه حركة واضطراب؛ وعكسه غير العلاجي، وهو غير المحسوس.

(٣) انظر: المتوكل، أحمد. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (٢) بنية المكونات، ٢٥.

٧. الفروق الدلالية بين أفعال المقاربة

٧-١ تمهيد

وقت إذ يذكر النحويون أفعال الرجاء أو أفعال القرب، نراهم يضربون صفحا عن أن يفرقوا بين أفعال كل قسم تفريقا دلاليا دقيقا، والظاهر أنهم يسوون بينها؛ فـ(عسيت)، مثلا، عند سيبويه "بمنزلة اخلولق السماء"[١]. بل صرّح بالتسوية بين معنى (كاد) و(كرب)، فقال: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن وكذلك كرب يَفْعَل، ومعناهما واحد"[٢]، وقال المبرد: "فكاد بمنزلة كرب في الإعمال والمعنى"[٣]، وقال ثعلب: "عسى عبد الله يقوم مثل كاد عبد الله يقوم"[٤]. وقول ابن مالك في ألفيته: (ومِثْلُ كاد في الأصح كربا ....) و(وكعسى حرى ....) دليل على التسوية؛ فشراح الألفية[٥] على أنها كائنة في العمل وفي المعنى. وهذا الاستراباذي يرى أن (كاد) و(كرب) و(أوشك) تستعمل "لشدة دلالتها على مقاربة الفعل"[٦]. وعند أبي حيان[٧] أن معنى (اخلولق) كمعنى (عسى).

وليس هذا حسب، فلعل ما يُفهَم من قول بعض النحاة أنهم يسوون بين كل أفعال المقاربة معنىً؛ فالزجاجي قال، بعد أن ذكر جملة الأفعال عنده: "اعلم أنها لمقاربة الفعل واستدناء وقوعه"[٨]، فهو شَمِلها كلها بهذا المعنى. ومن الغريب -حقا- أن يكون حاذق من حذاق الدرس النحوي، كابن يعيش، يسوي في المعنى بين فعلين ظاهري الاختلاف تركيبيا، هما (عسى) و(كاد)،

---

(١) سيبويه. الكتاب، ١٥٧/٣.

(٢) المرجع السابق، ١٥٩/٣.

(٣) المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ١٨٢/١.

(٤) ثعلب. مجالس ثعلب، ٣٠٧/١.

(٥) انظر مثلا: ابن قيم الجوزية. إرشاد السالك، ٢٢١/١؛ الأندلسي. شرح ألفية ابن مالك، ٩/٢؛ ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٣٠٦/١؛ ابن طولون. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، ١٣١/١.

(٦) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٥/٢.

(٧) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٩/٢.

(٨) الزجاجي. الجمل في النحو، ٢٠٠.

حين قال: "فإن قيل: فهلا منعتم كاد من التصرف كما فعلتم ذلك بعسى إذ معناهما واحد ...."[1].

ولم يُجِب عن تساؤله بما يشي بوجود فرق عنده بين الفعلين.

غير أن المتتبع لهذه المسألة يجد بعضا من النحويين ذكروا شيئا من الفروق، لكنها ليست بين أفعال القسم الواحد، وإنما بين أفعال الباب كله، كالفرق بين (عسى) و(كاد)؛ فالأنباري يرى أنهما "وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال"[2]. وعلى الرغم من أن ابن الحاجب تبع الزمخشريّ في تفريقه بين معنييهما، فإنه يقول: إن (كاد) و(عسى) مشتركتان "في أصل المقاربة وإن اختلفتا في وجوه المقاربة"[3]! وهذا مذهب الإسفراييني[4] أيضا.

ثم إننا نجد نفرا من متأخري النحويين ذكروا نتفا متناثرة في الفرق بين فعلين من قسم واحد؛ فقد نقل الصبّان عن اللَّقانيّ[5] (١٠٧٨ هـ) تفريقا بين (أوشك) من جهة و(كاد) و(كرب) من جهة أخرى، مفاده: أن (أوشك) "موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب"[6]. وهذا التفريق وإن كان غير دقيق، فإن فيه لمحًا لمعنى خاص بـ(أوشك)، يؤيده المعنى المعجمي كما سبق تبيانه.

وهذا ابن حمدون يخالف ابن مالك في تشبيهه (حرى) بـ(عسى) في قوله[7]:

وَكَعَسى حَرى وَلَكِنْ جُعِلا خَبَرُها حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلا

فيقول: "إن قيل: ما الفرق بين عسى وحرى مع أن كلا منهما للرجاء؟ فالجواب أن الرجاء مع عسى

---

(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٧/٤.

(٢) الأنباري. أسرار العربية، ١٢٧-١٢٨.

(٣) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩١/٢.

(٤) انظر: الإسفراييني. لباب الإعراب، ٤٢٨.

(٥) عبد السلام بن إبراهيم بن إبراهيم اللقاني المصري: شيخ المالكية في وقته. انظر: الزركلي. الأعلام، ٣٥٥/٣.

(٦) الصبان. حاشية الصبان، ٢٦١/١. وانظر: الغرسي. التحقيقات الوفية، ١٥٨ (ضمن كتاب البهجة المرضية للسيوطي).

(٧) ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٣٠٥/١.

أقوى من الرجاء مع حرى، فصح إسقاط أن مع عسى لقوتها، ولم يصح مع حرى لضعفها"[1]! إن الأصل وجود فرق بينهما، لكن تفريقه هذا يَفتقِر إلى مستند أو دليل؛ ويبدو واضحا أنه يعود إلى سبب شكلي محض، هو تعليل اقتران حرى بـ(أن) وجوبا، خلافا لـ(عسى).

وبالجملة، فإن هذه المتفرقات، التي ذكرها بعض المتأخرين في التفريق بين أفعال القسم الواحد، ينبغي أن لا يُلتفَت إليها لسببين، الأول: أنها غير دقيقة نسبيا، إذ الغالب أن التفريق لا يصح إلا من وجهة واحدة؛ فتفريق اللقاني محتمَلٌ للصواب من جهةِ (أوشك)، ولا كذلك من جهة (كاد) و(كرب). الثاني: أن مرد تفريقهم جميعا إلى الشكل لا إلى المعنى، فليس هو من بابِ أنْ الواجب أنْ يكون ثَمّ فرق، وإنما لتعليل وجوب اقترانها بـ(أن)، مثلا، أو عدم وجوبه أو غلبته، وهلم جرا.

أما المحدثون، فالبادي أنهم تَبَعٌ للسلف في مسألة عدم النظر إلى الفرق بين هاتيك الأفعال؛ فعدم ذكر الفرق دليلُ أنْ لا فرق عندهم، إذ لو كان موجودا لذُكِرَ، وَفقًا للقاعدة الأصولية التي تقول: (تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز)[2]. بل قد يُفهَم من قول بعضهم تسويةً كما القدماء؛ فالمخزومي[3] يرى أن (كاد) و(كرب) بمعنى واحد هو (قَرُبَ)؛ وعند عباس حسن أن "كاد فعل مقاربة، ولها إخوة تشاركها في تأدية هذا المعنى .... وكلها بمعنى قرب"[4].

غير أن هناك محاولة جادة للتفريق كانت لنجاة الكوفي، اقتصرت فيها على التفرقة بين (أفعال القرب) حسب، فقالت: إن "الأفعال كاد وكرب وأوشك وإن اشتركت في معنى المقاربة، فإن فيها فروقا معنوية يجب مراعاتها عند الاستعمال"[5]. وجاء تفريقها على النحو الآتي:

١. كاد: رأت أنه ينبئ بدنو وقوع الحدث، وأن الفعل بعده لم يتحقق، وإن أشعر بقرب حدوثه في الحقيقة أو المجاز.

---

(١) ابن حمدون. حاشية ابن حمدون، ٩٩/١.

(٢) انظر: المقدسي، ابن قدامة. المغني والشرح الكبير، ١١٠/١.

(٣) انظر: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٧.

(٤) حسن، عباس. النحو الوافي، ٦١٥/١.

(٥) الكوفي، نجاة عبد العظيم. بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، ١٤٤.

٢. أوشك: ويتبين من دلالته، في ما رأت، أن الفعل بعده كثير الوقوع أو سريع الوقوع، بخلاف كاد الذي ينبئ بامتناع القريب.

٣. كرب: وتلحظ الكوفي من الشواهد أنه ينبئ عن قرب وقوع الفعل من فاعل يعاني من شدة أو كرب، أو أن حياته تقترب من نهايتها(١).

وكانت ذكرت شاهدين أو ثلاثة على دلالة كل فعل، تستنبطها منها؛ وهي بذلك تصيب جانبا وافرا في صحة منهج الاستدلال، إذ تأخذ دلالاتها من الاستعمال، خلافا لما فعله بعض النحاة؛ إذ ذكروا نُتَفًا في التفريق ليست مبنية على شواهد، وإنما على أسباب شكلية مَحْض، كما تبين.

وعلى الرغم مما ذكرتُ، من صحة منهج نجاة الكوفي، فإن هناك جملة من الملحوظات على مذهبها، أولها: أنها لم تفرق بين أفعال كل الأقسام الثلاثة، وليس لهذا من مسوغ؛ وثانيتهما أنها لم تكن تذكر من الشواهد ما يكفي لأن تُحدِّد دلالة الفعل على نحو دقيق، فليس الشاهدان أو الثلاثة بكافية في هذا؛ وأما الثالثة، فتختص بالنظر في صحة ما ذَكَرَتْ من دلالة كل فعل من الأفعال، ومدى اتفاقها مع الواقع الاستعمالي للغة.

٧-٢ الفروق الدلالية بين أفعال القرب

٧-٢-١ (كاد)

أما ما ذَكَرَتْ من دلالة (كاد) على دنو وقوع الحدث، فربما يكون غير دقيق، لأنها دلالة مطلقة على القرب؛ وربما أنه يدل -كما ذهب بعض النحاة ممن سيأتي ذكرهم- على شدة القرب المفرط، الذي ليس بين فاعله وملابسة الحدث إلا شيء دقيق جدا، حتى كأنه وقع حقًا. وخير ما يُتَمَسَّك به على صحة هذه الدلالةِ المعنى اللغويُ، الذي يدل -كما ذُكِر- على معالجة الشيء بشدة، إذ لا بد من ملابسة بين المعنى اللغوي والتركيبي. وتاليا بعض الشواهد التي تؤيد مذهب الباحث:

١. قوله تعالى: (لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ

(١) انظر: المرجع السابق، ١٤٢-١٤٤.

مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ) (التوبة: ١١٧)

نزلت هذه الآية في غزوة تبوك؛ ذلك أن المسلمين خرجوا إليها في شدة من الأمر، في سنة مجدبة، وحر شديد، وعسر من الزاد والماء، حتى إن الرجلين كانا يشقان التمرة بينهما، وحتى إن الرجل كان يذهب يلتمس الماء، فلا يرجع حتى يظن أن رقبته ستنقطع، وحتى إن الرجل لينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه، ويجعل ما بقي على كبده[1].

لا شك أن هذا الضنك جعل نفرا من الصحابة يشتد ريبهم في صدق رسول الله ﷺ ودينه؛ إذ كيف يمكن أن يصل بهم الأمر إلى حد بعيد في الجوع والعطش والحر، ولا يَمُنْ الله على رسوله ﷺ بالفرج والنصر والسعة؟ فهم، إذاً، اقتربوا جد القرب من الزيغ والشك في رسول الله ﷺ ودينه، ولولا أن شكهم بلغ منتهاه وغايته، ما ذكر الله -عز وجل- التوبةَ عليهم مرتين، إحداهما في بداية الآية، والأخرى في نهايتها.

٢. قوله تعالى: (وَإِن كَادُواْ لَيَسۡتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ لِيُخۡرِجُوكَ مِنۡهَاۖ) (الإسراء: ٧٦)

المقام: "أن رسول الله ﷺ لما هاجر حسدته اليهود، وكرهوا قربه منهم، فاجتمعوا إليه وقالوا: يا أبا القاسم، إن الأنبياء إنما بعثوا بالشام، وهي بلاد مقدسة، وكانت مُهاجَر إبراهيم، فلو خرجت إلى الشام لآمنا بك واتبعناك .... فعسكر رسول الله ﷺ على أميال من المدينة، وقيل بذي الحليفة، حتى يجتمع إليه أصحابه، ويراه الناس عازما على الخروج"[2].

واضح جدا، من سبب النزول، أن اليهود قربوا من استفزازه (=إخراجه) ﷺ قربا شديدا جدا، ولا أدل على ذلك من خروجه من المدينة على أميال.

٣. قوله تعالى: (ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا

---

(١) انظر: ابن كثير. تفسير القرآن العظيم، ٥١٨/٢-٥١٩.

(٢) الزمخشري، الكشاف، ٦٤٠/٢-٦٤١.

﴿يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖ﴾ (النور: ٣٥)

هذا مثل ضربه الله تعالى لشدة نوره، فلا بد أن يذكر فيه أبلغ التشبيه وأعظمه. وهو كذلك؛ إذ تناصر فيه "المشكاة والزجاجة والمصباح والزيت، حتى لم يبق مما يقوّي النورَ ويزيده إشراقا ويمدّه بإضاءةٍ بقيةٌ. وذلك أن المصباح إذا كان في مكان متضايق -كالمشكاة- كان أضوأ له وأجمع لنوره، بخلاف المكان الواسع، فإن الضوء ينبث فيه وينتشر. والقنديل(*) أعون شيء على زيادة الإنارة"[١]. بل إنه شبه الزجاجة بالكوكب الدري، الذي هو مصدر للضوء الساطع الشديد، ولا يناسب هذه التشبيهات إلا أن يكون الزيت قد بلغ صفاؤه مبلغه، حتى يُخيّل إلى الناظر إليه أنه قد أضاء. يؤكد هذا بعد ذلك جملةُ الحال ﴿وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞ﴾، أي: اشتد في قربه من الإضاءة والحال أنه لم تمسه نار مطلقا.

٤. جاء في الحديث: (.... فجاء رجل من الأنصار بصُرّةٍ كادت كفُه تعجز عنها، بل قد عجزت .... الحديث)[٢]. يتضح من قول الراوي أن الصرة ثقيلة جدا، حتى قرُبت الكف أن تعجز عنها، قُربًا بلغ منتهاه، يؤيد هذا أنها عجزت -حقًا- بعدُ.

٥. قال جرير[٣] (١١٠ هـ):

أحبُــكِ إنْ الحُــبَ داعِيَــةُ الهَــوى   وقَـدْ كـانَ ما بَيْنـي وَبَيْنَـكِ يَنْـزَحُ

يخاطب (سليمى) يخبرها بحبه، والحال أن ما بينهما زال إلا قليلا جدا. يؤكد هذا قولُه قبل هذا البيت:

رَأيْـتُ سُـلَيْمى لا تُبـالي الّـذي بِنـا   ولا عَرَضًـا مِـنْ حاجَـةٍ لا تُـسَرّحُ

فلم تكن تبالي بما بينهما، كأنها أصبحت لا تحبه، ولا تلتفت إليه مطلقا. ثم يعود

(*) القنديل: الزجاجة.

(١) الزمخشري. الكشاف، ٢٤٧/٣.

(٢) صحيح مسلم، حديث (١٠١٧)، ٧٠٥/٢.

(٣) ديوان جرير، ١٢٨.

فيقول بعد بيته الأول:

ألا تَزْجُــرِينَ القــائِلِينَ لِــيَ الخَنــا   كَمــا أنــا مَغْنِــيٌ وَراءَكِ مُــنْفِحُ

فهو يطلب إليها أن تزجر الوشاة، الذين كانوا سببا في القطيعة بينهما، كما ينافح هو عنها أمامهم ما استطاع. فعدم مبالاتها به أولا، ووجود الوشاة بينهما ثانيا، دليل على شدة قرب القطيعة بينهما.

إن الشواهد السابقة، جميعا، لتؤكد أن (كاد) لا يدل على القرب حسب، وإنما على شدة القرب حتى كأنه وقع حقا. وقد ذهب غير واحد من النحاة إلى هذا؛ قال الجرجاني: "وقد علمنا أن كاد موضوع يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود"[1]. وقال ابن يعيش: "فإذا قلت: كاد زيد يفعل، فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد، لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل كالداخل فيه، لا زمان بينه وبين دخوله فيه"[2]. وقريب من هذا ما قاله ابن عصفور[3].

نعود إلى حديث نجاة الكوفي في دلالة (كاد)، إذ تقول: إن "الفعل بعدها لم يتحقق وإن أشعرت بقرب حدوثه على وجه الحقيقة أو المجاز"[4]، ثم عللت عدم تحقق الفعل بعده بـ"أن كاد من الكَوْد وهو المنع"[5]. والحق إنه لم يَذْكُر الكودَ بمعنى المنع من أصحاب المعجمات إلا صاحبُ تاج العروس[6]، وأظنه وَهِم في ذلك؛ فالذي بمعنى المنع هو (أكدى: يُكْدي، وأصله: كَدَيَ)، ومنه قوله تعالى: (أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى تَوَلَّىٰ ۝ وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰٓ) (النجم: ٣٣-٣٤).

إن عدم وقوع الفعل بعد (كاد) -عند لحظة التكلم- لا شك فيه، ومرده إلى قضية عقلية منطقية؛

(١) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ٢٧٦.

(٢) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٦/٤-٣٧٧.

(٣) انظر: ابن عصفور. المقرب، ١٠٨/٣-١٠٩.

(٤) الكوفي، نجاة. بناء الجملة، ١٤٢.

(٥) المرجع السابق، حاشية (١)، ١٤٢.

(٦) انظر: الزبيدي. تاج العروس، مادة (كود)، ١١٧/٩.

ذلك "أن الشيء إذا كان محكوما عليه بقرب الوجود عُلِم أنه غير موجود"[١]، وأن "الإخبار بقرب الشيء يقتضي عُرفًا عدم حصوله، وإلا لم يتجه الإخبار بقربه"[٢].

أما وقوع الحدث بعد لحظة التكلم، فإن المتكلم ليس مَعْنيًا أو مُهتمًا بهذا الوقوع، وكل الذي يعنيه أن الحدث قَرُب جدا من الوقوع. قال ابن منظور: "كاد: وُضِعَتْ لمقاربة الشيء، فُعِل أو لم يُفعَل"[٣]. ولما لم يكن من وَكْد المتكلم وقوعُ الحدث بعد (كاد) أو عدمُ وقوعه، فإن (كاد) يمكن أن يدخل على الكلام كله: واجبِ الحصول، نحو: (كادت الشمس تغرب)، فغروب الشمس حاصل لا محالة؛ وممتنع الحصول، نحو قول العرب في المثل: (كاد النعام يطير)، فلا يمكن للنعام أن يطير عادة؛ ومحتمِل الحصول، نحو: (كاد الطالب ينجح)، فنجاح الطالب محتمَل الحدوث، لكنه غير واجب ولا ممنوع.

٧-٢-٢ (أوشك)

وأما قول نجاة الكوفي في دلالة (أوشك) بأن "الفعل بعدها كثير الوقوع أو سريع الوقوع"[٤]، فإن كانت تقصد بـ(كثير الوقوع) أنه متكرر الوقوع، فليس صحيحا، لأن دلالة (أوشك) اللغوية لا تحمل في أثنائها معنى للكثرة من قريب أو بعيد، ولأن من الشواهد ما يمنع أن يدل عليها، نحو قول الرسول ﷺ: (يوشِكُ الفُراتُ أنْ يَحْسِرَ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ)[٥]، ونحو قوله ﷺ أيضا: (لَيوشِكَنّ أنْ يَنْزِلَ فيكُمُ ابنُ مَرْيَمَ حَكَمًا)[٦]؛ فالقرائن الحالية تؤكد أن مضمون هذين الحديثين لا يقع إلا مرة في آخر الزمان.

---

(١) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩٣/٢.

(٢) الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٢١/٤.

(٣) ابن منظور. لسان العرب، مادة (كود)، ٣٨٢/٣.

(٤) الكوفي، نجاة. بناء الجملة، ١٤٣.

(٥) صحيح مسلم، حديث (٢٨٩٤)، ٢٢٢٠/٤.

(٦) المرجع السابق، حديث (١٥٥)، ١٣٥/١.

وأما إن كانت تقصد بـ(كثير الوقوع) أن الحدث بعده يغلِب أن يتحقق ويقع، فهو كذلك؛ إذ استخدامه يقضي بأنه يدل على اقتراب الفاعل من الحدث بسرعة، مع التركيز على أن الحدث مما يغلب وقوعه؛ فالمتكلم -هنا- مهتم بوقوع الحدث بخلاف (كاد). وإذا نظرنا في دلالة (أوشك) في الحديثين السابقي الذكر، ألفيناهما يدلان على أن حَسْر الفراتِ عن جبل ذهبٍ قريبٌ ومتسارع الوقوع وواقع أيضا، وكذا ما ورد في الحديث الآخر.

وهذا المعنى، وهو القرب المتسارع، ملحوظ أيضا في الشواهد الآتية:

١. قوله ﷺ: (أمّا بَعْدُ ألا أيُها النّاسُ فَإنّما أنا بَشَرٌ يوشِكُ أنْ يأْتِيَ رَسولُ رَبّي فأُجيبَ)[١]؛ إذ إن فيه تركيزا على قرب الحدث (=الموت)، وعلى التسارع في وقوعه، وعلى أنه سيقع لاحقا.

٢. قول أوس بن حَجَر[٢] (٢ ق.هـ):

إذا الحَسَبُ الرَّفيعُ تَواكَلَتْهُ ... بُناةُ السوءِ أَوْشَكَ أن يَضيعا

فالحسب والمُلْك، إذا انتهيا إلى أولاد السوء، كانا قريبين من الضياع مع إسراع في ذلك، وفيه دلالة على أن ضياعهما محتمَل جداً.

٣. قول أبي العلاء المعري[٣] (٤٤٩ هـ):

إذا ما النّارُ لَمْ تُطْعَمْ ضِرامًا ... فأَوْشِكْ أنْ تَمُرَّ بها رَمادا

يريد أن يخبر أنّ النار قريبة من كونها رمادا -إذا لم يوضع الضرام (=الحطب) عليها- وأنها سريعة الانطفاء، وأنها ستكون رمادا حقا.

ولما كان من شأن المتكلم الاهتمامُ بوقوع الحدث -خلافا لـ(كاد)- فإن (أوشك)، كما يبدو من الشواهد الكثيرة المستقراة- لا يدخل إلا على الكلام الواجب الحصول، نحو: (أوشكت الشمس أن تغرب)؛ أو المحتمَل الحصول، نحو: (أوشك الطالب أن ينجح) حسب. أما الكلام الممتنع الحصول،

---

(١) المرجع السابق، حديث (٢٤٠٨)، ١٨٧٣/٤.

(٢) ديوان أوس بن حجر، ٥٦.

(٣) ديوان أبي العلاء المعري، ٢٣٣.

فلا يدخل عليه، نحو: (أوشك النعام أن يطير)، لأن الحدث (=طيران النعام) يستحيل عادة أن يقع، و(أوشك) يدل على احتمالية قوية لوقوع الحدث، فتنافيا.

وقولها بأن الحدث بعد (أوشك) سريع الوقوع، قد يكون غير دقيق بهذا التعبير، وقد يكون الصواب فيه أنه سريع القرب من الوقوع، لأنه -وإن كان محتمَل الوقوع جدا- ربما لا يقع أصلا.

ثم فرق آخر، بين (كاد) و(أوشك)، هو أن الثاني ليس فيه دلالة على شدة القرب من الوقوع كما في الأول؛ يؤكده عدم وجود معنى الشدة في (أوشك) لغويا، ويؤكده -أيضا- ما سبق من شواهد؛ فالرسول ﷺ أخبر بنزول ابن مريم، وقد مضى عليه وقت طويل ولم يتحقق حتى اللحظة؛ فلا ملاصقة بين الفاعل والحدث -مطلقا- وإن كان المتكلم مهتما بالإخبار بوقوع الحدث بعدُ.

٧-٢-٣ (كرب)

رأت الكوفي أن (كرب) "تنبئ عن قرب وقوع الفعل من فاعل يعاني من شدة أو كرب، أو أن حياته تقترب من نهايتها"[١]، وقد أَخَذَتْ دلالةَ هذا الفعل من شاهدين ذَكَرَتْهما، يبدو فيهما -جليا- صحةُ قولها، وهما قول الشاعر:

كَـرَبَ القَلْـبُ مِـنْ جَـواهُ يَـذوبُ حـينَ قـالَ الوُشـاةُ هِنْـدُ غَـضوبُ

وقول الآخر (أبو زيد الأسلمي):

سَقاها ذَوو الأَحْـلامِ سَجْلاً عَلى الظَما وَقَــدْ كَرَبَــتْ أعناقُهـا أنْ تَقَطَّعـا

إذ يتضح، في هذين الشاهدين، أن قلب الشاعر يعاني من شدة وكرب بسبب الجوى في الشاهد الأول، وأن أعناق الإبل تعاني من شدة العطش في الشاهد الثاني، وأن حياتها لذلك تقترب من نهايتها.

والحق إن شاهدين غيرُ كافيين، قطعا، لتحديد دلالة الفعل (كرب) أو غيره؛ ولعل نظرة عجلى، في شواهد أخرى، تبطل هذا الزعم من أساسه. لننظر إلى قول الأَفْوَه الأَوْدِيّ[٢] (٥٤ ق.هـ):

---

(١) الكوفي، نجاة. بناء الجملة، ١٤٣.

(٢) ديوان الأفوه الأودي، ٩٧.

حتّى إذا غابَ قَرْنُ الشّمْسِ أوْ كَرَبَتْ وَظَنْ أنْ سَوفَ يولي بَيْضَهُ الغَسَفُ

وإلى قول الأعشى[1] (٧ هـ):

حتّى إذا ذَرّ قَرْنُ الشّمْسِ أوْ كَرَبَتْ أحَسّ مِنْ ثُعَلٍ بِالفَجْرِ كَلّابا

فالتقدير في البيتين: (أو كربت الشمس أن تغيب). ولا شك أن الشمس لا تعاني من شدة أو كرب أو ضيق، وإن كان يُحتمل أن تكون حياتها تقترب من نهايتها؛ وهذا ما ينفيه، بالقطع، قول ابن الدمينة[2] (١٣٠ هـ):

بَيْضاءُ مِثْلُ مَهاةِ الرَمْلِ أخْذَلَها عَنِ المَها جُؤْذُرٌ قَدْ رادَ أوْ كَرِبا

إذ المعنى: (راد أو كرب أن يرود)؛ فلم يُعانِ الجؤذر من شدة أو كرب، وليست حياته تقترب من نهايتها. ومثله قول بشار بن برد[3] (١٦٧ هـ):

لَولا الحَمامُ وَطَيْفُ جارِيَةٍ ما شَفَّني حُبٌّ ولا كَرَبا

وقول البحتري[4] (٢٨٤ هـ):

وَخِفْنا أنْ يَكونَ المَوْ تُ قَدْ فاجاكَ أوْ كَرَبا

وقول ابن حَيّوس[5] (٤٧٣):

يا ابْنَ المُقَلَّدِ قَدْ قَلَّدْتَني مِنَناً ما قارَبَ الحَمْدُ أدناها ولا كَرَبا

فكل ما مضى من شواهد لم تقترب حياة الفاعلين فيها من النهاية، ولم يعانوا من شدة ولا كرب، لسبب يسيرٍ هو أنها أسماء معان. أما قول الملك الأمجد[6] (٦٢٨ هـ):

وَشَوا زَهَرَ الأشْعارِ فَقَدْ كَرَبَتْ تَخْتالُ عَلى الزَهَرِ

فصريحٌ في أن الأشعار -التي قرُبت من أن ترقص على الزُهَر- لا تعاني من شدة ولا كرب، ولا تقترب

---

(١) ديوان الأعشى، ٤١٣.

(٢) ديوان ابن الدمينة، ١٢٢.

(٣) ديوان بشار بن برد، ٢٠٠/١.

(٤) ديوان البحتري، ١٩١/١.

(٥) ديوان ابن حيوس، ٢٢/١.

(٦) ديوان الملك الأمجد، ١٩٩.

حياتها من نهايتها.

لعل الذي دعا نجاة الكوفي إلى القول بهذا سياقُ الكلام؛ إذ إن الأفعال التي تُوارد (كرب) هي التي أفْهَمَتْ هذا المعنى لا (كرب) نفسه؛ فـ(ذوبان القلب) يدل على أن القلب يعاني من شدة وكرب، و(تقطُع الأعناق) يدل على أن حياة الإبل تقترب من نهايتها. ولو تواردت هذه الأفعال مع (كاد) أو مع (أوشك)، لدلّتْ على المعنى نفسه الذي دلت عليه حين تواردت مع (كرب). لننظر إلى قول الفرزدق[1] (١١٠ هـ):

رأى قَوْمَــهُ إذْ كــانَ غَــدَوْا جِلادُهُــمْ مَعَ الـصُبْح حَتّـى كـادَتِ الـشَمْسُ تَغْـرُبُ

فهو يدل على قرب انتهاء حياة الشمس. ولننظر -أيضا- إلى قول جميل بثينة[2] (٨٢ هـ):

كِلانــا بَكَــى أوْ كــادَ يَبْكــي صَـبابَةً إلــى إلْفِــهِ وَاسْــتَعْجَلَتْ عَبْــرَةٌ قَبْلــي

الذي يدل على أن الحبيبين يبكيان من كرب وشدة. وإلى قول البحتري[3] (٢٨٤ هـ):

وَقَــدْ أوْشَــكَتْ أنْ يَنْتَــوى رَجــائي وَيُكْــدِيَ مَطْلَبــي وَيَخْــسَ أمْــري

وفيه أن رجاءه قرُب أن ينتهي، فهو لا شكّ يعاني من شدة وكرب.

فالصحيح في دلالة (كرب)، بناء على ما سبق، أن يقال: إنه يدل على قرب الفاعل من الحدث قربا مطلقا، أي قد يكون قربا ملاصقا كما في (كاد)، وربما لا يكون كذلك. وهذا مردُه إلى أن (كَرَبَ) هو في الأصل (قَرُبَ)، كما تبين، والقُرْب في المعجمات (خلاف البعد)، وخلاف البعيد يَحتمِل أن يكون قريبا جدا، ويحتمل أن يكون قريبا، حسب.

خلاصة القول، في الفرق بين أفعال القرب، أن (كاد) يدل على شدة قرب الفاعل من الحدث (=قرب ملاصق)؛ و(كرب) يدل على القرب المطلق، الذي ليس فيه دلالة على الشدة أو عدمها؛ و(أوشك) يدل على قرب الفاعل من الفعل مع سرعة في ذلك، وليس فيه قرب شديد كـ(كاد)، فهو قرب عادي (=قرب غير ملاصق).

---

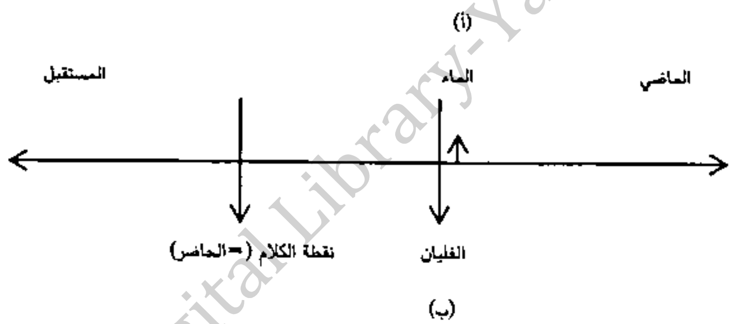
(١) ديوان الفرزدق، ٥٩.

(٢) ديوان جميل بثينة، ١٧٤.

(٣) ديوان البحتري، ٤٨٢/١.

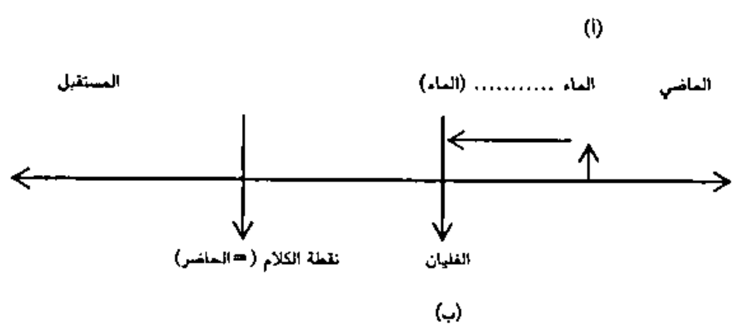
أما من حيث وقوع الحدث المخبر بقربه، فكلها تنفي وقوع الحدث لحظة التكلم. وأما من حيث إمكانية وقوعه، فـ(كاد) ليس فيه ما يدل على أن المتكلم مهتم بوقوع الحدث أو لا، وغاية ما يقصده أن الحدث لم يقع، بصرف النظر عن إمكانية وقوعه أو لا. ومثل (كاد) في هذا (كرب). أما (أوشك)، فإن المتكلم مهتم بوقوع الحدث، وفيه إشارة إلى أن الحدث شديد احتمال الوقوع وسيقع عما قليل. لذا، فإن (أوشك) لا يدخل إلا على الكلام الواجب الحصول، أو المحتمَل الحصول؛ أما الممنوع، فلا يدخل عليه؛ بخلاف (كاد) و(كرب)، اللذين يدخلان على جميع أنواع الكلام، واجبِه ومحتمَلِه وممنوعِه. وقد ترشد الخطاطات التالية إلى فهم الفرق بين أفعال القرب:

١. كاد الماء يغلي:



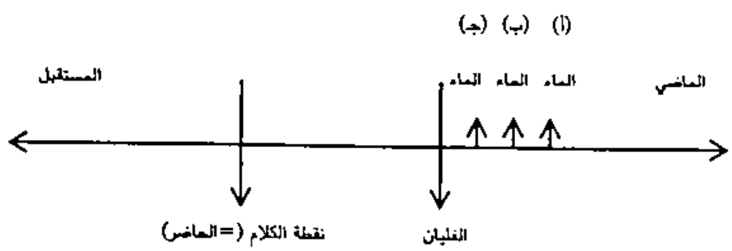
يُلحظ أن النقطة (أ)، التي تدل على الماء، قد اقتربت جدا من النقطة (ب) التي تشير إلى نقطة الغليان، لكن الماء لم يغل، وليس في اهتمام المتكلم الإخبارُ عن وقوع الغليان أو عدم وقوعه.

٢. أوشك الماء أن يغلي:



فعند الإخبار بذلك كان الماء في النقطة (أ)، ولكون (أوشك) يدل على سرعة الوقوع، فهو يتجه إلى النقطة (ب) التي هي نقطة الغليان. وفي اهتمام المتكلم أن يخبر عن الحدث بأنه محتمل الوقوع جدا أو سيقع حتما.

٣. كرب الماء أن يغلي:



يومئ الشكل إلى أن (كرب) يدل على قرب مطلق، فقد يكون الفاعلُ في النقطة (أ) أو (ب) أو (جـ)، مع الأخذ بأنها جميعا نقاط قرب. لكن (كرب) لا يحمل قربا ملاصقا كما الحال في (كاد).

يتلخص الفرق بين أفعال القرب في الخطاطة التالية:

الفعل	المعنى	نوع الكلام الذي يدخل عليه	وقوع الفعل
كاد	شدة القرب	واجب + ممنوع + محتمَل	لم يقع ولا يُنظر إلى وقوعه
أوشك	قرب + سرعة	واجب + محتمَل	لم يقع مع انتظار لوقوعه
كرب	قرب مطلق	واجب + ممنوع + محتمَل	لم يقع ولا يُنظر إلى وقوعه

الفصل الثاني

أفعال المقاربة بين التمام والنقص

- تمهيد
- الفعل التام
- الفعل الناقص
- هل الأفعال الناقصة أدوات؟
- أفعال المقاربة بين التمام والنقص

١. تمهيد

يناقش هذا الفصل مسألة التمام والنقص في أفعال المقاربة وفي كان وأخواتها. ولعل أول ما يطرأ على بال القارئ سؤال: ما الفائدة التي تُجنى من القول بأن هذه النواسخ، بعامة، وأفعال المقاربة بخاصة أفعال تامة، وليست أفعالا ناقصة أو أدوات؟

الناظر المتفحص في باب النواسخ، بعامة، يرى أن القول بأنها أدوات أو أفعال ناقصة يخلق كثيرا من الإشكاليات، بعضها في البنية التركيبية وبعضها في البنية الدلالية، ولسنا نجد مفرا منها إلا بِعَدِّ أفعال هذا الباب تامة. من تلك الإشكاليات:

١. إشكالية عدِّهم النقصَ في أفعال المقاربة نقصا شكليا دون أن يكون له أثر في المعنى، بخلاف باب (كان)؛ فقد كان نقصا ذا أثر واضح في دلالتها.

٢. إشكالية أن يكون النقص في بعض تلك الأُفعال دون بعضها الآخر.

٣. إن عدّ النواسخ أفعالا ناقصة ينقض بعض القواعد الرئيسة في النحو العربي، ومن ذلك القاعدة التي تقول: (إن حق المسند والمسند إليه في الجملة الرفعُ). وهذا واضح في باب (كان)؛ إذ إنهم يعدون ما يسمى بخبر (كان) مسندا، على الرغم من أنه منصوب. أما إذا كانت أفعالا تامة، فلا إشكال، لأن ما كان يعد خبرا يمكن -بهذا الاعتبار- عده فضلة في الكلام لا عمدة.

٤. القول بأن أفعال هذا الباب ناقصة يؤدي إلى زيادة تعقيد في دراستها؛ ذلك أنهم في كثير من الأحيان يجعلون النقص لازما، وأحيانا يقولون بوجوب التمام، وذلك لأجل أن تتسق دلالة الجملة فلا يفسد المعنى. ولعلهم يرجحون النقص على التمام مرة، والعكس مرة أخرى، ومرة ثالثة يجعلون النقص والتمام جائزين! ونحن في غنى عن هذا كله حال عددناها أفعالا تامة.

٥. إذا عددناها أدوات، وقعنا في مشكل، هو ظهورها بشكل الفعل تصرفا وصيغة وإسنادا إلى الضمائر ... إلخ، فيصعب، حينئذ، التفسير، ويُلجأ إلى تأويلات بعيدة كل البعد من الواقع اللغوي.

٦. البحث في النقص والتمام يستلزم الحديث عن الزمن في الفعل، هل هو جزء من الفعل أو لا؟ وبعبارة أخرى، هل يدل الفعل على الزمن دلالة التزام أو دلالة تضمن؟ وتبرز في عرض موضوع الزمن في الفعل فائدةٌ أخرى، تتمثل في إبراز بعض الإشكاليات، كإشكالية عِنْدَ النحاة (عسى)، مثلا، فعلا ماضيا، مع زعمهم بأنّ (أنْ)، التي تكون في الخبر، دخلت للدلالة على الزمن المستقبل!

٧. إن القول بأن هذه الكلمات أفعال ناقصة أو أدوات، يعني أنها داخلة على جملة اسمية من مبتدأ وخبر؛ وهذا، في الواقع، هو الذي أدى إلى مشكل بارز في تفسير الوظيفة النحوية لما يسمى بالخبر، وتفسير دخول (أن) عليه؛ إذ اضطرب النحاة اضطرابا شديدا في هذا على نحو سيتضح لاحقا.

٢. الفعل التام

٢-١ تعريف الفعل

اختلفت عبارات النحويين في تعريف الفعل؛ فمنهم من يعرفه بالمثال، ومنهم من يعرفه بالعلامة، ومنهم من يعرفه بالحد. على أنهم، متقدمين ومتأخرين، مجمعون أن الفعل حدث مقترن بزمن؛ قال سيبويه: "وأما الفعل، فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[١]. فقوله: (أخذت من لفظ أحداث الأسماء) يعني أن الأفعال تدل على الأحداث بلفظها (=مادتها) كما المصادر؛ وقوله (بنيت لما مضى ....) يعني أنها تدل على الزمن ببِنْيتها (=صيغتها).

يبدو تعريف الفعل بدلالته على الحدث والزمن أظهرَ في حد ابن السراج إياه بـ"ما دل على معنى وزمان"[٢]، وكذا في حدِّ مَنْ جاء بعده[٣]؛ فالإجماع منعقد، أولا، على أن الفعل حدث مقترن

(١) سيبويه، الكتاب، ١٢/١.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٨/١.

(٣) انظر مثلا: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٥٢-٥٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٤/٤؛ الاستراباذي، شرح كافية ابن

بزمن؛ وثانيا على أنه يدل عليهما بطريق التضمن لا بطريق الالتزام(١)، أي أنهما من ذات الفعل لا من لوازمه؛ وثالثا على أن دلالته على الحدث مأخوذة من مادته، ودلالته على الزمن مأخوذة من صيغته. وقد لخص ابن جني (٣٩٢ هـ) هذا كله، فقال: "ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله؟ فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"(٢).

يظهر، جليا، أنه أضاف في قوله السابق دلالة ثالثة للفعل غير الحدث والزمن، وهي "النسبة إلى فاعل ما"(٣)، ولعلها دلالة التزام لا تضمن، كما يتضح من قوله: "ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه؟ ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل"(٤)، ومن قوله الآخر: "فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه"(٥).

والمحدثون تَبَعٌ للقدماء في هذا(٦)؛ بل أضاف بعضهم دلالةً رابعة للفعل؛ قال تمام حسان: "الأصل في دلالة الفعل أن يدل على حدث وزمن، فيؤخذ الحدث من الثلاثة الأصول ويؤخذ الزمن من الصيغة الصرفية. وللفعل دلالة ثالثة على فاعله تؤخذ من تجرده أو زيادته .... وله أيضا دلالة رابعة على الفاعل أو نائبه من خلال بنائه للمعلوم أو المجهول"(٧). والحق إن الدلالة الرابعة ليست مستقلة عن الثالثة؛ فالفعل يدل -بالالتزام- على الفاعل، معلوما كان أو مجهولا.

الحاجب، ٧/١؛ العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ٤٨/١؛ ابن هشام. شرح شذور الذهب، ١٤؛ الأزهري. شرح التصريح، ٣٨/١؛ السيوطي. همع الهوامع، ٢٢/١.

(١) انظر: السهيلي. نتائج الفكر في النحو، ٦٦.

(٢) ابن جني. الخصائص، ٣٢٨/٢.

(٣) الجامي. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ٢٢٨.

(٤) ابن جني. الخصائص، ٣٢٨/٢.

(٥) المرجع السابق، ٣٢٨/٢-٣٢٩.

(٦) انظر: حسن. عباس. النحو الوافي، ٤٦/١؛ المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٠٢؛ حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٠٧.

(٧) حسان، تمام. البيان في روائع القرآن، ٥٨/١.

٢-٢ دلالة الفعل على الحدث

لأن النحاة جعلوا للفعل ركنين، هما الحدث والزمن، ينبغي البحث في مدى دلالة الفعل عليهما؛ إذ هما السبيل الذي يعول عليه -على الأقل حسب منهج النحاة- في إمكانية عدّ الكلمة فعلا أو لا.

أما دلالة مادة الفعل على الحدث، فشيء مسلّم به، لأن المادة هي التي تفرق بين الأحداث في الأفعال المختلفة؛ فـ(ضرب) يختلف عن (قتل) في نوع الحدث لا في الحدث نفسه، لكنه يتفق -في معنى الحدث- مع المشتقات التي تشاركه في مادته، كـ(ضارب، ومضروب ... إلخ)، وهذا دليل على أصالة معنى الحدث في الفعل. وثّم دليل آخر، هو أن الحدث لا يتغير بتغيُّر الصيغ على نحو: (فَعَلَ، ويَفْعَلُ، وافْعَلْ)، ولا يتغير -أيضا- بتغير التراكيب والسياقات.

٢-٣ دلالة الفعل على الزمن

إن دلالة الفعل على الزمن أمر مقطوع به عند النحاة؛ بل الزمن مقوّم لحقيقة الفعل[١] كما اتضح في حدهم إياه. وكون الزمن جزءا من ذات الفعل هو الفارق، عندهم، بين الفعل والمصدر؛ فالفعل يدل على زمان معين (ماض/ حاضر/ مستقبل)، وبتعبيرهم على "زمان محصل"[٢]؛ أما المصدر، فيدل على زمان غير محصل، وبلفظ آخر، إن الفعل يدل على الزمن بطريق التضمن، والمصدر يدل عليه بطريق الالتزام؛ فالمصدر يستلزم الزمنَ بالنظر إلى أن الحدث واقع فيه لا محالة.

قد تُشَبَّهُ علاقة الفعل بالزمن، عند النحاة، بعلاقة المدفأة بالفتيل؛ فهي متضمِّنة إياه، وهو جزء من أجزائها توجد بوجوده وتنعدم بانعدامه. أما علاقة المصدر بالزمن، فكعلاقة المدفأة بالوقود، لا هو جزء منها، ولا هي تنعدم بانعدامه، لكنها تستلزمه حتى تكون قادرة على أداء وظيفتها.

ولعل من الحق إبرازَ ما وصل إليه الدرس الأصولي في هذه المسألة؛ إذ يرى الأصوليون أن الزمن في العربية يُنسب إلى السياق لا إلى الصيغة الصرفية، وأن دلالة الفعل عليه ليست تضمنية؛ أي أن الزمن ليس جزءا مقوما لحقيقة الفعل، فلا ينعدم الفعل بانعدام الزمن. فالأصوليون ينكرون، ولا

---

(١) انظر مثلا: ابن يعيش. شرح المفصل، ٢٠٤/٤.

(٢) المرجع السابق، ٢٠٤/٤.

كذلك المحدثون، أيْ دلالة للصيغة على الزمن؛ ويؤيد مذهبَهم أدلةٌ[1]:

أولا: إذا كان النحاة نسبوا الزمن إلى الصيغة، فإنها قد تختلف كما في (ضَرَب، وضُرِب، وضَرَبوا، وضَرَبْنا)، ومع ذلك يكون الزمن واحدا عندهم! كذلك، فإن صيغتي (يَفْعَلُ) و(افْعَلْ) مختلفتان، لكنهما قد تتفقان في زمن واحد هو الاستقبال؛ فالصيغ مختلفة -إذاً- والزمن واحد.

ثانيا: إن الصيغة قد تكون واحدة ويكون زمانها مختلفا، كما في صيغة (يَفْعَلُ)؛ فإنهم يقولون إنها تصلح للحال أو الاستقبال؛ فالصيغة واحدة -إذاً- والزمن مختلف.

ثالثا: إذا قلنا إن صيغة (فَعَلَ) تدل على الماضي، فإن هذا يناقض بعض الأفعال التي تدل موادها على الاستمرار، كـ(استمرّ) و(بَقِيَ) و(ظَلّ). بل إن بعض الصيغ، التي تجيء على مثال (فَعُلَ)، لا تدل على الزمن مطلقا، فهي مفرغة منه، نحو (شَرُفَ زيد)، و(حَسُنَ) و(كَرُمَ)[2]؛ إذ لا يراد أن زيدا قد حَسُنَ فيما مضى، وإنما يراد اتصافه بالحسن اتصافا دائما.

رابعا: لو كان الزمن جزءا من مدلول الفعل، لدل عليه في جميع السياقات، وليس الواقع كذلك؛ فإن (فَعَلَ) في سياق الشرط لا يدل على الماضي، و(يَضْرِبُ) في (زيد جاء قبل شهر يضرب غلامَه) لا يدل على الحال ولا على الاستقبال. ولو كانت الدلالة الزمنية متأتية من الصيغة، لما تغيرت تبعا للسياق، "لأن ما بالذات لا يختلف بالعارض"[3]، أي أن الشيء إذا كان جزءا من كل، فإن الجزء لا يتغير بتغير العوارض (=الأحوال) التي تطرأ على الكل.

خامسا: الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل، والظرف لا يكون جزءا من المظروف[4]؛ ذلك أن الزمن في (نجح أحمد)، مثلا، ظرف لنسبة النجاح إلى أحمد، ونجاح أحمد مظروف في الزمن؛ فمن غير الممكن أن يكون الظرف (=الزمن) جزءا من المظروف (=الفعل)، وإنما الأصل أن يكون الظرف مشتملا على المظروف. والرسم التالي يوضح المسألة:

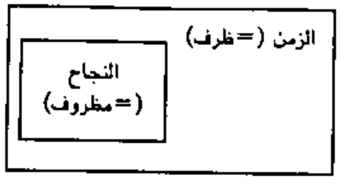
---

(١) انظر: جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي عند الأصوليين، ١٥٣، ١٦٩-١٧٠.

(٢) انظر: السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ٣٠.

(٣) جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي، ١٦٣.

(٤) انظر: المرجع السابق، ١٦٣.



سادسا: يرى النحاة أن الفعل المضارع يدل على الحال وعلى الاستقبال، والسياق هو المحدد؛ وهم بهذا يعترفون بنسبة الزمن إلى السياق لا إلى الصيغة.

سابعا: النحويون مجمعون -إلا الكوفيين- على أن صيغة (فاعِل) اسم، وهذا يعني أنها لا تدل على زمن؛ ولكنّ بعضا منهم أشار إلى دلالتها عليه في بعض السياقات؛ قال الزمخشري، عند تفسير قوله تعالى (إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا) (النازعات: ٤٥): "وقرئ منذرٌ بالتنوين، وهو الأصل والإضافة تخفيف، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال؛ فإذا أريد الماضي، فليس إلا الإضافة، كقولك: هو منذرُ زيدٍ أمس"[١]. وروى السيوطي أن الكسائي (١٨٩ هـ) قال لأبي يوسف[٢] (١٨٢ هـ): "ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟ .... فقال [الكسائي]: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، لأنه فعل ماض، فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك، بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ به، لأنه مستقبل"[٣]. وهذا أيضا اعتراف من النحويين دال على أن الزمن يؤخذ من السياق، حتى لو لم يتضمن فعلا.

أما المحدثون، فقد اضطربت أقوالهم في مسألة دلالة الفعل على الزمن[٤]؛ فعلى الرغم من أن أكثرهم حدّوا الفعل كما القدماء (=اقتران حدث بزمن)، وجعلوا دلالته على الزمن تضمنية، فإنهم ينسبون الزمن إلى السياق لا إلى الصيغة الصرفية[٥]! وهم في هذا تبع للأصوليين[٦].

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ٧٠٠/٤.

(٢) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، تلميذ أبي حنيفة، كان فقيها علامة من حفاظ الحديث، ولد بالكوفة ومات ببغداد. من كتبه: (الخراج)، (اختلاف الأمصار)، (الآثار)، (النوادر)، وغيرها. انظر: الزركلي، الأعلام، ١٩٣/٨.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢١١/٦.

(٤) ليس من شأننا هنا بيان تضارب أقوالهم واضطرابها، فقد أكفأنا مالك المطلبي مؤونة ذلك في كتابه (الزمن واللغة).

(٥) انظر مثلا: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ١١٤، ١٥٢؛ السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ٢٤؛ حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ١٠٤، ١٠٧.

(٦) واضح أن المحدثين تأثروا بالأصوليين في نسبة الزمن إلى السياق، لكن أحدا منهم لم يشر إلى هذا التأثر!!

لعل سؤالا يُذكر، حالَ اطّرحنا دلالة الصيغة على الزمن، مفاده: كيف فهمنا المضي من (نجح أحمد)، مثلا، مع عدم وجود قرينة سياقية أو مقامية تدل على الماضي؟ فالجواب هو ما ذهب إليه الأصوليون، من أن صيغة (فَعَلَ) تدل على تحقق الحدث وتمامه، وتحقق الحدث ملازم للمضي؛ فتحقُق نجاح أحمد يلزم منه أن يكون وقع في زمن ماض.

خلاصة ما سبق، جميعا، تؤكد أن دلالة الفعل على الزمن إنما هي دلالة التزام لا دلالة تضمن، أي أن الزمن ليس من دلالة بنية الفعل مطلقا. وبناء عليه، لم يبق من دلالة الصيغة الفعلية -دلالةَ تضمن- إلا الحدث؛ مع ضرورة الاعتراف بأن صيغة الفعل تساعد، أحيانا، في توجيه السياق وجهة زمنية معينة، كما الأدوات وظروف الزمان مثلا.

٣. الفعل الناقص

٣-١ تعريف الفعل الناقص

قال السيوطي: "اختُلف لِمَ سُمِّيت هذه الأفعال نواقص؟ قيل: لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به، وعلى القول الآخر، سميت ناقصة لكونها لا تكتفي بمرفوعها"[١]. فها هنا مذهبان في الفعل الناقص:

الأول: عدم دلالته على الحدث، أي نقصان الحدث منه. وهذا يعني أنه متجرد للزمن حسب؛ فالفعل التام= (+حدث +زمن)، والفعل الناقص= (- حدث +زمن). وممن ذهب إلى هذا: المبرد[٢] (٢٨٥ هـ)، وابن السراج[٣] (٣١٦ هـ)، وابن جني[٤] (٣٩٢ هـ)، وابن بَرْهان[٥] (٤٥٦ هـ)،

---

(١) السيوطي. الأشباه والنظائر، ٣٣٩/٣.

(٢) لم ينص على هذا، وقد يفهم من كلامه. انظر: السيوطي. همع الهوامع، ٣٦٢/١.

(٣) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ٧٣/١.

(٤) انظر: ابن جني. اللمع، ٣٦.

(٥) انظر: ابن برهان. شرح اللمع، ٤٩/٢. هو عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري أبو القاسم: عالم بالأدب والنسب، من أهل بغداد. من كتبه: (الاختيار)، (أصول اللغة)، (شرح اللمع). انظر: الزركلي. الأعلام، ١٧٦/٤.

وابن بابشاذ[1] (٤٦٩ هـ)، والجرجاني[2] (٤٧١ هـ)، وابن الخشاب[3] (٥٦٧ هـ)، والأنباري[4] (٥٧٧ هـ)، والسهيلي[5] (٥٨١ هـ)، والعكبري[6] (٦١٦ هـ)، وابن يعيش[7] (٦٤٣ هـ).

الثاني: عدم اكتفائه بالمرفوع للدلالة على معنى مفيد، وأنه بحاجة إلى تتمة (=خبر) لإفادة ذلك المعنى؛ فالجملة التي تحوي أفعالا تامة يكون تركيبها على نحو: (فعل + مرفوع (=فاعل))، والتي تحوي أفعالا ناقصة يكون تركيبها على نحو: (فعل + مرفوع (=اسم) + منصوب (=خبر)).

وممن ذهب إلى هذا: أبو علي الفارسي[8] (٣٧٧ هـ)، وابن الوراق[9] (٣٨١ هـ)، وابن الحاجب[10] (٦٤٦ هـ)، وابن مالك[11] (٦٧٢ هـ)، والاستراباذي[12] (٦٨٦ هـ)، وابن هشام[13]

---

(١) انظر: ابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسبة، ٣٤٩/٢. هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري الجوهري أبو الحسن: إمام عصره في النحو. مات بمصر. له: (المقدمة) في النحو، (شرح جمل الزجاجي)، (شرح الأصول لابن السراج). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٢٠/٣.

(٢) انظر: الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٩٨/١.

(٣) انظر: ابن الخشاب. المرتجل، ١٢٤.

(٤) انظر: الأنباري. أسرار العربية، ١٣١.

(٥) انظر: السهيلي. نتائج الفكر في النحو، ٦٥. هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي: حافظ عالم باللغة والسير، ضرير. ولد في (مالقة) وتوفي في مراكش. من كتبه: (الروض الأنف) في شرح سيرة ابن هشام، (تفسير سورة يوسف)، (نتائج الفكر). انظر: الزركلي. الأعلام، ٣١٣/٣.

(٦) انظر: العكبري. مسائل خلافية في النحو، ٦٦-٦٧.

(٧) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٣٦/٤.

(٨) انظر: الفارسي. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، ١١٣.

(٩) انظر: ابن الوراق. علل النحو، ٢٤٨. هو محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق: نحوي. له: (علل النحو)، (الهداية في شرح مختصر الجرمي). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٢٥/٦.

(١٠) انظر: ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٧٢/٢.

(١١) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٢٠/١.

(١٢) انظر: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٢٩٠/٢.

(١٣) انظر: ابن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٥٠.

(٧٦١ هـ)، وابن عقيل[١] (٧٦٩ هـ)، والسيوطي[٢] (٩١١ هـ).

والحق إن عد الفعل خِلْوًا من الحدث مشكل؛ ذلك أنهم حدّوا الفعل بـ(كلمة اقترن فيها حدث بزمن)، أي أن له ركنين: الحدث والزمن؛ والمنطق يقضي بأن الكلمة، إذا فقدت أحد ركنيها، لا يصح أن تُسمّى بالاسم المتعارف عليه حال اجتماع الركنين فيها، وهو الفعل. لتقريب ذلك يقال على سبيل التمثيل: إن المناطقة حدوا الإنسان بـ(حيوان ناطق)، فهو= (+حيوان +ناطق)، ولا يصح أن نسمي الذي صفته= (+حيوان -ناطق) إنسانا أو إنسانا ناقصا، وكذا الذي صفته= (-حيوان +ناطق)؛ إذ يسمى الأول حيوانا حسب، وقد يسمى الأخر آلةً ناطقة أو جهاز تسجيل.

إن منطق الأشياء يقضي، إذا كان لا بد للنحاة أن يَعُدّوا بعض الأفعال خالية من الحدث، أن لا يسموها أفعالا ناقصة، لأن الدال على الزمن وحده -عندهم- هو (اسم الزمان)، والدال على الحدث وحده هو (المصدر)! ولو أنهم سمّوها أشباه الأفعال، بناء على قولهم بنقصانها، لكان أكثر صحة، وأبعد من الاعتراض.

على أن كون هذه الأفعال خلوا من معنى الحدث غير مسلّم به، حتى عند بعض القدماء، كما ذكرنا آنفا؛ فقد أورد ابن مالك عشرة أوجه تبطل القول بنقص الحدث منها، أقواها:

أولا: أن من جملة الأفعال (انفَكّ)، ولا بد معها من نافٍ؛ فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك، لزم أن يكون معنى (ما انفك زيد غنيا) هو (ما زيد غنيا في وقت ماض)! وهذا نقيض المراد تماما.

ثانيا: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمن، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بالقرائن، ودلالته على الزمن تتغير بالقرائن؛ فدلالته على الحدث أولى بالبقاء.

ثالثا: أنها لو كانت مجرّدة من الحدث مخلّصة للزمان، لم يُبْنَ منها مصدر أو اسم فاعل أو أمر[٣]. أما المصدر واسم الفاعل، فلأنهما لا يدلان عند النحاة على زمن، فكيف يُبنيان مما دل على

---

(١) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٢٥٩/١.

(٢) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ٣٦٢/١.

(٣) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٢١/١-٣٢٣.

الزمن وحده؟ وإذا عُلِم أن "الحدث هو كل معنى المصدر"(١)، فكيف يُصاغ مما لا دلالة فيه على الحدث؟ قال الصبّان تعليقا على هذه الإشكالية: "وهو عندي مشكل فيما له مصدر، إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث، اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا الرأي ينكرون مجيء مصدر لشيء منها"(٢). وأما عدم صحة بناء الأمر منها -إذا كانت خالية من الحدث- فلأن الأمر "صيغة إنشاء طلبي يقصد به إلى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن"(٣). فإذا كان (كان) خلوا من معنى الحدث، على رأي القدماء، وخاليا من الزمن، على الصحيح، فما معنى الأمر به؟

كان للمحقق الاستراباذي كلام دقيق، قرر فيه دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، فقال: "وما قال [كذا] بعضهم من أنها سميت ناقصة، لأنها لا تدل على الحدث، ليس بشيء، لأن كان في نحو: كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله...."(٤). ثم ذكر أن في إيراد الحصول المطلق ثم تخصيصه فائدتين: الأولى "تعظيم الأمر وتفخيم الشأن"(٥)، والثانية "دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد"(٦).

زاد المخزوميُ -من المحدثين- كلامَ الرضي إيضاحا وجلاء، فقال ما مفاده: إن الوجود العام (=الكون) معلوم غالبا للمتكلم والسامع؛ فإذا قال المتكلم: (كان زيد)، لم يكن قوله مفيدا ولم يأت بجديد، لأن وجود زيد يعرفه السامع والمتكلم، فإذا قال: (كان زيد قائما)، كان (قائما) مناطَ فائدةِ الخبر، وجاعلا قوله خبرا مفيدا(٧).

والذين يذهبون إلى نقصان الحدث منها، يرون أن الخبر سادُّ مسد الحدث، وبتعبيرهم "يصير

---

(١) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٠٧.

(٢) الصبان. حاشية الصبان، ٢٣٥/١.

(٣) الجواري. نحو الفعل، ٣٠. وانظر أيضا: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٢٠؛ السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ٢١؛ طحان، ريمون. الألسنية (١)، ٤٦؛ جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي، ١٥٧؛ المطلبي، مالك. الزمن واللغة، ١٢٣.

(٤) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٢٩٠/٢.

(٥) المرجع السابق، ٢٧/٢.

(٦) المرجع السابق، ٢٩٠/٢.

(٧) انظر: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٠.

الخبر عوضا من الحدث فيها"[1]. وهذا مشكل؛ فإن ثَم أمثلة وشواهد كثيرة يكون الخبر فيها اسما جامدا، كمثالهم: (كان عبد الله أخاك)؛ فـ(أخاك) اسم جامد، وهو بالبداهة خال من معنى الحدث، فكيف يكون عوضا عن نقص الحدث الذي في (كان)؟

إن هذه الأدلة -كلها- تطْرح القول الذي يرى تلك الأفعال ناقصة لنقصان الحدث منها. وأما القول الآخر، الذي يرى أن الأفعال الناقصة سميت بذلك لعدم اكتفائها بالمرفوع، فإنه قول ليس بشيء أيضا، وذلك من جهتين، الأولى: أن النحاة، أنفسهم، أشاروا إلى مجيء (كان) وأخواتها مكتفية بالمرفوع. الثانية: أن هناك أفعالا تامة، ومع ذلك لا تكتفي بمرفوعها، كما الأفعال المتعدية، وأظهرُ منها التي تتعدى إلى اثنين كـ(أعطى)، أو إلى ثلاثة كـ(أَعْلَمَ)؛ إذ لا يصح أن نقول: (أَعْلَمَ محمدٌ) حسب، ولا (أَنْبَأَ علي)؛ فلِمَ لا تكون هذه الأفعال ناقصة على الرغم من عدم اكتفائها بالمرفوع؟

قد يقال: إن الأفعال الناقصة تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وليست هذه مثلها، فلا يصح القياس عليها! فالجواب: أنّ مِنْ أخوات كان ما يدخل على ما ليس أصله مبتدأ وخبرا، ومع ذلك يعدونه ناقصا، نحو (صار الحق باطلا)، فليس أصل الجملة (الحق باطل) قطعا. وبناء على هذا، فإما أن يسموا كل الأفعال التي لا تكتفي بمرفوعها ناقصة، ومنها المتعدية، لكونها لا تكتفي بمرفوعها؛ وإما أن لا تكون ناقصة أصلا. وهذا -بالطبع- غاية أن يكون منهجهم متسقا في جميع الأحوال.

٣-٢ الزمن في الفعل الناقص

يجمع النحاة، قدماء ومعاصرين، على أن ما يسمى بالنواسخ إنما يدخل على الجملة الاسمية لإفادة معنى الزمان، ولذلك عدها المحدثون أدوات تدل على وجهة زمنية. لكن نظرةً تأمل لا تؤيد هذا المذهب؛ فثَم أفعال من أخوات كان لا يظهر فيها، بوضوح، أنها تدل على الزمن، كـ(ظل) مثلا؛ إذ دلالته على الاستمرار، ماضيا كان أو مضارعا، أبين من دلالته على الزمان، ولا فرق بينه وبين

---

(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٤٥/٤.

أفعال أخرى كـ(بقي)، و(استمر). ومِثْلُ (ظل) (صار) و(ما زال)؛ ذلك أن (صار) يدل على التحول، في الماضي كان أو في الحاضر أو في المستقبل؛ و(ما زال) يفيد نسبة الخبر إلى المبتدأ نسبة مستمرة وممتدة، بصرف النظر عن كونه ماضيا أو مضارعا.

ومما قد يبدو غريبا حقا، في هذا الباب، أن بعض المحدثين أشار إلى أن أفعال المقاربة تدخل، أيضا، على الجملة لإرادة معنى الزمن(١)؛ يقول تمام حسان، في معرض حديثه عن أفعال المقاربة: "من هذا نرى أن جميعها يفيد معنى الزمن"(٢)! وممن نص صراحة على هذا محمود شرف الدين؛ يقول: "هذه الأفعال، إذن، تقوم بتحديدات زمنية معينة في أفعال الجمل التي تدخل عليها"(٣)، ويقول: "فأنت قد تقول: كاد محمد يضحك، أخذ محمد يضحك، عسى محمد أن يضحك، فتعني الجملة الأولى أنه قارب الضحك لكنه لم يضحك، والجملة الثانية تفيد أنه يضحك الآن، لأنه كان قد شرع يضحك وقت أن قيلت، أما الجملة الثالثة فتترجى حدوث ضحك محمد في المستقبل"(٤). ربما يكون في كلامهما عدم دقة؛ فإن (كاد) فعل متصرف قد يدل على الماضي، وقد يدل على الحاضر. وأما (أخذ)، فلا يراد به الدلالة على الزمن الحاضر، إذ جملة (يضحك محمد) وحدها دالة على الحاضر، وإنما يراد به معنى الشروع لا معنى الزمن، وهكذا.

لعل أظهر الأفعال الناقصة دلالةً على الزمن هو الفعل (كان)، بل إن وظيفته -عند النحاة- مقصورة على هذا؛ غير أن له استعمالات متعددة تؤكد خصوصيته المائزة له من غيره من الأفعال، حتى تلك التي تسمى أخوات كان(٥). وقد حاول الباحث أن يتتبع استعمالات هذا الفعل في القرآن الكريم، فألفاها على النحو التالي:

---

(١) هذا ما قاله القدماء في باب كان وأخواتها حسب، ولم يقل به أحد منهم في باب أفعال المقاربة، فقد ذهبوا إلى أنها تدخل على الجملة لإفادة معنى الترجي أو القرب أو الشروع.

(٢) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٣٠.

(٣) شرف الدين، محمود. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ٤٤٦.

(٤) المرجع السابق، ٤٤٦.

(٥) ربما جاءت هذه الخصوصية من دلالة (كان) على الكون العام، الذي يصلح لكل وقت؛ بخلاف أخواته، فإنها تدل على توقيتات معينة لا تصلح للاستعمال المطلق.

أولا: إفادة الزمن الماضي إذا جاء على صيغة (فَعَلَ)، كقوله تعالى: (وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا) (الكهف: ٨٢). وليس معنى هذا أنه لا يدل على الحدث، بل يدل عليه دلالة تضمن، ويساعد السياق في توجيه معنى الزمن أيضا. وقد ذُكر شيء من هذا قبلاً.

ثانيا: إفادة نفي الصحة، وهو في هذه الحال مفرغ من الزمن، وذلك إذا استُعمل مع (ما) النافية خاصة أو (لم). وله صور ثلاث:

١. (ما + كان + لام[1])، كقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ) (عمران: ١٦١). قال الزمخشري: "ومعنى (وما كان لنبي أن يغل) وما صح له ذلك"[2]؛ فنفيُ حدث الغلول عن النبي ﷺ ليس مقيدا بزمن ماض أو حاضر أو مستقبل، وإنما هو نفي مطلق.

٢. (ما + مضارع كان + لام)، كقوله تعالى على لسان عيسى: (قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ) (المائدة: ١١٦). فسياق الحال يؤكد أن الزمن الحاضر غير مقصود هنا من الفعل (يكون)، إنما الظاهر أن المقصود نَفْيُ قولِ (عيسى) غيرَ الحق في أي وقت، في الدنيا كان أو في الأخرة.

٣. (لم + مضارع كان + لام)، كقوله تعالى: (قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ) (الحجر: ٣٣). الزمن الماضي غير مراد هنا، على الرغم من أن (لم) تقلب المضارع إلى الماضي كما يقول النحاة؛ إذ نفيُ سجود إبليس لبشر غيرُ مقيد بالزمن الماضي كما هو معلوم؛ فلا توجد -إذًا- دلالة واضحة على زمن معين.

في تقديري، إن (كان) في مثل هذه التراكيب وغيرها يدل على الحدث، وهو الكون العام (=الوجود)، ويروز هذا أن معنى الصحة المنفيّ مستفادٌ من (كان)؛ ذلك أن لو اطّرحناه من السياق، لما فُهِم منه هذا المعنى. على أن نَفْيَ الكون ليس على حقيقته هنا، وإنما معناه نفي الكمال

---

(١) تسمى هذه اللام عند النحويين لام الجحود.

(٢) الزمخشري. الكشاف، ٤٦١/١.

والصحة، والقرينة الصارفة النفيَ، عن نفي الوجود إلى نفي الصحة، هي أن الحدث قد يُنفى مع وجوده حقيقة، كقوله تعالى: (مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ) (الأنفال: ٦٧)؛ فقد وقع أنْ أسر الرسول ﷺ سبعين من المشركين يوم بدر. وكقول الرسول ﷺ: (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)[(١)]؛ فالنفي هنا لصحة الصلاة لا لوجودها، وإن كان الظاهر نفيا لوجودها.

ثالثا: ورد استخدام الفعل (كان) -كثيرا- مفرغا من الزمن تفريغا مطلقا؛ يؤيد ذلك عدم استقامة المعنى إذا عُدَّ دالا على الزمن الماضي. لننظر إلى الآيات الكريمات التالية:

١. (ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ) (البقرة: ٢٣٢)

٢. (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (آل عمران: ١١٠)

٣. (وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) (النساء: ١٧)

٤. (وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا) (النساء: ٢٢)

٥. (فَقَٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا) (النساء: ٧٦)

٦. (وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا) (الإسراء: ١١)

٧. (وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا) (الإسراء: ٣١)

٨. (وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا) (الإسراء: ٣٢)

٩. (فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا) (مريم: ٢٩)

١٠. (إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ۝ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا) (يس: ٧٠)

---

(١) صحيح مسلم، حديث (٣٩٤)، ١/٢٩٥.

١١. (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ) (ق: ٣٧)

لا شك أن وقفة تأمل، مع الآيات السابقة، تُظهر أن عَدّ (كان) دالا على الماضي مفسد للمعنى، لأن الحكم الذي أُسند إلى القرآن، والزنا، وكيد الشيطان، وقتل الأولاد، لم يزل مستمرا إلى قيام الساعة. لذا، فإن جمهور النحاة والمفسرين عدوا (كان) في مثل هذه السياقات زائدة ملغاة "عن العمل والمعنى معا"[١]؛ قال النحاس (٣٣٨ هـ) عند قوله تعالى: (كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا) (مريم: ٢٩): "قيل: كان ها هنا زائدة، لأن الناس كلهم لا يخلون من أن يكونوا هكذا، وقيل: كان بمعنى وقع وخلق"[٢]. وقال ابن يعيش: "والمراد: كيف نكلم من في المهد صبيا؟ ولو أريد فيها معنى المضي لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس"[٣]، يعني أن بني إسرائيل قالوا هذا مخاطِبين مريم وابنها في مهده، فلم يقولوه حكاية عن حال ماضية، وإلا فكل إنسان كان صبيا في المهد، وليس هذا خاصا بعيسى ﷺ.

على أن بعض النحاة عدّ (كان) في السياقات السابقة مفيدا معنى الاستمرار، بغية اتساق المعنى عنده؛ قال أبو حيان عند قوله تعالى (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) (آل عمران: ١١٠): "وظاهر كان هنا أنها الناقصة، وخير أمة هو الخبر، ولا يراد بها هنا الدلالة على مضي الزمان وانقطاع النسبة، نحو قولك: كان زيد قائما، بل المراد دوام النسبة، كقوله: (وكان الله غفورا رحيما) (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا). وكون كان تدل على الدوام ومرادفه لم يزل قولا مرجوحا، بل الأصح أنها كسائر الأفعال تدل على الانقطاع، ثم تُستعمل حيث لا يراد الانقطاع"[٤].

تذهب الدراسة إلى أن الجمل على النحو السابق مفرّغة من الزمن، ودخول (كان) لا يفيد جهة زمنية معينة، وإنما يفيد توكيد الحدث وتقويته، فلا يكون شك في وقوعه ألبتة. ومأتى هذا التوكيد

---

(١) الوراق. علل النحو، ٢٤٨. وانظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٤٨/٤.

(٢) النحاس. معاني القرآن، ٣٢٨/٤.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٤٨/٤.

(٤) أبو حيان. البحر المحيط، ٢٨/٣.

من دلالة (كان) على الكون العام (=الوجود)؛ ذلك أن الشيء إذا ثبت كونُه ثبوتا قطعيا، لم يكن شك في ما يُنسب إليه من أحداث. وقد قال بإفادة (كان)، في بعض المواضع، معنى التأكيد قومٌ من القدماء؛ قال المحقق ابن عاشور: "وزيادة فعل الكون في من كان في المهد، للدلالة على التمكن في المظروفية في المهد"[1]، ونقل الألوسي[2] (١٢٧٠ هـ) عن أبي عبيدة (٢٠٩ هـ) قوله: "كان زائدة لمجرد التأكيد من غير دلالة على الزمان، وصبيا حال مؤكدة"[3]. لكن دلالة (كان) على التأكيد عنده ليست متأتية من دلالته على الحدث، وإنما من أن الزائد، وهذا قول القدماء جميعا، يفيد التأكيد.

إن الذي دعا النحويين إلى القول بزيادة (كان) هو أن الزمن مقوم -عندهم- لحقيقة الفعل؛ فإذا جاء بصيغة الماضي، لزم أن يكون دالا على الماضي، إلا إذا لم يصلح معنى الجملة، فيكون زائدا حينئذ! وفي القول بالزيادة إشكال، لأن الأصل في الكلام أن لا يكون زائدا وبخاصة في كلام الله عز وجل. لذا، فقد يكون أسلمَ من النقد والاعتراض أن لا يُجعل للفعل دلالة على الزمن، وإنما يُجعل الزمن مستفادا من السياق؛ والسياق هنا لا يتطلب الدلالة على الماضي. وبناء على هذا، فليس صحيحا أن (كان) زائد، وليس صحيحا أن دلالته على التأكيد متأتية من زيادته.

لعل من المحدثين من فطن إلى عدم دلالة (كان) على الزمن في كثير من السياقات؛ قال إبراهيم أنيس: "قد جاء في القرآن الكريم ما يربى [كذا] على ٤٠٠ من الآيات اشتملت كل منها على (كان)، وهو ما يعده النحاة معبرا عن الزمن الماضي، غير أنا لا نكاد نلحظ بوضوح معنى المضي في الفعل (كان)، إلا في عدد قليل من تلك الآيات"[4]. وقال السامرائي: "فهو [أي كان] في كثير من

---

(١) ابن عاشور. التحرير والتنوير، ٩٧/١٦.

(٢) محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، شهاب الدين أبو الثناء: مفسر محدث أديب من المجددين، من أهل بغداد مولدا ووفاة. من كتبه: (روح المعاني)، (غرائب الاغتراب)، (دقائق التفسير)، (كشف الطرة عن الغرة)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ١٧٦/٧.

(٣) الألوسي. روح المعاني، ١١٧/٤.

(٤) أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. ١٧٥.

الاستعمالات لا يراد به إلا الوجود في هيأةٍ مخصوصة، وفي زمان ما، وكأنه هو وحده بناء مفرغ من الدلالة الزمنية"[1].

رابعا: يأتي (كان) في الجملة مفرغا من الزمن أيضا، إذا جاء بعده فعل ماض، على نحو (كان + فَعَلَ). ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم:

١. (وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ فَٱصْبِرُوا۟ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا) (الأعراف: ٨٧)

٢. (وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ) (الأنفال: ٤١)

٣. (وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟) (يونس: ٨٤)

٤. (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ) (يونس: ٩٨)

٥. (وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ) (يوسف: ٢٦)

٦. (وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ) (يوسف: ٢٧)

٧. (وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ) (القمر: ١٤)

٨. (يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا) (الممتحنة: ١)

أشار بعض المحدثين إلى أن زمن (كان + فعل) هو الماضي البعيد[2]؛ ولعل هناك سببين دعواهم إلى القول بهذا، الأول: أنهم حاولوا أن يطبّقوا الجهات الزمنية المتنوعة في اللغات الأوروبية

---

(١) السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ٣٠.

(٢) انظر: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٤؛ السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ٢٩؛ حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٥.

على العربية، ليظهروا بهذا غناها ودقتها في الدلالة على الأزمان المختلفة. الثاني: أنهم رأوا تراكب فعلين ماضيين في الجملة، فصارا كأنهما ماض مركب؛ وبالتُّلُوّ، فهما أغرق في الدلالة على المضي من دلالة الفعل الماضي الواحد.

قولهم هذا غير مسلَّم به؛ فهو يفتقر إلى سماعات عن العرب! بل إن نظرا في بعض الشواهد لا يؤيد ما ذهبوا إليه. لننظر إلى قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ) (الأحزاب: ١٥). نزلت هذه الآية في غزوة الأحزاب، في وقت رغب المنافقون عن خوض الحرب مع رسول الله ﷺ، فاختلقوا أعذارا شتى للتخلف عن المعركة، والحال أنهم كانوا "عاهدوا رسول الله ﷺ ليلة العقبة أن يمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم"[١]. ومن المعلوم أن المدة بين بيعة العقبة الثانية والغزوة لا تتجاوز من السنوات ستا أو سبعا، وليست هذه المدة بمغرقة في المضي.

في تقديري أنه ما استُعمل فعل الكون، هنا، إلا لتأكيدِ أنهم قد عاهدوا الله حقا، فيكون أدعى لإقامة الحجة عليهم؛ ولعل أحداثا أغرق من تلك الحادثة مضيًا، ولم يُستعمل فيها صيغة (كان + فعل)، كما في قول الله تعالى: (وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ) (البقرة: ٨٧)؛ فهذه الآية تخاطب المشركين الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، والمدة بين موسى عليه السلام والرسول ﷺ تتجاوز الألف على أقل تقدير، وعلى الرغم من ذلك، فقد استُعمل فيها لفظ الماضي المجرد، وذلك لأن الموقف لا يحتاج إلى فضل تأكيد؛ فإن بعثة موسى ﷺ ثابتة لا شك فيها، ألبتة، حتى عند المشركين أنفسهم.

على أنه قد يقال: ليست المسألة إغراقا في المضي، لكن المسألة أن زمنا أبعد من زمن؛ أي أن الماضي، الذي معه (كان)، أسبق من الماضي المجرد منه؛ ففي آية (الأحزاب: ١٥) السابقة، يظهر أن عهد المنافقين لله أبعد من توليهم. أقول: الجواب على ذلك من جهتين، الأولى: أن المحدثين لم يخصصوا، وإنما جعلوا الفعل الماضي المقترن بـ(كان) دالا على الماضي البعيد، كان في الجملة فعلٌ ماض غيره أو لم يكن. الثاني: أن كون الفعل الذي مع (كان) أسبقَ في الزمن من الماضي

---

(١) الزمخشري. الكشاف، ٥٣٦/٣.

المجرد، ليس متأتيا من وجود (كان)؛ ذاك أن لو اطرح (كان) من السياق، ما برح الحال كذلك.

لننظر إلى الجمل التالية:

١. وإن آمنتْ طائفةٌ بالذي أرسلتُ ولم تؤمن طائفة، فاصبروا

٢. واعلموا أنما غنتم من شيء فأن لله خمسه .... إن آمنتم بالله

٣. وقال موسى يا قوم إن آمنتم بالله فعليه توكلوا

٤. فلولا آمنت قرية فنفعها إيمانها

٥. إنْ قدَّ قميصه من قبل فصدقت

٦. وحملناه على ذات ألواح ودسر تجري بأعيننا جزاء لمن كُفِرَ

٧. يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن خرجتم جهادا في سبيلي

٨. ولقد عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار

الجملة (٨)، على سبيل المثال، تدل، على هذه الشاكلة، أن معاهدة الكفار لله تعالى أبعد من توليهم؛ والجملة (٦) تدل على أن الكفر بنوح ﷺ وقع قبل حمله في السفينة. وهذا المعنى مفهوم من تلك الجمل، وجد في تركيبها (كان + فعل) أو لم يوجد. على أن أكثر ما جاء، في القرآن، على هيئة (كان + فعل) إنما هو في سياق الشرط، وهو -أولا- لا يفيد المضي، وثانيا لا يفيد جهة زمنية معينة، إنما جيء به أجْلَ التوكيد حسب.

خامسا: لا تدل صيغة المضارع من (كان) على الزمن، وبخاصة إذا دخل على الجملة الفعلية.

لننظر إلى الجمل القرآنية التالية:

١. (إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ) (النساء: ١٠٤)

٢. (فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) (الأنعام: ١٣٥)

٣. (وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ) (الأنفال: ٧)

٤. (أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (يونس: ٩٩)

٥. (أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ) (المؤمنون: ١٠٥)

٦. (أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا) (الفرقان: ٣٤)

٧. (وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ) (الزمر: ٤٧)

٨. (وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ) (المدثر: ٤٤)

لقد ذهب النحاة، جميعا، إلى إن (كان) يدخل على الجمل الاسمية لإرادة معنى الزمن الماضي فيها؛ أما إذا أُريدَ الزمن الحاضر، فليست الجملة بحاجة، عندهم، إلى المضارع (=يكون) للدلالة عليه، لأن الجملة تدل، وقتئذٍ، على الحاضر من غير حاجة إلى شيء آخر. أقول: إذا كان ذلك كذلك، فلِمَ يدخل مضارع (كان) على الجملة الاسمية المفيدة معنى الحاضر بنفسها، كالأيات: (٢، ٣، ٦)؟ بل لماذا يدخل على الجملة الفعلية المضارعية التي يَظهر، بوضوح، استغناؤها عن ما يدل على الزمن، كالأيات: (١، ٤، ٥، ٧، ٨)؟

ربما يبدو، أولَ وهلة، أن فعل الكون في الآيات السابقة جائز الحذف؛ فالمعنى يبقى مستقيما على الرغم من حذفه؛ وربما يبدو، أيضا، أن الآيات ليست بحاجة إلى التعبير عن الزمن الحاضر، لكونه، أصلا، موجودا فيها. وهذا القول في محله؛ فإن معنى الزمن غير مراد في تلك السياقات؛ ذلك لو اطّرحنا فعل الكون من الآيات السابقة، ما برح الزمن كما هو، من غير أن يطرأ عليه تغيير؛ فكان بالإمكان أن تكون الآيات: (إن تألموا فإنهم يألمون)[1]، (فسوف تعلمون من له عاقبة الدار)، (أفأنت تكره الناس حتى يؤمنوا) .... فما فائدة دخول فعل الكون في تلك الجمل إذاً؟

لنتأمل الآية (٥)، مثلا، نجدها دالة على أن آيات الله كانت تتلى غير مرة على الكافرين، فهي تتردد على أسماعهم باستمرار، كأن فيها شيئا من معنى الثبات والاستقرار. وهذا المعنى إنما هو مأخوذ من دلالة فعل الكون على الوجود العام؛ ذلك أن الشيء إذا كان موجودا، لزم أن يكون ثابتا ومستقرا بالنظر إلى وجوده. ولو اطُرح فعل الكون من سياق الآية، ما لُمح هذا المعنى الدقيق منها؛ إذ تفيد -حينئذ- أن التلاوة لم تكن مكرورة، وإنما وجودها مرة واحدة كاف في إقامة الحجة عليهم. ومِثْلُ هذا المعنى يُلمح في الآيات الأخرى.

---

(١) قد يقال: إن قوله (إن تكونوا تألمون) يدل على حاضر مستمر! فأقول: وكذلك (إن تألموا) يدل على حاضر مستمر.

وبعد، فقد كانت الدراسة ترمي، من عرض استعمالات فعل الكون في السياقات المختلفة، إلى أن تخلص إلى التالي:

أولا: إثبات عدم دلالته فيها على الزمن مطلقا، ماضيا كان أو غير ماض. وإذ قد ثبت هذا، فإن مشكلا يبرز مفاده: إذا كان فعل الكون مفرغا من الزمن، بناء على ما مضى، ومفرغا من الحدث، بناء على رأي النحاة، لم يبق له من مقومات الفعلية (=الحدث والزمن) شيء!

ثانيا: إثبات أن الفعل لا يدل على الزمن؛ فقد رأينا أن (كان) -والحال أنه متمحّض عند النحاة للدلالة على الزمن- لم يُرَد به معنى الزمن مطلقا. وفي هذا إسناد لما ترجحه هذه الدراسة، من أن الزمن لا يؤخذ من الصيغة الصرفية، وإنما من السياق.

ثالثا: إثبات أن فعل الكون يدل على الحدث[1]، كغيره من الأفعال، ويكتفي بمرفوعه[2]، ومثله كلُّ ما يسمى بالأفعال الناقصة. وهذا هو ما يذهب إليه الباحث خلافا للقدماء والمحدثين[3]. وقد يُطرح، بناء على هذا الرأي، سؤال مفاده: إذا كانت هذه الأفعال دائما تامة، فلماذا لم تفد في: (كان زيد)، حال إرادة الإخبار عن قيامه مثلا؟ فالجواب: أن المتكلم لا يريد الإخبار عن كون زيد (=وجوده)، فهو مُدرَك عند المتلقي، ولا فائدة تتأتى من الإخبار عن ما هو مدرك[4]، وإنما يريد الإخبار عن كونه في هيئة مخصوصة، وهي القيام مثلا. وقد نص النحاة على وجوب حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان كونا عاما، لأنه لا فائدة ترجى من ذكره؛ وعلى وجوب ذكره إذا كان كونا خاصا، لأن الفائدة منوطة به.

إن كون الفضلة لازمة الذكر لا يعني أن هذه الأفعال ناقصة؛ فإن الكلام قد يكون مفتقرا إليها مع

---

(١) هو حدث غير علاجي؛ فالفاعل لم يقم به، لكنه متصف به. وقد بيُن ذلك في الفصل الأول، ص (٣٣-٣٥).

(٢) وذلك قول النحاة (إن فعل الكون يأتي تاما). فهو يكتفي في هذه الحالة بمرفوعه -بناء على مذهب الباحث- لأن مقصد المتكلم، وقتئذ، هو الإخبار عن حدث الوجود العام، فاقتُصر عليه. لكن النحاة حينما رأوه مفيدا جعلوه تاما!

(٣) القدماء الذين قالوا بأن الفعل الناقص يدل على الحدث قالوا بعدم اكتفائه بالمرفوع، وكذلك المحدثون.

(٤) قد قال النحويون بعدم جواز الابتداء بالنكرة، لأنه لا فائدة في الإخبار عنها، إلا إذا خُصصت أو أضيفت ... إلخ، فيجوز الإخبار عنها. وكذلك هنا، لا فائدة في الإخبار عن ما هو مدرك -وهو الوجود- فيلزم أن يُخصص الوجود حتى يجوز الإخبار عنه.

أنها فضلة! ولعل أقرب مثال على ذلك الحالُ، فإن النحاة يعدونها فضلة مع أنها لازمة في كثير من المواضع لاستقامة المعنى، بل قد تُساق الجملة كاملة بغيةَ الحديث عنها. لننظر الشواهد التالية:

١. (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ) (النساء: ٤٣)

٢. (وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا) (الإسراء: ٣٧)

٣. (وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ) (الأنبياء: ١٦)

٤. (وَإِذَا بَطَشۡتُم بَطَشۡتُمۡ جَبَّارِينَ) (الشعراء: ١٣٠)

٥. (وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ) (المطففين: ٣١)

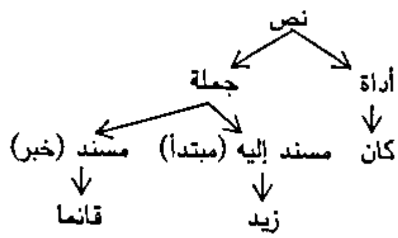
لا شك أن الحال في الشواهد السابقة عمدة في المعنى، لا يصح حذفها والاقتصار على الجملة الرئيسة مع إمكانية بقائها؛ فليس المراد في الآية (٢) النهي عن المشي حسب، وإنما عن المشي في حالة المرح. والإخبار في الآية (٤) ليس عن بطش الكفار فقط، وإنما عن بطشهم في حال كونهم جبارين؛ فلا يصح حذف الحال، مطلقا، لإرادة معناها. ومثل ذلك يقال في نحو: (كان زيد قائما)، إن المراد ليس الإخبار عن كون زيد حسب، وإنما عن كونه في حال قيام؛ فلا يصح حذف التتمة، مطلقا، لإرادة معناها.

أريد لأخلص من هذا إلى أن كون التتمة لازمة للمعنى لا يعني أن الفعل ناقص؛ فإن كثيرا من الفضلات، كالحال والتمييز والمفعول به والظرف وغيرها، تكون لازمة للمعنى، لا يجوز حذفها؛ بل إن الفضلات مع بعض الأفعال التامة تكون لازمة أحيانا؛ فلا يصح، تداوليا، أن نقول: (حرّم الله)، ولا (شرع الرسول ﷺ)! فعلى الرغم من أن المفعول هنا لازم الذكر، فلا يصح أن يوصف الفعلان (حرم، شرع) بأنهما ناقصان.

٣-٣ الإسناد في الفعل الناقص

يجمع النحويون على أن كان وأخواتها قيود على الإسناد، تضيف إلى الجملة وجهة زمنية معينة؛ فتركيب الجملة كما يرون هو (فعل الكون + مسند إليه + مسند). وهذا التركيب، في حقيقته، لا

يختلف عن نظرة أكثر المحدثين، القائلين بأن هذه الأفعال أدوات تكون قيودا على الإسناد؛ فيكون تركيب الجملة (أداة + مسند إليه + مسند)، ويُمثل على النحو التالي:



ولَمّا كان المنصوب مسندا عندهم، اختلفت عباراتهم في تعليل نصبه، لأن حق المسند (=الخبر) هو الرفع؛ فذهب البصريون إلى أن نصبه نصب المفعول، وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال[١]. وإلى هذا ذهب براجشتراسر من المستشرقين، فقال: "والعربية كثيرة الاستعمال للنصب في الحال وفي خبر كان وأخواتها، وخبرُ الفعل (كان) حالٌ في الأصل، فإن قولي: (كان تاجرا) أصل معناه: عاش وهو تاجر"[٢].

ويذهب المخزومي إلى أنه تمييز؛ يقول: "والمنصوب بعدها، فيما يبدو لي، ليس خبرا ولا مفعولا، وإنما هو تمييز وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة إلى الفاعل"[٣]. أما تمام حسان، فقد علل النصب بأنه "إذا دخلت أداة على طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، عمدت اللغة العربية إلى نمطية أخرى في الصوغ، مراعاة للقيم الخلافية بين ما اقترن بالأداة وما لم يقترن"[٤]. يقصد بهذا أن العربية تَعْمَد إلى صوغ جديد، إعلاما بأن هناك معنى جديدا أضيف إلى الجملة غير مجرد الإسناد، ليتضح الفرق بين الجملة المقترنة بالأداة وغيرها.

قوله هذا غير مسلم به، إذ لو كان صحيحا، لكان من الممكن أن يكون التغير الحركي واحدا عند دخول أي من النواسخ؛ ونحن نرى عكس ذلك: أن حركة المسند مع (كان) نصب، ومع (إن) رفع، فما سبب هذه الاختلاف إذاً؟

---

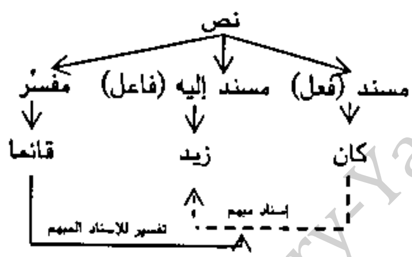
(١) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (١١٩)، ٢/٦٧٦.

(٢) براجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية، ١٥٨.

(٣) المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٧٩.

(٤) حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة، ٢٤٣.

أما ما تذهب إليه الدراسة، في تفسير حركة النصب التي للخبر، فهو أن المنصوب بعد (كان) مميِّزٌ (=مفسِّر) للإبهام الموجود في (كان)، إذا كان المراد إزالة الإبهام في الذات، نحو: (كان إمامُنا عليا)؛ إذ المبهم هنا ذات الإمام: هل هو علي أو زيد؟ أو أن المنصوب حال، إذا كان المراد إزالة الإبهام في الهيئة، وهو الأكثر، نحو: (كان الإمام قائما)؛ إذ المبهم هنا هيئة الإمام لا ذاته: هل هو قائم أو قاعد؟ فالمنصوب، على كل حال، في جملة (كان) مفسر للانبهام في نسبة فعل الكون إلى المسند إليه، كما يظهر في الرسم التالي:



ولعل من الضروري أن يشار -هنا- إلى أن فاضل السامرائي[1] رفض هذا التفسير؛ إذ استبعد أن يكون ما يُسمى بالخبر حالا، مستدلا بشيئين، الأول: أن خبر (كان) قد يأتي جامدا، كما في المثال: (كان المنطلقُ إبراهيمَ)، على حين أن الحال، كما تفرضه معياريتهم، لا بد أن يكون مشتقا. الثاني: أنه لا معنى للحالية في بعض الجمل. رأيه هذا يمثل رأي جمهور البصريين ورأي كثير من المعاصرين. فأما أن الحال تكون مشتقة فصحيح، لكنها جاءت في واقع الاستعمال جامدة في شواهد كثيرة جدا أيضا، فلا مانع -إذًا- أن تأتي في سياق (كان) جامدة. وأما أن المعنى لا يحتمل الحالية في بعض السياقات التي ذكرها، نحو: (كان المنطلق إبراهيم)، فصحيح أيضا، ولكن الدراسة لا تقول بالحالية هنا، وإنما ترى أن ما يُسمى بالخبر تمييز للانبهام الواقع في تحديد المنطلق، أهو إبراهيم أم غيره؟

على أن في المثال الذي استدل به (=كان المنطلق إبراهيم) مشكلا وتناقضا؛ ذلك أن (إبراهيم) لفظ جامد، ليس فيه معنى الحدث، مطلقا، على الرغم من أنه يذهب، وكذا النحاة[2]، إلى

(١) انظر: السامرائي، فاضل. تحقيقات نحوية، ٧٨-٨٢.

(٢) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٣٦/٤.

أن خبر (كان) جاء عوضا عن الحدث الذي نقص منه!

يبدو تفسير هذه الدراسة، لحركة النصب، أكثر اتساقا من تفسير البصريين؛ فإن في القول بفضلية الخبر طردا للقاعدة التي تقول: (الرفع علم الإسناد)، بناءً على أن (كان)، وحده، فعل مسند؛ والمرفوع بعده مسند إليه؛ والمنصوب حال أو تمييز مبين للإبهام في نسبة المسند إلى المسند إليه. هذا من جهة. من جهة أخرى، فإن عَدّ (كان) ركنا في الإسناد يتفق مع فعلية هذه الكلمات، ويحفظ لها "أثرها الناتج عن كونها أفعالا"[1]؛ إذ لو عُدّتْ خارجة عن طرفي الإسناد، لتساوت مع الحروف في ذلك! ثم إن كون هذه الكلمات تُحْدِث تغييرا في الإسناد، أشبهُ بتسميتها بـ(النواسخ)؛ فالنسخ الذي تحدثه لا يقتصر على الجانب الشكلي، وإنما يكون له جانبان:

- نسخ شكلي، يتمثل بـ:

١- تغير رتبة الصدارة للمسند إليه

٢- تغير العلامة الإعرابية لما هو في الأصل مسند

- نسخ معنوي، ويتمثل بـ:

٣- تغير الإسناد من كونه بين المبتدأ والخبر إلى كونه بين الناسخ ومرفوعه

٤- تغير معنى الجملة بإضافة معنى جديد

٤. هل الأفعال الناقصة أدوات؟

درج أكثر المحدثين، في مسألة التصنيف الصرفي لهذه الكلمات، على خلاف ما قاله القدماء؛ فذهبوا إلى أن كل ما أطلق عليه القدماء اسم (النواسخ الفعلية) أو (الأفعال الناقصة)، ليس من باب الأفعال، وإنما يندرج تحت الأدوات. لقد عرضت هذه الدراسة، قبلا، قولَ مَنْ يرى أن النواسخ كلها أفعال ناقصة، وساقت جمعا من الأدلة حِجاجًا على مذهبهم، الذي يناقض بعض ما ركنوا إليه من أصول، فذهبت إلى عدم صحة أن تعد تلك الكلمات أفعالا ناقصة، وإنما هي أفعال تامة، كغيرها، تدل

---

(١) ياقوت، النواسخ الفعلية والحرفية، ٦٨.

على الحدث، وتقع موقع المسند في جملتها. ومن هؤلاء المحدثين: سعيد الأفغاني[1]، ريمون طحان[2]، محمود عبد السلام شرف الدين[3]، محمد عبادة[4]، محمد حماسة عبد اللطيف[5]، خليل عمايره[6]، المنصف عاشور[7]، محمد عبد الرحمن الريحاني[8].

إذا نظرنا في أقوال من سبق، وجدناها شديدة الصلة ببعضها؛ فدليلهم على أنها أدواتٌ يكاد يكون واحدا، هو أنها لا تكتفي بالمرفوع ليتبين معناها، ولا تدل على الحدث. وبعبارة أخرى، لا يظهر معناها إلا في الجملة كما الأدوات. وهذا، في الواقع، غير مسلم به؛ فإن معناها معروف، كانت في سياق أو لم تكن؛ فمعنى (كاد) هو شدة القرب، ومعنى (أوشك) هو السرعة المفضية إلى القرب، وهكذا. وسيأتي تفصيل القول في هذا عما قليل.

أما تمام حسان[9]، فيرى أن كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وكل ما يسمى بالنواسخ أدواتٌ منقولة عن الفعلية؛ ذلك بأن تُحَوّل "بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها، مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها"[10]. وقد استدل على رأيه بأدلة عدة، تاليا عرضها والتعليق عليها:

الأول: أول ما استدل به، على عدم فعلية هذه الأدوات، أنها لا تدل على معنى في المعجم؛ لأن الأدوات تشترك "جميعا في أنها لا تدل على معان معجمية"[11]. إن عدم دلالة الأدوات على المعاني

---

(١) الأفغاني، سعيد. الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها، ٦٦.

(٢) طحان، ريمون. الألسنية العربية، ٢/٦٦-٦٧.

(٣) شرف الدين، محمود. تقويم جديد لكاد وأخواتها. مجلة اللسان العربي، مجلد ١٢، جزء ١، ١٩٧٥، ص ١١٨، ١١٩.

(٤) عبادة، محمد إبراهيم. الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، ٦٦، ٦٧، ٦٨. وفي كلامه تضارب واضح.

(٥) عبد اللطيف، محمد حماسة. بناء الجملة العربية، ١٢٣.

(٦) عمايره، خليل. في نحو اللغة وتراكيبها، ١١٦، ١١٧.

(٧) عاشور، المنصف. بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ٧٦.

(٨) الريحاني، محمد عبد الرحمن. اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، ٦١.

(٩) جعلت مذهب الدكتور تمام حسان أخرا، مع أنه يكاد يكون أسبق من ذهب إلى ذلك الرأي؛ ذلك لأنه أكثر من أفاض القول بعدم فعلية تلك الكلمات؛ إذ ذكر كثيرا من الأدلة والحجج، التي استدل ببعضها جزء ممن تابعه.

(١٠) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٢٣.

(١١) المرجع السابق، ١٢٥.

المعجمية صحيح، لكن هذا لا يكون دليلا على أن تُجعل أفعال المقاربة من الأدوات؛ فقد نوقش، في ما سبق، أن لهذه الكلمات، ومنها أفعال المقاربة، معانيَ معجمية.

الثاني: استدل، كذلك، على عدم فعليتها بدخولها على الفعل، فقال: "ومما يعضد اعتبار هذه الكلمات بين الأدوات أنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، فتقول: كان يفعل وأمسى يفعل .... وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو: سوف يفعل وقد يفعل .... مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية، وهذا أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين"(١).

كيف غاب عنه أن كل فعل في العربية قد يدخل على فعلٍ غيره، فنقول: (جاء يركض) و(شرب يلهث)، وهلم جرا. فليس هذا -إذاً- دليلا يعضد عَدّ النواسخ أدوات، لكونه يصدق على كل الأفعال في العربية، وليس على هذه الأفعال حسب. والغريب أنه سماها أفعالا في موضع آخر، بعد أن عدها من الأدوات، فقال: "لا يأذن الاستعمال العربي بدخول الفعل على الفعل إلا في حالات خاصة، مثل دخول كان وأخواتها وأفعال المقاربة على الخبر عند استتار الاسم، أو عند عدم الضمير المستتر كما في ليس"(٢). وهو في هذا إما أنه يناقض نفسه، وإما أنه عاد عن قوله الأول، فذهب إلى أنها أفعال لا أدوات.

ثالثا: استدل على عدم فعلية هذه الكلمات بـ(التعليق)، فإنه "وظيفة الأدوات جميعا"(٣) عنده، ومنها أفعال المقاربة. ولا نكاد نجد تعريفا واضحا لمعنى التعليق عند حسان، ولعله يعني به ربط شيء بشيء، كربط حرفِ الجر المجرورَ بما قبله، وربطِ حرفِ العطف المعطوفَ بالمعطوف عليه؛ أو لعله يعني به الربط بين المعاني الوظيفية داخل السياق؛ أو ربما يعني به الشيئين معا!

وفي تقدير الباحث أن هناك فرقا بين نوعين من الأدوات؛ أدوات الربط (=التعليق)، كحروف الجر والعطف، وهذه هي التي تؤدي وظيفة الربط، كالربط بين المعطوف والمعطوف عليه والجار

---

(١) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٣١.

(٢) حسان، تمام. مقالات في اللغة والأدب، ١٨٣/١.

(٣) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٢٧.

والمجرور؛ وأدوات الجمل، وهي التي تكون قيودا على الإسناد، تدخل على الجملة فتضيف فيها معنى جديدا، وليس لهذا النوع من الأدوات وظيفة التعليق. ومهما يكن من أمر، فإن ما سماه تمام تعليقا ليس حكرا على الأدوات؛ فثّم أفعال تقوم بتلك الوظيفة! لننظر إلى الجمل التالية:

١. كاد محمد أن يقع

٢. كان إبراهيم مطيعًا والديه

٣. عسى خالد أن ينجح

٤. حاول أحمد أن يفهم الدرس

٥. يجب أن يذهب علي

٦. ينبغي أن يسافر زيد

إن أصل الجمل السابقة، عند النحاة، على التوالي: (محمد يقع)، (إبراهيم مطيع والديه)، (خالد ينجح)؛ وحين دخل الفعل (كاد) في الجملة (١)، صارت نسبة الوقوع إلى (محمد) قريبة جدا؛ وفي الجملة (٢)، صارت نسبة الطاعة إلى (إبراهيم) مقيدة بالزمن الماضي. وهذا المعنى ملحوظ في الجمل الثلاثة الأخرى؛ فبعد دخول الفعل (حاول) في الجملة (٤)، صار إسناد الفهم إلى (أحمد) غير موجود، وإنما هناك محاولة لإيجاده؛ وفي الجملة (٥)، يُنظر إلى الإسناد بعد دخول الفعل (يجب) على أنه غير واقع، وإنما مطلوب الوقوع حتما، وهكذا. فهذه المعاني مستفادة من دخول الفعل في الجملة؛ ومعلوم أن أحدا لم يقل إن كلماتٍ كـ(حاول، يجب، ينبغي) ليست أفعالا، فَلِمَ -إذًا- لم يعدوها أدوات، على الرغم من أنها تؤدي المعنى الوظيفي نفسه الذي تؤديه النواسخ؟!

وكما يقوم الفعل بهذه الوظيفة، فإن الاسم قد يقوم بها أيضا؛ فالحال (=راكبا) في جملة (محمد أتى راكبا) جاءت مخصِّصة للمعنى وقيدا على الإسناد؛ إذ قيدت نسبة الإتيان إلى (محمد) بهيئة معينة (=الركوب)، كما قيدت (كان) نسبة الإتيان إلى (محمد) بوقت معين (=الماضي) في جملة (كان محمد يأتي). والظرف كالحال في هذا، يخصص الإسناد بزمن أو بوقت معلوم، كما في نحو (جاء علي أمس). فعلى الرغم من أن الحال والظرف يعلّقان معنى الجملة -كأدوات الجمل- فإنه لا يمكن أن يعدا أداتين، ألبتة.

تلك هي مجمل الأدلة التي استدل بها الدكتور على عدم فعلية الأفعال الناقصة. لكن واحدا منها لم ينهض دليلا على ما ذهب إليه؛ فقد وضَح أنها، جميعا، لا تصلح للاستدلال، إما لكونها غير صحيحة أحيانا، وإما لكونها غير مختصة بالأفعال أحيانا أخرى.

وزيادةً في توكيد ما تذهب إليه الدراسة، فقد رأت أن تضيف عددا من الأدلة على عدم دقة مذهب الدكتور حسان، ومن تابعه، في عدهم تلك الكلمات أدوات، مستعينة بأقواله في بعض منها؛ ذلك أنه وضع أسسا من المعنى وأخرى من الشكل والمبنى، تتعاضد مع بعضها، فتُفَرِّقَ بين أقسام الكلام المختلفة، وجعل للفعل سمات معينة[١]، بعضها تختص به وحده وتميزه من غيره، فلا تصدق واحدة منها إلا عليه؛ وبعبارة أخرى: إذا قبلت الكلمة واحدة من تلك الخصائص كانت فعلا. يقول ذاكرا السمات الخاصة بالفعل: "الفعل يمتاز عن كل ما عداه من أقسام الكلم من حيث استقلاله بصيغ معينة، ومن حيث استقلاله بقبول الجزم لفظا أو محلا، ومن حيث استقلاله بقبول الدخول في جدول إسنادي، ومن حيث تفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به، ومن حيث التضام مع كلمات أو عناصر لا تضام غير الأفعال، ثم من حيث اقتصاره على أداء وظيفة المسند في السياق وقصوره عن أداء وظيفة المسند إليه"[٢].

وتاليا عرض هذه الخصائص ملخّصةً على شكل خطاطات؛ يُذكر، حذوا لكل خصيصة، فعل تام تصدق عليه هذه السمات، وفعلان عُدّا من الأدوات عند الدكتور تمام ومن تابعه، لننظر ما إذا كانت خصائص الأفعال تصدق عليهما أو لا:

أولا: من حيث الصورة الإعرابية: ذكر الدكتور أن الأفعال تقبل الجزم لفظا ومحلا، بل إن قَبول الجزم من خصائص الأفعال حسب. يعني أن الكلمة متى قبلت الجزم كانت فعلا. ومما هو معلوم أن هذه الأفعال تقبل الجزم كغيرها:

---

(١) انظر هذه الخصائص في: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٠٦-١٠٨.

(٢) المرجع السابق، ١٠٨.

الفعل	حالة الجزم
ضرب	لم يضربْ
كان	لم يكن
كاد	لم يكد
أوشك	لم يوشكْ

ثانيا: من حيث الصيغة الصرفية: الأفعال لها صيغ خاصة بها تميزها من غيرها، ولهذه الكلمات، الصيغة نفسها التي للأفعال؛ فـ(كان: يكون) كـ(ساد: يسود)؛ و(كاد: يكاد) كـ(نال: ينال)؛ و(عسى: يَعْسو)[1] كـ(دعا: يدعو)؛ فلا تخرج صيغ هذه الكلمات عن صيغ غيرها من الأفعال.

ثالثا: من حيث الدخول في جداول: الأفعال تختص من بين أنواع الكلم بأنها تقبل الدخول في جميع أنواع الجداول: الإلصاقي، والتصريفي، والإسنادي. وسننظر، تاليا، في ما إذا كانت الأفعال التي تسمى ناقصة تقبل الدخول في تلك الجداول أو لا:

١. الجدول الإلصاقي:

الفعل	حروف المضارعة	نون التوكيد	الضمائر المتصلة: ضمائر رفع	الضمائر المتصلة: ضمائر نصب	السين
ضرب	أضرب، تضربين ...	يضربنْ	ضربتُ، تضربون ...	ضربه، يضربه ...	سيضرب
كان	أكون، تكونين ...	يكوننْ	كنتُ، تكونون ...	كانه، يكنه[2] ...	سيكون
كاد	أكاد، تكادين ...	؟	كدتُ، تكادون ...	؟	؟
أوشك	أوشك، توشكين ...	يوشكنْ	أوشكتُ، توشكون ...	؟	سيوشك[3]

(١) من الأدلة على أن صيغة (عسى) هي صيغة الفعل، ما جاء في قراءة نافع المتواترة: (فهل عَسِيتُم) (الزمخشري. الكشاف، ٣٢٧/٤)؛ فكَسْرُ عين الفعل دليل أن الفعل (عَسِيَ) كـ(رَضِيَ)، وهذه الصيغة من صيغ الأفعال حسب.

(٢) جاء في الحديث عن النبي ﷺ: (إن يَكُنْهُ فلن تُسلَّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله). صحيح مسلم، حديث (٢٩٣٠)، ٢٢٤٤/٤.

(٣) قال أبو العيص الجرمي: (سيوشك يومٌ أن يجيء وليلة). انظر: الأصفهاني، الأغاني، ١٥٣/١٨.

يظهر، جليا، من الخطاطة السابقة أن هذه الكلمات تقبل الدخول في جدول إلصاقي إلى حد ما. أما التالية، فتُظهر أنها تقبل الدخول في جدول تصريفي أيضا:

٢. الجدول التصريفي:

الفعل	مضارع	أمر	مصدر	فاعل	مفعول	تفضيل	فعّل
ضرب	يضرب	اضرب	ضَرْب	ضارب	مضروب	أضْرَب	ضرّب
كان	يكون	كن	كَوْن ...	كائن	مكون	أكون	كوّن
كاد	يكاد	؟	كَوْد ...	كائد	؟	؟	؟
أوشك	يوشك	أوْشِكْ	إيشاك	موشك	؟	أوْشَك	؟

لقد كان ما يسمى بجمود هذه الكلمات، سببا واضحا لأنْ يعدها المحدثون من الأدوات؛ لكن هذا، كما رأينا، ليس دقيقا؛ فإذا ثبت معكوسه، لم يكن للقول بحرفيتها وجه، لأن الحروف لا تتصرف مطلقا، وإنما تجمد على حال واحدة. وقد ذكر اللغويون كثيرا من تصرفات هذه الأفعال إلى بعض المشتقات؛ من ذلك إشاراتهم إلى تصرف (كاد) إلى المضارع واسم الفاعل والمصدر، وتصرف (أوشك) إلى اسم الفاعل وأفعل التفضيل وفعل الأمر والمصدر.

٣. الجدول الإسنادي:

الفعل	نحن		أنتم		هن	
	ماض	مضارع	ماض	مضارع	ماض	مضارع
ضرب	ضربْنا	نضرب	ضربتم	تضربون	ضَرَبْنَ	يضربْنَ
كان	كنّا	نكون	كنتم	تكونون	كُنَّ	يكُنَّ
كاد	كِدْنا	نكاد	كِدْتم	تكادون	كِدْنَ	يكَدْنَ
أوشك	أوشكْنا	نوشك	أوشكتم	توشكون	أوشكْنَ	يوشكْنَ

رابعا: من حيث قبول طائفة من اللواصق: تختص الأفعال بقبول طائفة من اللواصق، وهذه الأفعال تقبل تلك اللواصق المعينة كغيرها:

الفعل	الضمائر المتصلة (رفع)	السين	لام الأمر	حروف المضارعة
ضرب	ضربوا، تضربان، تضربين ...	سيضرب	لِتَضْرِبْ	أضرب، تضربين ...
كان	كانوا، تكونان، تكونين ...	سيكون	لِتَكُنْ	أكون، تكونين ...
كاد	كادوا، تكادان، تكادين ...	؟	؟	أكاد، تكادين ...
أوشك	أوشكوا، توشكان، توشكين ...	سيوشك	؟	أوشك، توشكين ...

خامسا: من حيث قبول التضام مع بعض الكلم: تقبل هذه الأفعال التضام مع كلمات معينة، كغيرها من الأفعال:

الفعل	قد	سوف	لم	لن	لا الناهية
ضرب	قد ضرب	سوف يضرب	لم يضربْ	لن يضرب	لا تضربْ
كان	قد كان	سوف يكون	لم يكن	لن يكون	لا تكن
كاد	قد كاد	؟	لم يكد	؟	؟
أوشك	قد أوشك	سوف يوشك[1]	لم يوشكْ	؟	؟

إن السمات السابقة، جميعا، هي من خصائص الأفعال؛ أي أن الكلمة متى قبلت واحدة منهن كانت فعلا بلا نزاع، فكيف وقد قبلت كل تلك السمات بلا استثناء؟ أحسب أن ليس للدكتور تمام، ومن معه، أن يعدها في باب الأدوات بعد هذا؛ وإذا فعلوا كان في كلامهم تناقض ظاهر.

سادسا: الدلالة على الحدث: وهذا محل النزاع بين من يقول بنقصان تلك الأفعال ومن يقول بتمامها، وهو ما تذهب إليه الدراسة. وقد ذُكر من الأدلة ما يؤيد دلالتها على الحدث؛ فهو في كان (الكون العام)، وفي أصبح (الدخول في الصباح)، وفي (كاد) (القرب الشديد) ... إلخ. ومع ذلك، فليست هذه النقطة أساسا، عند الدكتور تمام، للتفريق بين الأفعال وغيرها؛ أي ليست خاصة بالفعل

---

(١) قال سعيد الدارمي:

أفِــقْ يــا دَارِمِــيُّ فَقَــدْ بُليتَــا ... وأَنْــتَ سَــوفَ توشِــكُ أن تَموتَــا

الأصفهاني. الأغاني، ٤٤/٣.

وحده، فهناك المصادر والصفات تدل على أحداث، بل الحدث -وحده- هو كل معنى المصدر.

سابعا: من حيث الدلالة على الزمن: ولا شك في أن هذه الكلمات دالةٌ على الزمن عند النحويين جميعا، بل ذهبوا إلى إنها قد تمحضت للدلالة عليه دون غيره، كما سلف ذكره. وهذا بناء على أن الزمن جزء من حقيقة الفعل. لكن هذه الدراسة تذهب إلى أن الأفعال كلها، ومنها هذه الأفعال، لا تدل على الزمن دلالة تضمن، كما ذكر قبلا. بل إن (كان) -وهو متمحض للدلالة على الزمن- لا يراد به في كثير من السياقات معنى الزمن مطلقا، وإنما يأتي مؤكدا نسبة الخبر إلى المبتدأ في الجملة كما بُيِّن.

ثامنا: من حيث التعليق[1]: ذلك أن الفعل يقع دائما موقع المسند من جملته ولا يقع موقع المسند إليه. أما الأفعال المسماة أدوات، فيرى حسان أنها لا تقع مسندا. وهذا القول إنما ينبني على مسألة دلالة هذه الأفعال على الحدث أو عدم دلالتها عليه؛ فإن قلنا بالأول، عددناها أفعالا تقوم بوظيفة المسند، وإلا فهي مجردة من هذه الوظيفة وقيود على الإسناد. وقد سبق بحث هذا الموضوع قبل قليل.

على أن الخصيصة الوحيدة التي لا تصدق على أفعال المقاربة هي كمال التصرف؛ فإنها جميعا، إلا (كان)، لا تتصرف تصرفا كاملا. ولا يُعَدّ هذا قدحا في فعليتها، فإن ثَم أفعالا تامة لا تتصرف تصرفا كاملا؛ من هذا ما ذكره النحويون[2] أن (يَذَر، ويَدَعَ) لم يُسمع منهما فعل ماض ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول، وعلى الرغم من ذلك، فليس هذا مسوغا لأنْ يُعَدّا في باب الأدوات.

ولعلي أذكر، بعد عرض أدلة الدكتور تمام، أدلة أخرى تُفرِّق تفريقا شكليا ودلاليا بين الأدوات وما يسمونه الأفعال الناقصة؛ فمن الفروق الدلالية، أن تلك الأفعال لها معنى معجمي معين ومعروف؛ فـ(كان) من الكون وهو الوجود العام، و(أصبح) من الإصباح وهو معروف، ولأفعال المقاربة معان

---

(١) هكذا سماه الدكتور تمام. وأظن أن هذا مصطلح يخص ارتباط الجار والمجرور بمتعلقهما، أو التعليق الشرطي. أما ما يخص ارتباط المسند بالمسند إليه أو العكس، فبعضهم يطلق عليه مصطلح (التعالق)، واستعماله أحسن، لئلا تلتبس المصطلحات بعضها ببعض.

(٢) انظر: السيوطي. الاقتراح، ٦١.

معجمية وُضِّحت في فصل سابق. أما الأدوات، فليس لها معنى في المعجم، ولا يُعرف معناها إلا في سياق، فهي -إذاً- تتخذ معانيها التركيبية من الاستعمال، الذي يجعل لها معنى سياقيا تختص به؛ في حين أن الأفعال تستمد معانيها التركيبية من معانيها المعجمية، مع لَحْظ أن يكون بين المعنيين ملابسة إما ظاهرة أو خفية.

ومن الفروق الدلالية، أيضا، أن الأدوات غالبا ما يكون لها معان ودلالات مختلفة بحسب السياقات المختلفة؛ فـ(ما)، مثلا، تكون شرطية ونافية واستفهامية وموصولة ومصدرية وزمانية، وقد يكون للمعنى من تلك المعاني دلالات مختلفة؛ فربما يكون الاستفهام حقيقيا أو إنكاريا أو تقريريا ... إلخ. أما الأفعال، فغالبا ما تدل على معنى واحد؛ فـ(أكل)، مثلا، ذو معنى واحد في سياقاته المختلفة، وإذا اختلف معناه، كان الاختلاف من باب المجاز لا بسببٍ من اختلاف أصل المعنى[1]. ومثلُ (أكل) (كان) في دلالته على معنى واحد، وهو الكون العام، وكذلك (كاد)، في دلالته على الشدة المتضمنة معنى القرب، وهلم جرا.

هذا من جهة الفروق الدلالية. أما من جهة الفروق الشكلية بين الأدوات والأفعال، فإن الأدوات لها رتبة محفوظة؛ يقول تمام حسان: "فكل أداة في اللغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة"[2]، وهذه الرتبة هي الصدارة دائما؛ يقول: "رتبة أدوات الجمل جميعا هي الصدارة"[3]، ومعنى هذا أن رتبة الأداة متى تغيرت عن هذا الموقع، عُدّت الجملة لاحنة. لننظر إلى الخطاطة التالية[4]:

---

(١) يمكن أن تتغير دلالة الفعل قليلا في الجملة؛ فدلالة (ضرب) في جملة (ضرب أخماسا لأسداس) تختلف عن دلالته في جملة (ضرب الرجل خيمة في الواد)، وكذلك تختلف عنها في جملة (ضرب الناس في الأرض). لكنها كلها تجتمع على أصل واحد، بخلاف الأدوات، التي لا يربط بين معانيها التركيبية المختلفة رابط، فـ(ما) -مثلا- قد تدل على النفي أو على الاستفهام أو على الشرط .... إلخ. انظر هذه الأمثلة في: حسان، تمام. مقالات في اللغة والأدب، ٩٤/٢.

(٢) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٢٦.

(٣) المرجع السابق، ١٢٦.

(٤) تشير الـ(*) إلى أن الجملة غير صحيحة نحويا.

١	ضرب محمد عليا	كان محمد قائما	كاد محمد يقوم	إن محمدا قائم
٢	ضرب عليا محمد	كان قائما محمد	كاد يقوم محمد	إن قائم محمدا *
٣	محمد ضرب عليا	محمد كان قائما	محمد كاد يقوم	محمدا إن قائم *
٤	عليا ضرب محمد	قائما كان محمد	يقوم كاد محمد *	قائم إن محمدا *
٥	محمد عليا ضرب *	محمد قائما كان *	محمد يقوم كاد *	محمدا قائم إن *
٦	عليا محمد ضرب *	قائما محمد كان *	يقوم محمد كاد *	قائم محمدا إن *

تظهر هذه الخطاطة أن للنواسخ رتبة غير محفوظة، كما هو الحال في غيرها من الأفعال؛ إذ إن لها حرية التحرك في الجملة إلا في بعض المواقع (=إذا جاء الفعل آخرا). أما الأدوات، فإن رتبتها محفوظة، وليس لها حرية في التحرك مثل الأفعال؛ دليل ذلك أن الجمل (٢، ٣، ٤، ٥، ٦)، التي تتضمن الأداة (إن) جملٌ لاحنة، بسبب تغير موقع الأداة حسب. وتأسيسا على هذا، إذا كانت خصائص الأدوات لا تصدق على هذه الكلمات، ألبتة، كان هذا مؤشرا جليا في عدم صحة القول، الذي يعدها في باب الأدوات على الإطلاق. ولعل كل ما ذكرته الدراسة سابقا، من اتفاق خصائص هذه الكلمات مع خصائص الأفعال، هو ما جعل تمام حسان يعدها أدوات محولة عن الفعلية، وليست أدوات خالصة.

٥. أفعال المقاربة بين التمام والنقص

في المبحث السابق حديث عن التصنيف الصرفي للنواسخ بعامة، خلصت فيه الدراسة إلى أنها لا تصلح أن تكون أدوات. وفي هذا المبحث حديث عن أفعال المقاربة بخاصة: هل تكون أدوات أو أفعالا ناقصة؟ يُنقَل في الكتب اتفاق النحاة على أن جميع أفعال المقاربة أفعال إلا (عسى)؛ فقد ذكروا فيه خلافا على ثلاثة أقوال[1]:

١. أنه حرف مطلقا، ونُسب هذا إلى ثعلب، وابن السراج.

٢. أنه فعل مطلقا، وهو قول الجمهور.

---

(١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٤٢/١؛ المرادي، الجنى الداني، ٤٦١.

٣. أنه فعل إلا إذا اتصل به ضمير نصب، فيكون حرفا، وهذا قول سيبويه ومن تابعه.

وقد أطبق النحويون والمفسرون والمحققون والباحثون على نسبة القول بالحرفية إلى ابن السراج، بما في ذلك محقق[١] كتابه (الأصول في النحو)[٢]! والواقع، إن في نسبة هذا القول إليه خطأ؛ فقد نص صراحة على أن (عسى) فعل، فقال: "والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: ليس وعسى وفعل التعجب، .... وسنذكر هذه الأفعال بعد ...."[٣].

ولعل الذي دعاهم إلى هذا أن ابن السراج ذكر (عسى) في (باب الحروف التي جاءت للمعاني)، في معرض حديثه عن (أنْ) المفتوحة الهمزة، لأن (أن) هذه تأتي في سياق أفعال المقاربة؛ قال: "تقول: إنه أهلٌ أن يفعل ومخافة أن يفعل، وإن شئت قلت: إنه أهلٌ[*] أن يفعل ومخافةٌ[*] أن يفعل، وإنه خليقٌ لأن يفعل، وإنه خليقٌ أن يفعل، وعسيتَ أن تفعل وقاربتَ أن تفعل ودنوتَ أن تفعل، ولا تقول: عسيتَ الفعل ولا للفعل...."[٥]. ومما يؤيد ذلك أنه لم يقتصر هنا على ذكر (عسى)، وإنما ذكر، إضافة إليه، (كاد) و(يوشك)، ومعلوم أنهما -بالإجماع- فعلان لا حرفان.

وأما ما نسب إلى ثعلب من القول بحرفية (عسى)، فلم أهتد إليه في (مجالسه)، وغاية ما ذكره قوله: "عسى ربكم أن يرحمكم؛ أي: ما أقربه! قال: هذه تسمى المقاربة، عسى عبد الله يقوم مثل كاد عبد الله يقوم، وإذا أدخل (أن) فإنه يقول قارب أن يقوم ...."[٦]. فليس في هذا دليل على حرفية (عسى). وأغلب الظن أن مَنْ نَسَبَ هذا الرأي إليه أخطأ، وبخاصة أنه حُكي عنه، ولم ينص هو عليه مطلقا. صفوة القول، أن أحدا من النحاة، بصرييهم وكوفييهم، لم يثبت عنه القول بحرفية (عسى)، وأن ما نُسِبَ لثعلب وابن السراج غير صحيح ألبتة.

---

(١) الدكتور عبد الحسين الفتلي.

(٢) ربما كانت الإشارة الوحيدة إلى ذلك من الدكتور مصطفى النحاس محقق كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان؛ يقول (حاشية ٢، ١١٨/٢): "بالرجوع إلى رأي ابن السراج فلم أعثر على أنه قال إن (عسى) حرف".

(٣) ابن السراج. الأصول في النحو، ٧٦/١.

(*) كذا، وفي سيبويه: (إنه أهلٌ أن يفعل ومخافةً أن يفعل)، وهو الصواب.

(٥) ابن السراج. الأصول في النحو، ٢٠٧/٢.

(٦) ثعلب. مجالس ثعلب، ٣٠٧/١.

جدير بالذكر أن تمام حسان نسب إلى بعض القدماء القول بالحرفية، وهم بُرءاء منه، فقال: "وربما كان من المستحسن هنا أن أشير إلى أن بعض النحاة، كالمبرد، وابن الأنباري، والزجاجي، وابن مضاء، كانوا يميلون إلى اعتبار هذه النواسخ أدوات، كما يبدو من أقوالهم في المقتضب، وأسرار العربية، وما يرويه عنهم همع الهوامع"[1]. كلامه -في ظني- ليس دقيقا؛ فبالرجوع إلى كتاب المبرد، نجده نص على فعلية أفعال المقاربة؛ إذ ترجم لها بقوله (باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة)، وذكر في موطن آخر أنها "للمقاربة وهي فعل"[2].

وإذا رجعنا إلى كلام الزجاجي، لم نجد في كلامه، مطلقا، ما يدل على أن أفعال المقاربة حروف؛ بل إن ترجمته الباب بأفعال المقاربة[3] إشارة منه إلى فعليتها. وهذا الأنباري، أيضا، ينص على فعلية أفعال المقاربة، فيقول: "إن قال قائل: ما عسى من الكلم؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة"[4]، ثم أكد ذلك بقوله: "وقد حكي عن ابن السراج أنه حرف، وهو قول شاذ لا يعرج عليه، والصحيح أنه فعل"[5].

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الكلمات لا تصلح أن تكون حروفا (=أدوات)، لأن خصائص الأفعال جميعا تصدق عليها، كما ذكر قبل قليل، من حيث قبول علامات الأفعال، واللواحق الصرفية الخاصة بالأفعال، والسوابق التي تضامها، ومن حيث تصرفها، وظهورها بصيغ الأفعال، وتموقعها في مواقع مختلفة، وغير ذلك. فإذا لم تصلح أن تكون أدوات، فماذا عن كونها أفعالا ناقصة؟

لقد استدل القدماء على أنها ناقصة بأنها لا تكتفي بالمرفوع؛ ولكن هذا القول في حقيقته يتضمن القول بعدم دلالتها على الحدث، يؤكد ذلك قولُهم بأن الخبر يصير عوضا عن الحدث الذي

---

(١) حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٣١.

(٢) المبرد. المقتضب، ٧٤/٣.

(٣) انظر: الزجاجي. الجمل في النحو، ٢٠٠.

(٤) الأنباري. أسرار العربية، ١٢٥.

(٥) المرجع السابق، ١٢٥.

نقص من الفعل[1]. وهذا قول المحدثين؛ فقد كادوا يجمعون على أن معنى هذه الأدوات، على حد قولهم، لا يتبين إلا في الجملة؛ مما يعني أنها لا تدل على أحداث عندهم، فما صحة هذا؟

عند الحديث عن كان وأخواتها، تبين أنه لا يصح أن توصف بالنقصان؛ فإذا كانت لا تدل على حدث كما يقولون؛ ولا على زمن، كما رجحت الدراسة، فماذا يبقى من ركني الفعل (=الحدث والزمن)؟ والشيء نفسه يصدق على أفعال المقاربة؛ بل إن القدماء ذكروا أن أفعال المقاربة لا يراد منها الزمن، وإنما معنى الرجاء أو القرب أو الشروع، فهم يطْرحون منها الزمن والحدث جميعا!

على أن هذه الدراسة تقف موقفا مخالفا، فترى أن لكل فعل من هذه الأفعال حدثا معينا تدل عليه وتختص به؛ فحدث (كان) هو الوجود العام، وحدث (أصبح) هو الوجود في وقت الصباح، وحدث (ظل) هو الوجود طيلة اليوم، وهلم جرا. وكذلك الحال في أفعال المقاربة، لكل منها حدث معين تدل عليه؛ فالحدث الذي في (عسى) هو الشدة مع ملابسة معنى القرب؛ وحدث (كاد) هو القرب المفرط في الشدة؛ وحدث (أوشك) هو الإسراع المفضي إلى القرب.

قد يقال: لا يراد من (أصبح)، مثلا، في كثير من السياقات، الدخول في الصباح؛ وإنما قد يكون دالا على معنى الصيرورة، كقولهم: (أصبح محمد غنيا)؛ فكيف يكون الحدث فيه دخولا في وقت معين، وهو معنى غير مراد؟ أقول: هذا من باب المجاز، أي كأن (محمدا) انتقل من الفقر إلى الغنى كما يُنتقل من الفجر إلى الصباح؛ والناطق يعبر بهذا إذا لمح معنى السرعة في الانتقال من الفقر إلى الغنى. هذا من جهة. من جهة ثانية، فإن الانتقال نفسه صيرورةٌ من الفجر إلى الإصباح، وهذا مناسب لمعنى الصيرورة من الفقر إلى الغنى؛ فكأنه تضمن معنى الفعل (صار) للمناسبة بينهما؛ والتضمين باب واسع في العربية.

والشيء نفسه يصدق في (أتْهَمَ) و(أنْجَدَ)؛ فربما لا يُستخدمان على معناهما الأصلي، فيقال: (أتْهَمَ فلانٌ في قوله وأنْجَدَ)، أي: ذهب مذاهب بعيدة؛ فلا يُراد أن فلانا دخل تهامة أو نجدا، وإنما هو من باب المجازات والاستعارات. فكما أن هذا المعنى لا يُفقِدهما فعليتهما، فكذلك الحال في باب

---

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/٣٣٦.

كان وأخواتها، وباب أفعال المقاربة.

لعل الذي دعا النحويين إلى القول بأن الأفعال الناقصة خلو من الحدث، ومتمحّضة للدلالة على الزمان شيئان، الأول: ما فيها من الدلالة على التوقيتات، كالصباح والمساء والضحى ... إلخ؛ وفي تقديري، ليس هذا مسوغا لعدها مجردة من الحدث ودالة على الزمن حسب؛ فإن هناك أفعالا تدل على الدخول في أماكن مخصوصة، كقولهم: (أَتْهَمَ) أي: دخل تهامة، و(أَنْجَدَ) إذا دخل نجدا؛ فلِمَ لا تعد هذه الأفعال مجردة من الحدث، ودالة على المكان، كما هو الحال في كان وأخواتها؟

الثاني: خفاء معنى أفعال المقاربة معجميا[١]. ويكاد الباحث يجزم بأن هذا سبب رئيس في خفاء أحداثها؛ إذ لم يشتهر لـ(عسى) ولا لـ(كاد) معنى معين؛ مما يجعل معرفة الحدث الذي تتضمنه أمرا صعبا. وبسبب خفاء معناها المعجمي، خفي معنى الحدث الذي يحمله كل فعل منها.

وثَم شيء آخر قد يكون سببا في عدهم أفعال المقاربة خلوا من الحدث، هو أن الحدث الذي تتضمنه هذه الأفعال ليس حدثا علاجيا[٢]، وإنما هو حدث قلبي؛ أي: غير مادي وغير محسوس. والحق أن ليس هذا مقصورا على هذه الأفعال؛ فإن أفعالا كـ(رجا)، و(هَمّ)، و(أحب) لا تدل إلا على أحداث غير علاجية، ومع ذلك فهي أفعال تامة.

إن قول النحاة بنقصان أفعال المقاربة ليس خلوا مما يُشكل؛ ذلك أنهم نظروا إلى النقص في باب (كان) على أنه نقص في المعنى، أي نقص الحدث من الفعل؛ في حين أن هذا لا يبدو واضحا في باب أفعال المقاربة[٣]، إنما الظاهر أن النقص فيها نقص شكلي محض، ليس له أدنى أثر في المعنى، كما هو الحال في باب (كان)[٤] (=يعني النقص هنا عدم اكتفائها بالمرفوع). ومما يدل

---

(١) نُقل، قبلا، رأي الدكتور تمام حسان في أن الأفعال الناقصة، بعامة، ليس لها دلالة على أي معان معجمية.

(٢) سبق إيضاح هذا المعنى في الفصل الأول، ص (٣٥).

(٣) ينبغي أن يشار إليه، هنا، أن مصطفى جطل (النحو والصرف، ١٢٢/١) ذهب إلى أن نقص أفعال المقاربة لا يعني عدم اكتفائها بالمرفوع، ولا نقصان الحدث منها، وإنما معناه نقص دلالتها على الزمان. وقوله هذا ليس بشيء، بناء على ما ذُكِرَ -أول هذا الفصل- من أن الفعل لا يدل أصلا على زمن، وإنما هو متحصل من السياق، مع ضرورة الاعتراف بأن الفعل، أحيانا، يساعد السياق في توجيهه زمنيا.

(٤) المتأمل يجد بعضا من إشارات عند النحاة دالة على أن النقص في أفعال المقاربة قد يعني نقصان الحدث منها، كما في

على هذا أن النحاة نصوا على أن لا فرق بين أخوات كان وأفعال المقاربة، إلا في اختصاص الثانية بخصائص ليست في الأولى، من حيث مجيء أخبارها أفعالا مضارعة؛ يقول ابن مالك: "حق هذه الأفعال أن تذكر في باب كان لمساواتها إياها في عدم الاستغناء بمرفوع، ولكنها فارقت كان بأن أخبارها لا تكون إلا أفعالا مضارعة"(١). ويقول في موضع آخر: "الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة مساوية لكان وأخواتها في النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر مرفوع"(٢).

لقد تحدث النحويون عن مسألة تمام هذه الأفعال ونقصها في أثناء كلامهم على مجيئها في تراكيب مختلفة؛ قال ابن يعيش: "وهي [أي عسى] في الكلام على ضربين، أحدهما: أن تكون بمنزلة كان الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ويكون معناها قارب. والضرب الثاني: أن تكون بمنزلة كان التامة، فتكتفي بمرفوع ولا تفتقر إلى منصوب، وتكون بمعنى قرُب"(٣). فهم يرون أن تركيب (عسى) يأتي على أنماط(٤):

١. عسى + مرفوع + تتمة، ويندرج تحته صورتان:

أ- (عسى + اسم مرفوع + أن + يفعل)، نحو (عسى أحمد أن ينجح)

ب- (عسى + اسم مرفوع + يفعل)، نحو (عسى أحمد ينجح)

(كان)؛ قال ابن يعيش (شرح المفصل، ٣٧٦/٤) عند قوله تعالى: (وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ) (البقرة: ٢١٦): "فأن تكرهوا بموضع رفع بأنه فاعل، ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر". يقصد بهذا أن عبارة (أن تكرهوا) لو ذُكرت بعد اسم مرفوع لـ(عسى) لكانت خبرا؛ فإن خبر الفعل الناقص يصير، عندهم، "كالعوض من الحدث" (انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٣٦/٤). وهذا دليل على أن في (عسى) نقصا من الحدث كما في (كان)، وليس مجرد نقص شكلي محض، كما هو ظاهر كلام أكثر النحويين. وربما كان في كلام الدسوقي (١٢٣٠ هـ) إشارة أوضح إلى هذا، إذ يقول (حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ١٦٣): "قوله [أي ابن هشام] أنه مثل كان زيد يقوم، أي: فهو فعل ماض ناقص، أي: لا يدل على الحدث".

(١) ابن مالك. شرح عمدة الحافظ، ٨١٠.

(٢) ابن مالك. شرح الكافية الشافية، ١١٩/١.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٣/٤.

(٤) سيأتي تفصيل تركيب هذه الأفعال في الفصل الأخير.

٢. (عسى + أن + يفعل + اسم مرفوع)، نحو (عسى أن ينجح أحمد)

٣. (اسم مرفوع + عسى + أن + يفعل)، نحو (أحمد عسى أن ينجح)

وقد اتفقوا على أن (عسى) في التركيب (١ ب) فعل ناقص؛ قال المرادي: "أن يكون خبرها فعلا مضارعا مجردا من أن .... ولا إشكال في أن الفعل خبرها، وهي عاملة عمل كان"[١]. أما التركيب (٢)، فـ(عسى) فيه فعل تام، ولكنه محتمل للنقصان؛ يقول ابن يعيش: "ويجوز في قولك: (عسى أن يقوم زيد) أن يكون زيد مرفوعا بعسى، و(أن يقوم) في موضع نصب بأنه خبر مقدم"[٢]. ومثله التركيبُ (٣)؛ يقول ابن هشام: "إذا قيل: زيد عسى أن يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحمّلها الضمير، وتمامها على تقدير خلوها منه"[٣]، إلا أن الأجود هنا أن يكون (عسى) تاما لا ناقصا[٤].

وهنا يتضح، بأجلى صورة، أن النحاة كانوا يولون الشكل عناية كبيرة، ويضربون -أحيانا- صفحا عن المعنى، الذي هو أساس العملية اللغوية التواصلية؛ ذلك أنهم اتخذوا أساسا شكليا محضا في التفريق بين هذه الأفعال في حال نقصها وحال تمامها! والسؤال الذي يتعين طرحه هنا: ما الفرق في المعنى بين الجملتين التاليتين:

١. عسى أحمد أن ينجح

٢. عسى أن ينجح أحمد؟

لا شك أن لا فرق في عموم المعنى، إلا من حيث اهتمام المتكلم بالفاعل أو بالشيء المترجّى؛ وهذا يعني أن الجملتين متفقتان في معناهما، فما الفرق إذا بينهما؟ النحاة يفرقون بين الجملتين تفريقا شكليا، فيقولون إن (عسى) في الجملة الأولى ناقص وفي الثانية تام! ومن هنا يُعلم أنْ ليس للتمام والنقص أثر في معنى الجملة، كما كان له أثر ظاهر في باب (كان)؛ إذ نظروا هناك إلى شيء

---

(١) المرادي، الجنى الداني، ٤٦٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٧٦/٤.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٤٥/١-٢٤٦.

(٤) انظر: الأسيوطي، الفرائد الجديدة، ٢٦٧/١.

من المعنى، وهو لمح الحدث في (كان) حال تمامها، فيقال: (كان الله)[1] على أن (كان) فعل تام؛ ويقال: (كان الله رحيما) على أنه ناقص.

على أننا إذا نظرنا إلى المعنى الثاني للتمام والنقص، وهو عدم اكتفائها بالمرفوع، لم نجد فرقا في الجملتين؛ فالجملة (١) تحوي مرفوعا وتتمة، والجملة (٢) تحوي مرفوعا وتتمة، لكن الفرق بينهما هو في الترتيب حسب[2]، وهذا ما يدعو إلى عدم موافقة النحاة في مذهبهم، الذي يفرق بين تمام هذه الأفعال ونقصانها تفريقا شكليا.

إن هذه الأحكام الخاصة بالتمام والنقص جعلها النحاة مقصورة على (عسى)، و(اخلولق)، و(أوشك)؛ قال ابن مالك:

بَعْدَ عَسى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ   غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

وفي هذا إشكال؛ فما بالهم قصروا التمام على ثلاثة الأفعال السابقة ومنعوا منه (كرب، وحرى، وكاد)، على الرغم من أن تركيبها قد يكون على نحو من تركيب تلك الأفعال؛ إذ يمكن أن نقول: (كرب أن يأتي محمد) و(حرى أن تمطر السماء) و(كاد أن ينتصر العرب)؟

قد يقال: إن النحاة على حق في فعلهم هذا، لعدم السماع عن العرب؛ إذ لم يرد عنهم في هذين الفعلين (=حرى وكرب) إسناد إلى (أن) والفعل! فالجواب أن هذا ليس صحيحا؛ فقد تبين في موضع سابق أن (اخلولق) لم يرد به سماع عن العرب -حَسَبَ ما استقرته الدراسة- مسندا إلى (أن) والفعل أو غير مسند! هذا من ناحية. من ناحية أخرى، فإن النحاة ذكروا شاهدا أسند (حرى) فيه إلى (أن) والفعل، وهو قول الشاعر[3]:

إنْ يَقُلْ هُنْ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ   فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذاكَ وَكانا

فلماذا لا يكون هذا الشاهد متكأً في جعل (حرى) كـ(عسى) و(اخلولق) و(أوشك)، من حيث إسناده إلى (أن) والفعل؟

---

(١) جاء في الحديث: (كان الله ولم يكن شيء قبله). صحيح البخاري، حديث (٦٩٨٢)، ٢٦٩٩/٦.

(٢) سيأتي لهذا تفصيل لاحق في الفصل الأخير، ص (٢٢٠) وما بعدها.

(٣) ذكرت سابقا أنه (حرىً) بالتنوين؛ فهو مصدر لا فعل.

الفصل الثالث

البنية الدلالية لأفعال المقاربة

- تمهيد
- تعريف الخبر والإنشاء
- دلالة الإنشاء على الزمن
- البنية الدلالية لأفعال القرب
- البنية الدلالية لأفعال الرجاء
- إسناد الفعل الإنشائي

١. تمهيد

لما كان الخبر والإنشاء هما المعنيين العامين، اللذين ينتظمان الجمل اللغوية بعامة، كان لا بد من البحث في أفعال المقاربة: إلى أي المعنيين تنتمي، ومتى تكون إخبارا، ومتى تكون إنشاء؛ فإن هذا من لازم البحث في البنية الدلالية لهذه الأفعال، التي تقتضي -أيضا- الحديث عن المعاني التركيبية التي تفيدها تلك الأفعال في سياقاتها المختلفة.

ولا بد من عرضٍ لمسألة جمود أفعال المقاربة على صيغة واحدة، ومخالفتها للأفعال الأخرى. وهذا يقود، بالطبع، إلى الحديث عن دلالة جمل أفعال المقاربة، وبخاصة الإنشائية، على الزمن.

٢. تعريف الخبر والإنشاء

يُعرّف الكلام الخبري بأنه الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصح أن يقال لقائله صادق أو كاذب[١]. وقد يعرفونه بأنه الكلام الذي له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه[٢]؛ فإذا قلت (قام أحمد)، فإن لهذا الكلام حقيقة خارجية، وهو يكون كاشفا أو حاكيا عن تلك الحقيقة؛ فإن طابق الكلام الواقع (=الحقيقة) كان صدقا، وإن لم يطابقه كان كذبا. إن الجمل الخبرية، إذاً، لا توجِد معنى لم يكن موجودا، وإنما تكشف عن معنى موجود في الخارج قبل التلفظ.

أما الكلام الإنشائي، فهو الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب، ولا يصح أن يوصف قائله بأنه صادق أو كاذب. أو هو الكلام الذي ليس له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، نحو: (اضرب محمدا)، فهذا إنشاء (=إيقاع) للكلام، وليس له خارج (=حقيقة ثابتة) يتطابق معه أو لا. والإنشاء نوعان[٣]: طلبي، وهو ما "يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب"[٤]. فإذا قلت: (لا تضرب عليا)، فإنك تطلب بهذا الكلام الكف عن الضرب، وهذا المعنى غير حاصل قبل التلفظ، ولكنك

---

(١) انظر: هارون، عبد السلام. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ١٣.

(٢) انظر: التفتازاني وآخرون. شروح التلخيص، ١٦٥.

(٣) انظر: السكاكي. مفتاح العلوم، ٣٠٢.

(٤) القزويني. الإيضاح في علوم البلاغة، ١٣٠.

تطلب إيقاعه (=إنشاءه). ويندرج تحته: الاستفهام (=طلب الفهم)، والنهي (=طلب الكف)، والأمر (=طلب الفعل)، والتمني (=طلب وقوع ما لا يقع)، والعرض (=طلب الاستجابة)، والتحضيض (=طلب الموافقة)، والنداء (=طلب الإقبال)، والاستغاثة (=طلب الإغاثة)، والتحذير (=طلب الحذر)، والدعاء (=طلب الإجابة).

والنوع الثاني من أنواع الإنشاء هو غير الطلبي، وهو ما لا يستدعي مطلوبا. ويسميه تمام حسان بالإفصاح[1]؛ إذ لا يفيد طلب إيقاع الحدث، وإنما يفصح عن حالة في النفس؛ ويندرج تحته: القسم، وألفاظ العقود، والتعجب، والمدح والذم، وأسماء الأفعال، وحكاية الأصوات، والترجي.

الذي يهمنا من دراسة الجمل الإنشائية هو (الترجي)، لأنه المعنى العام الذي يستفاد من جملة (عسى)؛ ففي أي نوع من أنواع الإنشاء يقع الترجي؟ النحاة القدماء وعلماء المعاني يدرجونه تحت باب الإنشاء غير الطلبي، إي أنهم يعدونه تعبيرا (=إفصاحا) عن حالة نفسية لدى المتكلم، وقد تابعهم كثير من المحدثين على هذا[2].

وليس في مذهبهم ما يُستغرب، إنما الذي يدعو إلى الغرابة أنهم فرقوا بين التمني والترجي، فأدرجوا الأول في باب الإنشاء الطلبي، وأدرجوا الثاني في باب الإنشاء غير الطلبي، مع أنهم نصوا على أن لا فرق بينهما إلا أن التمني يكون في باب المستحيل الحصول أو الصعب الحصول، والترجي يكون في باب الممكن الحصول[3]! وعلى هذا، فإذا كان التمني (طلب وقوع ما لا يمكن أن يقع)، فإن الترجي لا بد أن يكون (طلب وقوع ما يمكن أن يقع)، لعدم وجود فرق بينهما إلا في طبيعة الشيء المترجّى، من حيث إمكانية الحصول أو عدمها. وعليه، فإن الترجي قسم من أقسام الإنشاء الطلبي كما التمني[4].

---

(١) انظر: حسان، تمام. مقالات في اللغة والأدب، ١٧٩/١؛ حسان، تمام. الخلاصة النحوية، ١٤٨.

(٢) انظر: هارون، عبد السلام. الأساليب الإنشائية، ١٣؛ جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي، ٢٦٣؛ السامرائي، فاضل. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ١٧٠.

(٣) انظر: التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون، ٤١٥/١.

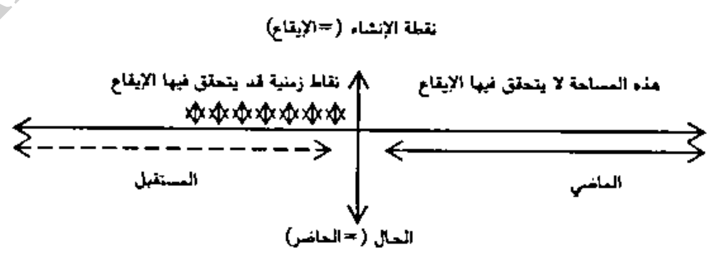
(٤) ممن ذهب إلى هذا تمام حسان. انظر: الخلاصة النحوية، ١٣٧.

٢. دلالة الإنشاء على الزمن

يطرح هذا المبحث الدلالة الزمنية للسياق الذي يدخل (عسى) في تركيبه: هل يدل على زمن أو لا؟ وبلفظ آخر: هل تدل الجملة الإنشائية على زمن أو لا؟

مضى، في الفصل الثاني، حديث بسيط حول علاقة الزمن بالصيغة الفعلية، وقد تَرجّح أنها لا تدل على زمن ما دامت معزولة من السياق، مع ضرورة الاعتراف بدور الصيغة، أحيانا، في توجيه السياق الوجهة الزمنية المطلوبة. وتبين، في الفصل نفسه، أن السياق -مقاليا كان أو مقاميا- هو مصدر الدلالة الزمنية حسب.

إن الجملة الخبرية صالحة لأنْ تقع عند النحاة في جميع أقسام الزمن، وهي كذلك، لأنها يُخبَر بها عن حدث وقع في زمن ماض أو حاضر أو مستقبل؛ أما الجملة الإنشائية، فلا تقع عندهم إلا في الحال أو الاستقبال. وتعليل هذا أن جملة الإنشاء إما أن تكون طلبية، وهي التي "يتأخر تحقق وقوع معناها عن وجود لفظها"[١]، والذي يناسب التحقق بعد التلفظ هو زمن الاستقبال؛ وإما أن تكون غير طلبية، وهي التي "يتحقق غالبا مدلولها بمجرد النطق بها"[٢]، والذي يناسب التحقق مقترنا بالتلفظ هو زمن الحال؛ أما الماضي، فلا يكون زمنا للإنشاء عندهم، لأن الإنشاء إيقاع (=إحداث)، والإيقاع حاضر، فهو مناقض للماضي. ولعل الشكل التالي يصور فلسفة النحاة في فهم مسألة الزمن في الجملة الإنشائية:



إن عدم دلالة جملة الإنشاء على الماضي مقبول ومنطقي، للتعليل الذي ذكرناه عن النحاة قبلا؛ فيخرج الماضي، إذاً، عن أن يكون زمنا للإنشاء، ويبقى الحال والاستقبال، فما صحة دلالة جملة

(١) حسن، عباس. النحو الوافي، ٣٧٤/١.

(٢) المرجع السابق، ٣٧٤/١.

الإنشاء عليهما؟

قد سبق حديث عن دلالة فعل الأمر -وهو أحد أقسام الإنشاء الطلبي- على الزمن، وبان أنه لا يدل على زمن لغوي، وإنما هو صيغة يراد بها مجرد طلب الوقوع لشيء معين لا غير؛ فالأمر لا يقيد أمره بوقت معين إلا إذا نص على ذلك بقرينة؛ فقوله تعالى على لسان لقمان: (يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ) (لقمان: ١٧) واضح في أن المقصود طلب فعل هذه الأمور في كل زمن، من غير تقييد بالحال أو الاستقبال. وإذا كان الأمر لا يدل على زمن، لأنه طلب، فإنه يلزم أن لا يدل أي قسم من أقسام الطلب الأخرى على الزمن، ومنها الرجاء! فكما أن الأمر لا يراد به وقت معين، فكذلك الرجاء، لا يريد الراجي تقييده بوقت معين. يتضح هذا القياس على النحو التالي:

- مقدمة كبرى: (الطلب لا يدل على زمن معين)
- مقدمة صغرى: (الرجاء طلب)
- نتيجة: (الرجاء لا يدل على زمن معين)

ولا عبرة بما قاله النحاة من أن زمن الوقوع لا بد أن يتأخر عن زمن الطلب، فيكون زمنه مستقبلا بالنسبة لزمن الطلب! إذ لا يمكن أن يعد هذا الزمن زمنا لغويا، وإنما زمنا حقيقيا أو فلكيا أو سَمِّهِ فلسفيا إن شئت. وإذا أردنا أن نأخذ هذا الزمن في الحسبان، فإن كل شيء واقع فيه لا محالة، من حيث إن الزمن محيط بالأشياء وهو ظرف لها كلها؛ فالمصادر، وإن كانت لا تدل عند النحاة على زمن، يلزم منها أن يكون الزمن من مستلزماتها؛ بل إن الجوامد لا بد أن تقع في زمن فلكي، وهكذا. فزمن تحقق الحدث (=الزمن الفلكي)، الذي عول عليه النحاة في هذا الباب، حدث من أحداث الوجود لا اللغة، "يعرض للبنيات الفكرية وليس للبنيات اللغوية"[1].

إن عدم دلالة الجملة الإنشائية على الزمن يتسق مع طبيعة الإنشاء، الذي ليس له نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه؛ ذلك أن هذه النسبة لا بد أن تقع في زمن معين، وانعدامها في الجملة الإنشائية

---

(١) المطلبي، مالك. الزمن واللغة، ١٢١.

يعني -منطقاً- انعدام الزمن. من جهة أخرى، فإن الزمن إما أن يقترن بصيغة الطلب وإما بوقوع الطلب (=تحققه)؛ أما اقترانه بالصيغة فلا يصح، لأن الصيغة لا تدل على الزمن كما ذكر(١)، ولأن بعض صيغ الأفعال الإنشائية لا تدل في السياق على معنى المضي ألبتة، كـ(عسى) وأفعال الدعاء، على الرغم من القول بأنها بصيغة الماضي، فيلزم تجريد الصيغة من الزمن حتى تتناسب والسياق. وأما اقتران الزمن بوقوع الطلب فلا يصح أيضا، لأن هذا الوقوع ربما لا يتحقق؛ فالضرب ربما لا يقع في (اضرب زيدا)، والرزق الكثير قد يكون بعيد التحقق في (عسى الله أن يرزقني مالا كثيرا).

وإذا كان أكثر النحويين يرون اقتران الجملة الإنشائية، ومنها جمل الرجاء(٢)، بالزمن الحالي أو الاستقبالي، فإن جزءا منهم أدرك أن الإنشاء إيقاع ليس له ارتباط بمعنى الزمن؛ وقد أشار بعض حذاق الدرس النحوي إلى ذلك؛ قال ابن الحاجب: "ولا دلالة لعسى على الزمان"(٣)، وقال: "والإنشاء لا دلالة له على الزمان"(٤). ونقل الصبان عن اللَّقانيِّ قوله: "عسى موضوعة للزمن الماضي ولم تستعمل فيه، فلا تكون حقيقة، فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان"(٥). يقصد أن صيغته صيغة الماضي، لكن لا يراد منه الدلالة على زمن.

تبع بعض الأصوليين المتأخرين ابنَ الحاجب في هذا؛ قال محمد رحيم(٦) (١٢٦١ هـ): "والأفعال الإنشائية مجردة عن الزمان"(٧). وإلى ذلك ذهب جزء من المحدثين أيضا؛ قال الجواري:

---

(١) في الفصل الثاني حديث موسع عن دلالة الصيغ على الزمن.

(٢) يكاد يُجمع النحاة على أن جملة (عسى) دالةٌ على الاستقبال من حيث إن الرجاء مستقبل؛ ولذلك عللوا دخول (أن) في سياقها بأنها تخلص الزمن للاستقبال.

(٣) ابن الحاجب. الأمالي النحوية، ١٠٤.

(٤) المرجع السابق، ١١٧.

(٥) الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٠/١.

(٦) محمد حسين عبد الرحيم الطهراني الرازي: فقيه إمامي، توفي بأرض الحائر. من كتبه: (الفصول في علم الأصول)، (الفصول الغروية في الأصول الفقهية). انظر: الزركلي. الأعلام، ١٠٤/٦.

(٧) رحيم، محمد حسين. الفصول الغروية، ٧٩. نقلا عن: جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي، ١٥٧.

"أما الإنشاء، ولاسيما الطلب المحض، فليس فيه أثارة من معنى الزمن"[1]، وقال الأفغاني: "ومعنى الجمود في الفعل، عدا ملازمته الصيغة الواحدة، عدم دلالته على زمن"[2]. وهذا قول المخزومي[3]، والسامرائي[4]، والمَطْلَبي[5]، ومصطفى جَطَل[6].

ربما يُتساءل عن الفائدة التي تجنى من دراسة هذا المبحث، وماذا يترتب على كون الإنشاء يدل على الزمن أو لا؟ فالجواب من ناحيتين، الأولى: أنه مبحث متطلب ضروري لدراسة الجمل، من حيث معانيها العامة والخاصة، وذلك بغية الكشف عن طبيعة الزمن في اللغة. الثانية: أن النحاة يعدون (عسى) فعلا ماضيا[7]، لمجيئه على صيغة الماضي (=فَعَلَ)، فلا بد من أن يدل عندهم على معنى المضي، بناء على مذهبهم القاضي بأخذ الدلالة الزمنية من الصيغة؛ فلَمّا لم تتسق صيغته الماضوية مع دلالته السياقية المستقبلية، "لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي"[8]، عللوا جموده على لفظ الماضي بتعليلات لا تتفق كثيرا والواقع اللغوي، فكان لا مفر من نقد مذهب النحاة في هذه المسألة، وبيان الوجه الذي يُظن الصواب فيه.

لا شك أنّ عَدّ النحاةِ (عسى) فعلا ماضيا ينقض بعض ما قرروا في هذا الباب نفسه؛ ذلك أنهم فسروا دخول (أنْ) المصدرية، على ما يسمى بالخبر، بأنها تخلّص الفعل الذي بعدها إلى الاستقبال، بوصفه زمن الرجاء عندهم، إذ الراجي يرجو في المستقبل؛ فكيف يكون الزمن عندهم مستقبلا و(أنْ) مخلصة للاستقبال؟ ثم كيف يعدون (عسى) فعلا ماضيا؟ وهل كان مجيئه على صيغة الماضي لازم الدلالة عل المضي؟!

---

(١) الجواري. نحو الفعل، ٥٩.

(٢) الأفغاني. الموجز في قواعد اللغة العربية، ١٣.

(٣) انظر: المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٢٠.

(٤) انظر: السامرائي. الفعل زمانه وأبنيته، ٣٢.

(٥) انظر: المطلبي، مالك. الزمن في اللغة، ١٢٦.

(٦) انظر: جطل، مصطفى. النحو والصرف، ١٢٢/١.

(٧) انظر مثلا: ابن جني. اللمع، ١٤٤؛ الزبيدي. كتاب الواضح، ١٢٩؛ الأنباري. أسرار العربية، ١٢٥.

(٨) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٣/٤.

لعل هذا كله مما حمل النحاة على تعليل جمود (عسى) على لفظ الماضي؛ فأكثرهم على أنه "إنما لم يُتصرف في عسى بل لم يأت منه إلا الماضي، لتضمنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء كلعل. والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يُتصرف فيها"(١). ويبدو أنهم استدلوا بقياس منطقي على النحو التالي:

- مقدمة كبرى: (الحروف لا يتصرف فيها)
- مقدمة صغرى: (الإنشاء -في الأغلب- من معاني الحروف)
- نتيجة: (الإنشاء لا يتصرف فيه)

ولما خلصوا إلى إن الإنشاء لا يُتصرف فيه، قالوا -قياسا- بأن (عسى) لا يتصرف فيه، لأنه نوع من أنواع الإنشاء.

وفي تقديري أن قياسهم هذا مقلوب؛ حين حملوا عدم تصرف (عسى) على عدم تصرف (لعل)، لدلالتهما على معنى الإنشاء؛ فكان الأصل أن تكون المقدمة الكبرى: (الإنشاء لا يتصرف فيه)، لكنهم جعلوها نتيجة! هذا من وجه. ومن وجه أخر، فإن المقدمة الصغرى غير مسلم بها؛ إذ هي غير مانعة -وهذا لا يصح في القياس- من جهةٍ أن الإنشاء ليس من معاني الحروف حسب، وإنما من معاني الأفعال، أيضا، كألفاظ العقود والإيقاعات(٢).

ثم إن بعضهم ضعف هذا الوجه بأنه "لو جاز أن يُمنع التصرفَ عسى لأنها في معنى لعل، لجاز أن يُمنع (أستثني) التصرفَ لمشاركة (إلا)، ولجاز أن يمنع (أنفي) التصرف لمشاركة (ما)"(٣). قلت: هذا قول ملزم للنحاة، إذ كان من ديدنهم إبرام الأحكام النحوية لمجرد المشابهة بين لفظ وآخر.

---

(١) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢. وانظر أيضا: ابن جني. الخصائص، ٣١٦/١؛ اللخمي، ابن هشام. شرح الفصيح، ٥٢؛ الأنباري. أسرار العربية، ١٢٥؛ ابن الخباز. توجيه اللمع، ٣٩٤؛ الجامي. الفوائد الضيائية، ٢٩٩/٢.

(٢) ألفاظ العقود هي ألفاظ إيقاع العقود المختلفة، كالبيع والشراء والزواج... كما يقول البائع مثلا: (بعت)، ويقول الآخر: (قبلت). أما الإيقاعات، فالمقصود بها إيجاد (=إنشاء) الأحكام المترتبة على مسألة ما، كما يقول الفقيه، مثلا، إذا سئل عمن صلى بلا وضوء: (يعيد صلاته)؛ فهذه الأفعال ليست إخبارية، على الرغم من ظهورها بصورة الإخبار.

(٣) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٣/٤.

وهذا السيوطي ينقل عن ابن جني تعليله عدم التصرف "بأنها لما قصد بها المبالغة في القرب، أُخرجت عن بابها وهو التصرف"[١]، وهذا تعليل لا يصح؛ إذ إنه لا يصدق على (كاد)، مثلا، فهو فعل متصرف على الرغم من أنه قُصد به معنى المبالغة في القرب.

أما ابن يعيش، فقد رأى أن منعها التصرف كان لأمرين، الأول: "أنهم أجروها مجرى ليس، إذ كان لفظها [أي عسى] لفظ الماضي ومعناها المستقبل .... فصارت كـ(ليس) في أنها بلفظ الماضي ويُنفى بها الحال"[٢]. الثاني: "أنها لما دلت على قرب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف، لدلالتها على معنى في غيرها؛ إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها"[٣].

في ظني أن هذين التفسيرين لا يسلمان من الاعتراض؛ أمّا أنّ (عسى) كـ(ليس) في أن لفظيهما ماض ويراد بهما زمن آخر، فلا نسلم أنّ (ليس) لفظه ماض؛ إذ هو على وزن (فَعْلَ)، الذي لا يكون من أوزان الفعل بحال، فسقط هذا الوجه من التعليل. وأمّا أنّ (عسى) دل على معنى في غيره فأشبه الحرف، فليس هذا سببا لمنعه التصرف؛ إذ إن (كان) يدل عند النحاة على معنى في غيره، ومع ذلك لم يُمنع من التصرف، فسقط هذا الوجه من التعليل أيضا.

وهكذا يظهر ضعف ما عُلِّل به جمود (عسى) على لفظ الماضي؛ غير أنه يمكن القول بأن أقرب تفسير إلى الإقناع أن الرجاء لمّا كان قسما من أقسام الإنشاء، كان غير مدلول به على زمن معين، لأن الراجي لا يريد أن يقيد رجاءه بزمن معين؛ وهذا يعني عدم حاجته إلى الصيغ الصرفية المختلفة، التي تساعد في توجيه السياق الوجهة الزمنية المطلوبة. لكنّ سؤالا يطرح بناء على هذا التفسير: لماذا اختيرت صيغة الماضي تحديدا؟ علل بعضهم هذا بأن بناء الماضي أخف الأبنية، فلذلك اختير[٤]! وهذا غريب؛ إذ لا وجه معتبَرًا لكون الماضي أخف من غيره من صيغ الأفعال، فلعل من الأولى عدم الالتفات إلى هذا القول.

---

(١) السيوطي. همع الهوامع، ٤١٣/١.

(٢) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٣/٤.

(٣) المرجع السابق، ٣٧٣/٤.

(٤) انظر: المرجع السابق، ٣٧٧/٤.

أحسب أن أوْجَهَ تفسيرٍ لجمود (عسى) أنه، في أغلب معانيه السياقية، يدل على الرجاء، الذي هو رغبة أكيدة وقوية من المترجّي في وقوع الشيء المترجّى؛ ولما كان الفعل الماضي يدل على حدث تام تحقّق وقوعُه، كان أنسب لمعنى الرجاء من غيره، ليُشعر "بقوة الأمل في الاستجابة، كأنّ ما يُرجى أن يكون قد كان، وأصبح من المحقق المستجاب"[1]. وفي هذا من التفاؤل ما لا يكون في صيغة (يفعل).

ولعلنا نجد لهذا التفسير شَبَهًا في كلام النحويين في باب الدعاء؛ ذلك أن صيغ الدعاء غالبا ما تكون بلفظ الماضي، نحو: (غفر الله لك)، و(صحبتك السلامة)، وغيرها. ولا يقال في تعليل هذا إلا أن هذه الجمل مفرغة من الزمن، واختير فيها بناء الماضي للسبب الذي ذُكر آنفا. ومثل هذا ما قاله البلاغيون في غلبة مجيء (فَعَلَ) بعد (إذا) الشرطية؛ من حيث إن أصل (إذا) الجزمُ بوقوع الشرط[2]، فاستعمل الشرط بلفظ الماضي، الذي هو أقرب إلى القطع من المضارع، وكأن الشرط كان قد وقع.

على أن اعتراضا قد يُطرح هنا مفاده: قد نستعمل في الدعاء صيغة (يفعل)، على قلة، نحو: (يغفر الله لك)، و(تصحبك السلامة)، فلِمَ جاز هذا؟ أقول: يرجع هذا الاستعمال إلى مراد الداعي، فإن أراد إشعارا بتحقق الدعاء، وقوة أكبر في الاستجابة، استخدم صيغة الماضي؛ وإن أراد إبراز معنى الحدوث والتكرار، أي أن المعنى (تصحبك السلامة في كل وقت)، استخدم لفظ المضارع؛ لكننا لا نلحظ في هذه الصيغة ما نلحظه في صيغة الماضي من الشعور بقوة الأمل في الاستجابة. هذا هو الفرق في استخدام الصيغتين. أما (عسى)، فلم يجز فيه أن نستخدم المضارع، أجلَ أنّ المضارع صيغةُ حدثٍ غير تام، وقد قلنا -قبلا- إن (عسى) يدل على شدة الترجي، فلا يناسب هذه الشدة إلا أن يأتي على صيغة الماضي، ليكون حدثا (=رجاء) تاما[3].

---

(١) العقاد، عباس محمود. الزمن في اللغة العربية. مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد ١٤، ١٩٦٢، ص ٤١.

(٢) انظر: التفتازاني. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ٣١٨.

(٣) مع الأخذ بأنه لا يدل على زمن ماض أو غيره.

٤. البنية الدلالية لأفعال القرب

٤-١ أفعال القرب بين الخبر والإنشاء

أفعال القرب أفعال إخبارية، لقصد الإخبار بها عن القرب[١]، ولمّا كانت إخبارية، فإنها تتصرف إلى المضارع والمصدر وغيره، لتُشارك الأدوات والظروف في توجيه السياق زمنيا؛ قال ابن الحاجب: "وهي موضوعة [أي كاد] لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجانه، وهو خبر محض بقرب خبرها، فلذلك جاءت متصرفة تصرف الأفعال"[٢]. وهذا يعني أن الزمن مراد في جملتها؛ فجملة (كاد محمد ينجح) إخبار عن تحقق قرب نجاح محمد، وجملة (يكاد محمد ينجح) إخبار عن قرب نجاح لمحمد، وأن هذا القرب مستمر لأجل استعمال صيغة المضارع.

ينبغي الإشارة، هنا، إلى أنه لم يخالف في إخبارية هذه الأفعال غير أحد الباحثين المحدثين[٣]؛ حين عدها أفعالا إنشائية. وهذا غريب؛ إذ لا تحمل هذه الأفعال معنى الإنشاء، لاحتمالها الصدق أو الكذب، ولدخول النفي عليها، وهو نفي لا يدخل إلا على الجمل الإخبارية، حسب. ثم إننا لا نكاد نجد له، في رأيه هذا، سلفا من النحاة أو علماء المعاني؛ فإنهم نصوا على أنْ ليس في (كاد) "شائبة الإنشائية كما في عسى"[٤].

٤-٢ المعاني التركيبية لأفعال القرب

أما ما يخص المعاني التركيبية لـ(كاد) و(أوشك) و(كرب)، فمعنى (كاد) شدة القرب[٥]؛ ومعنى

---

(١) تدل هذه الأفعال على القرب من حيث الأصل، إلا أن بينها فروقا دقيقة في الاستعمال ذُكرت قبلا، ص (٣٦-٤٩).

(٢) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩١/٢.

(٣) انظر: أبو موسى، محمد. دلالات التراكيب، ١٩٧.

(٤) أبو السعود. إرشاد العقل السليم، ٥٥/١.

(٥) يذكر هنا أن الخوارزمي (شرح المفصل، ٣٠٣/٣) خالف جمهور النحاة؛ فعدَّ (كاد)، مقرونا بـ(أن)، دالا على معنى الحصول، وأما غير مقرون بها فدالا على القرب. وهذا تفريق لا ينبني على أساس صحيح، وليس له ما يسنده من واقع اللغة؛ فإن الذي تدل عليه النصوص أن (كاد) دال على معنى القرب، اقترن بـ(أن) أو لم يقترن. ولست في حاجة إلى ذكر شواهد على ذلك، فكثير منها مبثوث في أثناء هذا البحث، فليرجع إليها.

(أوشك) القرب مع السرعة؛ ومعنى (كرب) القرب المطلق، الذي ليس فيه شدة ولا سرعة، وليس لهذه الأفعال معان أخرى سوى ما ذكر[1].

٤-٣ دلالة (كاد) في النفي

ما برح المعنى الدلالي لـ(كاد) منفيا محلَّ خلاف واسع بين النحاة والمفسرين والبلاغيين؛ فلا يكاد يمر به نحوي أو مفسر إلا ذكر مذاهب العلماء فيه، وخلافَهم حول دلالته. وفي تقديري أن هذا خلاف مسوَّغ؛ فبينا يكون نفي (كاد) دالا على معنى نفي القرب -ومن باب أولى على نفي الحدث- يكون في شاهد آخر دالا على وقوع الحدث بعد عسر ومشقة، وربما دل على غير ذلك مما سيأتي تفصيله تاليا.

ذُكر في فصل سابق أن (كاد)، مثبتا، يدل، من جهة، على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى عدم وقوعه من جهة أخرى؛ فالمقاربة -إذاً- مثبتة والفعل نفسه منتف، نحو (كاد علي يسقط)؛ إذ قُرب علي من السقوط مثبت، لكنْ السقوط نفسه منتف. ومردُّ هذا الفهم إلى قضية عقلية منطقية، هي أن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عقلا وعرفا عدم حصوله، وإلا لم يكن للإخبار بقربه وجه. يكاد يكون هذا المعنى محل اتفاق بين النحاة.

أما (كاد)، منفيا، فقد تعددت فيه مذاهب؛ أجْمَلَها صاحب البرهان، فقال: "وللنحويين فيها أربعة مذاهب: أحدها أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي كغيرها من الأفعال. والثاني أنها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر، وهو مذهب ابن جني. والثالث أن إثباتها نفي ونفيها إثبات .... والرابع التفصيل في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات"[2]. ويمكن أن نتبين ما في هذه المذاهب، من ضعف أو قوة، بالحديث المفصل الآتي:

---

(١) ذُكر التفصيل في هذا قبلا، ص (٢٨-٣٣).

(٢) الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٢٠/٤.

٤-٣-١ المذهب الأول

يرى أن إثبات (كاد) إثبات، ونفيه نفي؛ أي أنه جار مجرى غيره من الأفعال. أما أن إثباته إثبات، فقد سبق إيضاحه، وأما أن نفيه نفي، فيعني أنه نفي للمقاربة؛ فقولنا (ما كاد محمد ينجح) يدل على نفي قرب محمد من النجاح، ويدل -من باب أولى- على عدم نجاحه؛ فالمقاربة منفية والفعل نفسه -أيضا- منتف.

وينبغي، قبل الحديث تفصيلا عن هذا المذهب، أن يشار إلى أن عبارة النحويين: (كاد كغيرها من الأفعال في الإثبات والنفي) ليست على إطلاقها، لا من جهة الإثبات ولا من جهة النفي. أما من جهة النفي، فإن (كاد)، منفيا، يدل على المبالغة في النفي؛ أي أن نفي المقاربة أبلغ من نفي الوجود، لأن نفي الوجود لا ينفي القرب؛ بخلاف نفي القرب، فإنه ينفي الوجود والقرب. وأما من جهة الإثبات، فإن (كاد)، مثبتا، يدل على إثبات معناه وهو المقاربة، وعلى نفي الفعل الواقع بعده، كما سبق، بخلاف (كان) مثلا؛ إذ يدل في الإثبات على وقوع الفعل الذي بعده حسب. فجملة (كاد محمد يصلي) تدل على إثبات قرب محمد من الصلاة، وعلى نفي الصلاة؛ أما جملة (كان محمد يصلي)، فتدل على إثبات الكون وإثبات الصلاة. هذا هو الفرق. وقد أشار السيوطي (٩١١ هـ) إلى شيء من هذا، فقال: "والتحقيق أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي وإثباتها إثبات، إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل"[١].

وممن ذهب إلى هذا المذهب من السلف: المبرد[٢] (٢٨٥ هـ)، وثعلب[٣] (٢٩١ هـ)، والزجاج[٤] (٣١١ هـ)، والزجاجي[٥] (٣٣٧ هـ)، والنحاس[٦] (٣٣٨ هـ) والأزهري[٧] (٣٧٠ هـ)،

---

(١) السيوطي. همع الهوامع، ٤٢٣/١.

(٢) انظر: المبرد. المقتضب، ٧٥/٣؛ المبرد. الكامل في اللغة والأدب، ١٨١/١.

(٣) انظر: ثعلب. مجالس ثعلب، ١٤٢/١.

(٤) انظر: الزجاج. معاني القرآن وإعرابه، ٤٨/٤.

(٥) انظر: الزجاجي. الجمل في النحو، ٢٠١-٢٠٢.

(٦) انظر: النحاس. معاني القرآن، ٥٤٢/٤.

(٧) انظر: الأزهري. تهذيب اللغة، مادة (كاد).

والجرجاني[1] (٤٧١ هـ)، والزمخشري[2] (٥٣٨ هـ)، والفخر الرازي[3] (٦٠٦ هـ)، والخوارزمي[4] (٦١٧ هـ)، وابن الحاجب[5] (٦٤٦ هـ)، وابن مالك[6] (٦٧٢ هـ)، والإسفراييني[7] (٦٨٤ هـ)، والبَيْضاوي[8] (٦٨٥ هـ)، والاستراباذي[9] (٦٨٦ هـ)، والنَّسَفي[10] (٧٠١ هـ)، وأبو حيان[11] (٧٤٥ هـ)، وابن هشام[12] (٧٦١ هـ)، وابن عقيل[13] (٧٦٩ هـ)، والزَّركشي[14] (٧٩٤ هـ)، والجامي[15]

---

(١) انظر: الجرجاني. دلائل الإعجاز، ٢٧٤.

(٢) انظر: الزمخشري. الكشاف، ١٨٠/١، ٢٩٤/٣.

(٣) انظر: الرازي. مفاتيح الغيب، ٩/٢٤.

(٤) انظر: الخوارزمي. شرح المفصل، ٣١٠/٣. القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي: عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم. له: (شرح المفصل للزمخشري)، (ضرام السقط)، (بدائع الملح). انظر: الزركلي. الأعلام، ١٧٥/٥.

(٥) انظر: ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩٤/١.

(٦) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٥/١.

(٧) انظر: الإسفراييني. لباب الإعراب، ٤٢٨.

(٨) انظر: البيضاوي. أنوار التنزيل، ٣٤٣/٣. عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، ناصر الدين البيضاوي: قاض مفسر علامة. ولد في المدينة البيضاء بفارس وتوفي في تبريز. من تصانيفه: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، (اللباب في علم الإعراب)، (طوالع الأنوار). انظر: الزركلي. الأعلام، ١١٠/٤.

(٩) انظر: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٦/٢.

(١٠) انظر: النسفي. تفسير النسفي، ١٦٧/٢. عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات حافظ الدين: فقيه حنفي مفسر، من أهل إيذج (من كور أصبهان) ووفاته فيها. نسبته إلى نَسَف ببلاد السند. له مصنفات جليلة، منها: (مدارك التنزيل)، (كنز الدقائق)، (المنار)، (الوافي)، (الكافي). انظر: الزركلي. الأعلام، ٦٧/٤.

(١١) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٦/٢.

(١٢) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٣٤٤/٢.

(١٣) انظر: ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٠٣/١.

(١٤) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٢٠/٤. محمد بن بهادُر بن عبد الله الزركشي، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. له تصانيف كثيرة، منها: (البحر المحيط)، (المنثور في أصول الفقه)، (الديباج في توضيح المنهاج)، (البرهان في علوم القرآن)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ٦٠/٦-٦١.

(١٥) انظر: الجامي. الفوائد الضيائية، ٣٠٣/٢-٣٠٥. عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي: مفسر فاضل، ولد في (جام)، وانتقل إلى هراة وتوفي بها. له: (الفوائد الضيائية)، (شرح فصوص الحكم لابن عربي). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٩٦/٣.

(٨٩٨ هـ)، والسيوطي[١] (٩١١ هـ)، والأشموني[٢] (٩٢٥ هـ)، وأبو السعُود[٣] (٩٨٢ هـ)، والصبّان[٤] (١٢٠٦ هـ)، والألوسي[٥] (١٢٧٠ هـ)، والخُضَري[٦] (١٢٨٧ هـ)، والأهدَل[٧] (١٢٩٨ هـ)، وكثير من المحدثين[٨].

لعل فلسفة هؤلاء في فهمهم النفي على هذا النحو، أن (كاد) يدل في سياق الإثبات على إثبات الكَوْد (=القرب)، فلا بد أن يدل في سياق النفي على نفي القرب. وإذا كان قرب وقوع الفعل منفيا، كان وقوع الفعل نفسه منفيا من باب أولى، وإلا لم يكن للإخبار بنفي القرب مسوِّغ أو فائدة. قال الجرجاني: "وقد علمنا أن كاد موضوع لأنْ يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود. وإذا كان كذلك، كان محالا أن يوجِب نفيُه وجودَ الفعل"[٩]. أي: كان من المحال أن يكون نفي (كاد) إثباتا للفعل.

وقد يُطرح سؤال هنا مفاده: كيف استدل هؤلاء على أن النفي متوجه إلى (كاد)، تحديدا، لا إلى غيره؟ يجيب الجرجاني بأن "مِنْ حُكْم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أنْ يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصا"[١٠]. توضيح هذا أن النفي

---

(١) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ٤٢٣/١.

(٢) انظر: الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٨/١-٢٦٩.

(٣) انظر: أبو السعود. إرشاد العقل السليم، ٣٩/٥. هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي المولى أبو السعود: مفسر شاعر من علماء الترك المستعربين، ولد بقرب القسطنطينية وولي قضاءها. له: (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، (تحفة الطلاب)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ٥٩/٧.

(٤) انظر: الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٨/١-٢٦٩.

(٥) انظر: الألوسي. روح المعاني، ٢٠٢/١٣.

(٦) انظر: الخضري. حاشية الخضري، ٢٤٤/١.

(٧) انظر: الأهدل. الكواكب الدرية، ٢٤٨/١.

(٨) انظر مثلا: حسن، عباس. النحو الوافي، ٦١٨/١؛ الكوفي، نجاة. بناء الجملة، ١٤٢؛ ياقوت. الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ٥٠.

(٩) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ٢٧٥.

(١٠) المرجع السابق، ٢٧٩.

في جملة: (ما جاء محمد راكبا)، مخصوص بالركوب لا بالمجيء، لأنه قيد (=فضلة) على أصل الكلام، وكذلك في جملة (ما كاد علي ينجح)؛ فإن النحويين يعدون (كاد) قيدا على الإسناد وزائدا على أصل الكلام. وإذا ثبت هذا، فالنفي متوجه إلى الكَوْد (=القرب) لا إلى النجاح؛ لكنْ لَمّا كان القرب من النجاح منفيا، كان النجاح منفيا من باب أولى.

هذا ملخص مذهب الجرجاني ومن تابعه. وأرى أنه ينقصه قدر من عدم التدقيق، وإن اتفقت الدراسة معه في النتيجة؛ إذ ليس النفي متوجها إلى الفضلة (=القيد) بمعزل عن أصل الكلام (=العُمَد)، وإنما يكون النفي للإسناد مقيّدا بالفضلة. لنأخذ الجمل التالية بغية توضيح هذا المعنى:

١. ما جاء أحمد راكبا

٢. ليس عمر في الغرفة

٣. ما شربت فاطمة من الماء

إن كل جملة من الجمل السابقة تتضمن قيدا معينا، هو فيها على التوالي: (راكبا)، (في الغرفة)، (من الماء)؛ فالنفي في (١) متوجه إلى مجيء أحمد في حال الركوب، وفي (٢) إلى وجود عمر في الغرفة، وفي (٣) إلى شرب فاطمة من الماء. يُستخلص من هذا أن النفي يتوجه إلى المسند مقيدا بالقيد المذكور في الجملة، وليس إلى الفضلة حسب، كما ذكر الجرجاني. ولو أخذنا بما قال، لربما فهمنا أن النفي في (٢) للغرفة، وفي (٣) للماء! وكل هذا غير صالح ألبتة.

على أن الباحث لا يذهب إلى أن (كاد) فضلة في السياق[1]، وإنما هو عمدة (=مسند)، والمرفوع بعده عمدة أيضا (=مسند إليه)، وتكملة الجملة (=النجاح) هي الفضلة. على هذا، فالنفي في جملة (ما كاد علي ينجح) متوجه إلى قرب علي مقيدا بالنجاح.

أما استدلال هؤلاء بالشواهد على أن نفي (كاد) نفي للقرب، فبقوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ (النور: ٤٠). وردت هذه الآية في سياقٍ يشبّه الله تعالى فيه

---

(١) ذكر شيء من هذا قبلا، وسيأتي تفصيله أيضا في الفصل الأخير.

أعمال الكافرين النافعة بالظلمات كائنةً في بحر متلاطم مظلم، فوقه موج متراكبٌ، ومن فوق الأمواج سحاب متراكم يحجب النور الأرضي عنه؛ فهي طبقات متراكمة حالكة في غاية من الظلمة. والعلم الحديث يؤكد أن الضوء ينعدم انعداما كليا بعد مسافة معينة من سطح البحر باتجاه العمق؛ إذ لو أن إنسانا أخرج يده في هذه الظلمات، فإنه لا يراها، فكيف وقد وصفها الله تعالى بأبلغ وصف، فقال: ﴿ظُلُمَٰتٌۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾؟ فالمعنى على ذلك: أنه لم يقارب أن يرى فضلا عن أن يرى؛ وهذا مبالغة في النفي فيها مناسبة للسياق.

واستدلوا كذلك بقوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ ۝ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ (إبراهيم: ١٦-١٧). فقد روى الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال في هذه الآية: (يُقرّب إليه فيَتَكَرّهُه، فإذا دنا منه شُوِيَ وجهه ووقعت فروة رأسه، وإذا شربه قَطّع أمعاءَه حتى خرج من دبره. يقول الله عز وجل: (وسقوا ماء حميما فقطع أمعاءهم)، ويقول الله: (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه بئس الشراب))[1]. قال ابن منظور: "ساغ الشراب في الحلق يسوغ سَوْغًا وسَواغًا: سَهُل مَدْخَلُه في الحلق"[2]. وجه الاستدلال أن الماء الصديد، وهو "ما يسيل من جلود أهل النار"[3]، لا يمكن بحال أن يسهل في حلوق أهل النار، لفرط حرارته ومرارته وسوء طعمه؛ فيلزم أن يكون نفي (كاد) هنا نفيا للقرب.

ومما استدلوا به، أيضا، تخطئةُ الحكم بن البختري ابنَ شُبْرُمة، الذي أنكر على ذي الرُمة في شعر أنشده، وهذا في ما روته كتب الأدب من أن ذا الرُمة (١١٧ هـ) قدم الكوفة، "فوقف ينشد الناس بالكُناسة قصيدته الحائية، حتى أتى على قوله:

إذا غَيّـرَ النّـأْيُ المُحِبّـينَ لَـمْ يَكَـدْ ... رَسيسُ الهَـوى مِـنْ حُـبِّ مَيّـةَ يَبْـرَحُ

فناداه ابن شُبْرُمة: يا غَيْلان، أراه قد برح! فشَنَقَ ناقته، وجعل يتأخر بها ويفكر، ثم عاد فأنشد

(١) مسند أحمد، حديث (٢٢٣٣٩)، ٢٦٥/٥.

(٢) ابن منظور. لسان العرب، مادة (سوغ).

(٣) البيضاوي. أنوار التنزيل، ٣٤٣/٣.

قوله:

إذا غَيَّـرَ النَّـأْيُ المُحِبِّـينَ لَـمْ أَجِـدْ ......

قال: فلما انصرفتُ حدثت أبي، فقال: أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ما أنشد، وأخطأ ذو الرمة حين غيّر شعره لقول ابن شبرمة، إنما هذا مثل قول الله عز وجل: (ظُلُمَٰتٌۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا)، وإنما معناه (لم يرها ولم يكد)"[1].

فوجه الاستدلال: أن ابن شبرمة فهم من قول ذي الرمة (لم يكد .... يبرح) زوالَ حب مَيَّةَ من قلبه، بناء على أن نفي (كاد) يدل على إثبات الفعل الواقع بعده، ولذلك أنكر عليه هذا المعنى، الذي يتناقض مع ما يريده الشاعر من استحالة زوال حبها من قلبه، ولو نأى عنها الدهرَ كله.

٤-٣-٢ المذهب الثاني

يرى أصحابه أن نفي (كاد) يدل على وقوع الفعل بعده ببطء وعسر؛ فجملة (ما كاد محمد ينجح) تدل على تحقق نجاح محمد، لكنه تحقق مصحوب بجهد ومشقة. ولعل سبب هذا الفهم عند هؤلاء يعود إلى قضية فلسفية؛ هي أن إثبات (كاد) نفي للفعل بعده، فلما دخل النفي على (كاد)، أصبح الفعل بعده مُثبَتًا، من بابِ أن نفي النفي إثبات. والمعادلات التالية تبين فهم المعنى تسلسليا:

١. يكاد ينجح = لم ينجح

٢. لم يكد ينجح = لم + لم ينجح

٣. لم + لم ينجح = نَجَحَ

ثم لَمّا دل (كاد) في أصل معناه -كما ذكر في الفصل الأول- على معنى الشدة والقوة، كان الفعل (=النجاح) واقعا ببطء وشدة وجهد. وممن ذهب إلى هذا: الراغب الأصفهاني[2] (٥٠٢ هـ)،

(١) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ٢٧٤. وانظر أيضا: البغدادي. خزانة الأدب، ٣١١/٩.

(٢) انظر: الأصفهاني، الراغب. المفردات في غريب القرآن، مادة (كيد)، ٤٤٣.

والعكبري[١] (٦١٦ هـ)، وابن يعيش[٢] (٦٤٣ هـ)، والقرطبي[٣] (٦٧١ هـ)، ونسبه أكثر النحويين[٤] إلى ابن جني (٣٩٢ هـ)، غير أني لم أعثر على رأيه هذا في كتبه ألبتة. كذلك، نسبه بعض المفسرين -كالبغوي[٥] (٥١٠ هـ)، والشوكاني[٦] (١٢٥٠ هـ)- إلى المبرد (٢٨٥ هـ)! وهذا خطأ؛ إذ سبق أن المبرد نص في غير موضع على جَرْي (كاد) مجرى غيره من الأفعال في الإثبات والنفي.

أما استدلال هؤلاء بالنصوص، فقد قالوا إن (كاد) في قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقرة: ٧١) دال على الإثبات؛ أي: تحقُق الذبح، بدليل قوله تعالى: (فذبحوها). ووجه الاستدلال أن نفي (كاد) لو كان دالا على نفي الفعل (=الذبح)، لوقع التناقض بينه وبين قوله: (ذبحوها).

والحق إن سياق الحال لا يؤيد هذا القول؛ فقد ذكر المفسرون، في سبب نزول هذه الآية، أن رجلا من بني إسرائيل وُجد مقتولا، فجاء اليهود يسألون موسى عمَن قَتَله، فأمرهم الله عز وجل أن يذبحوا بقرة يعرفون بها القاتل، لكنهم ظنوا -أول وهلة- أن موسى يستهزئ بهم، فطلبوا إليه أن يخبرهم عن ماهيتها فأخبرهم، ثم سألوه عن لونها فأخبرهم، ثم سألوه عن ماهيتها مرة أخرى فأخبرهم، ثم بعد ذلك ذبحوها، وقد ذكر بعض المفسرين أن بين أمْرهم بذبحها وفعل الذبح مدة طويلة؛ فهذا "التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضا"[٧].

---

(١) انظر: العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ١٩٥/١.

(٢) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٨٤/٤.

(٣) انظر: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ٣٥١/٩. هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأندلسي القرطبي: من كبار المفسرين. توفي في أسيوط بمصر. له: (التذكار في أفضل الأذكار)، وغيره. انظر: الزركلي. الأعلام، ٣٢٢/٥.

(٤) انظر مثلا: السيوطي. همع الهوامع، ٤٢٤/١.

(٥) انظر: البغوي. معالم التنزيل، ٣٥٠/٣. الحسين بن مسعود بن محمد الفرّاء، أبو محمد البغوي: فقيه مفسر محدث، نسبته إلى (بغا) من قرى خراسان بين هراة ومرو، وتوفي بمرو الروذ. له (التهذيب)، (شرح السنة)، (معالم التنزيل)، (مصابيح السنة). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٥٩/٢.

(٦) انظر: الشوكاني. فتح القدير، ٤٠/٤. محمد بن علي بن محمد الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، ولد بشوكان ونشأ ومات بصنعاء. منه كتبه: (نيل الأوطار)، (فتح القدير)، (إرشاد الفحول). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٩٨/٦.

(٧) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٦/٢.

أما ما زعمه هؤلاء من التناقض، في ما إذا قدرنا المعنى بنفي القرب من الذبح، فيقال: إن جملة (وما كادوا يفعلون) حال من فاعلي الذبح؛ يعني أن حالهم، قبل الذبح وحتى لحظته، حال من لا يقارب الذبح فضلا عن أن يفعله. فتكون جملة الحال محمولة على وقت، وفعلُ الذبح محمولا على وقت آخر؛ "إذ لا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد"[١].

٤-٣-٣ المذهب الثالث

ويرى أصحابه أن إثبات (كاد) نفي للفعل بعده[٢]، ونفيه إثبات للفعل، أي أنه يجري خلاف مجرى الأفعال في الإثبات والنفي؛ فإذا قلت: (ما كاد محمد ينجح)، فالمعنى أنه نجح. وممن قال بهذا:

الجوهري[٣] (٣٩٣ هـ)، وابن الجوزي[٤] (٥٩٧ هـ)، وابن منظور[٥] (٧١١ هـ)، والثعالبي[٦] (٨٧٥ هـ)، وابن عاشور[٧]، ونسبه أكثر النحويين[٨] إلى أبي العلاء المعري (٤٤٩ هـ)، فذكروا أنه ألغز به في بيتين من الشعر، فقال:

---

(١) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٦/٢.

(٢) هذا محل اتفاق بين النحاة جميعا والمفسرين.

(٣) انظر: الجوهري. الصحاح، مادة (كود).

(٤) انظر: ابن الجوزي. زاد المسير، ٤٥/١. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج: علامة عصره في الحديث والتاريخ. مولده ووفاته ببغداد. كثير التصانيف، له نحو (٣٠٠) مصنف، منها: (المدهش)، (تلبيس إبليس)، (صيد الخاطر)، (زاد المسير من علم التفسير)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ٣١٦/٣-٣١٧.

(٥) انظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (كود).

(٦) انظر: الثعالبي. الجواهر الحسان، ١٢٤/٣. عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري أبو زيد: مفسر من أعيان الجزائر. من كتبه: (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، (الأنوار)، (رياض الصالحين)، (الذهب الإبريز في غريب القرآن العزيز). انظر: الزركلي. الأعلام، ٣٣١/٣.

(٧) انظر: ابن عاشور. التحرير والتنوير، ٥٥٩/١.

(٨) انظر مثلا: ابن هشام. مغني اللبيب، ٣٤٤/٢؛ الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٨/١.

أَنَحْوِيُّ هذا العَصْرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ   جَرَتْ في لِسانَيْ جُرْهُمٍ وثَمودِ
إذا استُعْمِلَتْ في صورةِ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ   وإنْ أُثْبِتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحودِ

وقد جهدت في محاولة العثور على هذين البيتين في أي من دواوين الشعر، والمجاميع اللغوية، وكتب الأدب، فلم أجد! فلعلهما مِنْ وَضْعِ أحد النحاة القائلين بهذا الرأي، نَسَبَهما إلى المعري نُصرةً لمذهبه وتوكيدا لقوله.

إن هذا القول يطابق قول أصحاب المذهب الثاني، في إثبات وقوع الفعل بعد (كاد) منفيا؛ غير أن أولئك يرون الفعل قد تحقق بعد عسر وجهد ومشقة، وهؤلاء يرونه واقعا من غير تقييد بشدة ونحوها.

لعل منطق القائلين بهذا هو المنطق نفسه، الذي استدل به أصحاب المذهب الثاني، لكن مِن دون نظر إلى الأثر المترتب على وجود (كاد) في السياق، وكأنهم يذهبون إلى أن (كاد) زائد في السياق، ليس له أثر -ألبتة- في تقييد المعنى. وهذا في تقديري فاسد؛ إذ زيادة المبنى لا بد أن تؤدي زيادة في المعنى، وإلا كان وجود (كاد) في السياق عبثا وحشوا؛ فلِمَ دخل (كاد) في جملة (لم يكد يفعل) إذا كانت مساوية جملة (لم يفعل)؟ وعليه، ينبغي ألا ينظر إلى هذا القول وألا يلتفت إليه، وإن كان قال به بعض المحققين، لاطِّراحه المعنى الدقيق، الذي يفيده (كاد) في السياق، كما سبق أن قيل.

٤-٣-٤ المذهب الرابع

ويفرق أصحابه بين أحوال نفي (كاد) تبعا للزمن؛ فنفيُ (كاد) ماضيا إثباتٌ للفعل بعده، ونفيه مضارعا نفي للفعل[١]؛ فإذا قلت: (ما كاد محمد ينجح) كان المعنى أنه نجح، وإذا قلت: (لم يكد محمد ينجح) كان المعنى أنه لم ينجح. ومن خلال استقرائي الواسع لمذاهب النحاة والمفسرين واللغويين، في مسألة نفي (كاد)، لم أجد منهم من نسب هذا الرأي إلى قائل بعينه.

---

(١) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ٤/١٢٠.

وفي تقديري أن فيه تجنيا على اللغة، وليا لأعناق نصوصها وشواهدها؛ إذ إنه حكم لا يتكئ على دليل كافٍ يصنع هذا الحد الفاصل الدقيق بين ما كان نفيا للفعل أو إثباتا له تبعا للزمن! فكيف يكون الشاهد الواحد ضابطا في هذا التقعيد؟ إننا لا نكاد نقع على دليل يسند قولهم غير قوله تعالى: (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) (البقرة: ٧١)! وليس الشاهد بكاف، مع عدم التسليم بأن المعنى إثبات الذبح، وإنما نفي القرب منه، كما سبق ذكره.

لعله يمكن إبطال هذا القول بالنقل والقياس؛ أما النقل، فثم شواهد يتضح فيها جدا أن نفي الماضي دال على نفي القرب؛ جاء في الحديث: (عن أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه أنه سأل النبي ﷺ عن الصوم، فقال: صم يوما من كل شهر. واستزاده قال: بأبي أنت وأمي! أجدني قويا، فزاده قال: صم يومين من كل شهر. فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله! إني أجدني قويا، فقال رسول الله ﷺ: إني أجدني قويا إني أجدني قويا! فما كاد أن يزيده. فلما ألح عليه قال رسول الله ﷺ: صم ثلاثة أيام من كل شهر)[1]. لم يقرب رسول الله ﷺ أن يزيد ذلك الرجل، بدليل قوله مستنكرا وواجدا عليه: (إني أجدني قويا إني أجدني قويا).

وقول شبيب بن البرصاء[2] (١٠٠ هـ):

قُلْتُ لِغَلاَّقٍ بِعِرْنَانَ مَا تَرى ... فَمَا كَادَ لي عَنْ ظَهْرِ واضِحَةٍ يُبْدي

تَبَسَّمَ كُرْهًا وَاسْتَبَنْتُ الَّذي بِهِ ... مِنَ الحَزَنِ البادي وَمِنْ شِدَّةِ الوَجْدِ

يدل على عدم قرب (غَلاَّقٍ) من الإبداء، بدليل أن شبيبا استبان ما بذاك الرجل بابتسامته وحزنه وشدة وجده.

وأما الاستدلال بالقياس، فقياسا على أن (قَرُب) لا فرق في نفيه بين الماضي والحاضر:

١. ما قرب علي أن ينجح = لم ينجح

٢. لم يقرب علي أن ينجح = لم ينجح

---

(١) مسند أحمد، ٦٧/٥.

(٢) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ١١٤١/٣.

فيكون القياس كالتالي:

- مقدمة كبرى: لا فرق بين نفي (قَرُب) في الماضي وفي الحاضر
- مقدمة صغرى: (كاد) يأتي في الجملة بمعنى (قرب)
- نتيجة: لا فرق بين نفي (كاد) في الماضي وفي الحاضر

ينضاف إلى ذلك أن التفريق تبعا للزمن لا دليل عليه ولا قياس له، إذ "لا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل"[١]؛ وبناء على كل ما سبق، لا يمكن أن نعد ذلك المذهب مذهبا قائما برأسه، ألبتة.

تلك هي المذاهب التي ذكروها في باب نفي (كاد). على أن هناك جزءا قليلا من محققي النحاة والمفسرين ذهبوا خلافا للأقوال السابقة جميعا؛ إذ لم يكونوا تبعا لأي منها، وإنما كان الشاهد المحتكم إلى المعنى السياقي دليلهم، دون النظر إلى أي اعتبارات فلسفية ومنطقية خارجة عن إطار اللغة[٢]. وتاليا عرض مذهب هؤلاء:

٤-٣-٥ المذهب الخامس

ملخصه أن نفي (كاد) ربما دل على نفي الفعل بعده حينا، وربما دل على إثباته حينا آخر؛ وبعبارة أخرى، إن جملة (ما كاد محمد ينجح) قد تساوي (نجح محمد)، وقد تساوي (لم يقارب النجاح فضلا عنه)، والسياق هو الذي يحدد ما إذا كان هذا المعنى مقصودا أو ذاك. من أبرز القائلين بهذا المذهب: الفراء[٣] (٢٠٧ هـ)، وابن عطية[٤] (٥٤١ هـ).

---

(١) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل. ٩٤/١.

(٢) هذا ما دعاني إلى جمع آرائهم تحت مذهب واحد (=الخامس)، على الرغم من أنهم ليسوا متفقين تماما على رأي واحد.

(٣) انظر: الفراء. معاني القرآن، ٦٠/٢.

(٤) انظر: ابن عطية. المحرر الوجيز، ٥٢٣/١٠-٥٢٤. هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي أبو محمد: مفسر فقيه أندلسي، من أهل غرناطة، عارف بالأحكام والحديث وله شعر، توفي بلورقة. له: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٨٢/٣.

أما الفراء، فيقول: "وقوله (ولا يكاد يسيغه) فهو يسيغه، والعرب قد تجعل (لا يكاد) فيما قد فُعِل، وفيما لم يُفعل؛ فأما ما قد فُعل فهو بيِّن هنا من ذلك، لأن الله عز وجل يقول لما جعله لهم طعاما: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِي فِي ٱلْبُطُونِ﴾، فهذا أيضا عذاب في بطونهم يسيغونه. وأما ما دخلت فيه كاد ولم يُفعل فقولك: (ما أتيته ولا كدت)، وقول الله عز وجل في النور: (إذا أخرج يده لم يكد يراها)، فهذا عندنا، والله أعلم، أنه لا يراها"[1].

يمكن تلخيص مذهبه، كما جاء في قوله، على النحو التالي: المعنى المستفاد من نفي (كاد) تابع للقرينة؛ فقد يكون إثباتا للفعل بعده، إذا جاءت قرينة حالية أو مقالية تدل على ذلك، نحو قوله تعالى: (يتجرعه ولا يكاد يسيغه)؛ فهو يسيغه استدلالا بقوله تعالى: (كالمهل يغلي في البطون)؛ وقد يكون نفيا للفعل بعده، إذا جاءت قرينة لفظية أو مقامية تدل على عدم الوقوع. أما اللفظية، فنحو قولك: (ما أتيته ولا كدت)؛ إذ دل قولك (ما أتيته) على أن النفي هو المقصود؛ وأما السياقية، فكقوله تعالى: (لم يكد يراها)، فهو لا يراها؛ إذ يدل سياق الحال على أن النفي هو المقصود، كما سلف ذكره.

وأما ابن عطية، ففي ظني أن مذهبه أقرب المذاهب جميعا إلى الحق والصواب، واحتكاما إلى السماع؛ يقول: "ووجه ذلك أن كاد، إذا صحبها حرف النفي، وجب الفعل الذي بعدها، وإذا لم يصحبها انتفى الفعل .... وهذا لازم متى كان حرف النفي بعد كاد داخلا على الفعل الذي بعدها، تقول: (كاد زيد يقوم) فالقيام منفي، فإذا قلت: (كاد زيد ألا يقوم) فالقيام واجب واقع، وتقول: (كاد النعام يطير)، فهذا يقتضي نفي الطيران عنه، فإذا قلت: (كاد النعام ألا يطير) وجب الطيران له. فإذا كان حرف النفي مع كاد، فالأمر محتمل؛ مرة يوجب الفعل، ومرة ينفيه. تقول: (المفلوج لا يكاد يسكن)، فهذا كلام صحيح تضمن نفي السكون، وتقول: (رجل متكلم لا يكاد يسكن)، فهذا كلام صحيح يتضمن إيجاب السكون بعد جهد ونادرا"[2].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢/٦٠.

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١٠/٥٢٣-٥٢٤.

قوله، كما سبق أن ذكرت، أقرب المذاهب إلى الصواب، وأكثرها احتكاما إلى الشواهد ومراعاة لمقتضى الحال؛ إذ نظر إلى دور القرائن في تجلية المعنى، ونظر، كذلك، إلى موقعية النفي -إذا جاء قبل الفعل أو بعده- وما في ذلك من أثر في توجيه المعنى.

٤-٣-٦ مذهب الباحث

ينبغي الإشارة، أولاً، إلى أنه يجب التفريق بين أن يكون النفي سابقا لـ(كاد)، أو تاليا له؛ فإذا كان سابقا، فإنه ينفى بـ(ما)، ماضيا كان أو مضارعا. من نفي الماضي قول مُتَمِّم بن نُوَيْرَة اليَرْبوعِي[1] (٣٠ هـ):

تَطـاوَلَ هَـذا اللَّيْـلُ مـا كـادَ يَنْجَلـي ... كَلَيْـلِ تَمـامٍ مـا يُريـدُ صَـراما

ومن نفي المضارع قول معن بن أَوْسٍ المُزَنِي[2] (٦٤ هـ):

أَخَـذْتُ بِعَـيْنِ المـالِ حَتَّـى نَهِكْتُـهُ ... وَبِالـدَّيْنِ حَتَّـى مـا أكـادُ أُدانُ

وينفى المضارع، أيضا، بـ(لا)[3]، نحو قول أبي المُثَلَّم الهُذَلي[4] (جاهلي):

يُعْطيـكَ مـا لا تَكـادُ الـنَّفْسُ تُسلِمُهُ ... مِـنَ الـتِّلادِ وَهـوبٌ غَيْـرُ مَنّـانِ

وبـ(لم)، نحو قول المَرّار بن مُنقِذ[5] (إسلامي):

وَنَـشاصِيٍّ إذا تُفْزِعُـهُ ... لَـمْ يَكَـدْ يُلْجِـمُ إلا مـا قُـسِرْ

أما إذا كان النفي تاليا لـ(كاد) (=نفي ما يسمى الخبر)، فإنه ينفى بـ(لا)، حسب، ماضيا كان

---

(١) صفار، ابتسام مرهون. مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ١٣٦.

(٢) ديوان معن بن أوس المزني، ١١٤.

(٣) ورد نفي كاد بـ(لا)، نحو قول الشاعر:

يـا رَبِّ إنَّ الهَـوى لا كـادَ يَحْمِلُـهُ ... إلا الكِـرامُ فَـزِدْ أَهْـلَ الهَـوى كَرَمـا

لكنه قليل جدا، مع إفادته الدعاءَ لا النفي.

(٤) الأصفهاني. الأغاني، ٣٥٠/٢٢.

(٥) الضبي، المفضل. المفضليات، ١٤٧.

(كاد) أو مضارعا؛ فالماضي نحو قول زهير بن أبي سلمى[1] (١٣ ق.هـ):

صَحا القَلْبُ عَنْ سَلْمى وَقَدْ كادَ لا يَسْلو وأَقْفَرَ مِنْ سَلْمى التَعانيقُ وَالثُقْلُ

والمضارع نحو قول ابن غلبون الصوري[2] (٤١٩ هـ):

وأَتَتْ خُطوبٌ كادَ يُنْسي ذِكْرُها عَهْدَ الهَوى وَيَكادُ أَنْ لا يُذْكَرا

نلحظ مما سبق أن لأداة النفي مع (كاد) موقعية غير ثابتة؛ ومن المستحسن أن تصطلح الدراسة مصطلح (النفي القَبْلِيّ)، إذا كان النفي سابقا له، نحو: (ما كاد ينجح)، و(ما يكاد ينجح)، و(لا يكاد ينجح)؛ ومصطلح (النفي البَعْدِيّ)، إذا كان النفي تاليا له، نحو (كاد لا ينجح)، و(يكاد لا ينجح).

أولا: النفي البعدي[3]؛ أي أن يكون حرف النفي تاليا للفعل (كاد)، وقد ورد عليه شواهد كثيرة من لغة العرب[4]، منها بالإضافة إلى ما ذكر قبلا:

١. قول عِلْباء بن أرقَم[5] (جاهلي):

بَصُرْتُ بِهِ يَوْمًا وَقَدْ كادَ صُحْبَتي مِنَ الجوعِ أَنْ لا يَبْلُغوا الرَجْمَ الوَحَمْ

٢. قول الشماخ الذبياني[6] (٢٢ هـ):

وَحَلَأَها حَتّى إذا تَمَّ ظِمْؤُها وَقَدْ كادَ لا يَبْقى لَهُنَّ شُحومُ

فَظَلَّ سَراةَ اليَوْمِ يَقْسِمُ أَمْرَهُ مُشِتُّ عَلَيْهِ الأَمْرُ أَيْنَ يَرومُ

---

(١) ثعلب. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، ٩٦.

(٢) ديوان ابن غلبون الصوري، ١٤٤/١.

(٣) لم أجد من القدماء، في ما اطلعت عليه، أشار إلى هذا الأسلوب غير أبي حيان (ارتشاف الضرب، ١١٩/٢)، فقد أشار له إشارة عابرة. ومن المحدثين من خطأ هذا الأسلوب! وليس لهذا القول من الصحة موقع، بعد أن ذكرنا شواهد وأشعارا من لغة العرب، استخدم فيها هذا الأسلوب بوجه صراح.

(٤) أحصيت منها أكثر من خمسين شاهدا، ذكرت بعضها اختصارا.

(٥) الأصمعي. الأصمعيات، ١٥٨.

(٦) ديوان الشماخ الذبياني، ٣٠٠.

٣. قول عمر بن أبي ربيعة[1] (٩٣ هـ):

وَقَضى الأَوْطارَ مِنْها بَعْدَما ... كادَتِ الأَوْطارَ أَنْ لا تَنْقَضي

٤. قول أبي نواس[2] (١٩٨ هـ):

وَإِنّي لِطَرْفِ العَيْنِ بِالعَيْنِ زاجِرٌ ... فَقَدْ كِدْتُ لا يَخْفى عَلَيَّ ضَميرُ

٥. قول أبي تمام[3] (٢٣١ هـ):

فَاحْمَرَّ حَتّى كِدْتُ أَنْ لا أَرى ... وَجْنَتَهُ مِنْ كَثْرَةِ الوَرْدِ

٦. قول أبي العلاء المعري[4] (٤٤٩ هـ):

يَكادُ الوَرى لا يَعْرِفُ الخَيْرَ بَعْضُهُ ... عَلى أَنَّهُ كَالتُّرْبِ فيهِ مَعادِنُ

والنفي على هذا النحو (=النفي البعدي) يفيد وقوع الفعل بعد (كاد) ببطء وجهد قولا واحدا. وهذا مأخوذ من قضية منطقية؛ إذ معنى (كاد محمد لا ينجح) قَرُبَ محمد من عدم النجاح، والإخبار بالقرب من عدم النجاح دليل على النجاح، ولو كان المقصود منه عدمَ النجاح، لم يكن للإخبار بالقرب منه وجه. أما وجه إفادةِ وقوع الفعل بشدة وعسر، فهو أن (كاد) لَمّا كان -مثبتا- يفيد شدة القرب من الوقوع، فإنه يفيد -منفيا بهذا الشكل- شدة القرب من عدم الوقوع. وهذا يعني، تَبَعًا، وقوع الفعل بعد الشدة والعسر.

لعل في العربية نظيرا لهذا التصور؛ أقصد أن موقعية النفي (قبلية/ بعدية) تؤثر في فهم المعنى تأثيرا واضحا. لنأخذ مثلا الجملتين التاليتين:

١. يجب أن لا تترك الصلاة (=وجوب النفي)

٢. لا يجب أن تترك الصلاة (=نفي الوجوب)

من الواضح جدا أن الجملة (٢) لا تساوي الجملة (١) مطلقا؛ فإذا كانت (١) تعني وجوب عدم

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٤٤٣.

(٢) ديوان أبي نواس، ٣٢٧.

(٣) ديوان أبي تمام، ٢٤٠/٤.

(٤) المعري. اللزوميات، ٣٤٧/٢.

ترك الصلاة -وهذا يعني وجوب الفعل- فإن (٢) تعني عدم وجوب ترك الصلاة، مما قد يعني جواز الترك. وإذا كان لنا أن نطبق هذا الفهم على (كاد)، فإنا نقول: إن جملة (كاد محمد لا يأتي) تساوي (قُرْب نفي الإتيان)، وبالتّبَع تساوي (وقوع الإتيان).

ثانيا: النفي القبلي؛ أي أن يكون حرف النفي سابقا للفعل (كاد)، وهذا النفي هو الأعرف والأكثر، نحو (لم يكد الفريق يفوز بالكأس). إن الأصل في هذا النفي أن يكون نفيا للقرب، المتضمن نفي وقوع الفعل من أصله؛ إذ إن هذا ما يقتضيه القياس؛ يقول الجرجاني: "فإن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: لم يكد يفعل، وما كاد يفعل، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظن أنه يكون، فكيف بالشك في ذلك؟"(١).

هذا هو الأصل. غير أن النفي، على هذا الوجه، يمكن أن يفهم على وجه آخر تبعا للقرائن؛ فقد يدل على أن فوز الفريق بالكأس وقع، ولكن ببطء وجهد (=قرب النفي). ولئن كان هذا خلاف الأصل والقياس، فإن ثم شواهد كثيرة تدل على ذلك، حتى إن الناظر ليكاد يحار بين ما إذا كان النفي دالا على هذا المعنى أو ذاك؛ إذ لا مرجح فيه إلا ما يقع عليه من قرائن حالية أو لفظية. يقول الجرجاني: "واعلم أن سبب الشبهة في ذلك أنه قد جرى في العرف أن يقال: ما كاد يفعل، ولم يكد يفعل: في فعل قد فعل، على معنى أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله"(٢). وفي ظني أن هذا من التطور الذي حدث في الاستعمال؛ أي أن الأصل هو (نفي القرب) ثم تغير الاستعمال من كونه نفيا للقرب، إلى كونه قربا من عدم الوقوع (=قرب النفي).

فمما ورد دالا على نفي القرب، وبالتّلُوّ نفي الفعل، بدلالة سياق الحال:

١. قوله تعالى: (إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا) (النور: ٤٠)

٢. قوله تعالى: (وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ۝ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ) (ابراهيم: ١٧). وقد ذكر السياق في هاتين الأيتين قبلا.

---

(١) الجرجاني. دلائل الإعجاز، ٢٧٥.

(٢) المرجع السابق، ٢٧٥.

٣. قول ذي الرمة:

إذا غَيّرَ النّأيُ المُحِبّين لَمْ يَكَدْ　　　رَسيسُ الهَوى مِنْ حُبّ مَيّةَ يَبْرَحُ

فقد أراد نفي القرب من البراح فضلا عنه، وليس وقوعَ البراح بعد جهد، بدليل أنه غيّر شعره حينما فُهم على غير ما أراد.

٤. قول معن بن أوس المزني[١]:

إذا انْصَرَفَتْ نَفْسي عَنِ الشّيْءِ لَمْ تَكَدْ　　　عَلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدّهْرِ تُقْبِلُ

ذكر معن قبل بيته هذا أبياتا وصف فيها أنفته وعزة نفسه وكبرياءها؛ فهو لا شك عربي أبي لا يقبل الضيم ولا الذل ولا التخاذل أو الرجوع؛ فإذا حصل أن عزفت نفسه عن شيء، فإنها لن ترجع إليه بأي وجه، ومهما كان السبب.

ومما ورد دالا على الوقوع بعد المشقة بدلالة سياق الحال:

١. ما جاء في الحديث: (أن رسول الله ﷺ لم يخضب قط، إنما كان البياض في مُقَدّم لحيته، وفي العَنْفَقَة، وفي الرأس، وفي الصُدْغين شيئا لا يكاد يُرى)[٢]. فهو يُرى، لكن بصعوبة بالغة، بسبب قلته.

٢. قول متمم بن نويرة[٣] (٣٠ هـ):

تَطاوَلَ هذا اللّيْلُ ما كادَ يَنْجَلي　　　كَلَيْلِ تَمامٍ ما يُريدُ صَراما

الليل مهما تطاول لا بد أن ينجلي، لكن هذا الليل لم ينجل إلا بعد الجهد والمشقة، ربما لأن الشاعر قُتل أخوه أمام مرأى من عينيه.

٣. قول السيد الحميري[٤] (١٧٣ هـ):

فَذاكَ أميرُ المُؤْمِنينَ وَمَنْ لَهُ　　　فَضائِلُ ما كادَتْ لِخَلْقٍ تَجَمّعُ

---

(١) ديوان معن بن أوس المزني، ٩٤.

(٢) مسند أحمد، حديث (١٣٢٨٦)، ٣/٢١٦.

(٣) صفار، ابتسام مرهون. مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ١٣٦.

(٤) ديوان السيد الحميري، ١١٣.

أيا كان الممدوح، فإنه من غير الممكن أن تجتمع فيه صفات لم تجتمع في خلق آخر كالأنبياء عليهم السلام، لكن من الممكن أن تجتمع هذه الصفات لغيرهم، مقيّدةً بعسر وقلة وشدة.

أما السياق اللفظي، فقد يكون رائزا واضحا في بيان المقصود؛ فإذا نُفِيَ الفعل، أولا، ثم عُطِفَ عليه نفيُ الكود بـ(الواو)، كان المعنى نفيا للقرب، نحو قول خولة بنت ثابت[1] (جاهلية):

يـــــا خَليلـــي نـــابَنِي سُـــهْدي   لَـــمْ تَـــنَمْ عَيْنـــي ولَـــمْ تَكَـــدِ

وقول عُبَيْد الله بن قيس الرُّقَيَات[2] (٨٥ هـ):

لَـمْ يَلْـقَ حَـيٌّ كَمـا لَقيـتُ بِكُـمْ   مِـنْ رَجُـلٍ لَـمْ يَمُـتْ وَلَـمْ يَكَـدِ

أي: لم تنم ولم تقرب من أن تنام. وقد فُهِم النفي هنا على هذا الوجه لئلا ينقض آخرُ الكلام أوّلَه؛ ذلك أنْ لو كان المعنى إثباتا للفعل بعد (كاد)، فإنه يخالف ما قبله، الذي يدل على نفي الفعل. ففي قول خولة السابق نفي للنوم أولا، ولا يصح أن نعطف عليه بالجمع إلا معنى نفي القرب؛ إذ لا يصح مطلقا أن ننفي النوم ثم نثبته بعد.

وقد تدلنا القرينة اللفظية على أن المعنى هو القرب من عدم الوقوع، وهذا في مثل قول حُمَيْد ابن ثور الهلالي[3] (٣٠ هـ):

ومـا كـادَ لَمّـا أنْ عَلَتْـهُ يُقِلُّهـا   بِنَهْـضَتِهِ حَتّـى اطْمَـأَنَّ وَأعْـصَما

وهو تركيب مستخدم عند المحدثين كثيرا، نحو قول الشدياق (١٣٠٤ هـ): "فما كاد يدخل الحانوت حتى سقط..."[4]، وقول خليل مطران[5] (١٣٦٨ هـ):

رَهْـطُ حَلْـوانَ لَـمْ يَكَـدْ مِنْـكَ يَحْظـى   بِلِقـاءٍ حَتّـى تَـلاهُ الفِـراقُ

---

(١) الأصفهاني. الأغاني، ٣٤/٣-٣٥.

(٢) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، ٧٦.

(٣) ابن قتيبة. عيون الأخبار، ١٤٤/٤.

(٤) الشدياق، أحمد فارس. الساق على الساق، ١٩٦.

(٥) ديوان خليل مطران، ٣٦٤/٢.

وهم إنما يعبرون بهذا الأسلوب عن شدة وقوع الفعل الذي بعد (كاد) من ناحية، وعن سرعة وقوع الفعل بعد (حتى) بالنسبة لما قبله؛ أي: سقط بسرعة بعد أن دخل الحانوت بفترة وجيزة[1].

وإذا كان السياق الحالي أو اللفظي قد يدلاننا على أن المقصود هو هذا المعنى أو ذاك، فإننا نَعْدَمُ، في كثير من الأحيان، مرجّحاتٍ أو قرائنَ ترشدنا إلى فهم المقصود، والشواهد التالية تؤيد هذا القول:

١. قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ (الزخرف: ٥٢). ذكر المفسرون[2] أن فرعون قد ألقم موسى ﷺ جمرة وهو صغير فأحرقت لسانه، فأصابته لذلك رُتّة[3]. فوَصْفُ فرعون موسى بهذا قد يُحمل على إرادة المبالغة؛ أي أنه لا يقرب من إبانة الكلام فضلا عن أن يبينه، وقد يُحمل على أنه كان يبين، ولكن بجهد وعسر للرُتّة التي كانت في لسانه.

٢. قول الرسول ﷺ: (إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب)[4]. ذكر ابن حجر العسقلاني[5] (٨٥٢ هـ) في شرح هذا الحديث أنه صالح للمعنيين؛ أي أنه لا يمكن للرؤيا أن تكذب إذا اقتربت الساعة بحال، أو أن الصفة الغالبة عليها عدم الكذب مع احتمال أن يقع نادرا جدا.

٣. قول أبي المُثَلَّم الهُذَلي[6] (جاهلي) يرثي صخرا:

---

(١) يشار إلى أنه شاع عند المحدثين، وبخاصة في لغة الإعلام، أنهم يستخدمون (بالكاد) إذا أرادوا وقوع الفعل بعد عسر ومشقة، فيقولون: (محمد بالكاد يقرأ). وهذا أسلوب خطأ ليس له ما يسايره في اللغة المستقراة. وعليه، ينبغي عدم استعماله، والاستعاضة عنه بأسلوب (محمد يكاد لا يقرأ)؛ فهو يعطي المعنى نفسه، بالإضافة إلى أنه فصيح.

(٢) انظر مثلا: القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ١٩٢/١١.

(٣) الرُتّة: حُبسة في الكلام وعقدة، يكون صاحبها عَجِلا في حديثه.

(٤) صحيح البخاري، حديث (٦٦١٤)، ٢٥٧٤/٦.

(٥) انظر: العسقلاني، ابن حجر. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤٠٦/١٢.

(٦) الأصفهاني. الأغاني، ٣٥٠/٢٢.

يُعْطِيكَ مَا لا تَكَادُ النَّفْسُ تُسْلِمُهُ   مِنَ التِّلادِ وَهُوبٌ غَيْرُ مَنَّانِ

يصفه بالكرم، بأنه يعطي من ماله الذي ورثه عن أبيه، وهو مال عزيز على نفس العربي، ثم وصف هذا المال بأنه (لا تكاد النفس ترسله)، وهذا يحتمل معنيين؛ الأول: أنه مال لا يمكن للنفس أن تقرب من إرساله فضلاً عن أن ترسله، والثاني: أنه يمكن لها أن ترسله، ولكن بعد وقت وجهد ومشقة.

خلاصة الكلام، في هذا المبحث، أنه لا يصح إطلاق القول بأن نفي (كاد) يدل على نفي القرب أو قرب النفي، وإنما ينبغي التفصيل؛ فالنفي البعدي يدل على وقوع الفعل بعسر وجهد؛ أما النفي القبلي، فهو صالح للدلالة على نفي القرب أو قرب النفي. على أن للقرائن، لفظية أو مقامية، دورا حاسما في تحديد أي من هذين المعنيين أفاده نفي (كاد).

ونظرا لهذا الاضطراب في الاستعمال، واللبس الحاصل في فهم المقصود من نفي (كاد): على أي المعنيين يكون؟ فإن الدراسة تقترح الآتي:

١. أن يستعمل الناطق ما اصطلحت الدراسة على تسميته بـ(النفي القبلي)، إذا أراد نفي القرب؛ أي نفي القرب من الفعل فضلا عن وقوعه؛ فيقول (فلان لا يكاد يقرأ)، بقصد أنه أمي لا يقرأ بحال.

٢. أن يستعمل (النفي البعدي)، إذا أراد الإخبار عن قلة وقوع الفعل؛ أي وقوعه نادرا وبعد جهد ومشقة؛ فيقول: (فلان يكاد لا يقرأ)، بقصد أن فعل القراءة يقع منه، على الرغم من أنه يجد صعوبة بالغة فيه. وبهذا الاقتراح ينضبط الاستعمال ويؤمن اللبس.

٥. البنية الدلالية لأفعال الرجاء

٥-١ (حرى) و(اخلولق)

(حرى) و(اخلولق) فعلان لا يدلان في الاستعمال على معنى الترجي كما سبق[١]، لعدم دلالة

(١) ليسا من باب أفعال الرجاء، لعدم ورود شواهد على ذلك في كلام العرب. انظر: الفصل الأول، ص (٢٣، ٢٥، ٢٧).

وضعهما اللغوي على معنى الرجاء أصلا؛ وإنما معنى (حرى): جدُر وخَلُق، والحَرِيّ: الجدير والخليق. وقريب منه (اخلولق)؛ إذ معناه (صار خليقا بكذا)، أي: جديرا، فهو مبالغة من (خَلُق).

بناء على هذا، فهما فعلان خبريان لا إنشائيان، لعدم قصد إنشاء الترجي بهما؛ ولأن فيهما إخبارا عن معنى القرب والجدارة، ولهما نسبة خارجية تطابق هذا الإخبار أو ربما لا تطابقه.

٥-٢ (عسى)

ينبغي، قبل الخوض في دلالة (عسى) على الإخبار أو الإنشاء، ذكر المعاني التركيبية التي يحتملها في السياق، لأنه هو الذي يحدد ما إذا كان المعنى إخبارا أو إنشاء.

من الملحوظ جليا أن النحاة لم يحفلوا كثيرا بذكر المعاني التركيبية لـ(عسى)، فكان وَكْدهم بسط القول في بنيتها التركيبية الشكلية حسب؛ بخلاف الأدوات الأخرى، التي كانوا يجتهدون اجتهادا واضحا في سرد معانيها التفصيلية وذكر الفروق بينها. ويبدو المسوغ لهذا أنهم أحسوا بوجود إشكاليات تركيبية فيه، فضربوا -لذلك- صفحا عن ذكرهم معانيه السياقية، مكتفين بمحاولة إيجاد بعض التفسيرات لِما أشكل.

٥-٢-١ معاني (عسى) التركيبية

سبق القول بأن (عسى) يدل على معان وضعية (=لغوية) أربعة: الشدة والقوة؛ القرب؛ الاحتمال والظن والشك؛ الرجاء. ولَمّا كان أصل هذه المعاني جميعا هو الشدة والقوة، فإنه يلتقي مع كل المعاني الأخرى، فيكون مؤهلا لأنْ يدل في التركيب على شدة القرب، أو على شدة الاحتمال والشك، أو على شدة الرجاء. غير أن النحاة لم يذكروا من معاني (عسى) التركيبية سوى أنه يرد للرجاء والإشفاق[1]؛ يفصلون هذا المعنى المجمل بأن "الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه"[2]. يكاد لا يشذ واحد منهم عن ذلك.

---

(١) انظر مثلا: المرادي. الجنى الداني، ٤٦٢؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٢/١.

(٢) ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٢/١.

أما المعنى الأول (=الرجاء)، فيمكن ضبطه بأنه احتمالية وقوع الشيء أو عدم وقوعه، دون رجحان أحدهما، ووجود رغبة من المترجي في الوقوع. إن هذا المعنى لا يُختلف في دلالة (عسى) عليه من حيث الأصل؛ فثَم كثير من الشواهد، التي ورد هذا اللفظ في تركيبها، جاءت دالة على معنى الرجاء. قلت (من حيث الأصل)، لأن الصحيح في دلالة (عسى) هو (شدة الرجاء) لا الرجاء حسب، كما سلف أن ذُكر؛ إذ أصل معنى (عسى) هو الشدة والقوة، فيلزم أن يلتقي هذا المعنى مع معنى الرجاء. وعلى هذا يمكن أن نسمي الرجاء بـ(عسى) (طمعا)، لأن الطمع رجاءٌ مع حرص زائد على الوقوع؛ فكل طمع رجاء، ولا عكس[1]. من استعمال (عسى) رجاءً شديدا (=طمعا) في القرآن الكريم:

١. (قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَاۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُهۡلِكَ عَدُوَّكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ) (الأعراف: ١٢٩). فالسياق يدل على شدة ترجي موسى إهلاكَ فرعون؛ إذ هذه الشدة تناسب شدة العذاب الذي تعرض له بنو إسرائيل.

٢. (فَصَبۡرٞ جَمِيلٌۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًا) (يوسف: ٨٣). ما وقع ليعقوب ﷺ من تفرق أولاده، وفقد بصره، يسوغ شدة ترجيه لأنْ يأتيه الله تعالى بأولاده جميعا. إذاً، هذا المعنى (=شدة الترجي) يُلمح في كل سياقات (عسى) الدالة على معنى الرجاء.

ولما كان معنى (عسى) شدة الرجاء، فإنه لا يُترجى به إلا ما يكون محتمل الوقوع، وما يكون فيه قرائن تدل على ذلك. ومن خلال استقرائي لاستعماله في كلام العرب رجاءً، لم أجده دخل على كلام ممتنع الحصول -أي الذي لا يمكن وقوعه بحال- إلا في شيء نادر جدا[2]؛ قال ابن كمال

---

(١) سيأتي حديث أكثر تفصيلا عن معنى الرجاء والطمع وغيرها.

(٢) نحو قول عنترة بن شداد (٢٢ ق.هـ):

قِفْ بالدِّيار وَصِحْ إلى بَيْداها ... فَعَسى الدِّيارُ تُجيبُ مَنْ ناداها

ديوان عنترة، ٢٣٦. على أنه يمكن حمل هذا البيت على معنى المبالغة، فكأنها ستنادي حقا.

باشا[1] (٩٤٠ هـ): "لا يستعمل في المحال، فلا يقال: عسى زيد أن يطير"[2]، ربما لأن (عسى) فيه معنى القرب، والممتنع الحصول ليس فيه قربٌ ألبتة، فتنافيا. من جهة أخرى، لم أعثر على شواهد دخل فيها على الكلام الواجب الحصول، نحو: (عسى الشمس أن تغرب)؛ إذ غروب الشمس حاصل لا محالة، فلا يناسبه شدةُ ترج[3].

من هنا أخلص إلى أن الرجاء بـ(عسى) كان، في الأصل، للشيء المحتمل الوقوع حسب، الذي يرى فيه الراجي قرائن تقربه من أن يقع، أو يكون عنده أمل كبير وحرص زائد في وقوعه. ولعلنا بهذا يمكن أن نفسر تحقق الرجاء الذي بـ(عسى) في القرآن[4]؛ إذ نلحظ أن ما يُترجّى به في القرآن قد تحقق وقوعه، من كلام الله عز وجل كان أو من كلام البشر.

وأما المعنى الثاني من معاني (عسى) عند النحاة (=الإشفاق[5])، فلم يكن واضحا. لذا، فقد أشاروا إلى قلة احتماله؛ قال أبو حيان: "وقد ترد عسى للإشفاق، وذلك قليل"[6]. ومعنى الإشفاق "عناية مختلطة بخوف"[7]، وعرفه التهانوي[8] (بعد ١١٥٨ هـ) بأنه "ارتقاب المكروه، نحو: لعلي

---

(١) أحمد بن سليمان بن كمال باشا شمس الدين: قاض من العلماء بالحديث ورجاله، تركي الأصل مستعرب. قالوا عنه: قلما يوجد فن من الفنون وليس لابن كمال مصنف فيه. توفي بالأستانة. له تصانيف كثيرة، منها: (طبقات الفقهاء)، (أسرار النحو)، (طبقات المجتهدين)، (رجوع الشيخ إلى صباه)، وغيرها. انظر: الزركلي. الأعلام، ١٣٣/١.

(٢) ابن كمال باشا. أسرار النحو، ٢٥١.

(٣) إلا على من استطال النهار لألم نفسي، فيمكن استخدام (عسى) هنا. وهو من باب المبالغة.

(٤) أكثرُ النحاة والمفسرين قالوا بأن (عسى) في القرآن واجب، أي واقع لا محالة. انظر مثلا: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢؛ ابن عطية. المحرر الوجيز، ٤٣٨/٦؛ الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٤١/٤.

(٥) خلط بعضهم بين معنى الترجي والإشفاق؛ يقول التهانوي (كشاف اصطلاحات الفنون، ٤١٥/١): "الإشفاق: ارتقاب المكروه، نحو: لعلي أموت الساعة. وبهذا ظهر أن الترجي ليس بطلب، لظهور أن العاقل لا يطلب ما يكرهه". فكأنه يسوي بينهما، إلا إذا كان قصده (أن الإشفاق ليس بطلب)، فلا خلط إذاً.

(٦) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٨/٢. وانظر أيضا: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٧٦/١.

(٧) الأصفهاني، الراغب. المفردات في غريب القرآن، مادة (شفق)، ٢٦٣.

(٨) محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي: باحث هندي. له: (كشاف اصطلاحات الفنون)، (سبق الغايات في نسق الآيات). انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٩٥/٦.

أموت الساعة"[1]. غير أن عباراتهم اختلفت في تحديد ماهيته؛ فبعضهم[2] خصه في المكروه، نحو: (عسى العدو أن يقْدَم)، أي: أشفِق (=أخاف) من قدوم العدو، وهذا ما عليه أكثر النحاة؛ وبعضهم لم يخصه بذلك؛ فسمى احتمالية عدم وقوع الشيء المترجَى إشفاقا، نحو: (عسى المطر أن ينزل)، أي: أشفق من عدم نزول المطر. ذهب إلى هذا ابن بَرِّيّ[3] (٥٨٢ هـ) إذ قال: "ويحتمل أن يقال تلازم المعنيين، لأن المترجي للشيء طامع فيه، مشفقٌ أن لا يناله"[4]؛ وابن يعيش، أيضا، في ما يفهم من قوله: "طمع في ما يُستقبل، وإشفاق أن لا يكون"[5].

يظهر، جليا، أن هذا الرأي الأخير فيه تجوُّز كبير، لأنه يستلزم أن كل سياق، يظهر فيه (عسى) دالا على الرجاء، يكون دالا -كذلك- على معنى الإشفاق؛ فجملة (عسى الله أن يرحمنا) قد تفهم بأننا نشفق من عدم رحمة الله لنا، مع أنها واضحة في احتمالها معنى الترجي، وهكذا في أمثلة أخرى! وهذا خلاف ما قالوه من قلة مجيء (عسى) للإشفاق، فلا يُلتفت إلى هذا الرأي.

مما ذكره بعض المفسرين والنحاة[6] مثالا على الإشفاق قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (البقرة: ٢١٦). فقد لحظوا أن (عسى) في الجزء الأول من الآية دال على الترجي؛ أما الجزء الثاني، فبائن فيه أن المعنى ليس رجاء؛ إذ لا يصح ترجي أن يكون ما نحب شرا لنا[7]. ولما

---

(١) التهانوي. كشاف اصطلاحات الفنون، ٤١٥/١.

(٢) انظر مثلا: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢؛ المرادي. الجنى الداني، ٥٨٠؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٤١٦/١.

(٣) عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري، أبو محمد: من علماء العربية النابهين. ولد ونشأ ومات بمصر. له: (الرد على ابن الخشاب)، (شرح شواهد الإيضاح)، (غلط الضعفاء من الفقهاء). انظر: الزركلي. الأعلام، ٧٣/٤-٧٤.

(٤) ابن هشام. شرح اللمحة البدرية، ١٥/٢-١٦.

(٥) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٢/٤.

(٦) انظر مثلا: البيضاوي. أنوار التنزيل، ٢٣١/٤؛ أبو السعود. إرشاد العقل السليم، ٢٣٣/٦.

(٧) من الغريب، حقا، أن يذهب المخزومي (في النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٣٥) إلى أن معنى (عسى) هنا الترجي!

كان ذلك كذلك، جعلوا المعنى إشفاقا، أي: أشفق أن تحبوا شيئا والحال أنه شر لكم.

لقد مايز النحاة بين معنى (عسى) في الجزأين، وأظن أنْ ليس لهذا من مسوغ؛ إذ السياق واحد، فلا ينبغي المخالفة في المعنى مع اتحاد السياق. فأي معنى يمكن أن يُلمح إذاً؟ في تقديري يجب حمل المعنى (عسى) في الجزأين على معنى الشك والاحتمال (=التوقع)[1]، أي: يُحتمل أن تكرهوا شيئا ويكون خيرا لكم، ويحتمل أن تحبوا شيئا ويكون شرا. ويروز هذا أمران، الأول: أن الأصل أن يكون المعنى واحدا في السياق الواحد، وهذا ما يكون في حال حَمْلنا (عسى) في الجزأين على معنى الشك. الثاني: أنه ليس شرطا أن يكون كل ما نكره شرا بل جزء منه، وهذا مناسب لمعنى الشك.

ومما يدل على الإشفاق، عندهم، قول الزبّاء[2] (٣٥٨ ق.هـ) في المثل: (عَسى الغُوَيْرُ أبْؤسًا). الرجاء في المثل غير متجه، لأن البأس هو الشدة، لذا حملوه على الإشفاق. ومن المحدثين[3] من فسر المثل بـ(صنع الغوير أبؤسا)، بناء على أن (عسى) في اللغة العبرية تحمل معنى (صنع)، فاستُخدمت هنا على هذا الأصل.

ينبغي ذكر سياق المثل بإيجاز، غايةَ الكشف عن المعنى الأنسب الذي يحتمله (عسى)؛ فقد رُوي أن الزباء أرسلت قَصيرًا اللَّخْميَ بالعِير ليَجلِب لها تجارة، وكان يَطلبها بدم جَذيمة الأبرش، فجعل الأحمالَ صناديق، في كل صُندوق رجلا معه السلاح، ثم تنكّب بهم الطريقَ وأخذ على الغُوَير، فسألت عن خَبره فأُخبِرَت بذلك، فقالت: عسى الغُوَيْرُ أبْؤسًا[4]. ثم لم يلبث أن جاء بالجمال عليها الصناديق، وفي جوفها الرجال، فلما دخلوا البلد خرجوا من الصناديق، فقتلوا في الناس قتلا

---

(١) لا أعني بالتوقع طلب الوقوع، وإنما أعني به الشك والاحتمال؛ وبلفظ آخر: احتمالية وقوع الشيء أو عدم وقوعه مع رجحان الأول، وعدم وجود رغبة نفسية من المتكلم في أيٍّ من الوقوع أو عدمه. ومن جهة أخرى، فإن ثم فرقا بين التوقع والشك؛ ففي التوقع رجحان الوقوع على عدمه، وفي الشك عدم رجحان، وإنما استواء بين الوقوع وعدمه.

(٢) الزبّاء بنت عمر بن الظرب بن حسان بن أذينة، الملكة المشهورة في الجاهلية، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة. أمها يونانية من ذرية كليوبطرة ملكة مصر. انظر: الزركلي. الأعلام، ٧١/٣.

(٣) انظر: عابدين، عبد المجيد. الأمثال في النثر العربي القديم، ٦٧.

(٤) انظر: ابن عبد ربه. العقد الفريد، ١١٧/٣؛ الميداني. مجمع الأمثال، ٤٤٧/١.

ذريعا، وقتلوا أهل الزباء وأسروها[1].

ربما لا يتسق، بعد عرض القصة، أن يكون (عسى) بمعنى (الإشفاق) من جهة، ولا بمعنى (صنع) من جهة أخرى، لأن الزباء قالته قبل أن يُقتل أهلها؛ فلم تكن تدري أن الغوير سيأتي بالشر أو سيصنعه لتقول (صنع الغوير أبؤسا)! وأكبر الظن أنها قالته متوقعة (=محتملة) البؤسَ أن يأتي من طريق الغوير. وهذا ما ذهب إليه ابن هشام في تفسير المثل؛ قال: "ومعنى المثل: لعل الشر يأتي من قبل الغوير. يضرب للرجل يتوقع الشرَّ من جهة بعينها"[2].

أما السبب، في ذهاب عابدين إلى ذلك التقدير، فلعله مجيءُ ما يسمى بخبر (عسى) مفردا (=ليس جملة)، لئلا يلزمه أن يقدر المعنى بـ(عسى الغوير أن يكون أبؤسا)، كما فعل جمهرة النحاة. أقول: إذا صح تأويله هنا، فكيف يصح في المثل الآخر[3]: (عَسى غَدٌ لِغَيْرِكَ)؟ أهو (صَنَعَ غد لغيرك)؟ لا بد من مقاربة أخرى هي حمل المعنى على التوقع.

يكاد هذان الشاهدان يكونان الوحيدين، اللذين ذكرهما النحاة لـ(عسى) دالا على الإشفاق! والذي يراه الباحث عدم صحة هذا المعنى، مستدلا بالتالي:

الأول: أنه لا بد أن يكون بين المعنى السياقي (=التركيبي) والمعنى اللغوي ملابسة وشبه واتصال؛ وهذه الملابسة غير موجودة بين (عسى) والإشفاق، لعدم دلالة مادته اللغوية على هذا المعنى مطلقا، كما سبق أن ذُكر غير مرة.

الثاني: أن كل مثال جعل النحاة (عسى) فيه مفيدا معنى الإشفاق، يمكن أن يُحمل على معنى آخر، تحتمله دلالة (عسى) اللغوية من ناحية، ويكون أنسب في السياق من ناحية أخرى؛ وهذا هو معنى الشك والظن والاحتمال (=التوقع) المقرون بالشدة طبعا. وإذا كان بالإمكان أن نضمن (عسى) معنى التوقع في المثال الذي يذكرونه إشفاقا: (عسى العدو أن يقدم)، فمن المحتمل جدا

---

(١) انظر: ابن هشام. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ٣١٠.

(٢) المرجع السابق، ٣١١.

(٣) انظر: الميداني. مجمع الأمثال، ١/٥٠٠.

أن نطَرح معنى الإشفاق، بناء على "أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال"[1]؛ فيكون المعنى في المثال: أتوقع بشدة قدوم العدو[2].

الثالث: أن (عسى) في بعض سياقاته لا يحتمل الدلالة على معنى الترجي، ولا على معنى الإشفاق، فيلزم أن نبحث له عن معنى آخر، وإلا كان خلوا من الدلالة! لننظر إلى الشواهد التالية:

١. قوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ) (الحجرات: ١١). ترجي كون المسخور منه خيرا من الساخر غير متجه، لأن الضد قد يكون؛ ومثل ذلك الإشفاق (=الخوف) من كون المسخور منه خيرا من الساخر.

٢. جاء في الحديث أنه (جاء رجل من بني فَزَارَةَ إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلامًا أَسْوَدَ، فقال النبي ﷺ: هل لك مِنْ إِبِلٍ؟ قال: نعم، قال: فما ألوانها؟ قال: حُمْرٌ، قال: هل فيها مِنْ أَوْرَقَ؟ قال: إن فيها لَوُرْقًا، قال: فأنّى أتاها ذلك؟ قال: عسى أن يكون نَزَعَهُ عِرْقٌ، قال: وهذا عسى أن يكون نَزَعَهُ عِرْقٌ)[3]. ظاهر من أدنى تأمل أنه لا يمكن أن يُحمل (عسى) على الترجي؛ أي: ترجي أن يكون اللون المختلط آتيا من نزع عرق، لأن هذا مما لا يُترجى، ولا يمكن حمله، أيضا، على الإشفاق؛ أي: الخوف من أن يكون اللون المختلط آتيا من نزع عرق، فإنه مما لا يصلح أن يُشفق منه.

٣. وفي الحديث، أيضا، أن الرسول ﷺ قال: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا .... فإن صدقا وبَيّنا، بورك لهما في بيعهما؛ وإن كذبا وكتما، فعسى أن يربحا ربحا ...)[4]. يظهر أن معنى الترجي والإشفاق ليس مقصودا؛ لأنه لا يترجى لهم الربح ولا يشفق منه.

٤. (عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظهرَ والعصر، والمغرب

(١) المناوي. فيض القدير، ٣٥٣/٣.

(٢) وعلى هذا المعنى يمكن تفسير الشاهدين السابقين؛ الآية والمثل.

(٣) صحيح مسلم، حديث (١٥٠٠)، ١١٣٧/٢.

(٤) صحيح البخاري، حديث (٢٠٠٨)، ٧٤٤/٢.

والعشاء، فقال أيوب: لعله في ليلة مطيرة، قال: عسى)[1]. (عسى) ليس ترجيا من ابن عباس لأنْ يكون النبي ﷺ جمع بين كل صلاتين، لأنه فعل انقضى، فضلا عن أنه لا يُرجى؛ وليس إشفاقا، لأنْ ليس فيه ما يدعو إلى الخوف.

٥. جاء في الأثر أن رجلا (من عبس قال: كنت أسير مع سلمان على شط دجلة، فقال: يا أخا بني عبس! انزل فاشرب، فشربت، فقال: ما نقص شرابك من دجلة؟ قلت: ما عسى أن ينقص؟ قال: فإن العلم كذلك، يؤخذ منه ولا ينقص)[2]. واضح أن جواب العبسيّ شك في إمكانية النقص؛ فلا يحتمل (عسى) هنا ترجيا ولا إشفاقا.

٦. قول ابن الرومي[3] (٢٨٣ هـ):

أتـاني عَنْـكَ أنَّـكَ عِبْـتَ شِـعْري ... وَمـا زِلْـتَ المُـضَلَّلَ فـي قِياسِـكْ

فَقُلْـتُ عَـساهُ كـانَ بِـهِ نُعـاسٌ ... وَعِنْـدي مـا يُطَيِّـرُ مِـنْ نُعاسِـكْ

المعنى هنا ليس ترجيا ولا إشفاقا؛ فابن الرومي لم يرج أن يكون بالمخاطب نعاس حين عاب عليه شِعْرَه، وإنما يخبره أن شعره يُذهب النعاسَ ولا يجلبه. كذلك، لم يشفق من كينونة النعاس، به كان أو بالمخاطَب؛ إذ ليس هذا مدعاة للإشفاق.

فإذا كان لا يستقيم حمل الكلام، في الشواهد السابقة، على الرجاء أو الإشفاق، فما المعنى؟ أيبقى خلوا من الدلالة حالَ قَصَرْنا (عسى) على هذين المعنيين؟ في الواقع، يلزم أن نبحث عن معنى آخر محتمل، يتناسب والمعنى الوضعي لـ(عسى).

سبق أن أشرت إلى أن هناك معنى آخر، يصلح لـ(عسى)، هو التوقع المقرون بالشدة، أي: شدة التوقع؛ فالمعنى في الشواهد السابقة على التوالي هو: (١) لا يسخر قوم من قوم، أتوقع توقعا شديدا أن يكونوا خيرا منهم؛ (٢) أتوقع أن يكون نزعه عرق، مع كون هذا التوقع في غاية الشدة؛ (٣) أتوقع أن يربحا ربحا؛ (٤) أتوقع بشدة أن يكون جَمْع النبي الصلاة في ليلة مطيرة؛ (٥) أتوقع

---

(١) صحيح البخاري، حديث (٥١٨)، ٢٠١/١.

(٢) الهيثمي. مجمع الزوائد، ٣٢٤/١٠.

(٣) ديوان ابن الرومي، ١٨٤٥/٥.

بقوة أنه لا ينقص؛ (٦) أتوقع أنه كان به نعاس.

ثَم شواهد أيضا يمنع سياقُ الحال أن تكون دالة على معنى الترجي؛ حالَ ما إذا كان (عسى) من كلام الله عز وجل. لننظر إلى الآيات التالية:

١. (وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) (النساء: ١٩)

٢. (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ) (التوبة: ١٨)

٣. (وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَـٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (التوبة: ١٠٢)

٤. (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ) (التحريم: ٨)

إن سياق الحال، في هذه الجمل القرآنية، لا يؤيد عدَّ المعنى ترجيا أو إشفاقا؛ إذ المتكلم هو الله عز وجل، لا يصح منه ترج ولا إشفاق. لذا، ذهب جمع من النحاة إلى أن الرجاء في كلام الله تعالى لا ينسب إليه، وإنما يكون محمولا على رجاء المخاطبين. ذهب إلى هذا سيبويه[1] وغيره. لكنّ هذا مشكل وخلاف الأصل؛ إذ ينبغي أن يكون الكلام من إنشاء المتكلم لا من غيره، وإلا كان إخبارا عن الرجاء لا إنشاء له. لذا، فالمعنى في ما سبق ليس رجاء ولا إشفاقا، وإنما شك واحتمال (=توقُّع)، لكنه ليس من باب عدم علمه سبحانه بالأمر، ولكن من بابِ أن المؤمن التائب توبة نصوحا، الذي يعمُر مساجد الله، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، لا يُقطع برحمة الله تعالى إياه، ولا بهدايته أو دخوله الجنة، فكيف بمن هو دونه في ذلك؟ هذا أحسن ما يقال في هذا الباب[2]. وعليه،

(١) انظر: سيبويه. الكتاب، ٣٣١/١.

(٢) إلى هذا المعنى ذهب بعض المفسرين. انظر مثلا: الزمخشري. الكشاف، ٢٤٣/٢.

يُحمل الكلام على ظاهره، وينتفي الإشكال من أصله.

إن مجيء (عسى) لمعنى التوقع كثير جدا ومطرد، حتى إنه يكاد يقرب من معنى الرجاء في كثرته؛ فكل ما سبق من شواهد جاءت دالة عليه وقاصدة إياه[1]. لذا، يبدو غريبا، حقًا، أن يضرب النحاة والمفسرون صفحا عن ذكره، فيعدون (عسى) دالا على الرجاء أو على الإشفاق، مع أننا لا نَعْدَم إشارات من بعضهم تدل على غير ذلك؛ نقل البغدادي عن أبي حاتم وقطرب (٢٠٦ هـ) أن "عسى تكون شكا مرة ويقينا أخرى"[2].

وقريب منه قول ابن بَرْهان: "تقال عسى للشك واليقين"[3]، ونقل النووي عن أبي الحسن الواحدي[4] (٤٦٨ هـ) في قوله تعالى: (وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) قوله: "عسى عند العامة شك وتوهم"[5]، وقال ابن كمال باشا (٩٤٠ هـ): "ومعنى عسى الرجاء، وقد يكون بمعنى الظن"[6].

صرح بعض المفسرين، أيضا، بدلالة (عسى) على معنى التوقع؛ من ذلك ما ذكره الزمخشري أن معنى قوله تعالى: (فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ) (الكهف: ٤٠) "إن ترني أفقر منك، فأنا أتوقع

(١) من الشواهد التي يتضح فيها دلالة (عسى) على معنى التوقع الشديد قول الرسول ﷺ: (لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن، فعسى أموالهن أن تطغيهن). (سنن ابن ماجة، حديث (١٨٥٩)، ٥٩٧/١). يعني: أتوقع توقعا شديدا أن يكون أموالهن وحسنهن سببا في طغيانهن. وكذلك قوله ﷺ: (أحببْ حبيبك هونًا ما، عسى أن يكون بَغيضَكَ يومًا ما). (سنن الترمذي، حديث (١٩٩٧)، ٣٦٠/٤). المعنى: أحببه هونا، فثَمّ احتمال كبير (=توقع) في أن يكون بغيضك يوما ما.

(٢) البغدادي. خزانة الأدب، ٣١٤.

(٣) ابن برهان. شرح اللمع، ٤٢٢/٢.

(٤) علي بن أحمد بن محمد الواحدي، أبو الحسن: مفسر عالم بالأدب. أصله من(ساوه) بين الري وهمذان، ووفاته بنيسابور، له (الوجيز) و(الوسيط) و(البسيط)، وكلها في التفسير. انظر: الزركلي. الأعلام، ٢٥٥/٤.

(٥) النووي. تهذيب الأسماء واللغات، ٢٠٦/٣.

(٦) ابن كمال باشا. في أسرار النحو، ٢٥١.

من صنع الله أن يقلب ما بي وما بك..."[1]. وانظر نحوا من هذا عند البيضاوي[2]، وأبي السعود[3]، والألوسي[4].

ربما يقال، بعد إنكار معنى الإشفاق وبعد استبدال معنى التوقع به، بأن ثَمّ شواهد قد يفهم فيها (عسى) على معنى الإشفاق، كالتي ذكرها النحاة، فما القول في ذلك؟ أقول: معنى التوقع هو (احتمالية وقوع الشيء أو عدم وقوعه، مع رجحان الأول، وعدم وجود رغبة نفسية من المتكلم في أي منهما)؛ فإذا قلت: (أتوقع قدوم الخطر)، فإن قدوم الخطر وعدم قدومه محتمل عندي، مع ترجيحي لقدومه. واحتمال قدوم الخطر، بذاته، مدعاة للخوف (=الإشفاق)، وبخاصة أنْ ليس بينه وبين معنى التوقع من فرق إلا أنه لا رغبة للمتوقِّع في أيّ من الوقوع أو عدمه، في حين أن لدى المشفق رغبة في عدم الوقوع.

خلاصة هذا المبحث أن النفس غير مطمئنة إلى عد الإشفاق من معاني (عسى)، وأن كل ما عبر عنه النحاة بالإشفاق ينبغي أن يُعبّر عنه بـ(التوقُّع).

المعنى الثالث: من معاني (عسى) التركيبية القربُ. وقد ذكره النحاة كثيرا في تقديرهم لجملة (عسى)؛ فيقولون في (عسى زيد أن ينجح): (قارب زيد النجاح) أو (قَرُب نجاح زيد). إن (القرب) أحد معاني (عسى) الوضعية الكثيرة الاستعمال[5]؛ إذ يأتي بعد معنى (الشدة والقوة) في ملابسته الوثيقة لمادة (عسي/عسو). كذلك، فإن مجيئه في التركيب محتمل جدا؛ قال ابن فارس: "عسى للقرب والدنو، قال الله جل ثناؤه: قل عسى أن يكون ردف لكم"[6]. ومنه ما ذكره بعض المفسرين

---

(١) الزمخشري. الكشاف، ٦٧٦/٢.

(٢) انظر: البيضاوي. أنوار التنزيل، ٥٣٩//١، ١٩٤/٥.

(٣) انظر: أبو السعود. إرشاد العقل السليم، ٩٨/٨.

(٤) انظر: الألوسي. روح المعاني، ٦٨/٢٦.

(٥) ذكر بعض النحاة، كالجامي (الفوائد الضيائية، ٢٩٨/٢)، أن دلالة (عسى) التركيبية على القرب متأتية من كونه يُترجى به، والمرجو قريب بالنظر إلى ما ليس مرجوا! أقول: ليس هذا شرطا في المرجو؛ فقد يُترجى الشيء الذي لا يمكن وقوعه بحال. فيكون معنى القرب التركيبي في (عسى) متأتيا من دلالته الوضعية على معنى القرب.

(٦) ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة، ٢٣٧.

في قوله تعالى: (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا) (البقرة: ٢٤٦)؛ قال القرطبي: "ومعنى هذه المقالة: هل أنتم قريب من التولي والفرار..."[١]، وقال النسفي: "والمعنى: هل قاربتم أن لا تقاتلوا"[٢]، وهو قول كلٌ من الثعالبي[٣]، والشوكاني[٤].

وربما يكون من هذا المعنى قول الحطيئة[٥] (٤٥ هـ):

تَشاغَلَ لَمّا جِئْتُ في وَجْهِ حاجَتي ... وَأَطْرَقَ حَتّى قُلْتُ قَدْ ماتَ أَوْ عَسى

أي: قد مات أو عسى أن يموت، بمعنى مات أو قرب من الموت.

٥-٢-٢ (عسى) بين الإخبار والإنشاء

أبان المبحث السابق أن (عسى) يأتي في التركيب لمعان ثلاثة: الرجاء؛ التوقع؛ القرب، فما الذي يدل منها على الإنشاء؟ وما الذي يدل على الإخبار؟ أما الرجاء، فهو بالقطع، واقعا من المتكلم، معنى إنشائي طلبي؛ إذ يُطلب به وقوع الشيء المترجّى، من غير أن يكون له نسبة خارجية تطابق ما تترجاه أو لا تطابقه؛ فإذا قلت: (عسى أحمد أن ينجح)، فإنما تنشئ الرجاء وتحدثه بهذا اللفظ، وليس هو موجودا في الخارج في أحد الأزمنة، حتى يتطابق مع الكلام الذي أحدثته. هذا بالطبع إذا كان الرجاء واقعا من المتكلم ومنسوبا إليه، أما إذا كان غير ذلك، فلا يكون إنشاء؛ إذ تخبر به وقتئذٍ عن رجاءِ غيرك.

وكذلك يقال في المعنى الثاني (=التوقع)؛ هو محتمل للإنشاء والإخبار؛ فالإنشاء مقصود حين يقع ذلك المعنى من المتكلم -وهو الأصل والأكثر- لعدم احتمال الصدق والكذب في قولك: (أتوقع

(١) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٤/٣.

(٢) النسفي. تفسير النسفي، ٢٠٣/١.

(٣) انظر: الثعالبي. الجواهر الحسان، ١٩٢/١.

(٤) انظر: الشوكاني. فتح القدير، ٢٦٤/١.

(٥) ديوان الحطيئة، ٢٦٢.

نزول المطر)[1]. والتوقع إنشاءً غير طلبي؛ إذ لا يقصد به طلب وقوع، وإنما هو إفصاح عن حالة نفسية لدى المتكلم، هي احتمالية وقوع أو عدم وقوع مع رجحان الأول؛ فالمتكلم غير قاصد بالتوقع طلبا ألبتة. أما إذا كان التوقع منسوبا إلى غير المتكلم، فإنه يصبح معنى إخباريا، كما هو الحال في معنى الترجي.

وأما المعنى الثالث، وهو القرب، فلا يحتمل غير أن يكون إخبارا، من المتكلم كان أو من غيره؛ إذ لا طلب فيه مطلقا، ولا يعكس حالة نفسية عند المتكلم، وغاية ما فيه أنه إخبار عن معلومة معينة، هي قرب وقوع حدث معين.

الترجي، إذًا، والتوقع معنيان إنشائيان ما داما واقعين من المتكلم؛ غير أن المستقرئ لـ(عسى) في كلامهم يُلفيه واقعا في كثير من الشواهد صلة للموصول، وخبرا لـ(إنْ)، وواقعا -كذلك- بعد أداة الاستفهام[2]؛ فهل يكون، وقتئذ، إنشاء أو إخبارا؟

يشترط النحويون لجملة الصلة شروطا منها: أن تكون خبرية، وقد نصوا على عدم جواز الإنشاء جملةً للصلة في غير موضع[3]، ثم عللوا هذا بأنه "إنما تجيء بالصفة والصلة، لِتُعَرِّفَ المخاطَب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطَب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة. فلا يجوز، إذن، إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمِّنتين للحكم المعلوم عند المخاطَب حصوله قبل ذكر تلك الجملة"[4]. يقصدون أن غرض جملتي الصفة والصلة هو تعريف المخاطَب؛ أما الجمل الإنشائية، فـ"لا يُعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها"[5]، فيفوت الغرض من ذكرها.

---

(١) إلا إذا كان مخبرا عن نفسه بذلك، فيكون إخبارا.

(٢) ستذكر الشواهد عما قليل. والنحاة لم يجوزوا ذلك؛ قال أبو حيان (البحر المحيط، ٢٥٥/٢): "والمشهور أن عسى إنشاء لأنه ترج، فهي نظيرة لعل، ولذلك لا يجوز أن يقع صلة للموصول، لا يجوز أن تقول: جاءني الذي عسى أن يحسن إليّ".

(٣) انظر مثلا: الزمخشري، الكشاف، ٣٥٥/٢؛ ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٨٨/٢؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٤٧/٢؛ الأزهري، شرح التصريح، ١٦٨/١؛ الصبان، حاشية الصبان، ٢٦٤/١.

(٤) الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٧/١.

(٥) المرجع السابق، ٣٧/٢.

غير أن بعض النحاة جوز أن تقع بعض جمل الإنشاء صلة؛ فالكسائي جوز الوصل بجملتي الأمر والنهي، نحو: (الذي اضربه أو لا تضربه زيد)؛ وجوز المازني (٢٤٩ هـ) الوصل بجملة الدعاء، نحو: (الذي يرحمه الله زيد)؛ وجوزه هشام[١] (٢٠٩ هـ) بجملة مصدرة بـ(ليت) أو (لعل) أو (عسى)؛ وجوز بعضهم الوصل بجملة القسم والشرط[٢].

لعل ما ذكره الكسائي والمازني، من تجويز الوصل بجمل الأمر والنهي والدعاء، يحتاج إلى استشهاد بكلام العرب، ولا يصح التمثيل عليه بأمثلة مصنوعة، لأن الوصل بتلك الجمل محل خلاف بين النحاة. والصواب أنه لا يوصل بها مطلقا، لأنها جمل مبهمة (=غير معهودة) لم تقع بعدُ، حتى يمكن أن يتعرف بها الاسم الموصول. وأما الوصل بجملة القسم، فالأمر فيه مختلف؛ إذ "الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري، وجملة القسم إنما جيء بها لمجرد التأكيد"[٣]. كذلك الوصل بجملة الشرط، لا إشكال فيه، لأن "خبرية الجملة الشرطية وإنشائيتها معتبرة بجوابها، وما الشرط إلا قيد فيها"[٤]. يعني أن جملة الشرط إذا كان جوابها خبرا، فإنها خبر، وإذا كان إنشاء فهي إنشاء. وبناء عليه، فإنه يصح الوصل بها إذا كان جوابها خبريا، نحو قوله تعالى: (ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ) (الحج: ٤١).

ومما منعه النحويون أن يأتي إنشاءً خبرُ (إنْ)، قال ابن هشام: "ولا يجوز بالاتفاق: إنّ زيدا هلْ قام"[٥]. ويبدو واضحا سبب هذا؛ فدخول (إنْ) على الجملة يفيد تأكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ، والتأكيد لا يكون إلا لشيء ثبت وقوعه قبل، أو سيثبت يقينا بعد؛ بخلاف الإنشاء، الذي لا يعرف مضمونه إلا بعد إيقاعه، وربما يتحقق وقوعه أو لا يتحقق. فلا يصح، حينئذٍ، تأكيده.

---

(١) هشام بن معاوية، أبو عبد الله الكوفي: نحوي ضرير من الكوفة. له: (الحدود)، (المختصر)، (القياس) وكلها في النحو. انظر: الزركلي. الأعلام، ٨٨/٨.

(٢) انظر: السيوطي. همع الهوامع، ٢٨٠/١.

(٣) الأزهري. شرح التصريح، ١٦٩/١.

(٤) هارون، عبد السلام. الأساليب الإنشائية، ٢٤.

(٥) ابن هشام. تخليص الشواهد، ٣١٥.

يمنع النحاة، أيضا، أن يقع الإنشاء في حيز الاستفهام، أي وقوع جملة الإنشاء مستفهَمًا عنها؛ قال ابن هشام: "ألا ترى أن الاستفهام طلب، فلا يدخل على الجملة الإنشائية؟"[1]، وقال أبو حيان: "ودخول هل على عسيتم دليل على أن عسى فعل خبري لا إنشائي"[2]، وقال الألوسي: "هل للاستفهام، والأصل فيه أن يدخل الخبر للسؤال عن مضمونه"[3]. وهذا ظاهر للناظر أيضا؛ فإن الاستفهام (=الاستخبار) طلبُ الفهم (=الخبر)، والمستفهم يطلب تصوره أو تعيينه. لذا، لا يكون إلا في شيء يمكن تصديقه أو تكذيبه؛ أما الإنشاء، فلا يقع مستفهما عنه، لأنْ ليس له خارج يُستفهم عنه، ولأن الإنشاء لا يدخل على مثله.

خلاصة المبحث، أن الوصل بالجمل التي لا تحتمل إلا معنى الإنشاء غير جائز ألبتة، وكذلك مجيئها خبرا لـ(إنْ) أو مستفهَمًا عنها، للتعليل الذي سبق، وإذا وقع شيء من ذلك في كلام العرب، فإنه يجب -حينئذٍ- أن يُحكم بخبريته.

أما وقوع جملة (عسى) صلة للموصول في كلام العرب، فمنه الشواهد التالية[4]:

١. قول عتبة بنت عفيف[5] (جاهلية):

فَمـاذا عَـساكُمْ أنْ تَقولـوا لأُخْـتِكُمْ ... سِوى عَذْلِكُمْ أوْ عَذْلِ مَنْ كانَ مانِعا

٢. قول مجنون ليلى[6] (٦٨ هـ):

وَمـاذا عَسى الواشـونَ أنْ يَتَحَـدَّثوا ... سِـوى أن يَقولـوا إنَّنـي لَـكِ عاشِـقُ

---

(١) ابن هشام، تخليص الشواهد، ٣١٥.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ٢٥٥/٢.

(٣) الألوسي، روح المعاني، ٦٨/٢٦.

(٤) أشار كثير من النحاة إلى أنه لا شاهد على هذه المسألة إلا قول المجنون، وتابعهم على ذلك عبد السلام هارون (الأساليب الإنشائية، ٣١)! والصحيح أن عليه شواهد كثيرة جدا من المنظوم والمنثور، ذكرت بعضها اختصارا. وقد أكثر المفسرون كالبيضاوي وغيره من استخدام (عسى) صلة للموصول، حتى إنه كذلك أكثر من استخدامه بمعنى الرجاء.

(٥) الأصفهاني، الأغاني، ٣٦٥/١٧.

(٦) ديوان مجنون ليلى، ١٣٩.

٣. قول الفرزدق[1] (١١٠ هـ):

وَمـاذا عَسى الحَجّـاجُ يَبْلُـغُ جَهْـدُهُ   إذا نَحْـنُ خَلَّفْنـا حَفيـرَ زِيـادِ

٤. قول ابن غلبون الصوري[2] (٤١٩ هـ):

يـا ذاكِرًا مـا عَسـاهُ أنْ يَكـونَ غَـدًا   مِنْ جـودِهِ وَهْـوَ نـاسٍ مِنْـهُ مـا كانـا

٥. قول مهيار الديلمي[3] (٤٢٨ هـ):

وَكَيْـفَ وَزَنْـتُمْ بـي مَـنْ عَسـاهُ   يَـوَدُّ بِباعِـهِ لَـوْ قـاسَ فِتْـري

٦. قول الجاحظ (٢٥٥ هـ): "فإذا كان لا بد من المؤاكلة، ولا بد من المشاركة، فمع من لا يستأثر عليَّ بالمخ .... ولا يهتك أستار الناس، بأن يتشهى ما عسى ألا يكون موجودا"[4].

٧. قول الثعالبي (٤٢٩ هـ): "بلغني عن ابن عمر القاضي أنه كان لا يجلس للخصوم حتى ينال من الطعام والشراب، ويلم بأهله احتياطًا على دينه، وتعففًا بالحلال عمّا عساه تتوق نفسه إليه من الحرام، إذا بدرت منه لحظة لِمَنْ عساها تتحاكم إليه من النساء الحسان"[5].

لا شك أن معنى الرجاء -واقعا من المتكلم (=إنشاء رجاء)- غير مناسب في الشواهد السابقة؛ فالمجنون لا يرجو حديث الوشاة عنه، والفرزدق لا يرجو أن يبلغ الحجاج جهده في العثور عليه، وهكذا في الشواهد الأخرى؛ لكن الرجاء -واقعا من المتحدَّث عنه ومنسوبا إليه (=إخبار بالرجاء)- ربما يكون محتملا؛ فعتبة، في الشاهد السابق، تخاطب إخوتها بقولها: ماذا ترجون أن تقولوا لي سوى كذا وكذا؟ ويقصد المجنون: ماذا يرجو الواشون أن يتحدثوا؟ أما الفرزدق، فيقول: ماذا

---

(١) ديوان الفرزدق، ١٢١.

(٢) ديوان ابن غلبون الصوري، ٩٤/٢.

(٣) ديوان مهيار الديلمي، ٧٠/٢.

(٤) الجاحظ. البخلاء، ٦٨.

(٥) الثعالبي. الكناية والتعريض، ١١.

يرجو الحجاج أن يبلغ جهده إذا جاوزنا حفير زياد؟ وهكذا.

على أن هناك معنى آخر محتملا في تلك الشواهد، هو شدة الاحتمال (=التوقع)؛ فيكون مقصد المجنون: ماذا يمكن للوشاة أن يتحدثوا؟ ويريد الفرزدق أن يقول: ماذا يمكن أن يبلغ الحجاج؟ ومهما يكن من أمر، فإن السياق هو الذي يرشدنا إلى أن هذا المعنى هو المقصود أو ذاك.

ومن وقوع جملة (عسى) خبرا لـ(إنْ) الشواهد التالية:

١. قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) (الأعراف: ١٨٥). قال الزمخشري: "أنْ مخففة من الثقيلة، والأصل (أنّه عسى) على أن الضمير ضمير الشأن"(١)، وقال ابن الحاجب: "أي وفي توقع قرب أجلهم"(٢).

٢. قول الرسول ﷺ في الحديث: (فجُدّي نَخلَكِ، فإنّكِ عسى أن تَصدّقي أو تفعلي معروفًا)(٣).

٣. قول الرسول ﷺ في الحديث: (ليبلغْ الشاهدُ الغائبَ، فإنّ الشاهد عسى أن يُبَلِّغَ من هو أوعى له منه)(٤). هذا الشاهد لا يصح حمله على الرجاء، ولا يحتمل معنى غير التوقع.

٤. (عن عبد الله بن عمرو قال: دخل علي رسول الله ﷺ، فقال: ألم أُخْبَر أنك تقوم الليل وتصوم النهار؟ قلت: بلى، قال: فلا تفعل! قم ونم، وصم وأفطر؛ فإن لجسدكَ عليك حقا، وإن لعينك عليك حقا، وإن لزَوْرِك(*) عليك حقا، وإن لزوجك عليك حقا، وإنّك

---

(١) الزمخشري، تفسير الكشاف، ١٧٢/٢.

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢٣١/٢.

(٣) صحيح مسلم، حديث (١٤٨٣)، ١١٢١/٢.

(٤) صحيح البخاري، حديث (٦٧)، ٣٧/١.

(*) الزور: الزائر.

عسى أن يطول بك عُمُر ...)[1].

٥. قول الفرزدق[2] (١١٠ هـ):

فإنّي عسى أن تُبصِريني كأنّما بُنَيَّ حَوالَيَّ الأُسودُ اللّوابِدُ

٦. قول رؤبة بن العجاج[3] (١٤٥ هـ):

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًا دائما لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صائما

أما وقوعه بعد الاستفهام، فعليه شواهد كثيرة، منها:

١. قوله تعالى: (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَـٰتِلُوا۟) (البقرة: ٢٤٦)

٢. قوله تعالى: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ) (محمد: ٢٢)

فُسِّرت (عسى) في الآيتين إما بالقرب، أي هل قاربتم؟ وإما بالإخبار بالرجاء؛ أي هل رجوتم؟ فيكون (عسى) مسندا حقيقة إلى الضمير لا إلى المتكلم.

٣. الشواهد الثلاثة الأول، التي ذكرت قبلا في صلة الموصول.

٦. جاء في الحديث: (وكان لِعَلِيٍّ من الناس وِجْهَةٌ، حياةَ فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن بايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر: أن ائتنا ولا يأتنا معك أحد (كراهية محضر عمر بن الخطاب)، فقال عمر لأبي بكر: والله لا تدخل عليهم وحدك، فقال أبو بكر: وما عساهم أن يفعلوا بي؟ إني والله لآتينهم)[4].

٧. قول العُجَيْر السلولي[5] (٩٠ هـ):

---

(١) صحيح البخاري، حديث (٥٧٨٣)، ٥/٢٢٧٢.

(٢) ديوان الفرزدق، ١١٠.

(٣) ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، ١٨٥.

(٤) صحيح مسلم، حديث (١٧٥٩)، ٣/١٣٨٠.

(٥) الأصفهاني، الأغاني، ١٣/٦٧.

أقي العِرْضَ بِالمالِ التِّلادِ وَما عَسى أخوكَ إذا ما ضَيَّعَ العِرْضَ يَشتَري

٨. قول أم الخير بنت الحريش (إسلامية)، عندما قيل لها: ما تقولين في عثمان بن عفان، فقالت: "وما عسيتُ أن أقول فيه؟ استخلفه الناس وهم له كارهون، وقتلوه وهم راضون"(١).

خلاصة هذا، أن (عسى) يدل على معنى الإخبار ما جاء صلة للموصول أو خبرا لـ(إن) أو وقع مستفهما عنه. ويدل، في هذه الحال، على المعاني نفسها التي كان يدل عليها إنشاءً، لكن المقصود بها هو الإخبار عن ترج أو توقع لا إيقاعهما. و(عسى) في هذه الحال مسند حقيقة إلى المرفوع، في حين يكون مسندا إلى المتكلم إذا كان إنشاء.

٥-٢-٣ بين (عسى) و(لعل)

طرحت الدراسة، فيما سبق، إشكالية أن يكون للمعنى الواحد غير لفظ، تجتمع كلها على ذلك المعنى من غير تفريق دقيق. إن عبقرية اللغة تفرض أن يكون بين أي لفظين فرق في المعنى ولو قليلا، وإلا فمن العبث والترف أن تخلق ألفاظا تتساوى تماما في دلالاتها. لقد رأينا كيف أن النحاة ساووا، تماما، بين معاني أفعال الرجاء وأخوات كاد! مما يدعو المرء إلى التساؤل: إذا كانت تلك الألفاظ ذات معنى واحد، فلماذا يسعى مستعملو اللغة إلى ذكر هذا اللفظ مرة وذاك أخرى؟

ينص النحويون، مرة أخرى، على الشبه في المعنى بين (عسى) و(لعل)، ويضربون صفحا عن ذكر أي فرق دلالي جزئي بينهما، فسيبويه يرى أن "لعل وعسى طمع وإشفاق"(٢)، وابن الخشاب يُشَبِّه (عسى) بـ(لعل)، فيقول: "فأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، كما أن معنى لعل ذلك"(٣)! وهذا مراد العكبري بقوله: إن عسى "تشبه لعل في الطمع والإشفاق"(٤). أما الزركشي، فقد جمعهما

---

(١) ابن طيفور. بلاغات النساء، ٤٣. وانظر أيضا: ابن عبد ربه. العقد الفريد، ١١٨/٢.

(٢) سيبويه. الكتاب، ٢٣٣/٤.

(٣) ابن الخشاب. المرتجل، ١٢٨.

(٤) العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب، ١٩١/١.

في موضع واحد، دليلا على أنهما شيء واحد، فقال: "عسى ولعل من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعا في كلام المخلوقين"[١].

إن إشارات النحويين إلى الجمع بين (عسى) و(لعل) في المعنى كثيرة جدا؛ حتى إن هذا المذهب لقي رواجا عند كثير من الشعراء؛ إذ نراهم يقرنون بينهما، في التركيب، على نحو يومئ إلى عدم وجود فرق ولو قليلا؛ من ذلك قول الخُريمي[٢] (٢١٢ هـ):

عَسى وَلَعَلَّ اللَهُ يَجْمَعُ بَيْنَنا ... كَما لاءَمَتْ صَدْعَ الإِناءِ مَشاعِبُهْ

وقول ابن الأبّار[٣] (٦٥٨ هـ):

وَاضْرِبْ لَهَا مَوْعِدًا بِالفَتْحِ تَرْقُبُهُ ... لَعَلَّ يَوْمَ الأَعادي قَدْ أَتى وعَسى

وعلى الرغم من تسوية النحاة بين (عسى) و(لعل) في المعنى، فإنهم يذكرون معاني للثانية لا يذكرونها للأول؛ فـ(لعل)، عندهم، تكون للتوقع والرجاء والتعليل، على تفصيل سيأتي لهذه المعاني؛ أما (عسى)، فلا يذكرون له معنى سوى أنه (طمع وإشفاق). وقبل ذكر معاني (لعل) عند النحاة، لا بد من بيان معناها المعجمي، حتى يتسنى الربط بينها وبين ومعانيها التركيبية:

جاء في لسان العرب: العَلُّ والعَلَل: الشرب الثانية، وقيل: الشرب بعد الشرب تباعا. والتعليل: سقي بعد سقي. وعَلَّ الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب. واليعاليل: سحائب بعضها فوق بعض[٤]. فهذا أصل لهذه المادة يدل على (الموالاة والمتابعة والتكرار). وجاء في اللسان أيضا: العُلالة بقية اللبن وغيره. والعَلّ الكبير المسن. والعلة المرض[٥]. قال ابن فارس: "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير، والأخر عائق يعوق، والثالث ضَعف في الشيء"[٦].

---

(١) الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٤٠/٤.

(٢) القيرواني. الحصري. زهر الآداب وثمر الألباب. ٢١٦/٤.

(٣) ديوان ابن الأبار، ٤٠٠.

(٤) انظر: ابن منظور. لسان العرب، مادة (عل).

(٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (عل).

أما المعاني التركيبية التي ذكروها لـ(لعل) فهي[1]:

الأول: أشهر معنى يذكرونه لـ(لعل) هو (الترجي)؛ يعبر عنه سيبويه بـ(الطمع)، ويكون في الشيء المحبوب نحو (لعل الله يرحمنا)؛ و(بالإشفاق)، ويكون في الشيء المكروه نحو (لعل العدو يقدم). وقد جمع بعض النحويين هذين المعنيين في واحد، وعبروا عنه بـ(التوقُّع)؛ قال ابن هشام: "ولها [أي لعل] معانٍ؛ أحدها: التوقع، وهو ترجي المحبوب، والإشفاق من المكروه"[2].

ولا خلاف في أن الرجاء معنى من معاني (لعل)؛ فقد وردت على ذلك شواهد أكثر من أن تحصى، لكننا نلحظ، من خلال حدهم إياه، أنهم يخلطون بين مصطلحات: (التوقع، والرجاء والطمع)! ولا يصح، ألبتة، أن يجتمع غير لفظ على معنى واحد، من دون وجود فرق ولو قليلا، كما ذكر غير مرة. وعليه، فإن هناك فرقا بين هذه المصطلحات على النحو التالي:

١. الرجاء: مادة (رجو) تدل في أصل وضعها على معاني (الغموض والبعد والخوف)، لأن الشيء المترجي يكون بعيد الوقوع غالبا؛ ولما كان محتمل الوقوع كان غامضا. وهذه المعاني مظنة الخوف. وعلى هذا، فالرجاء يمكن أن يضبط بأنه احتمال وقوع الشيء أو عدم وقوعه دون ترجيح لأحدهما على الأخر، مع وجود رغبة من المترجي في الوقوع.

٢. الطمع: في المعاجم أن (طَمِعَ: حرص على الشيء ورجاه)، وقد قابل الله عز وجل بين الطمع والخوف في كتابه، فقال: (وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الروم: ٢٤)؛ فإذا كان الخوف يدل على احتمال وقوع المخوف منه أو عدم وقوعه، ورجحان الوقوع، ووجود رغبة شديدة من الخائف في عدم الوقوع، فإن الطمع يدل على احتمال الوقوع أو عدمه، ورجحان الوقوع، ووجود رغبة شديدة من الطامع في الوقوع؛ قال المناوي (١٠٣١ هـ): "وأكثر ما يستعمل الطمع فيما يقرب حصوله"[3]. فالفرق بين الرجاء والطمع أن في الطمع حرصا زائدا على وقوع الشيء المطموع به، ورجحانا شديدا لوقوعه؛ في حين أن الرجاء ليس فيه قرينة على احتمال الوقوع أو عدمه.

---

(١) انظر هذه المعاني في: المرادي، الجنى الداني، ٥٧٩؛ ابن هشام، مغني اللبيب، ٤١٦/١.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤١٦/١.

(٣) المناوي، عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، ٤٨٦.

٣. التوقع: ويجب تحديد المقصود به أولا؛ فإن كان معناه (طلب الوقوع)، فهو بمعنى الرجاء، أي رغبة المتكلم في الوقوع؛ وإن كان معناه الظن والشك، كما تقول: (أتوقع أن يأتي فلان)، بمعنى أن إتيانه محتمل، فلا يكون حينئذٍ بمعنى الرجاء، وإنما هو ظن وشك، يشبه معنى (قد) مع الفعل المضارع؛ فيكون، بهذا المعنى، احتمال الوقوع أو عدمه، ورجحان الوقوع، وعدم وجود رغبة من المتوقِّع في الوقوع. وعليه، فإن قول النحاة بأن التوقع هو الترجي خطأ، اللهم إلا إن قصدوا المعنى الأول وهو طلب الوقوع. وقد ارتأت الدراسة أن تستعمل مصطلح (التوقع) بالمعنى الثاني، وهو (الظن والشك)، لشيوعه في الاستعمال. والجدول التالي يجمل الفرق بين تلك المعاني:

المصطلح	المعنى	وقوع الفعل	رغبة المتكلم في الوقوع	ملحوظات
التوقع	احتمال الوقوع وعدمه	رجحان الوقوع	غير موجودة	
الرجاء	احتمال الوقوع وعدمه	عدم رجحان أحدهما	رغبة في الوقوع	
الطمع	احتمال الوقوع وعدمه	رجحان الوقوع	رغبة في الوقوع	حرص زائد على الوقوع
الإشفاق	احتمال الوقوع وعدمه	عدم رجحان أحدهما	رغبة في عدم الوقوع	

الثاني: من معاني (لعل) عند النحاة الإشفاق. وفي تحديد ماهيته اختلاف ذكر سابقا؛ فلم يكن هذا المعنى واضحا عند النحاة: هل هو الخوف من وقوع المخوف أو الخوف من عدم وقوع المرجو؟ وقد رجحت الدراسة أن الإشفاق لا ينفع أن يكون من معاني (عسى)، لعدم دلالة مادته اللغوية عليه من ناحية، ولأن كل ما ذكروه دالا على الإشفاق يمكن، بوضوح، أن يكون دالا على معنى (التوقع) من ناحية أخرى. ومن ناحية ثالثة، فثم شواهد لا تحتمل الدلالة لا على الرجاء ولا على الإشفاق، فيلزم أن تكون دالة على معنى آخر، هو التوقع. والشيء نفسه يقال في (لعل).

يبدو غريبا حقا أن يغفل النحاة عن ذكر الشك والظن والاحتمال معنى لـ(لعل)، مع أن ثم إشارات تدل على ذلك عند بعضهم؛ جاء في الجنى الداني: "نقل النحاس عن الفراء والطُّوال أن لعل شك"[1]، فعلق المرادي بقوله: "وهذا عند البصريين خطأ"[2]. ولا أدري كيف خطّأ هذا المعنى مع

(١) المرادي، الجنى الداني، ٥٨١.

(٢) المرجع السابق، ٥٨١.

أنه، فيما يبدو، أقرب المعاني دقة؟! بل هو المعنى المتفق مع مادة (علل) التي اشتقت منها (لعل)، على اعتبار أن لامها الأولى زائدة[1]. فمن معاني تلك المادة (الضعف)، وهو معنى مناسب جدا للظن والشك؛ قال ابن فارس: "وأمّا قولهم: لعلْ كذا يكون، فهي كلمةٌ تقرُب من الأصل الثالث، الذي يدلُ على الضّعف، وذلك أنّه خلاف التّحقيق"[2].

الثالث: من معاني (لعل) التعليل عند بعض النحاة، نحو قوله تعالى: (فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ) (طه: ٤٤)؛ أي: كي يتذكر أو يخشى. وفلسفتهم في فهم المعنى على هذا النحو استحالة الطمع والإشفاق والترجي على الله تعالى، لكن كثيرا من النحويين لم يرتضوا هذا الفهم، فذهبوا إلى أنه يدل على المعنى الأشهر وهو الترجي؛ قال سيبويه في الآية السابقة: "اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم"[3]. يقصد أن الترجي هنا منسوب إلى موسى وهارون، وليس إلى الله عز وجل. وفي تقديري أن معنى (لعل) ليس تعليلا ولا ترجيا، وإنما تُحمل على أحد معانيها المشهورة وهو التوقع؛ فيكون التقدير: فقولا له قولا لينا، فقد يتذكر أو يخشى. وهذا المعنى لا ينافي علم الله عز وجل، فهو علام الغيوب، ولكنه اختار لفظ الشك حتى يكون أدعى لموسى وهارون أن يجتهدا في دعوة فرعون؛ إذ لو علما أنه لن يتذكر على سبيل القطع، لذهبا يائسَيْن من دعوته قانطَيْن، ولَمَا كان لديهما من النشاط في دعوته والتشوف إليها ما كان.

صفوة القول، إن معنى (لعل) يقتصر على معنيين اثنين، هما (الرجاء) و(التوقع)، ولا تدل على معنى آخر سواهما. على أنه يقال: إذا كان (عسى) يدل، أيضا، على هذين المعنيين، فهل هما لفظان مترادفان تماما؟ وإذ لم يكونا كذلك، فما الفرق بينهما إذاً؟

في الواقع، تذهب هذه الدراسة إلى وجوب أن يوجد بين هذين اللفظين فرق، ولو كان دقيقا يتمثل في جهة من جهات المعنى لا في أصل المعنى؛ فمن اللافت أن (لعل) استعملت في القرآن مئة

---

(١) انظر: الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٢٦)، ١٧٧/١. وهذا قول جمهرة النحاة، وعليه شواهد كثيرة.

(٢) ابن فارس. معجم مقاييس اللغة، مادة (عل).

(٣) سيبويه. الكتاب، ٣٣١/١.

وتسعا وعشرين مرة، في حين أن (عسى) لم يُستعمل سوى ثلاثين مرة! فإذا كانا متفقين في معناهما اتفاقا تاما، فَلِمَ استُعملا في القرآن على هذا النحو غير المتساوي؟ ولم لَمْ يُكتفَ بأحدهما دون الآخر؟

إن الفرق، حسب نظر الدراسة، يكمن في جهة المعنى لا في المعنى نفسه، تلك الجهة هي الشدة والقوة ومعكوسهما؛ ذلك أن (لعل) تدل على معنى الرجاء المطلق، في حين أن (عسى) يدل على شدة الرجاء وقوته. بعبارة أخرى، إذا أراد الناطق أن يعبر عن شدة رجائه في حصول شيء معين، فإنه يستعمل (عسى)، وذلك حين تتوافر لديه قرائن تدل على أن ما يترجاه قريب من الوقوع، أو أن فيه احتمالية قوية في الوقوع؛ وأما إذا أراد أن يعبر عن الرجاء المطلق، فإنه يستعمل (لعل)، وذلك حال لم توجد لديه قرينة في إمكانية الوقوع، أو أن مَرْجُوَّه بعيد التحقق أو ربما أن تحققه محال.

إن هذا التفريق في الجهة بين اللفظين ليس تحكميا أو اعتباطيا، وإنما يستند إلى دليل واضح، هو المعنى الوضعي (=اللغوي)؛ فقد ذكر أن (عسى) تدل في معانيها اللغوية جميعا على معنى الشدة والقوة، في حين أن (لعل) تدل على معنى الضعف والقلة. ومن المعلوم أن المعاني التركيبية تؤخذ، في الأصل، من المعاني اللغوية؛ فيكون معنى (عسى)، بناء على هذا، دالا على شدة الرجاء أو شدة التوقع أو شدة القرب، أما (لعل)، فتدل على معنى الرجاء أو التوقع، اللذين ليس فيهما معنى الشدة أو القوة. لنأخذ الشواهد الآتية:

١. (فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ) (طه: ٤٤)

٢. (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ) (المؤمنون: ٩٩، ١٠٠)

٣. (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ) (غافر: ٣٦، ٣٧)

٤. (قَالُوٓا۟ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (الأعراف: ١٢٩)

٥. (فَصَبۡرٞ جَمِيلٌۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًا) (يوسف: ٨٣)

ففي الآية (١)، خرج معنى (لعل) إلى التوقع؛ أي: فقد يتذكر أو يخشى، ولكن توقع تذكر فرعون أو خشيته ليس قويا، وإنما يشعر بالضعف؛ فقرائن الحال -مِن تجبُّره، وادعائه الربوبية، وظلمه، وبطشه- تشير إلى ذلك، ومع كل هذا، فقد استخدم لفظ التوقع، وإن كان ضعيفا، كراهةَ أن يقنط موسى من دعوته إلى التوحيد.

وفي الآية (٢) ترج من الميت في أن يعمل من الصالحات بعد أن يُرجع إلى الدنيا، ولا شك في أنه ترج ضعيف؛ فالميت مدرك تماما أن لن يرجع، وبالتبع، لن يعمل من الصالحات شيئا. يقول القرطبي: "ولعل تتضمن ترددا، وهذا الذي يسأل الرجعة قد استيقن العذاب، وهو يوطن نفسه على العمل الصالح قطعا من غير تردد؛ فالتردد يرجع إما إلى رده إلى الدنيا، وإما إلى التوفيق؛ أي: أعملُ صالحا إن وفَّقْتَني، إذ ليس على قَطْعٍ من وجود القدرة والتوفيق لو رُدَّ إلى الدنيا"[١].

وفي الآية (٣)، يترجى فرعون بلوغ أسباب السماوات، فيطلع إلى إله موسى ﷺ؛ وهو رجاء ضعيف، بسبب أنه مستحيل الحصول مطلقا، ولذلك استعمل (لعل).

أما في الآية (٤)، فإن السياق يدل على شدة ترجي موسى إهلاكَ فرعون؛ إذ هذه الشدة تناسب شدة العذاب الذي تعرض له بنو إسرائيل. وفي الآية (٥) نرى أن ما وقع ليعقوب ﷺ من تفرق أولاده، وفقد بصره، يسوغ شدة ترجيه لأنْ يأتيه الله تعالى بأولاده جميعا.

من جهة أخرى، يمكن أن نلحظ، بنظرة عجلى، أن المترجَى أو المتوقَّع بـ(لعل) لم يتحقق؛ فتوقُّع تذكر فرعون وخشيته، وترجي الميت للعمل، وترجي فرعون لبلوغ الأسباب، كل هذا مما لم يتحقق وقوعه؛ في حين أن المترجى أو المتوقع بـ(عسى) قد تحقق؛ فترجي هلاك فرعون، وترجي يعقوب لمجيء أولاده، قد وقعا حقا. وتأسيسا على هذا، يمكن القول: إن (عسى) يستعمل لشدة ترجي الشيء الممكن الحصول أو توقعه، ذاك الشيء الذي فيه قرائن تومئ أن وقوعه محتمل جدا؛ بخلاف (لعل)، الذي يُترجى أو يُتوقع به الشيء المطلق، غير المقيد بالبعد أو الاستحالة أو الإمكانية.

---

(١) القرطبي. الجامع لأحكام القرآن، ١٢/١٥٠.

٦. إسناد الفعل الإنشائي

ما دمنا نتحدث عن البنية الدلالية لأفعال المقاربة، فمن الضروري أن نشير إلى واحدة من أبرز الإشكاليات التي تواجه المدقق في هذا الباب؛ ذلك أننا نرى (عسى) في جملة: (عسى أحمدُ أن ينجح) أُسند إلى المرفوع (=أحمد) لا إلى المتكلم، مع أن الرجاء واقع من المتكلم (=الراجي) لا من المتحدَّث عنه (=المرجو له)! ولا يظهر أثر للراجي في الجملة، ولو ظهر فلا إشكال، لكون فعل الرجاء حينئذ مسندا إلى المتكلم.

إن الأصل أنْ "لا يُسند فعل الإنشاء إلا إلى منشئه وهو المتكلم"[1]، لأن المتكلم هو المنشئ (=الموقع)، فهو المستفهِم أو المتمني أو المترجي، لا يصح إيقاع هذه المعاني من غيره، وإلا كان إخبارا منه عن استفهام غيره أو تمنيه أو ترجيه، كما إذا قلت: (يرجو علي نجاح أحمد)، فإنه إخبار لا طلب إيقاع.

لقد أوّل النحويون جملة (عسى زيد أن ينجح) بـ(قارب زيد النجاح)، ربما فرارا من الإشكال السابق، فيكون (قارب) مسندا إلى (زيد) على وجه الحقيقة، وهذا مشكل؛ فالمثال إنشاء للترجي، في حين أن التقدير إخبار عن القرب؛ والمثال دال -أيضا- على معنى الترجي، والتقدير دال على معنى المقاربة.

لعل إسناد (عسى) إلى غير المتكلم هو الإشكال الوحيد الذي تنبه له بعض النحويين في هذا الباب؛ قال ابن هشام: "ومما يحتاج إلى النظر قول القائل: عسى زيد أن يقوم[*]، فإنك إن قدرت فيه عسى فعلا إنشائيا، كما قال النحويون، أشكل؛ إذ لا يُسند فعل الإنشاء إلا إلى منشئه وهو المتكلم، كبعتُ واشتريتُ وأقسمتُ وقبلتُ وحرّرتُك. وأيضا، فمن المعلوم أن زيدا لم يترج، وإنما

---

(١) ابن هشام. تخليص الشواهد، ٣١٥.

(*) ربما يكون ذِكْره هذا المثالَ وحده دليلا على تخصيصه الإشكال السابق به. وليس كذلك؛ فالإشكال ظاهر في: (عسيتَ أن تنجح)، و(عساك أن تنجح)، و(عساه أن ينجح). أما إذا أُسند (عسى) إلى المتكلم، كما في: (عساني أن أنجح)، و(عسيتُ أن أنجح)، فلا إشكال واردا هنا مطلقا، لأن المسند إليه والمتكلم واحد. (الباحث)

المترجي المتكلم؛ وإن قدرته خبرا، كما في البيت والآية(**)، فليس المعنى على الإخبار، ولهذا لا يصح تصديق قائله ولا تكذيبه"(١). يقصد: أننا إذا عددنا (عسى) إنشاء، أشكل إسناده إلى غير المتكلم، لِمَ لم يظهر المتكلم (=المترجي) في جملة (عسى)؟ على الرغم من أن المترجي هو المتكلم لا المرفوع؛ وإذا عددناه خبرا لا يصح، لأن المعنى المقصود إنشاء الترجي (=إيقاعه)، بحيث نطلب به وقوع المترجّى.

يبدو هذا الإشكال أظهر إذا ما قارنا تركيب (عسى) بتركيبٍ رجائي آخر، من مثل: (أرجو أن ينجح أحمد)؛ فقد أستعمل (أرجو) فعلا خبريا، مخبِرا به عن رجائي نجاحَ أحمد، وقد أستعمله فعلا إنشائيا، طالبا به نجاحه، وهو الأكثر. وهذا الاستعمال هو ما يهمنا هنا. لكن هذا التركيب غير مشكل؛ إذ الراجي هو المتكلم -وقد ظهر في الجملة- والمسند إليه ضمير يعود إليه أيضا، فلا إشكال. ولعل الخطاطات التالية تُجلّي ذلك:

الجملة	المسند إليه	الراجي	المرجو له	المرجو منه	المرجو
أرجو أن ينجح أحمد	المتكلم	المتكلم	أحمد	؟	النجاح
عسى أحمد أن ينجح	أحمد	المتكلم	أحمد	؟	النجاح
لعل أحمد ينجح	أحمد	المتكلم	أحمد	؟	النجاح

الجملة	المسند إليه	الراجي	المرجو له	المرجو منه	المرجو
أرجو الله أن يَنجح/يُنجح أحمد	المتكلم	المتكلم	أحمد	الله تعالى	النجاح
عسى الله أن يُنجح أحمد	الله تعالى	المتكلم	أحمد	الله تعالى	النجاح
لعل الله يُنجح أحمد	الله تعالى	المتكلم	أحمد	الله تعالى	النجاح

(**) إشارة إلى قوله تعالى: (قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا) (البقرة: ٢٤٦)، وإلى قول رؤبة:

أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دائما ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صائما

(الباحث)

(١) ابن هشام، تخليص الشواهد، ٣١٥.

يلحظ من الخطاطتين السابقتين ما يلي:

١. أن المسند إليه والراجي في جملة (أرجو) واحد -دائما- هو المتكلم، في حين أن المتكلم في جملتي (عسى) و(لعل) لا يكون مسندا إليه أبدا، وإنما قد يكون هو (المرجو له) حينا، وقد يكون (المرجو منه) حينا آخر.

٢. أنه يصح تأويل (أن والفعل) بالمصدر في جملة (أرجو)، ولا يصح في جملة (عسى) ولا في جملة (لعل) إذا دخلت (أن) في تركيبها.

٣. أنه يجوز في جملة (أرجو) أن يسند الفعل المرجو إلى (المرجو له) أو ضميره، أما جملتا (عسى) و(لعل)، فلا يجوز أن يسند إلى الفعل المرجو فيهما إلا المسند إلى (عسى).

فكيف نفسر هذا الإشكال؟ يُتخلص منه، في ظن ابن هشام، بأن "ندعي أنها [أي عسى] هنا حرف بمنزلة لعل .... وإذا حملناها على الحرفية زال الإشكال، إذ الجملة الإنشائية حينئذ اسمية لا فعلية، كما تقول: لعل زيدا يقوم"(١). يقصد بكلامه هذا أنه يجب أن نعد (عسى) حرفا، فلا يكون مسندا، لأن الإسناد ليس من خصائص الحروف. وعلى هذا، يكون الرجاء واقعا من المتكلم -وإن كان ليس في الكلام إشارة إليه- كما أن المتكلم هو المترجي في (لعل زيدا يقوم)، وإن كان ليس في هذا الكلام إشارة إليه. هذا ما ذهب إليه، وهو يظهر تضاربا واضحا مع ما كان قرره قبلا من أن (عسى) فعل؛ فقد نص، في غير موضع، على أنه "فعل مطلقا، لا حرف مطلقا"(٢)!

ومهما يكن من أمر، فإن ما ذهب إليه ابن هشام ليس خلوا من الإشكال؛ إذ إن له جهتين، الأولى: أن الإسناد في الجملة ليس للمتكلم (=المترجي)، فإذا قلنا بالحرفية زال الإشكال. الثانية: أنه لا يظهر للمترجي أثر في الجملة، وهذا الإشكال موجود حتى لو قلنا بحرفية (عسى)! هذا من ناحية. من ناحية أخرى، يمكن أن يُسند الفعل الإنشائي -في غير هذا الباب- إلى غير المتكلم مع وقوعه حقيقة منه! وليس مثال أقرب على هذا من الجمل الدعائية، نحو: (غَفَرَ اللهُ لك)؛ إذ أُسند

---

(١) ابن هشام. تخليص الشواهد، ٣١٦. وانظر أيضا: العيني. المقاصد النحوية، ٥/٢؛ البغدادي. خزانة الأدب، ٣١٩/٩.

(٢) ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٢/١.

الفعل إلى لفظ الجلالة، مع أن الداعي هو المتكلم لا الله عز وجل. وعلى الرغم من هذا، لم يذهب ابن هشام ولا غيره إلى أن (غفر) ليس فعلا في مثل هذه السياقات! فهو كذلك إجماعا.

في تقديري، هناك تفسير آخر أحسن مما قيل وأقرب إلى الفهم؛ ذلك أن (عسى) في الأصل فعل إخباري يدل على الرجاء أو القرب أو الشك والاحتمال؛ فأصل جملة (عسى أحمد أن يُفلح): (قرب أحمد أن يفلح)، التي هي إخبار عن شدة قربه من الفلاح. ولمّا أرادوا أن يترجموا هذا المعنى بشدة، استخدموا لفظ (عسى)، لِما في أصل وضعه من الدلالة على معنى شدة القرب، وشدة الرجاء، وشدة الاحتمال[1]، ثم أدخلوا معنى الإنشاء (=الرجاء) على الجملة، كما دخل -أيضا- على جملة (غفَرَ الله لك) الدعائية، التي كانت في الأصل إخبارا، ثم صارت دعاء بعد أن دخلها الإنشاء.

بهذا الفهم ينتفي الإشكال في جملة (عسى)، ويصح حينئذ تقدير النحاة جملة (عسى أحمد أن ينجح) بـ(قارب أحمد النجاح)، بناء على أن الأصل إخبار، ثم دخله معنى الرجاء، فصار إنشاء.

ولعلنا نجد بعضا من إشاراتٍ على هذا عند بعض حذاق النحويين؛ قال ابن الحاجب تعليقا على تقدير النحاة (عسى زيد أن يخرج) بـ(قارب زيد الخروج): "ليس فيه معنى رجاء ولا إنشاء، وإنما هو تمثيل تقدير التحقيق بالإعراب اللفظي، كون أصلها ذلك، ثم دخلها معنى الإنشاء"[2]. وقريب من هذا قول الاسترابادي الشارح: "المعنى الأصلي: قارب زيد أن يخرج، أي الخروج، ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الأصل، بإفادة عسى لإنشاء الطمع"[3].

---

(١) أوضحت في الفصل الأول الملابسة بين المعنى الوضعي والمعنى السياقي، فليرجع إليه.

(٢) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩١/٢.

(٣) الاسترابادي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢.

الفصل الرابع

البنية التركيبية لأفعال المقاربة

- تمهيد
- البنية التركيبية عند القدماء
- البنية التركيبية عند المحدثين
- البنية التركيبية عند الباحث

١. تمهيد

سبق في الفصل الثالث حديث عن البنية الدلالية لأفعال المقاربة، وضحت فيه الدراسة الجانب الدلالي لتلك الأفعال بصورة أبرز مما هي عليه عند نحاتنا القدماء. ولا غنى للدارس عن بحث في بنيتها التركيبية، ووصف لأنماطها اللغوية المختلفة، فكان هذا المبحث في البنية التركيبية.

لقد طغى البحث الشكلي عند النحاة في دراسة هذه الأفعال، فقد عنوا جدا بالعوامل والشكليات؛ ولم يحفلوا كثيرا لا بالجانب الدلالي، ولا بالجانب التركيبي الوظيفي، الذي يدرس التراكيب بالنظر إلى الوظائف النحوية للعناصر المكونة للكلام.

تتخذ هذه الدراسة، في هذا الفصل، منحيين مختلفين: منحى وصفيا، يهدف إلى الكشف الدقيق عن استعمال تلك الأفعال في اللغة المستقراة عن العرب، في مرحلة التقعيد أو غيرها؛ ومنحى تفسيريا، يرمي إلى إبراز الإشكاليات التي تعترض الدارس في هذا الباب، أولا؛ وإلى بيان ما وقع فيه النحويون من عثرات في تحليلهم، تتناقض -أحيانا- تناقضا سافرا مع ما كانوا قرروه من أسس وقواعد ثانيا؛ ويكون، ثالثا، منهجا يسند الباحث في محاولة جديدة لدراسة البنية الشكلية التركيبية لها، في ضوء بعض معطيات علم اللغة الحديث.

٢. البنية التركيبية عند القدماء

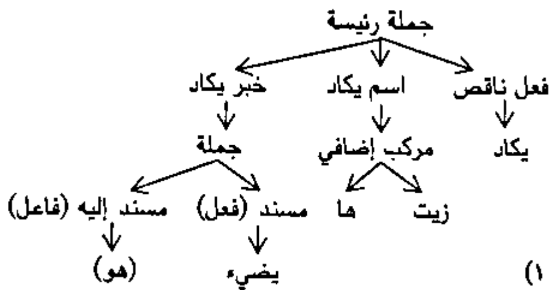
٢-١ أفعال القرب

أجمع النحاة على أن تركيب جملة (كاد) كتركيب جملة (كان) قولا واحدا؛ أي أن المرفوع اسم لـ(كاد)، والمضارع خبره. وهذا القول يفهم ضمنا من تشبيههم جمل أفعال المقاربة، بعامة، بجملة (كان)؛ يقول ابن مالك، على سبيل المثال: "فحق هذه الأفعال أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر"[١].

---

(١) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٧٥/١. وانظر أيضا: سيبويه. الكتاب، ١١/٣؛ ابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسبة، ٣٥١/٢؛ ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٧/٤؛ الشلوبيني. التوطئة، ٢٧٠؛ ابن الوردي. شرح التحفة الوردية، ١٨٤؛ ابن هشام. شرح اللمحة البدرية، ١٣/٢؛ ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، ١٨٤/١؛ الشارح الأندلسي. شرح ألفية ابن مالك، ٣/٢.

ولكون (كاد) من جملة أفعال المقاربة، فإنها كـ(كان) في العمل عندهم؛ نص سيبويه على هذا، فقال: "فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم"[1]. ويمكن أن تمثل جملة (يكاد زيتها يضيء)، حسب تصور النحاة، على النحو الآتي:



(شكل ١)

ولا يختلف تركيب الجملة -عندهم- ولو اقترن المضارع بـ(أن)، فإنه يظل خبرا لـ(كاد)[2]؛ بدليل أنهم لم ينصوا على اختلاف إعراب (كاد)، مقروناً خبرها بـ(أن) وغيرَ مقرون بها، ربما لأنهم لا يرونها (أي: أن) أصلا في تركيب جملة (كاد)؛ إذ يعدونها ضرورة لا تجوز إلا في شعر؛ يقول سيبويه: "وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعر"[3]، ويقول في موضع آخر: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن"[4]. وهذا في الواقع غريب؛ إذ كيف تجاهل النحاة مصدرية (أن)، هنا، على حين كان دخولها في جملة (عسى) سببا رئيسا في اختلافهم اختلافا واسعا في تركيبها وقتئذٍ؟ هذا سؤال كان حريا بأن يجيب عنه النحاة.

اعتل النحاة، لعدم اقتران (كاد) بـ(أن)، بأنها "تخلص الفعل للاستقبال، وكاد تدل على قربه من الحال كما سبق، فالإتيان بأن بعدها مناقَضة لمدلولها"[5]؛ يقصدون أن (كاد) يدل على شدة القرب

---

(١) سيبويه. الكتاب، ١١/٣.

(٢) لم أجدا أحدا من النحاة تنبه إلى أن دخول (أن) في سياق (كاد) مشكل، كما الحال في (عسى)، غيرَ ابن الناظم (شرح ألفية ابن مالك، ٥٩)، فقد نص على "أن أفعال المقاربة ملحقة بكان إذا لم يقترن الفعل بعدها بأن، أما إذا اقترن بها فلا". ولئن كان قال ذلك، فإنه لم يقدم تفسيرا بديلا عن تفسير النحاة، حال اقترن (كاد) بـ(أن).

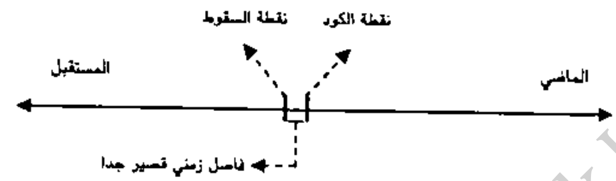
(٣) سيبويه. الكتاب، ١٢/٣.

(٤) المرجع السابق، ١٥٩/٣.

(٥) ابن قيم الجوزية. إرشاد السالك، ٢٢٠/١-٢٢١.

من وقوع الحدث[١]، و(أن) تخلصه للاستقبال، فتنافيا.

وهذا، في الحقيقة، كلام غير دقيق؛ فإن زمن الحدث في جملة (كاد) مستقبل بالنسبة لزمن الكود، كانت (أن) في السياق أو لم تكن؛ فلا تناقض بينها وبين (كاد). لننظر الجملة التالية:



(كاد الغلام يسقط)

ملحوظة: لا يلتقي زمن الكود مع زمن السقوط البتة؛ فهو مستقبل بالنسبة له أبدا، اقترن (كاد) بـ(أن) أو لم يقترن

فزمن السقوط مستقبل بالنسبة لزمن الكود، على الرغم من كونه قريبا جدا منه حتى مع غياب (أن)؛ فليس ثم مانع من دخولها في سياق (كاد) -إذاً- ولا تناقض بينهما! وإذا كانت (أن) تخلص الفعل للاستقبال، فما القول في حال حذفت من سياق (عسى)، إذا ما عرفنا أن زمنه هو الاستقبال، عندهم، على وجه اللزوم؟ ثم كيف يكون دخول (أن) مناقضا لـ(كاد)، وعليه شواهد كثيرة جدا من اللغة المستقراة عن العرب، كما سيأتي؟

على أي حال، لم يترك النحاة مسألة الاقتران هملا، ولم نَعْدَم لهم في ذلك جوابا؛ فقد قالوا: "إذا رأيت أن في أخبار هذه الأفعال، فإنما هي مشبهة بعسى"[٢]! ولا يخفى ما في هذا الجواب من ضعف وعدم قدرة على الإقناع، ومن احتكام إلى الشكلنة النحوية -كما العادة- مأتاها الشبة التركيبي بين جملتي (كاد) و(عسى)!

أقول: إذا كانوا لجأوا إلى تشبيه (كاد) -حال اقترن خبره بـ(أن)- بـ(عسى)، فهل هو شبه شكلي محض أو شبه دلالي؟ أيًا كان جوابهم برز لنا -في الواقع- مشكل؛ فإن قالوا: إنه شبه شكلي، فلا منفذ إلى حل الإشكال، ويبقى السؤال قائما: لماذا دخلت (أن) في سياق (كاد)؟ وما معنى شبه

---

(١) أجمع النحاة على أن دخول (أن) في سياق (كاد) ليس أصلا، بسبب دلالتها على الاستقبال. انظر مثلا: الزبيدي. الواضح، ١٢٩؛ ابن برهان. شرح اللمع، ٢/٤٢٥.

(٢) ابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسبة، ٢/٣٥٢. وانظر أيضا: ابن قيم الجوزية. إرشاد السالك، ١/٢٢٠-٢٢١.

(كاد) بـ(عسى) تركيبيا؟ وإن قالوا: إنه شبه دلالي، لم يكن لهذا وجه من الصحة؛ إذ إن (كاد)، مقرونا بـ(أن) وغير مقرون، دال على معنى القرب الشديد، كما تشهد بذاك النصوص، ولا يدل، أبدًا، على معنى الرجاء، الذي يدل عليه (عسى).

ومهما يكن من أمر، فدخول (أن) في جملة (كاد) ليس ضرورة؛ إذ ورد كثيرا في كلام العرب كله، منثوره ومنظومه؛ فمن المنثور:

١. جاء في الحديث[١]: (عن أنس بن مالك قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاءه رجل، فقال: يا رسول الله، قَحَطَ المطر، فادع الله أن يسقينا! فدعا فمُطِرْنا، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)[٢].

٢. (قال النبي ﷺ: أصدق كلمة قالها الشاعرُ كلمةُ لبيد: ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ. وكاد أمية بن أبي الصلْت أن يُسلِم)[٣]. وقد تواترت أكثر كتب السنة على رواية هذا الحديث بهذا اللفظ ذاته.

٣. (دخل شباب من قريش على عائشة وهي بمنى وهم يضحكون، فقالت: ما يضحككم؟ قالوا: فلان خر على طنب فسطاط، فكادت عنقه أو عينه أن تذهب)[٤].

٤. (عن عمران بن حصين قال: جاء النبيَّ ﷺ ناسٌ من بني تميم، فقال: أبشروا يا بني تميم. قالوا بشرتنا فأعطنا، قال: فكان وجه رسول الله ﷺ كاد أن يتغير)[٥].

---

(١) ينبغي إلا يُلتفت إلى الخلاف في مسألة عدم جواز الاستشهاد بالحديث، بحجة أنه مروي بالمعنى، وأن رواته أعاجم؛ فإن كثيرا من أمثال العرب وخطبهم وأشعارهم مروية بالمعنى، بدليل تعدد روايات الشاهد الواحد. وإذا كان النحاة عدلوا إلى الاستشهاد بالشعر لكونه يروى باللفظ، فقد جعلوه موطن ضرورة! وحتى لو كان مرويا بالمعنى، فإن الرواة كانوا إما عربا خلصا، فكلامهم حجة؛ وإما أعاجم، فإن أبا النحو كان أعجميا، وليس هذا موضع قدح فيه. أضف إلى ذلك أن الرواة قد عرفوا بحرصهم على نقل اللفظ بحرفيته، لما لكلام النبي ﷺ من قدسية في نفوسهم.

(٢) صحيح البخاري، حديث (٩٦٩)، ٣٤٤/١.

(٣) المرجع السابق، حديث (٣٦٢٨)، ١٣٩٥/٣.

(٤) صحيح مسلم، حديث (٢٥٧٢)، ١٩٩١/٤.

(٥) مسند أحمد، ٤٣٣/٤.

٥. قال العرب في المثل: "كاد العروس أن يكون ملكا"[١].

٦. وقالوا أيضا: "كاد المُنتَعِل أن يكون راكبا"[٢].

٧. جاء في كتاب جمهرة خطب العرب: "وذكر أعرابي امرأة، فقال: كاد الغزال أن يكونها، لولا ما تم منها وما نقص منه"[٣].

٨. وفيه أيضا: "فتبسم المعتصم وقال: كاد، واللهِ يا تميم، أن يسبق السيف العذل"[٤].

٩. جاء في العقد الفريد: "قال الأحنف بن قيس: كاد العلماء أن يكونوا أربابا"[٥].

ومن المنظوم:

١٠. قول علباء بن أرقم[٦] (جاهلي):

بَصُرْتُ بِهِ يَوْمًا وَقَدْ كادَ صُحْبَتي ... مِنَ الجوعِ أنْ لا يَبْلُغوا الرَّجْمَ الوَحَمْ

١١. مجنون ليلى[٧] (٦٨ هـ):

فَوَاللـــهِ وَاللـــهِ العَزيـــزِ مَكانَـــةً ... لَقَدْ كادَ روحي أنْ يَزولَ بِلا أمْري

١٢. القتّال الكِلابي[٨] (٧٠ هـ):

رجـــالٌ بِأيْـــديها دِمـــاءٌ وَنائِـــلٌ ... يَكـــادُ عَلـــى الأعْـــداءِ أنْ يَتَحَلَّبـــا

١٣. عمر بن أبي ربيعة[٩] (٩٣ هـ):

وَقَـــضى الأوْطـــارَ مِنْهـــا بَعْـــدَما ... كـــادَتِ الأوْطـــارُ أنْ لا تَنْقَـــضي

---

(١) الزمخشري. المستقصى من أمثال العرب، ٢٠٣/٢.

(٢) التوحيدي، أبو حيان. البصائر والذخائر، ١٤٥/٥.

(٣) صفوت، أحمد زكي. جمهرة خطب العرب، ٢٩٩/٣.

(٤) المرجع السابق، ١٤٧/٣.

(٥) ابن عبد ربه. العقد الفريد، ٢١٤/٢.

(٦) الأصمعي. الأصمعيات، ١٥٨.

(٧) ديوان مجنون ليلى، ١٢٢.

(٨) ديوان القتال الكلابي، ٣٤.

(٩) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ٤٤٣.

١٤. ذو الرُمة[1] (١١٧ هـ):

وَجَدْتُ فُؤادي كادَ أنْ يَستَفِزّهُ رَجيعُ الهَوى مِنْ بَعْدِ ما يَتَذَكّرُ

١٥. يزيد بن الطثرية[2] (١٢٦ هـ):

فَرَشْتُ بِقيلٍ كادَ يَشفي مِنَ الهَوى تَكادُ لَهُ أكْبادُنا أنْ تَقطّعا

وعلى الاقتران شواهد ثرة جدا، لا يمكن أن يُنظر معها إلى عد (أن) ضرورة. وقد أحسن ابن مالك[3] حين رأى أن قول الشاعر:

أبَيْتُمْ قَبولَ السّلْمِ مِنّا فَكِدتُمُ لَدى الحَرْبِ أنْ تُغْنوا السُيوفَ عَنِ السَلْ

ليس بضرورة، لمكنته من أن يقول:

أبَيْتُمْ قَبولَ السّلْمِ مِنّا فَكِدتُمُ لَدى الحَرْبِ تُغْنونَ السُيوفَ عَنِ السَلْ

جدير بالذكر، قبل الفراغ من هذه المسألة، أنّ أحد الباحثين المحدثين[4] أشار إلى أن اقتران ما يسمى بخبر (كاد) بـ(أن) قليل "إلى أدنى حدود القلة، مما يقربه من الندرة"[5]، وقد بنى رأيه هذا على استقرائه الشواهد المنظومة والمنثورة، فوجدها -على زعمه- كما التالي:

نوع النص	العدد
الحديث النبوي	١٧
نثر في عصر الاحتجاج	٨
شعر في عصر الاحتجاج	٧
نثر المولدين	١١
شعر المولدين	١٧
المجموع	٦٠

(١) ديوان ذي الرمة، ٢٠٣.

(٢) الضامن، حاتم. شعر يزيد بن الطثرية، ٤٧.

(٣) انظر: ابن مالك. شواهد التوضيح والتصحيح، ١٦٠.

(٤) محمد الباتل. كاد واتصال خبرها بأن في التراث. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مجلد (٧)، عدد (١)، (١٩٩٥).

(٥) البحث السابق، ٣٥.

وفي الواقع، إن كلامه هذا عارٍ من الدقة تماما؛ فقد استقرت من مصادر الحديث كتبا ثمانية[1]، حسب، فوجدت فيها ما يُنَيِّف على السبعين شاهدا، وردت فيها (أن) في سياق (كاد)! وتاليا سردها[2]:

الكتاب	المؤلف	رقم الصفحات	التكرار
الموطأ	مالك (١٧٩ هـ)	١/٥٠، ١/٧٩، ٢/٤٥٥	٣
مسند أحمد	أحمد (٢٤١ هـ)	١/٤٣٧، ٣/١٧١، ٣/١٩٦، ٣/١٩٩، ٣/٢١٧، ٤/٣٩، ٤/١٤٨، ٤/٢١٨، ٤/٤٣٣، ٥/٨، ٥/١٢، ٥/١٤، ٥/١٩٠، ٥/٢٠١، ٥/٣٨٩، ٦/٢٥	١٦
صحيح البخاري	البخاري (٢٥٦ هـ)	١/٣٢٢، ١/٣٤٤، ١/٤٦٦، ٢/٧٣٨، ٤/١٦١٠، ٤/١٧٨٠، ٤/١٨٣٣، ٤/١٨٣٩	٨
صحيح مسلم	مسلم (٢٦١ هـ)	١/١٠٥، ١/٤٣٨، ١/٥٠٦، ٢/٩٧١، ٢/١١٠١، ٤/١٧٦٨، ٤/١٩٣١، ٤/١٩٩١، ٤/٢١٤٥، ٤/٢٤٢٢	١٠
صحيح ابن حبان	ابن حِبّان (٣٥٤ هـ)	٥/٤٩١، ٧/٣١٧، ٨/٤١٧، ١٣/٧٢، ١٣/١١٤، ١٥/٢٤٣، ١٥/٢٩٧	٧
المستدرك	الحاكم (٤٠٥ هـ)	١/٧٠٢، ٢/١٥١، ٢/٣٥٩، ٢/٥٢٤، ٢/٦٢٨، ٣/١٤٣، ٣/٣٨٩، ٣/٤٤٧، ٣/٤٦٩، ٤/٢٤١	١٠
المسند	الأصبهاني (٤٣٠ هـ)	١/٢٥٠، ١/٣٦٦، ٢/٢٣٦، ٢/٢٧٦	٤
مجمع الزوائد	الهيثمي (٨٠٧ هـ)	١/٣٠٤، ١/٣٢١، ٣/١٧١، ٤/٢٧٣، ٦/١١٨، ٦/٢٢١، ٧/٤٨، ٨/٧٨، ٨/٧٩، ٨/٢٦١، ٩/٢٣١، ٩/٢٣٣، ١٠/٢٦٦، ١٠/٣٧٣	١٤
المجموع			٧٢

(١) ولو استقرينا مصادر الحديث جميعها، لوقع لنا من ذلك شيء كثير جدا.

(٢) هذه الإحصاءات لا تشمل الأحاديث المكرورة في الكتب المختلفة.

وأما ما قاله من أن الشواهد المنظومة في عصر الاحتجاج بلغت سبعة فقط، فهذا قول ينقصه قد من عدم الدقة؛ فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، ثَمّ اثنان وعشرون شاهدا شعريا وقعتُ عليها في مرحلة التقعيد! وإن تعجب، فعجب قوله: إن شواهد شعر المولدين، حتى العصر الحديث، بلغت سبعة عشر فقط! وحسبي أني استقريت ديواني ابن الرومي (٢٨٣ هـ) ومهيار الديلمي (٤٢٨ هـ)، فوجدت فيهما أربعة وعشرين نصا على الاقتران! ولو كان المقام يسمح بالإطالة، لذكرت من أشعار المولدين نصوصا تبلغ المئات.

وبعد، فهل يصح تفسير النحاة لجملة (كاد) بأنها كجملة (كان)؟

سبق في الفصل الثاني حديث مطول عن الفعل الناقص، رجحت الدراسة فيه أن هذا المصطلح خطأ، وأن النحاة أخطأوا في عدهم بعض الأفعال ناقصة، من جهةٍ أنّ الفعل إذا نقص منه الحدث، بناء على ما يقولون؛ وإذا نقص منه الزمن، بناء على أن الزمن ليس من صيغة الأفعال أو بنيتها بعامة، وليس من صيغة أفعال المقاربة أو بنيتها بخاصة[1]، فماذا يبقى من ركني الفعل، اللذين هما الحدث والزمن؟

وإذا كان النقص عدم اكتفاء بالمرفوع، فقد ذكرت الدراسة، غير مرة، أن مجرد حاجة الفعل للتتمة لا يعني أن الفعل ناقص؛ فكل ما يريد الناطق إبرازه وإيصاله، فإنه لازم وعمدة في المعنى، ولو سُمّي في عرف النحاة بالفضلة[2].

أضف إلى ذلك أن ما يسمونه باسم (عسى) و(كاد) أو خبرهما، لا يعبر عن وظيفة نحوية واضحة! فما وظيفة الاسم في التركيب؟ وهل وظيفة الخبر هي الإخبار عن (عسى) أو عن الاسم؟ وتأسيسا على هذا، لا يصح أن توصف هذه الأفعال بالنقص، وإنما هي أفعال تامة كغيرها، تدل على الحدث، وتقع مسندة في جملتها.

---

(١) النحاة يقولون: إن أفعال المقاربة لم تدخل على الجمل لإرادة معنى الزمن، كما في (كان)، وإنما لمعان أخرى، هي: الرجاء والقرب والشروع. وبناء على ذلك، فهي لا تدل على الزمن.

(٢) وسيأتي التفصيل في هذا قريبا.

٢-٢ أفعال الرجاء

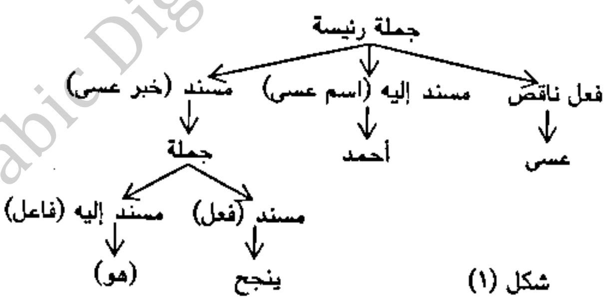
يشيع عند النحاة في تحليلهم لجملة (عسى) أن يقسموها إلى أقسام، بحسب الأنماط المختلفة؛ ويعود تفريقهم بين تلك الأنماط إلى وجود (أن) أو عدمها، وإلى التغير في موقعية (عسى) تقديما وتأخيرا؛ وإن كانت هذه الأنماط تعود كلها إلى نمط واحد، كما سيأتي. وقد ذكروها على النحو التالي:

أولا: (عسى + اسم مرفوع + يفعل)، نحو قول عنترة بن شداد[١] (٢٢ ق.هـ):

عَســى الأيَــامُ تُــنْعِمُ لــي بِقُــرْبٍ وَبَعْــدَ الهَجْــرِ مُــرُّ العَــيْشِ يَحْلــو

وجملة (عسى)، في هذا النمط، بمنزلة جملة (كان)؛ يقول سيبويه: "فكدت -فَعِلْتُ وفَعَلْتُ- لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، وأفعل ها هنا بمنزلتها في كنت، إلا أن الأسماء لا تستعمل في كدت وما أشبهها. ومثل ذلك عسى يفعل ذاك"[٢].

و(عسى) -هنا- بإجماع النحاة فعل ناقص؛ يقول المرادي: "واعلم أن عسى لها أحوال، الأول: أن يكون خبرها فعلا مضارعا مجردا من أن -وهو قليل كما سبق- ولا إشكال في أن الفعل خبرها، وهي عاملة عمل كان"[٣].



شكل (١)

وقد نبهوا إلى أن حذف (أن) من جملة (عسى) ضرورة وخلاف الأصل؛ يقول الزبيدي: "ولا يحسن إسقاط أن من قولك: عسى زيد أن يقوم، إلا في ضرورة الشعر"[٤]. وأحسب أن في قولهم

---

(١) ديوان عنترة، ١٩٠.

(٢) سيبويه. الكتاب، ١١/٣.

(٣) المرادي. الجنى الداني، ٤٦٣. وانظر: السيوطي. همع الهوامع، ٤١٦/١.

(٤) الزبيدي. كتاب الواضح، ١٢٩.

اضطرابا وتناقضا؛ فإنهم -كما يُعلم- أجمعوا على أن جمل أفعال المقاربة هي، في الأصل، من باب جملة (كان)؛ فكيف يتسق لهم أن يجعلوا حذف (أن) ضرورة وخلاف الأصل في (عسى)، على الرغم من أن وجود (أن) في التركيب مخرج لجملة (عسى) عن باب (كان)[1]؟ لا جرم أن هذا قياس فاسد، يوضحه الرسم التالي:

مقدمة ١: جملة (عسى) من باب جملة (كان)

↓

مقدمة ٢: الأصل في خبر (عسى) أن يقترن بـ(أن) وحذفها ضرورة

↓

مقدمة ٣: لا يجوز أن يعرب المضارع المقترن بـ(أن) خبر (عسى)

يعني أن (عسى ليس من باب كان)

المقدمة (١) تتعارض بوضوح مع المقدمة (٣)

على أن تجرد جملة (عسى) من (أن) ليس ضرورة شعر؛ فقد وقع منه كثير في المنثور، منه:

١. قال رسول الله ﷺ: (عسى أحدكم يخبر بما صنع بأهله ....)[2].

٢. وقال: (ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته!)[3].

٣. وقال: (إذا وجد أحدكم النوم، وهو يصلي، فلينم حتى يذهب نومه، فإنه عسى يريد أن يستغفر، فيسب نفسه)[4].

٤. وجاء في الحديث: (فقال بعض القوم: بأبي وأمي! عندي نصابٌ عسى يوافقه)[5].

٥. وفيه: (عن عبد الله بن مسعود قال: عسى رجل يقول: إن الله أمر بكذا، أو نهى عن كذا! فيقول الله عز وجل له: كذبت)[6].

٦. (أن ابن منية -رجلا من قريش- التمس رجلا يجري له سهمه ويكفيه أمره، فلما أتاه

---

(١) أكثر النحاة ذهبوا إلى أن جملة (عسى) ليست من جملة (كان) إذا دخل في خبرها (أن).

(٢) ابن أبي شيبة. مصنف ابن أبي شيبة، ٣٩/٤.

(٣) سنن الترمذي، حديث (٢٦٦٤)، ٣٨/٥.

(٤) سنن الدارمي، حديث (١٣٨٣)، ٣٧٢/١.

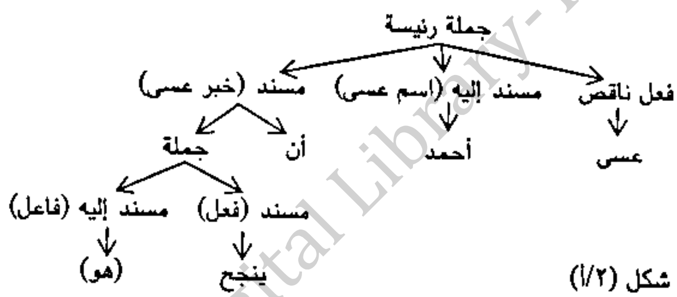
(٥) المقدسي. الأحاديث المختارة، ٢٤٨/٦.

(٦) الهيثمي. مجمع الزوائد، ١٧٧/١.

الأجير، فقال: لا أدري ما عسى سهمي يبلغ[1].

ثانيا: (عسى + اسم مرفوع + أن + يفعل)، نحو قوله تعالى: (فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ) (المائدة: ٥٢). وقد اختلفوا في تحليل هذا التركيب على مذاهب:

أ- أنه فعل ناقص بمنزلة (كان)؛ فالمرفوع اسمه، والمصدر خبره. ذهب إلى هذا: الزبيدي[2] (٣٧٩ هـ)، وابن برهان[3] (٤٥٦ هـ)، وابن بابشاذ[4] (٤٦٩ هـ)، والأنباري[5] (٥٧٧ هـ)، وابن يعيش[6] (٦٤٣ هـ)، وابن الحاجب[7] (٦٤٦ هـ)، وابن عقيل[8] (٧٦٩ هـ)، والزركشي[9] (٧٩٤ هـ)، والجامي[10] (٨٩٨ هـ). وهو مذهب الجمهور[11].



شكل (٢/أ)

---

(١) الخراساني. كتاب السنن، حديث (٢٣٦٣)، ١٧٤/٢.

(٢) انظر: الزبيدي. كتاب الواضح، ١٢٩.

(٣) انظر: ابن برهان. شرح اللمع، ٤٢٥/٢.

(٤) انظر: ابن بابشاذ. شرح المقدمة المحسبة، ٣٥٢/٢.

(٥) انظر: الأنباري. أسرار العربية، ١٢٦.

(٦) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٣/٤.

(٧) انظر: ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩٠/٢-٩١.

(٨) انظر: ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٩٩/١.

(٩) انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٤٢/٤.

(١٠) انظر: الجامي. الفوائد الضيائية، ٢٩٩/٢.

(١١) انظر مثلا: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٢١٤/٤؛ أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٢/٢؛ المرادي. الجنى الداني، ٤٦٤؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٣/١؛ ابن هشام. شرح اللمحة البدرية، ١٩/٢؛ الأهدل. الكواكب الدرية، ٢٤٦/١.

وفي هذا التأويل مشكل تنبه له بعض النحاة؛ ذاك أنّ (أن) -الناصبة للمضارع- تؤول معه بمصدر صريح، فيلزم منه أن يُخبَر عن الجثة (=اسم ذات) بالمصدر (=اسم معنى)، "والمصدر لا يكون خبرا عن الجثة"[1] بالقطع، فلا ينفع أن نقول: (عسى أحمد نجاح). وتخلصا من هذا الإشكال أجاب النحاة عنه بأجوبة[2]:

١. أن ثم مضافا يقدر إما قبل الاسم، فيكون التقدير (عسى حال أحمد النجاح)؛ وإما قبل الخبر، فيكون التقدير (عسى أحمد ذا نجاح).

٢. أن الإخبار بالمعنى عن الذات إنما هو من باب المبالغة والتكثير.

٣. أن (أن) زائدة وليست مصدرية، ولكنه جيء بها "لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك"[3]، لأن (عسى) مستقبل، فناسبه دخول (أن) على المضارع، لتخلصه إلى الاستقبال.

لعل نظرة عجلى تظهر أن في هذه التخريجات تعسفا واضحا، وإخراجا للكلام عن مقتضى الظاهر، كان الباعث عليها نزوع النحاة إلى أن تتسق لديهم البنى الشكلية التي تصوروها، بأي طريقة كانت! وما قالوه يبدو غير منطقي؛ أما تقديرهم المضاف قبل الاسم أو الخبر، فإنه "لم يظهر في اللفظ أبدا، لا في الاسم ولا في الخبر"[4]؛ ولا يجوز الحذف بلا قياس ولا دليل، كما أجمع النحاة؛ بخلاف حذف (أن) في جملتي (كاد) و(عسى)، وبخلاف حذف الجار قبل (أن)، فإنه مما جاء به السماع، ومما يطرد في القياس.

وأما أن (أن) ليست مصدرية، فظاهر الفساد؛ ذلك أنهم ذكروا أن دخول (أن) في جملة (عسى) أصل، وحذفها خلاف الأصل؛ فكيف يكون دخولها أصلا في التركيب، ثم تُعدُّ زائدة فيه؟ هذا تناقض ظاهر من جهة. ومن جهة ثانية، فإن النحاة لم يقولوا بزيادة (أن) الداخلة على المضارع مطلقا[5]،

---

(١) المرادي. الجنى الداني، ٤٦٤. وانظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٢/١؛ الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢.

(٢) انظر مثلا: ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٢/١؛ الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٠/١.

(٣) الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٠/١.

(٤) الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٢/٢.

(٥) ذكر النحاة (ابن هشام. مغني اللبيب، ٨١/١-٨٢؛ المرادي. الجنى الداني، ٢٢١-٢٢٢) مواضع زيادة (أن)، وحددوها

-

بل إنهم رفضوا القول بزيادتها ما دامت عاملة، إذ الزائدة لا تعمل شيئا[1]؛ فلماذا قالوا بزيادتها في هذا الموضع تحديدا؟ ألأنْ وجودها يخرم قواعدهم، فكان لزاما عليهم القول بزيادتها تخلصا من الإشكال؟!

لقد أهمل النحاة وظيفة (أن) التركيبية دون وظيفتها الدلالية، فزعموا أنها دخلت لتخلص الفعل للاستقبال؛ فإذا كانت هذه وظيفتها، فَلِمَ عدوا الشاهد الذي حلت فيه (السين) محل (أن)، وهو قول الشاعر:

عَسى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ ... سَتُطْفِئُ غُلاَّتِ الكُلَى وَالجَوانح

شاذا[2]، على الرغم من أن (السين) تخلص الفعل للاستقبال عندهم كـ(أن)؟ لقد كان الواقع يقضي بأن دخول (السين) أولى من (أن)؛ إذ تؤدي الغرض الذي تؤديه (أن)، وتكون فوق ذلك أصلا في الكلام وليست زائدة.

ب- أنه فعل متعد بمنزلة (قارب) معنى وعملا؛ فالمرفوع فاعل، و(أن) والفعل مفعول به. وهذا قول سيبويه[3] (١٨٠ هـ)، والمبرد[4] (٢٨٥ هـ)، وثعلب[1] (٢٩١ هـ)،

بارابعة: أن تقع بعد (لمّا) التوقيتية؛ أن تقع بين فعل القسم و(لو)؛ أن تقع بين الكاف ومجرورها؛ أن تقع بعد (إذا). وواضح من هذا أنها لا تكون زائدة إذا جاءت قبل المضارع.

(١) انظر مثلا: المرادي. الجنى الداني، ٢٢٢؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٣/١.

(٢) انظر مثلا: الجرجاني. المقتصد، ٣٧٥/١؛ البغدادي. خزانة الأدب، ٣٤١/٩.

(٣) يقول سيبويه (الكتاب، ١٥٧/٣): "وتقول عسيت أن تفعل، فأن ها هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي قاربت ذاك". وفي قوله هذا إشارتان، الأولى: أن (عسى) عنده ليس فعلا ناقصا، وإنما هو فعل تام كـ(قارب) معنى وتركيبا؛ فيكون المرفوع فاعلا له، والمصدر المؤول من (أن) والمضارع مفعولا به. الثانية: أن (أن) حرف مصدري.

(٤) يبدو كلام المبرد غير متسق، إذ يقول في موضع (المقتضب، ٦٨/٣): "اعلم أنه لا بد لها من فاعل، لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل. وخبرها مصدر، لأنها لمقاربته، والمصدر اسم الفعل وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك وقاربته بالنية. وأن أقوم في معنى القيام". ويقول في موضع آخر (المقتضب، ٧٥/٣): "لأن عسى فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها".

كلامه مُلبِس؛ فالجزء الأول منه يومئ إلى أنه يعد (عسى) فعلا تاما، له فاعل ومفعول؛ والجزء الثاني -وهو قوله: (وخبرها مصدر...)- يشير إلى عده إياه فعلا ناقصا كـ(كان)، له اسم وخبر. أما الجزء الأخير، فيدل على أنه فعل متعد

والزجاجي[٢] (٣٧٧ هـ)، وأبو بكر خطاب[٣] (٤٥٠ هـ)، والجرجاني[٤] (٤٧١ هـ)،

بحرف، وأن المصدر المؤول من (أن) والفعل منصوب على نزع الخافض.

ولعل ما يؤكد ما أذهب إليه، من عدم وضوح رأي المبرد وعدم اتساق قوله في تفسير تركيب هذه الأفعال، وبخاصة (عسى)، اختلافُ النحاة في نقلهم مذهبَه؛ فابن هشام (مغني اللبيب، ٢٤٣/١) ينسب إليه القول بأن (عسى) فعل متعد بمعنى (قارب)، وأنّ (أنْ) والفعل مفعول به؛ وفي موطن آخر ينسب إليه أنه فعل قاصر (=لازم)، و(أن) والفعل منصوب على نزع الجار توسعا.

والحقيقة أنه لا يوجد في كلام المبرد نص واضح يدل على هذا، وإنما أشار إلى هذا إشارة عابرة حين قال (المقتضب، ٦٨/٣): "وعسيت أن أقوم أي: دنوت من ذلك". وهذا السيوطي (همع الهوامع، ٤١٦/١) ينقل عنه أن المصدر المؤول مفعول به. أما محقق المقتضب الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة (المقتضب، ٦٨/٣، حاشية ٢)، فيذهب إلى أن المبرد، وكذا سيبويه، "يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها؛ فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها. وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا".

لا أظن ما زعمه المحقق صحيحا؛ فبالإضافة إلى أن هذا الرأي هو ما يُفهم من أقوالهما، كما جاءت في كتابيهما لا كما نُقلت عنهما، فقد نسب هذا القولَ إلى سيبويه والمبرد أئمةٌ في النحو واللغة؛ يقول ابن مالك (شرح عمدة الحافظ، ٨٢١؛ شرح التسهيل، ٣٨٠/١): "وليس المقرون في هذا الباب عند سيبويه خبرا، بل هو عنده منصوب بإسقاط حرف الجر أو على المفعولية لتضمن الفعل معنى قارب". ويقول الشارح الأندلسي (شرح ألفية ابن مالك، ٣/٢): "وإذا كان الفعل مقرونا بأن، فظاهر كلام سيبويه أنه في موضع المفعول". ويقول ابن هشام (شرح اللمحة البدرية، ١٩/٢): "وقد خالف في ذلك أبو العباس المبرد إذا اقترن الخبر بأن، فجعلها من باب الفعل والفاعل والمفعول". وفي موضع آخر (مغني اللبيب، ٢٤٢/١) ينسب لسيبويه والمبرد أنه "فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا".

ثم نحويون أخرون قد نجد في كلامهم لَبسًا وخلطا؛ فالأنباري -مثلا- يقول (أسرار العربية، ١٢٦): "فإن قيل: فماذا تعمل عسى؟ قيل: ترفع الاسم وتنصب الخبر". ثم يقول: "فقالوا: عسى الغوير أبؤسا، فنصبوه بعسى لأنهم أجروها مجرى قارب، فكأنه قيل: قارب الغوير أبؤسا". وانظر ممن في كلامه خلط: ابن الخشاب. المرتجل، ١٢٩؛ ابن كمال باشا. أسرار النحو، ٢٥١.

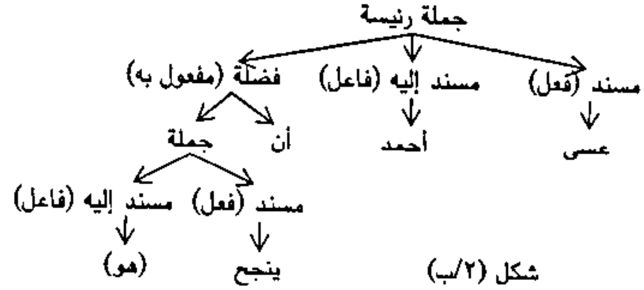
(١) هذا ما يُفهم من قوله. انظر: ثعلب. مجالس ثعلب، ٣٠٧/١.

(٢) انظر: الزجاجي. الجمل، ٢٠٠.

(٣) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٩/٢.

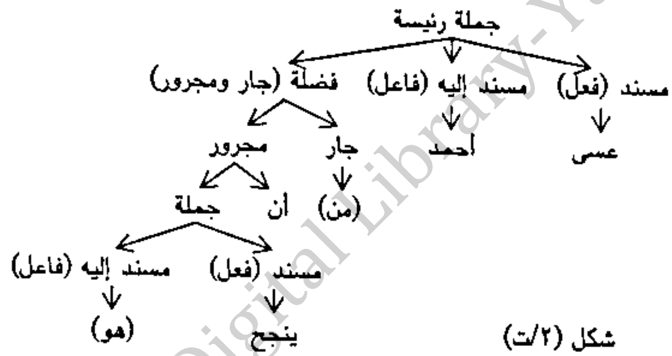
(٤) انظر: الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٥٦/١-٣٥٧.

والشلوبيني[١] (٦٤٥ هـ)، وابن الناظم[٢] (٦٨٦ هـ).



شكل (٢/ب)

ت- أنه فعل لازم بمنزلة (قَرُبَ)، وحُذِف الجار توسعا؛ فالمرفوع فاعل (عسى)، و(أن) والفعل مصدر مجرور بحرف محذوف. وهذا مذهب سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، وتابعهما ابن الناظم[٥].



شكل (٢/ت)

ث- أنه فعل لازم بمنزلة (قَرُبَ)؛ فالمرفوع فاعل، و(أن) والفعل بدل اشتمال من فاعل

---

(١) انظر: الشلوبيني. التوطئة، ٢٧٠.

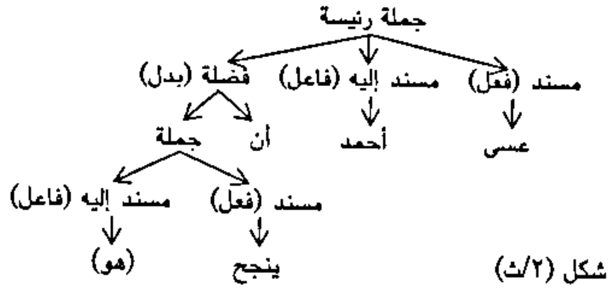
(٢) انظر: ابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ٥٩.

(٣) يقول سيبويه (الكتاب، ٣/١٥٧-١٥٨): "واخلولقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء. ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعلُ في موضعه، كقولك اذهب بذي تسلم. ولا يقولون عسيت الفعلَ، ولا عسيت للفعل". يتضح أن (أن) مصدرية، عنده، ولها مع الفعل بعدها وظيفتان، الأولى: وظيفة المفعولية (=مفعول به)، كما هو الحال في (قاربت أن تفعل)، أي: قاربت الفعلَ؛ فـ(قارب) فعل متعد إلى المفعول بنفسه. الثانية: وظيفة المجرور، كما هو الحال في (دنوت أن تفعل)، أي: دنوت من أن تفعل؛ فـ(دنا) فعل متعد إلى المفعول بحرف جر (=من).

(٤) سبق القول بأن المبرد أشار إلى هذا إشارة خفية، ولم يصرح به.

(٥) انظر: ابن الناظم. شرح ألفية ابن مالك، ٥٩.

(عسى). وهذا مذهب الكوفيين في ما نُقل عنهم[1]، ورجحه الاستراباذي[2].



شكل (٢/ث)

فأصل التركيب عند هؤلاء النحاة: (عسى نجاحُ أحمدَ)، ثم قُدِّم الاسم وأُخِّر المصدر، فصار (عسى أحمدُ نجاحُه)، على أن يكون المصدر بدلا من الفاعل. وظاهر ما في هذا التحليل من تعسف وتمنطق ومبالغة؛ فهم يكيفون النصوص ويقدمون ويقدرون حتى تستقيم الأمور كما تمليها عليهم أصول الصنعة، وإن كان مما لا يقره الواقع اللغوي! وقد ضعف النحاة هذا الوجه -بالإضافة إلى ما فيه من بُعد- بوجهين، الأول: "أنه إبدال قبل تمام الكلام؛ والآخر: أنه لازم، والبدل لا يكون لازما"[3].

ج- أنه فعل ناقص؛ فالمرفوع اسم (عسى)، و(أن) والفعل بدل اشتمال سد مسد الاسم والخبر. وقد انفرد بهذا المذهب ابن مالك[4].

يبدو جليا، من خلال تتبع آراء ابن مالك، أنه أراد أن يبقي معنى النقص موجودا في (عسى) في

---

(١) انظر مثلا: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٣/٢؛ أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١١٩/٢؛ المرادي. الجنى الداني، ٤٦٤؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٣/١. نقل هؤلاء بأن هذا مذهب الكوفيين، في حين أن بعضا -ومنهم ابن هشام في: شرح اللمحة البدرية، ١٤/٢- نقل عنهم القول بحرفية (عسى) مطلقا! وفي هذا تناقض واضح مع ما نقله أولئك من التصريح بفعليته.

(٢) انظر: الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٣٠٣/٢.

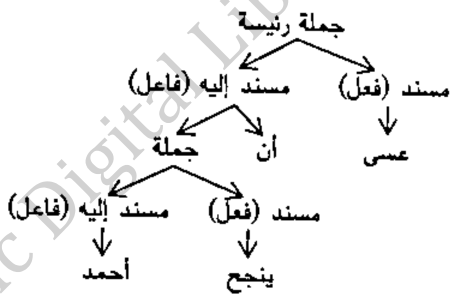
(٣) المرادي. الجنى الداني، ٤٦٥.

(٤) انظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٠/١. توهم أبو حيان (ارتشاف الضرب، ١٢٢/٢) أن قول ابن مالك موافق لقول الكوفيين في هذا الرأي، وليس كذلك؛ فالكوفيون يجعلون المصدر المنسبك بدلا من الفاعل، وعسى عندهم فعل تام، كأنه قيل: عسى زيدٌ قيامُه. أما ابن مالك، فـ(عسى) عنده ناقص دائما، والمصدر المنسبك بدل اشتمال من الفاعل، سد مسد اسم (عسى) وخبره. هذا هو الفرق بين المذهبين.

تراكيبه كلها، خلافا لفعل النحاة، ربما طردا لوظيفته في الجملة؛ لكنه بالغ في تحوير التركيب وليّ عنقه على ما زعمه! وفي تقديري، إن تفسيره هذا غير مقنع وغير منطقي؛ فكيف يكون المصدر المؤول بدلا سادا مسد الاسم والخبر، في الوقت الذي يكون فيه الاسم مذكورا صراحة؟ هذا تفسير يلزمه تفسير!

ثالثا: (عسى + أن + يفعل + اسم مرفوع)[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ (البقرة: ٢١٦)؛ أو قوله تعالى: ﴿وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي﴾ (الكهف: ٢٤). وفي تحليل هذه البنية مذاهب أيضا:

أ- أن (عسى) فعل تام؛ فالمصدر المنسبك من (أن) وصلتها فاعله؛ يقول سيبويه: "وتقول عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا، وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا"[2]. ويكاد النحاة أن يجمعوا على هذا التحليل.



شكل (٣/أ)

والحق إن هذا التفسير لا يخلو من إشكال، من حيث عد (عسى) تاما؛ فَلِمَ كان هنا تاما، ولم يكن كذلك في جملة (عسى أحمد أن ينجح)، على الرغم من أنه، في المثالين، لا يدل عندهم على حدث[3]؟ وعلى الرغم من أنه لم يكتف في المثالين بالمرفوع[4]، وإنما احتاج إلى (أن) والفعل أيضا؟

---

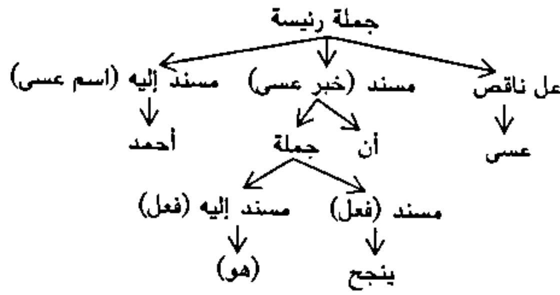
(١) يفرق بعضهم بين أن يُذكر بعد المضارع اسمٌ وأن لا يُذكر. انظر: الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٦/١.

(٢) سيبويه. الكتاب، ١٥٨/٣.

(٣) عند من يعدون النقص عدم دلالة على الحدث.

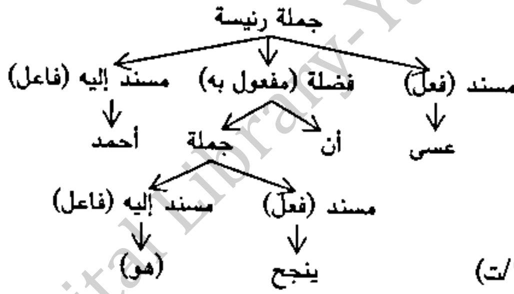
(٤) عند من يعدون النقص عدم اكتفاء بالمرفوع.

ب- رأى بعضهم وجها آخر في هذا؛ فجوز أن يكون (عسى) ناقصا، وقد حصل في الجملة تقديم وتأخير؛ فالمرفوع اسم له مؤخر، و(أن) والفعل خبر له مقدم[1].



شكل (٣/ب)

ت- وثَمّ وجه آخر نقله أبو حيان[2] عن أبي بكرٍ خطاب؛ هو كون المصدر المؤول مفعولا به مقدما لـ(عسى)، والمرفوع فاعلا له.



شكل (٣/ت)

ث- أما ابن مالك، فخالف النحاة في الأوجه السابقة، إذ عده ناقصا؛ يقول: "والوجه عندي أن تُجعل عسى ناقصة أبدا؛ فإذا أسندت إلى أن والفعل وُجِّه بما يوجه وقوع حَسِبَ عليها في نحو: (أحسب الناس أن يتركوا)، فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: (وعسى أن تكرهوا شيئا)، بل يقال في الموضعين: سدت أن والفعل مسد الجزأين"[3]. وهذا قول عند ابن الخباز[4] (٦٣٩ هـ) أيضا.

وعند عباس حسن[5] في هذا التركيب وجهان آخران، لم أجد أحدا من القدماء ذكرهما، هما:

---

(١) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٦/٤؛ ابن عصفور. المقرب، ١١٠/٣؛ السيوطي. الفرائد الجديدة، ٣٦٨/١.

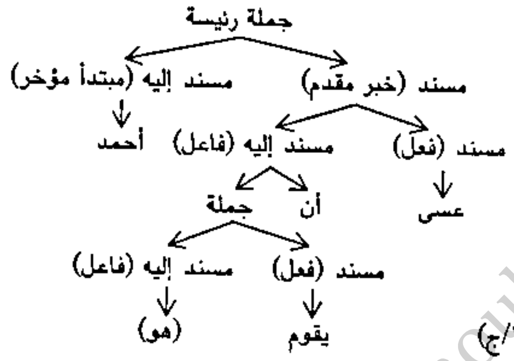
(٢) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٣/٢.

(٣) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٠/١. وانظر أيضا: ابن مالك. شرح عمدة الحافظ، ٨١٩.

(٤) انظر: ابن الخباز. شرح اللمع، ٣٩٧.

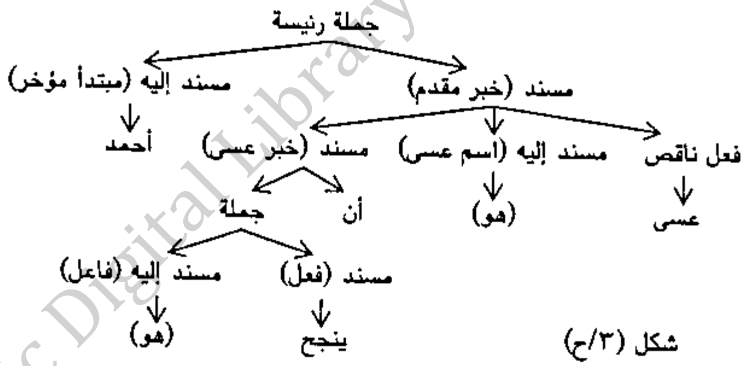
(٥) انظر: حسن، عباس. النحو الوافي، ٦٢٦/١-٦٢٧.

ج- أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا، ويكون (عسى) فعلا تاما، و(أن) والفعل فاعله، والجملة من (عسى) ومرفوعها خبرا مقدما عن المبتدأ.



شكل (٣/ج)

ح- أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا، ويكون (عسى) فعلا ناقصا، واسمه ضميرا مستترا، وخبره المصدر المؤول من (أن) والفعل.



شكل (٣/ح)

رابعا: (اسم مرفوع + عسى + أن يفعل/ يفعل)، نحو: (أحمد عسى أن ينجح). وربما يكون أقرب شاهد عليه قول الرسول ﷺ: (إذا وجد أحدكم النوم، وهو يصلي، فلينم حتى يذهب نومه، فإنه عسى يريد أن يستغفر، فيسب نفسه)[١]؛ ونحو ما جاء في نهاية الأرب: "وأن الله عسى أن يلبسه قميصا"[٢].

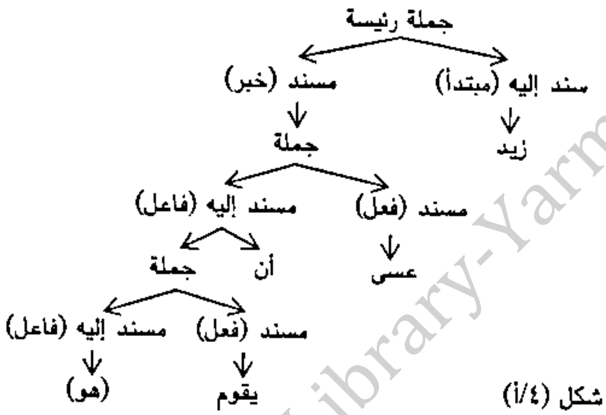
والواقع أنه تعذر على الدراسة أن تجد شاهدا على هذا النمط من الاستعمال في اللغة المستقراة! وهذا غريب؛ إذ إنه من الأنماط اللغوية الجائزة التي تسمح بها بنية العربية؛ فليس فيه

(١) سنن الدارمي، حديث (١٣٨٣)، ٣٧٢/١.

(٢) النويري. نهاية الأرب، ٢٢٣/١٨.

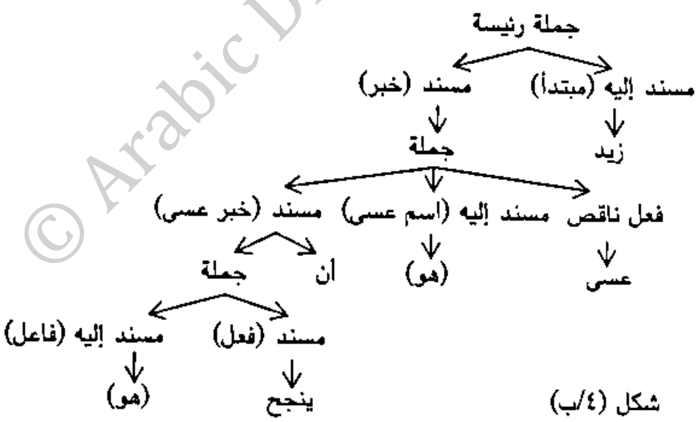
إلا تغير في موقعية العناصر، كما سيأتي. أما ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡۚ﴾ (النساء: ٩٩)، فليس من هذا النمط، لأن المخبر عنه والمسند إليه مختلفان. ومهما يكن من أمر، فإنه تركيب صحيح ليس في استعماله محظور. وقد ذكروا فيه وجهين إعرابيين[1]:

أ- أن يكون الاسم المرفوع مبتدأ، ويكون (عسى) فعلا تاما، والمصدر المؤول فاعله، وجملة (عسى) خبرا عن المبتدأ.



شكل (٤/أ)

ب- أن يكون الاسم مبتدأ، ويكون (عسى) ناقصا، واسمه ضمير مستتر فيه، و(أن) والفعل خبر، وجملة (عسى) خبر عن المبتدأ.



شكل (٤/ب)

ويجوز في هذا النمط أوجة خمسة أخرى لم يذكرها النحاة، وهي: (٢/ب)، (٢/ت)، (٢/ث)، (٢/ج)، (٣/ث)، على أن يكون الاسم المرفوع مبتدأ دائما، وجملة (عسى) خبرا عنه.

---

(١) انظر مثلا: ابن الخشاب. المرتجل، ١٣١-١٣٢.

خامسا: (عسى + ضمير نصب + أن + يفعل)، نحو قول عنترة[1] (٢٢ ق.هـ):

عَساهُ يَجودُ لي بِمُرادِ عَمّي ... ويُنعِمُ بِالجَمالِ وَبِالنِّياقِ

وقول ابن الرومي[2] (٢٨٣ هـ):

عَساكَ أنْ تَحظى بِنَفْلِ النّافِلِ ... واستَنْجِحِ العَزْمَ ولا تُماطِلْ

وقد استشكل النحاة هذا التركيب: كيف تكون بنية الجملة، وهل (عسى) -إذ ذاك- حرف أو فعل؟ ينقل السيوطي إجماع النحاة على "أن هنا شيئا قد تُجُوِّز باستعماله على غير أصله"[3]، وذلك لأن الأصل أن يلحقه ضمير الرفع؛ يقول المرادي: "وهذا من المواضع المشكلة، لأن حق الضمير المتصل بعسى أن يكون بصيغة المرفوع، كما ورد في القرآن نحو: (فهل عسيتم)"[4]. والحق إن ها هنا إشكالا في المعطى؛ إذ لا وجود في العربية لفعل يحل فيه ضمير النصب محل ضمير الرفع أبدا سوى (عسى)! وقد اختلف النحاة في تفسير هذا التركيب أيضا على أقوال:

أ- أما سيبويه، فيرى أن الضمير منصوب الموضع، بدليل ظهور الضمير بصورة ضمير النصب؛ وتركيب جملة (عسى) هنا كتركيب جملة (لعل)؛ أي أن الضمير اسم (عسى)، و(أن) والفعلَ خبرٌ له[5]؛ يقول: "وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة .... والدليل أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) .... فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي[6]،

---

(١) ديوان عنترة بن شداد، ١٧٦.

(٢) ديوان ابن الرومي، ١٩٤٣/٥.

(٣) السيوطي. الأشباه والنظائر، ٢١٠/٢.

(٤) المرادي. الجنى الداني، ٤٦٧.

(٥) نقل ذلك عنه أكثر النحويين. انظر مثلا: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٨١/٤؛ ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٣/١؛ المرادي. الجنى الداني، ٤٦٧.

(٦) في الواقع، نجد هذا التركيب (=عساي) مستعملا في العصر العباسي؛ قال الشريف الرضي (٤٠٦ هـ):

أقَرُّ عَيْنَ الفاقِدِ المُرِنّ ... عَساي أَنفي الضَيْمَ أو لَعَنّي

ديوان الشريف الرضي، ٤٦٦/٢. (الباحث)

ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع"[1]. وتابعه في هذا ابنُ السراج[2]، وابن النحاس[3]، وأبو حيان[4].

في الواقع، إن كلامه خلو من التصريح بحرفية (عسى) أو فعليته؛ فقوله: (جعلوها بمنزلة لعل) محتمل لأنْ يكون شَبّه (عسى) بـ(لعل) في العمل فقط، أو في العمل والنوع[5] معًا؛ ولا شيء يرجح لنا هذا القول أو ذاك. وبوصفه كذلك، فقد كان أن اختلف النحاة في نقل مذهبه؛ فبعض[6] نسب إليه القول بالفعلية، مع اختلافٍ في مسألة ترتيب الإسناد؛ على حين أن بعضا[7] آخر نقل عنه القول بحرفيته. وقد رجح الأول أن تشبيهه (عسى) بـ(لعل) إنما هو تشبيه في العمل، من حيث إن (لعل) تنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ يعني أن (عسى) خرج عن باب (كان).

إن في القول، بأن (عسى) فعل يعمل عمل (لعل)، إشكالا ظاهرا، على الأقل عند النحاة أنفسهم؛ فهو يتناقض مع إجماعهم على أنه ليس في كلام العرب فعل ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ فيكون في هذا القول "حملُ فعلٍ على حرف في العمل، ولا نظير لذلك"[8].

ب- ذهب بعض النحاة إلى أن (عسى) حرف يعمل عمل (لعل)؛ وقد نُسب هذا لسيبويه كما

---

(١) سيبويه. الكتاب، ٣٧٤/٢-٣٧٥. وانظر: المرادي. الجنى الداني، ٤٦٧؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٤/١.

(٢) انظر: ابن السراج. الأصول في النحو، ١٢٤/٢.

(٣) انظر: السيوطي. الأشباه والنظائر، ٢١٠/٢-٢١١.

(٤) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٧/٢.

(٥) أقصد في الجنس الصرفي: هل هو اسم أو فعل؟

(٦) انظر مثلا: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٥/٢؛ المرادي. الجنى الداني، ٤٦٧؛ ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٠١/١؛ السيوطي. الأشباه والنظائر، ٢٠٠/٢. وقد نسب هؤلاء جميعا القول بفعلية (عسى) إلى كل من: المبرد والأخفش والفارسي وابن النحاس، على اختلاف في ترتيب الإسناد.

(٧) انظر مثلا: ابن هشام. تخليص الشواهد، ٣١٦؛ ابن هشام. شرح اللمحة البدرية، ١٥/٢؛ السيوطي. همع الهوامع، ٤٢٣/١؛ الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٧/١؛ الدسوقي. حاشية الدسوقي، ١٦٥؛ المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٩٦. ويظهر جليا أن في نقل السيوطي عن سيبويه تناقضا واضحا؛ ففي موضع (الأشباه والنظائر، ٢٠٠/٢) ينقل عنه القول بفعليتها، وفي موضع آخر (همع الهوامع، ٤٢٣/١) ينقل القول بحرفيتها، فتأمل!

(٨) المرادي. الجنى الداني، ٤٦٨-٤٦٩.

نُقل آنفا. وهو كذلك قول كل من السيرافي[1]، وابن هشام[2].

وإذا كان (عسى) كذلك، لم يرد الإشكال السابق مطلقا، لأنه يكون حرفا يعمل عمل الحروف، من نصب المبتدأ ورفع الخبر. لكن هذا القول لم يسلم من الاعتراض عند بعضهم؛ فقد ضعفه ابن مالك وغيره، "لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل"[3]. والحق إن هذا الوجه، الذي يضعفون به المذهبَ السابق، يتناقض تناقضا سافرا مع ما ذهبوا إليه في باب (عدا، وخلا، وحاشا)[4]؛ إذ نصوا على أن (خلا) -مثلا- "لفظ مشترك، يكون حرفا من حروف الجر، وفعلا متعديا"[5]، وهذا مما لا خلاف فيه عندهم[6].

ت- يذهب المبرد في تفسير ضمير النصب مذهبا آخر؛ يقول: "فأما قوله:

تَقــولُ بِنْتــي قَــدْ أنَــى أناكــا ... يــا أبَتــا علَّــكَ أوْ عَــساكا

وقال آخر:

وَلــي نَفْــسٌ أقــولُ لَهــا إذا مــا ... تُنَــازِعُني لَعَلّــي أوْ عَــساني

فإما(*) تقديره عندنا: أن المفعول مقدم والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخير أو الشر"[8].

الظاهر من كلامه أن (الكاف) مفعول به مقدم والفاعل مستتر؛ فهو يفسر (عسى) بأنه فعل تام، وفاعله محذوف للعلم به، ومفعوله مقدم هو الضمير المنصوب اللاحق له؛ يدل على ذلك تقديره الشاهد بـ(عساك الخيرُ)؛ أي: (قاربك الخيرُ).

---

(١) انظر: المرادي. الجنى الداني، ٤٦٨.

(٢) انظر: الأزهري، خالد. شرح التصريح، ٣٩٧/١. وقد أدرجه ضمن ما سماه بـ(الأحرف الثمانية).

(٣) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٤/١. وانظر أيضا: المرادي. الجنى الداني، ٤٦٨.

(٤) انظر: جبر، محمد عبد الله. الضمائر في اللغة العربية، ١٩٥.

(٥) المرادي. الجنى الداني، ٤٣٦.

(٦) انظر: ابن عقيل. شرح ابن عقيل، ٥٦٤/١.

(*) كذا، والصواب: فإن.

(٨) المبرد. المقتضب، ٧١/٣-٧٢.

وفي هذا القول إشكال؛ فإذا كان الفاعل في: (عساك أن تنجح) هو النجاح، فأين الفاعل في: (عساك تنجح)؟ أقصد كيف يصلح أن يكون المضارع فاعلا، إذا كان مجردا من (أن)؟

ث- ينقل النحاة عن المبرد خلاف مذهبه السابق[1]؛ فينسبون إليه أن (عسى) فعل، و"الضمير في موضع نصب على أنه خبر، واسمها مضمر فيها مرفوع"[2]، "فمذهبه إقرار العمل، والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد"[3]. وقد نُسب هذا القول إلى الفارسي أيضا[4].

ضعف ابن مالك هذا القول بأن فيه مخالفة للنظائر من وجهين، الأول: "الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى"[5]؛ فالكاف، وهي نائبة عن اسم عين جامد، خبرٌ عن (أن) والفعل، وهو اسم معنى. الثاني: "وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت في عساك أن تفعل: عسى أن تفعل إياك، لم يجز"[6]؛ أي أن الخبر إذا وقع في موقعه الأصل (=متأخرا) كان هذا غير جائز، مع أن الأصل الجواز؛ وذلك أن (عسى أن تفعل إياك) غير مسموع، وغير مقيس.

ثم وجه ثالث يُضعِّف ما نسب إلى المبرد؛ فإذا كان اسم (عسى) مضمرا فيه، فما وظيفة (أن) والفعل؟ وإذا كان (أن) والفعل هو الاسم، فما القول حالَ كان المضارع غير مقرون بـ(أن)، إذا عُلِمَ أن الفعل لا يقع موقع الفاعل؟ لا جرم أن هذا القول "قد أهمل جانب المعنى، وتعسف في التخريج"[7].

---

(١) الذي أرجحه -بعد عرض قول المبرد والأوجه المضعفة لما نسب إليه- أن مذهبه ليس إلا ما نص عليه هو؛ أي أن ضمير النصب مفعول مقدم، بدليل أنه فسر جملة (عسى + مرفوع + أن + يفعل) بأنها من باب الفعل والفاعل والمفعول، كما ذكر عنه ذلك غير واحد من النحويين.

(٢) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٨٢/٤. وانظر: السيوطي. الأشباه والنظائر، ٢١٠/٢.

(٣) الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٧/١. وانظر: المرادي. الجنى الداني، ٤٦٧.

(٤) انظر: أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٦/٢؛ الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٧/١.

(٥) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٤/١.

(٦) المرجع السابق، ٣٨٤/١.

(٧) جبر، محمد عبد الله. الضمائر في اللغة العربية، ١٩٥.

ج- ذهب الأخفش مذهبا رابعا، هو أن الضمير يبقى مرفوع المحل، لكنه استعير ضمير النصب بدل ضمير الرفع، كما استعير ضمير الجر في (لولاي) بدل ضمير الرفع(١).

واختار ابن مالك هذا المذهب؛ يقول: "وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته عن عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له، وذلك موجود، كقول الراجز: يا ابن الزبير طالما عصيكا ... ولأن نيابة الموضوع للرفع موجود في نحو: ما أنا كأنت"(٢).

وبعض النحاة لا يسلمون بهذا القول، وإنما يضعفونه بأن "إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا"(٣). وهذا صحيح؛ فإن إنابة ضمير الرفع هنا بدل ضمير الجر كان لسبب يتعلق بطريقة تأليف الكلمات في العربية، وما يصاحبُ عدمَ الإنابة من صعوبة في النطق، ونشاز ظاهر في صياغة الكلمة وأدائها؛ إذ تكون على شاكلة (كَك، كَي، كَ)، وهذا بداهةً لا ينفع، فأنابوا ضمير الرفع للحيلولة مما سبق.

ومما يضعفون به هذا القول -أيضا- "أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله:

فَقُلْتُ عَساها نارُ كَأْسٍ وَعَلَّها ... تَشَكَّى فَآتي نَحْوَها فَأعودُها"(٤).

فعلى قول الأخفش يكون الاسم -في هذا الشاهد- مرفوعا وكذلك الخبر! وهذا خلاف ما ذهب إليه هو والنحاة من وجوب رفع الاسم ونصب الخبر.

وما استدل به ابن مالك -من إنابة الضمير في (عَصَيكا)- فليس من باب الإنابة(٥)، وإنما هو من باب الإبدال الصوتي بين (التاء) و(الكاف)؛ وهو إبدال محتمل جدا، للاتفاق الواضح بين الصوتين

---

(١) انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٨٢/٤؛ المرادي. الجنى الداني، ٤٦٧؛ ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٤/١.

(٢) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨٣/١.

(٣) ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٤/١-٢٤٥.

(٤) ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٥/١. وانظر: المرادي. الجنى الداني، ٤٦٨-٤٦٩؛ الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٧/١.

(٥) انظر: ابن هشام. مغني اللبيب، ٢٤٥/١؛ المرادي. الجنى الداني، ٤٦٩؛ الدسوقي. حاشية الدسوقي، ١٦٥؛ الصبان. حاشية الصبان، ٢٦٧/١.

الصوتين في غير صفة؛ فالتاء صوت أسناني لثوي انفجاري مهموس مرقق؛ والكاف صوت طبقي انفجاري مهموس مرقق؛ ولا فرق بينهما إلا في المخرج.

فالأقوال -إذًا- في هذه المسألة خمسة، ملخصها:

1. أن (عسى) فعل يعمل عمل (لعل)
2. أنه حرف يعمل عمل (لعل)
3. أنه فعل تام يرفع فاعلا وينصب مفعولا به، وقد تقدم المفعول على الفاعل
4. أنه فعل يعمل عمل (كان) وقد انعكس الإسناد، فصار المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ
5. أنه فعل يعمل عمل (كان)، لكن ضمير النصب أبدل مكان ضمير الرفع

من الجلي أن في هذه الأقوال تعسفا واضحا في التفسير، والذي دفعهم إلى هذا الاحتفالُ بالبنى الشكلية والعوامل على حساب المعنى؛ فما نُسب إلى المبرد من القول بانعكاس الإسناد مرده إلى اعتقادٍ جازم بوجوب كون (عسى) فعلا ناقصا داخلا على جملة اسمية؛ وبوصف خبر الناقص منصوبا، فإنه يلزم أن يكون الضمير اللاحق بـ(عسى) شاغلا لوظيفة الخبرية، بسبب ظهوره على هيئة ضمير النصب! وظاهرٌ ما في هذا التأويل من احتفال بالشكل.

على أن القول الأول، الذي يرى (عسى) حرفا كـ(لعل)، يبدو أقرب الآراء وأرجحها عند الباحث؛ إذ هو أبعد الأقوال عن الشكلنة النحوية، وإن كان الباعث عليه -عند القائلين به- هو الشكل، من حيث كون (عسى) عاملا عمل (لعل).

أحسب أن التصاق ضمير النصب بـ(عسى) إنما هو تشبيه له بـ(لعل)، من باب الحمل على المعنى؛ أي أن الذي سوغ هذا التشبيه الشكلي هو قرب معنى اللفظين في الاستعمال[1]؛ وبعبارة أخرى، حُمِلَ أحد اللفظين (=عسى) على اللفظ الآخر (=لعل) بجامع المعنى. وباب الحمل على المعنى واسع في العربية[2].

---

(1) ذكر قبلا أن (عسى) و(لعل) تستعملان للدلالة على معنى الرجاء أو التوقع، مع فروق دقيقة بينهما. انظر ص (148-154).

(2) أفرد ابن جني (الخصائص، 2/180) لهذا الباب فصلا طويلا، ذكر فيه أمثلة كثيرة؛ من ذلك مثلا: اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى به، كقول الشاعر: قد قتل الله زيادا عني، لَمّا كان ذلك في معنى: صرفه عني.

لعل مما يرجح هذا الرأيَ أن النمط السابق من الاستعمال لم يرد كثيرا في مرحلة التقعيد (=عصر الاحتجاج)[1]، في حين نراه شائعا جدا في العصر العباسي وما بعده؛ وهذا التطور في الاستعمال يعني أنه لم يكن في أصل استعماله على ذلك النحو، وإنما حمل عليه في مرحلة متأخرة.

ومما يرجح ذلك، أيضا، أننا نلحظ شواهد قرن فيها هذان اللفظان، وكأنهما شيء واحد، كقول عمران السدوسي[2] (٨٤ هـ):

وَلِـــي نَفْـسٌ أقُــولُ لَهَــا إذا مَــا ... تُنَــــازِعُنِي لَعَلِّــــي أوْ عَـــسَانِي

وقول رؤبة بن العجاج[3] (١٤٥ هـ):

تَقُــولُ بِنْتِــي قَــدْ أنَــى أَنَاكَــا ... يَــا أبَتَــا عَلَّــكَ أوْ عَــسَاكَا

وقول صخر بن الجعد[4] (أموي):

فَقُلْــتُ عَــسَاهَا نَــارُ كَــأْسٍ وَعَلَّهَــا ... تَــشَكَّى فَأمْــضِي نَحْوَهَــا فَأعُودُهَــا

يبدو من البداهة أن يدرك المرء، بعد عرض أقوال النحاة، أن تركيب أفعال المقاربة -وبخاصة (عسى)- مشكل جدا؛ فوظيفته في التركيب غير واضحة لديهم، وكذلك الحال في الاسم المرفوع، وما يسمى بالخبر؛ ولا أدل على ذلك من عدم اتفاقهم على رأي أو تفسير!

لا جرم أن في هذا الباب مثالا ظاهرا جدا على مدى احتفال النحاة بالشكليات على حساب المعاني؛ فمن ذلك أن (عسى) يأتي ناقصا حينا وتاما حينا آخر، ولا أثر في تمامه أو نقصه على المعنى مطلقا؛ فهو في كلٍّ لا يدل على الحدث! ومن الجدير بالذكر، أن نسبة التمام في الأقوال السابقة بلغت (٤٣%)، في حين أن نسبة النقص بلغت (٥٧%)؛ والسؤال: كيف يُجعل الأصل في (عسى) النقص، وأنه من باب (كان)، وقد تساوت نسبة مجيئه تاما بنسبة مجيئه ناقصا تقريبا؟

---

(١) لم أعثر في هذه الفترة إلا على ستة شواهد.

(٢) التوحيدي، أبو حيان. البصائر والذخائر، ١٤٣/٥.

(٣) ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعر العرب)، ١٨١.

(٤) الأصفهاني. الأغاني، ٣٤/٢٢.

٢. البنية التركيبية عند المحدثين

درج نفر من المحدثين على عد أفعال المقاربة أدوات لا أفعالا، تدخل على الجمل، فتضيف فيها معنى جديدا؛ لكنها لا تغير طبيعة التركيب، وإنما يبقى الإسناد اسميا كما هو قبل دخولها.

لقد كانت أدلتهم، على ذلك، تتراوح بين أنها تخلو من معنى معجمي، وأنها جامدة لا تتصرف، وأنها لا تدل على أحداث، وأنها تدخل على الأفعال. وقد ناقشت الدراسة هذا مفصلا؛ فخلصت إلى أن استدلالهم إما أن يكون غير صحيح في تطبيقه على تلك الأفعال، كقولهم إن أفعال المقاربة لا تدل على معنى معجمي، والصحيح أنها تدل عليه؛ وإما أن تلك السمات التي ذكروها غير مختصة بالأدوات، وإنما تصدق على الأفعال أيضا، كقولهم إن أفعال المقاربة أدوات لكونها تدخل على الأفعال؛ فإن الفعل يدخل على مثله كما الأداة.

ثم ذكرت الدراسة عددا آخر من السمات الخاصة بالأدوات؛ فكونها لا تصدق على أفعال المقاربة يعني، بالقطع، أنها أفعال. وهذه السمات مختصرة[1]:

١. دلالتها على معان معجمية؛ فـ(كاد) تدل على معنى القرب الشديد ...

٢. قبولها بعض السمات الإعرابية، التي لا تقبلها إلا الأفعال، كالجزم والنصب.

٣. كونها على صيغة الفعل الصرفية؛ (فَعَلَ: عسى)، (فَعِلَ: عَسِيَ) ...

٤. قبولها الدخول في جميع أنواع الجداول:

- الإلصاقي: كحروف المضارعة، والضمائر المتصلة، والسين ...
- التصريفي: تتصرف إلى الصيغ المختلفة، كالماضي والمضارع واسم الفاعل ...
- الإسنادي: تسند إلى الضمائر، مثل: عسيتم، عسينا، كدت، كدن ...

٥. دلالتها على الحدث: الحدث الذي في (كاد) هو القرب مع الشدة؛ وحدث (عسى) هو التوقع أو الرجاء ...

٦. أنها لا تحتفظ برتبة (=موقعية) خاصة كما الأدوات، وإنما تتموقع في غير موضع

---

(١) انظرها مفصلة في الفصل الثاني، ص (٨١-٩٠).

كغيرها من الأفعال.

ومهما يكن من أمر، فإن أقوال هؤلاء جاءت مقتضبة؛ إذ قصروا درسهم على مسألة التصنيف الصرفي، وأغفلوا الحديث عن البنية التركيبية؛ فلم يبحثوا في إشكالية وجود (أن) في السياق؛ أو في مسألة التصاق هذه الكلمات بالضمائر المختلفة، رفعا كانت أو نصبا؛ أو في مسألة التقديم والتأخير، وما إلى ذلك.

في مقابل ذلك، فإن ندرة[1] من المحدثين حاولوا أن يفسروا بعضا من ذلك؛ فالمخزومي يولي دخولَ (أن) في سياق (عسى) ثلاث وظائف، هي أنها "وصل استُخدم هنا لإيصال الرجاء إلى الجملة، ولتخليص الفعل للاستقبال، ولفصل عسى عن الفعل، لأن العرب لم يؤلفوا جملة يتوالى فيها فعلان بلا فصل"[2]. وهذا ما ذهب إليه أحمد ياقوت[3]. ويرجح عباس حسن أن تكون "أن مصدرية، ويُغتفر في هذا الباب كله الإخبار بالمعنى عن الجثة، فنستريح من تكلف التأويلات البصرية"[4]. أما خليل عمايره، فيفسر (أن) بأنها "رابط جاء اقتضاء لعسى"[5]. وقريب من هذا ما قاله مطاوع العامودي، من أنها دخلت "لمزيد من الربط والوصل بين عناصر الجملة"[6].

والحق إن هذه التفسيرات كلها مبهمة وواهية؛ فليس صحيحا أنه لا يتوالى فعلان بلا فصل، كما سبق تبيانه، وليس لـ(أن) تلك الوظائف التي ذكرها المخزومي! إنه لمن حق المرء أن يتساءل: ما

---

(١) قليل من المحدثين ذهبوا في تحليل جمل أفعال المقاربة خلاف مذاهب السلف؛ أما أكثرهم، فقد كانوا تبعا للقدماء في أقوالهم تماما، لا يكادون يأتون بجديد، منهم: الغلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية، ٢٨٩/٢؛ أيوب، عبد الرحمن. دراسات نقدية في النحو العربي، ١٧٤؛ حسن، عباس. النحو الوافي، ٦١٥/١؛ الديباجي، إبراهيم. الجديد في الصرف والنحو، ٣٢٩؛ صفوت، أحمد زكي. الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، ١٦٢/١؛ الكوفي، نجاة. بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، ١٤٩؛ عيد، محمد. النحو المصفى، ٢٧٢؛ جطل، مصطفى. النحو والصرف، ١٢٢/١؛ مطَرْجي، محمود. في النحو وتطبيقاته، ٢١٥؛ عبد الغني، أيمن. النحو الكافي، ٢١٥.

(٢) المخزومي، مهدي. في النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٣٥.

(٣) انظر: ياقوت، أحمد. النواسخ الفعلية والحرفية، ١٠٠.

(٤) حسن، عباس. النحو الوافي، ٦١٦/١.

(٥) عمايره، خليل. في نحو اللغة وتراكيبها، ١١٨.

(٦) العامودي، مطاوع. أبحاث في قسرية القاعدة النحوية. مجلة التربية، قطر، العدد (١١١)، ١٩٩٤، ص ١٧٦.

معنى أنها تصل الرجاء إلى الجملة، وأنها جاءت اقتضاء لـ(عسى)؟ وما القول في حال لم توجد (أن)؟ أليست الجملة، وقتئذ، بحاجة إلى وصل يصل الرجاء إليها؟ ولماذا يغتفر في هذا الباب، تحديدا، الإخبار بالمعنى عن الجثة؟ أهو تخلص من وجود (أن) المشكل؟ كان عليهم أن يأخذوا هذه التساؤلات في الحسبان، ولأنهم لم يفعلوا، كان في أقوالهم خلط وخطأ ظاهران.

٤. البنية التركيبية عند الباحث

باب أفعال المقاربة من الأبواب النحوية المشكلة، إن في بنيتها الدلالية وإن في بنيتها التركيبية؛ وحاله لا يبعد كثيرا عن حال أبواب أخرى -كالتنازع والاشتغال- إذ غلب عليها طابع الشكلنة والمعيارية، فجاءت غامضة، مثقلة بالأقيسة المنطقية والأمثلة المصطنعة، التي لا وجود لها في واقع اللغة! حتى نأت بالدرس النحوي عن الواقعية والموضوعية والوضوح.

إن الناظر في هذا الباب يكاد لا يخرج منه بشيء، سوى بعدد من الأحكام المعيارية، التي تتمثل مرة بوجوب اقتران فعل منها بـ(أن) أو وجوب عدم اقترانه أو غلبته، ومرة أخرى بوجوب كونه ناقصا أو تاما أو جواز احتماله للنقص والتمام! ولعمري تلك أمور تجعل من الصعب أن يخرج الدارس بتصور واضح لبُناها، وبخاصة مع تلك الخلافات في تحليل بنيتها التركيبية؛ زيادة على أن الجانب الدلالي لم يحظ عندهم إلا بشيء يسير جدا من البحث والاهتمام.

في الصفحات التالية مقاربة أخرى في التفسير والتحليل، تقوم على وصفٍ للأنماط اللغوية المختلفة من واقع اللغة، واطراح للأحكام والأقيسة المنطقية، مع التركيز كثيرا على الجوانب الدلالية والتداولية، بوصفها هي المقصود الأول من العملية اللغوية برمتها.

٤-١ تأسيس (١)

٤-١-١ أصالة الفعلية في أفعال المقاربة

ثَم كثير من الدراسات المحدثة تذهب إلى أن أفعال المقاربة، في استعمالها الحالي، أدوات لا أفعال؛ غير أن كثيرا منها أشارت إلى قضية مهمة، هي أنها في الأصل كانت تستخدم استخدام الأفعال تماما، ثم تطورت في الاستعمال إلى أن صارت أدوات.

فالمخزومي[1] يرى أن (عسى) فعل شاذ جامد، لم يستعمل استعمال الأفعال، وتخلى عن الدلالة على الحدث فاستعمل استعمال الأدوات. وتابعه في هذا أحمد ياقوت[2]. ويذهب محمود شرف الدين[3] إلى أن أفعال المقاربة مرت بمراحل عدة حتى صارت كلمات ناقصة غير متصرفة؛ يُطلِق أحمد المتوكل[4] على هذه المراحل، التي تتحول فيها الأفعال لتصبح ناقصة ثم أدوات، اسم (مسلسل التَحَجُر). أما تمام حسان[5]، فلم يجرؤ على القول بأنها أدوات صرفة، وإنما عدها أدوات محولة (=منقولة) عن الفعلية؛ ربما لما رأى من استعمالها في بعض السياقات أفعالا كغيرها.

إن استعمال بعض تلك الكلمات، كـ(عسى)، أفعالا في بعض اللغات السامية[6] رانز واضح في كونها كذلك في الاستعمال الحالي؛ وهذا ما أكدته الدراسة، أن هذه الكلمات جميعا أفعال، لمبانيها ومعانيها التي تشاكل مباني الأفعال ومعانيها في سماتها جميعا.

٤-١-٢ تفسير لزوم ذكر التتمة فيها

وقد يُطرح هنا، بناءً على أن هذه الأفعال تامة، سؤالٌ تقليدي: إذا كانت هذه الأفعال تامة كغيرها، فلماذا لا تكتفي بمرفوعها؟ وبلفظ آخر: لماذا كانت التتمة لازمة الذكر؟

في الواقع، كان عدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها إلى منصوب، على حد قول النحاة، مستند كثير منهم لأن يعدوها أفعالا ناقصة؛ ولكن هذا غير مسلم به؛ فقد سبق أن قيل: إن كون التتمة لازمة الذكر لا يعني أن يكون الفعل ناقصا، وخير مثال على ذلك (الحال)؛ فهي، في أحايين كثيرة، لازمة للمعنى، على الرغم من كونها فضلة عندهم.

---

(١) انظر: المخزومي. في النحو العربي قواعد وتطبيق، ١٣٤.

(٢) انظر: ياقوت، أحمد. النواسخ الفعلية والحرفية، ٩٩.

(٣) انظر: شرف الدين، محمود. تقويم جديد لكاد وأخواتها، ١١٧.

(٤) انظر: المتوكل، أحمد. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ٢٧.

(٥) انظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ١٢٣.

(٦) تستعمل (عسى) في اللغة العبرية بمعنى (صنع).

يجب أن يُفرّق بين أن يكون الكلام صحيحا نحويا، وأن يكون كذلك تداوليا؛ ولعل سيبويه[1] أشار إلى هذا بإيجاز عندما قسم الكلام إلى (مستقيم كذب) وإلى (مستقيم صحيح) ... إلخ، ومثّل على الأول بقوله (شربت ماء البحر)؛ فهو يقصد أن هذا الكلام صحيح من الوجهة التركيبية، لكنه لا كذلك من جهة المعنى. ولاستجلاء هذا لننظر إلى الجمل التالية:

١. حاول محمد
٢. حرّم الله
٣. رجا علي
٤. قَرُبَ أحمد
٥. أراد عمر

فَلَئِنْ كانت هذه الجمل وأشباهها يمكن أن تشكل جملا بالمعنى النحوي الشكلي، فإنها لا تكون كذلك بالمعنى التداولي؛ إذ هي، بهذا المعنى، جمل ناقصة لا تؤدي معنى تاما واضحا عند المتلقي. إن المعتبر في كون هذه الجمل تامة أو ناقصة هو مراد الناطق، اتّكاءً على أن اللغة تواصلية؛ فما كان ضرورة لأداء مراد الناطق، لزم أن يكون ضروري الذكر، بغض الطرف عن كونه فضلة في الشكل أو عمدة.

لقد ركن النحويون إلى الشكل كثيرا؛ فجعلوه مناط الحكم في صحة الكلام أو فساده، ضاربين، أحيانا، صفحا عن المعنى الذي هو أساس العملية اللغوية بوصفها تواصلية؛ فإذا توافرت العناصر الشكلية، كركني الإسناد مثلا، كانت الجملة صحيحة عندهم! والحق إن اللغة لا تبرح تتكئ على ركنين أساسين، هما الشكل والمعنى؛ وإن خللا في أحدهما يقتضي خللا بالغا في إحداث التواصل.

وإذا أخذنا بهذا المفهوم، في تمامية الجمل أو نقصانيتها، أمكن أن ننظر إلى أن النقص الذي توهمه النحاة في (النواسخ) ليس من جهة الشكل، وإنما من جهة المعنى[2]؛ بدليل أن الجمل السابقة

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٥/١.

(٢) في كلام ابن برهان (شرح اللمع، ٤٢٥/٢) إشارة إلى أن لزوم التتمة إنما هو من جانب المعنى؛ يقول: "ولو قلت عسى زيد لم يسغ السكوت على ذلك، حتى تأتي بأن يفعل، فتكون في موضع نصب .... لأن عسى لمقاربة الفعل المذكور في الصلة".

لم تكن تواصلية (=تداولية)، على الرغم من توافر العناصر الشكلية فيها. والحال، كذلك، في أفعال المقاربة؛ كانت التتمة مطلوبة الذكر، على الرغم من توفر ركني الإسناد، أجلَ أن الناطق يريد الإفصاح عن معنى معين ينتفي حال حُذفت التتمة. لننظر الجمل التالية:

٦. عسى أحمد أن يوفْق

٧. كادت الأمطار تنهمر

٨. أوشك الحق أن ينتصر

في الجملة (٦) يرجو المتكلم توفيق أحمد؛ وفي (٧) إخبار عن شدة قرب الأمطار من الانهمار؛ وفي (٨) إخبار عن قرب انتصار الحق بسرعة، وأنه سيكون كذلك حتما. فـ(التوفيق)، (والانهمار)، (والانتصار) هو أساس المعنى، ومدار الكلام، والحدث الأبرز الذي يريد الناطق إيصاله؛ لذا، فإن حذف أيٍ منها على النحو التالي:

٩. عسى أحمد *

١٠. كادت السماء *

١١. أوشك الحق *

يشكل خرقا في أدائية الجملة للمعنى المقصود، فتكون غير قواعدية[١]؛ إذ لا يُدرى ما الذي يرجوه المتكلم في (٩)، ومم تقرب السماء في (١٠)؟ ولو قارنا هذه الجمل بأخرى، تؤدي المعنى ذاته تقريبا، على النحو التالي:

عسى أحمد ⟵ رجا أحمد

كادت السماء ⟵ قربت السماء

لرأينا أن النتيجة في الحالين واحدة. وعلى ذلك، فإذا كانت الأفعال (رجا، قَرُبَ) ليست ناقصة، عند النحاة، على الرغم من عدم اكتفائها بمرفوعها، فإن أفعال المقاربة ليست ناقصة، أيضا، على الرغم من عدم اكتفائها بالمرفوع.

---

(١) إلا إذا أولت على معنى أخر؛ مثلا في (عسى) قوة أحمد وكبره وشدته، ومعنى السرعة في (أوشك).

٤-١-٣ تفسير ثبوت تركيبها على نسق واحد

نص النحاة -مجمعين- على وجوب كون التتمة فعلا مضارعا؛ ويعتلون لذلك بتَعِلاّتٍ مختلفة، أكثرها تدور حول مسألة الزمن؛ ذلك أن (عسى) لما كان طمعا -والطمع يكون في ما يُستقبل- استُعمل المضارع، الذي يدل على الزمن المستقبل بمساعدة (أن)؛ بخلاف المصدر، فإنه مبهم من حيث الدلالة الزمنية، ولا دلالة له على الاستقبال[١].

وفي ظني أن هذا ليس سببا في لزوم المضارع، لأن السياق الإنشائي في (عسى) -كما رجحت الدراسة- لا يدل على زمن ألبتة، وإنما هو خلو منه، فلا ورود هنا لمسألة الزمن. ثم إذا كان الغرض من المضارع هو الدلالة على الزمن المستقبل، فما القول حالَ حُذفت (أن)، التي تخلص المضارع للاستقبال؟

وهناك نفر منهم يعلل -بالإضافة إلى ما سبق- بعلل أخرى لا يعرف لبعضها وجه ولا معنى؛ فابن الخباز يرى اختصاص المضارع، لأن "الطمع إنما يكون في الأفعال"[٢]! ولا أدري ما معنى هذه العبارة؟ إلا إذا كان يقصد بالأفعال هنا (الأحداث) -كالانتصار والنجاح- فهذا لا وجه له، لأن المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين تدل على أحداث أيضا، وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هذا مسوغا لدخولها في التركيب.

يزيد ابن الحاجب المسألة إبهاما، فيقول: "وإنما عدل إلى الفعل تنبيها على ما هو المقصود بالرجاء"[٣]. ولا يبعد كثيرا عن هذا ما علل به ابن عصفور؛ إذ يقول: "وإنما رفض هنا الاسم وإن كان الأصل، لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء"[٤]. ولست أدري ما المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها؟!

---

(١) انظر مثلا: ابن الخشاب. المرتجل، ١٢٩؛ الأنباري. أسرار العربية، ١٩٣؛ ابن الخباز. توجيه اللمع، ٣٩٥؛ ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٥/٤؛ الاستراباذي. شرح كافية ابن الحاجب، ٢٢٣/٤.

(٢) ابن الخباز. توجيه اللمع، ٣٩٥.

(٣) ابن الحاجب. الإيضاح في شرح المفصل، ٩١/٢.

(٤) ابن عصفور. المقرب، ١٠٩/٣.

أما ابن يعيش، فيعزو ذلك إلى أسباب شكلية؛ يقول: "لأنه لما منع لفظ المضارع واجتزئ عنه بلفظ الماضي، عُوِّض المضارع في الخبر"[(١)]. يقصد أن (عسى) لم يأت منه مضارع، فعُوِّض ذلك في الخبر، فكان ناقصا. وهذا تعليل شكلي بحت، يعد ضربا من التكلف؛ إذ إن مجيء المضارع من (كاد) لم يمنع أن يكون المضارع لازم الذكر في تركيب جملته.

ولعل أغرب ما وقعت عليه، في هذه المسألة، ما ذهب إليه الزركشي، حين علل ذلك بقوله: "ولا يجوز قائما، لأن اسم الفاعل لا يدل على الزمن الماضي"[(٢)]. وسبب الغرابة جلي تماما؛ فإن مفهوم قوله يقضي بأن المضارع يدل على الزمن الماضي!

أما المخزومي، من المحدثين، فيقول: "وأغلب الظن أن ما في أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع، من دلالة على مقاربة الفعلِ الحدوثَ، أو توقع حدوث الفعل، أو البدء به هو الذي اقتضى أن تكون أخبارها أفعالا، لأن ترقب الحدوث أو إمكان مقاربته [أو][(*)] البدء به معناه: أن الشيء لم يكن، ولكنه متوقع أن يكون، أو محتمل أن يكون، أو بُدء به منذ حين؛ وهذا مما يناسبه الفعل دون غيره"[(٤)].

كلامه هذا لا يخلو من الإبهام أيضا، إلا إذا أراد أن الخبر لا بد أن يكون فيه دلالة على الحدث، لكي تسوغ مقاربته أو ترجيه أو البدء به؛ فإذا كان كذلك، فقد قيل قبل قليل: إن الحدث لا يختص بالمضارع؛ فالمصدر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها تدل -بالإضافة إلى معنى آخر- على معنى الحدث؛ ولو كان الحدث هو المقصود، لجاز أن يقع في تركيب الجملة المصدرُ وغيره.

ينبغي القول، أولا، بأن ما يسمى الخبر يجب أن يكون مشتملا على معنى الحدث؛ فالناطق يرجو وقوع حدثٍ معين أو يتوقعه أو يخبر بقرب وقوعه، لذا لا يصح أن يكون اسما خاليا من الحدث، فلا صحة لقولنا:

---

(١) ابن يعيش. شرح المفصل، ٣٧٥/٤.

(٢) الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ١٤٢/٤.

(*) ساقطة من النص. (الباحث)

(٤) المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٨٨.

١. عسى محمد إبراهيمَ *

٢. كاد العرب أُسودًا *

٣. أوشك الجو مطرا *

ولعل هذا هو ما أراد أن يقوله بعض النحاة -ممن عرضنا لهم- في تعليل وجوب المضارع؛ لكنّ هذا كما سلف ليس سببا فيه، وإنما هو سبب في لزوم أن يكون الخبر حدثا لا اسما جامدا.

أحسب أن مجيء المضارع في سياق أفعال المقاربة يرجع إلى سبب آخر غير الذي ذكره هؤلاء؛ ذلك أن من المدرك بالبداهة أن الحدث المراد رجاؤه في جملة (عسى) أو المراد القرب منه في (كاد) حدث غير واقع؛ فالانتصار والانتهاء والإمطار في الجمل:

٤. عسى العرب أن ينتصروا

٥. كادت الحرب أن تنتهي

٦. أوشك الجو أن يمطر

أحداث غير تامة (=غير واقعة) عند لحظة التكلم، وإنما الأول مرجو والثاني والثالث يقربان من الوقوع. لذا، ناسب هذا المقام استخدام صيغة (يفعل)، الذي يدل على حدث غير تام ولا متحقق. أما الماضي، فهو يدل على حدث تام (=منتهٍ)، فكان أن منع من الاستعمال في التركيب[1] تجنبا للتناقض الذي يكون بين دلالته على تحقق الحدث، ودلالة السياق على عدم التحقق.

٤-٢ تأسيس (٢)

٤-٢-١ مشكل دخول (أن) في السياق

لا يكاد يخلو كتاب نحوي عني بدراسة أفعال المقاربة من جملة من الأحكام المعيارية، التي تتمثل بقولهم: يجب، ويجوز، ولا يجوز، ويُمنع ... ويبدو هذا جليا حينما تحدثوا في مسألة

---

(١) الاستعمال قد جاء بدخول الماضي في جملة (عسى) خاصة، وعليه بعض شواهد، تذكر لاحقا.

اقتران أفعال المقاربة بـ(أن)؛ فقد جعلوها على مراتب خمسة[1]:

الفعل	حكم اقترانه بـ(أن)
حرى، اخلولق	وجوب الاقتران
أفعال الشروع	عدم الجواز (= المنع)
كاد، كرب	جواز الاقتران (للضرورة) والترك أولى
عسى	جواز الترك (للضرورة) والاقتران أولى
أوشك	التخيير

والسؤال الذي يطرح: من أين جاءوا بمثل هذه الأحكام، إذا ما عرفنا أن بعضا من هذه الكلمات لم يُسمع عن العرب ألبتة، كـ(حرى) مثلا؟ ولماذا كان اقتران (أوشك) بـ(أن) التخيير، ولم يكن ضرورة، كـ(كاد، وكرب)؟ ولماذا عدوا دخول (أن) في سياق (كاد) ضرورة، وحذفها في سياق (عسى) ضرورة أيضا؟

في الواقع، ثم شواهد من منظوم الكلام ومنثوره تقطع بخطأ النحاة في هذا الحكم، وتظهر -بوجه صراح- أن كثيرا من أحكامهم تلك كانت عشوائية، لم تتكئ على استقراء دقيق؛ فدخول (أن) في سياق (كاد) ليس ضرورة، وحذفها مع (عسى) ليس ضرورة -كما تبين في موضعه- وإنما هي أصل في الكلام، سواء في جملة (كاد) أو في جملة (عسى) أو في جملة (أوشك)؛ أي أن أصل الجمل التالية هو ما يقابلها:

عسى أحمد ينجح ← عسى أحمد أن ينجح

كاد أحمد ينجح ← كاد أحمد أن ينجح

أوشك أحمد ينجح ← أوشك أحمد أن ينجح

ثم حذفت (أن) أحيانا من الكلام؛ والذي سوّغ الحذفَ اختصارُ الكلام، وعدم وجود لبس في حال الحذف؛ إذ يُعرف حذفها من مجرد وجود (عسى) أو (كاد) في التركيب. ويروز هذا الترجيح أمور:

الأول: من المقرر عند الأصوليين أن الإثبات مقدم على النفي؛ أي إذا جاء في الكلام زيادة لا

---

(١) انظر مثلا: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٧٥/١-٣٧٦.

تتحصل في كلام آخر قُدمت الزيادة[1]، لأن من حفظ حجة على من يحفظ؛ فلما كانت (أن) في بعض الشواهد مثبتة، كانت أصلا.

الثاني: أن حذف (أن) من الكلام قياس في لغة العرب؛ فهناك شواهد بدت فيها محذوفة، ولا يستقيم الكلام بدون تقديرها؛ وهناك أخرى ظهر فيها المضارع منصوبا بلا سبب يقتضي ذلك. لننظر الشواهد التالية:

١. قوله تعالى: (وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الروم: ٢٤)

٢. قوله تعالى: (قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَـٰهِلُونَ) (الزمر: ٦٤)

٣. جاء في الحديث: (عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: يا معاذ، والله إني لأحبك! والله إني لأحبك! فقال: أوصيك يا معاذ؛ لا تدعن في دبر كل صلاة تقولُ: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ....)[2].

٤. قولهم: (مُرْهُ يَحْفِرُها)[3].

٥. قول جميل بثينة[4] (٨٢ هـ):

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمّلوا ... وَحُقَّ لِمِثْلي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ

٦. قول جرير[5] (١١٠ هـ):

نَفاكَ الأَغَرُّ ابنُ عَبْدِ العَزيزِ ... وَحَقُّكَ تُنْفى عَنِ المَسْجِدِ

فالتقدير في الشواهد السابقة على التوالي: ومن آياته أن يريكم[6]؛ تأمروني أن أعبد[7]؛ لا

(١) انظر: الشوكاني. نيل الأوطار، ٨١/٤.

(٢) سنن أبي داود، حديث (١٥٢٢)، ٨٦/٢.

(٣) سيبويه. الكتاب، ٩٩/٣.

(٤) ابن جني. الخصائص، ٢٠١/٢.

(٥) القيراوني، ابن رشيق. العمدة في صناعة الشعر ونقده، ١١٦/١.

(٦) انظر: الزمخشري. تفسير الكشاف، ٤٨٠/٣.

(٧) انظر: المرجع السابق، ١٤٤/٤.

تدعن في دبر كل صلاة أن تقول؛ مره أن يحفرَها؛ وحق لمثلي أن يجزع؛ وحقك أن تنفى. وإذا لم يقدر الكلام على هذا الشكل، لم يكن صحيحا.

٧. قول العرب في المثل: (تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيْ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ)[١].

٨. وقولهم أيضا: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)[٢].

٩. قول عامر بن جوين[٣] (جاهلي):

أَلَـمْ تَـرَ كَـمْ بِـالجِزْعِ مِـنْ مَلِكَـاتٍ   وَكَـمْ بِـالصَّعِيدِ مِـنْ هِجَـانٍ مُؤَبَّلَـهْ
وَلَـمْ أَرَ مِثْلَهَـا خُبَاسَـةَ واجِـدٍ   وَنَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَـهْ

١٠. قول طرفة بن العبد[٤] (٦٠ ق.هـ):

أَلا أَيُهَـذا الزَّاجِـري أَحْـضُرَ الـوَغى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟

يظهر في الشواهد (٧، ٨، ٩، ١٠) أنْ لا تفسير لظهور الفعل منصوبا إلا بتقدير (أن).

١١. ينضاف إلى هذا أن النحاة قدروا (أن) محذوفة -وجوبا- بعد فاء السببية، وواو المعية، و(أو) وغيرها، وجعلوها ناصبة للمضارع؛ يقول ابن جني: "إذا نصب المضارع بعد الفاء أو الواو أو أو، فالعمل لـ(أن) المضمرة، لا لهذه الأحرف"[٥].

وتأسيسا على كل ما سبق، فإن حذفها قياس؛ لتكون أصلا في سياق أفعال المقاربة، تقدر فيه حتى لو بدت محذوفة منه[٦]. وإذا تقرر هذا، فقد يقال: لم كانت (أن) أصلا في سياق أفعال المقاربة؟ وبلفظ آخر، هل من وظيفة معينة يمكن أن تلمح لـ(أن) في هذا السياق؟

---

(١) الميداني. مجمع الأمثال، ١٣٦/١. هذا على رواية النصب، وعلى رواية الرفع، فعلى تقدير (أن) محذوفة.

(٢) ثعلب. مجالس ثعلب، ٣١٧/١.

(٣) الغندجاني، الأسود. فرحة الأديب، ٨٠. ولا يصح ما اعترض به بعض النحاة على هذا الشاهد بأن (أفعله) جاء مرفوعا في رواية! فإن روي القصيدة منصوب، ولو جاء مرفوعا لكان في القصيدة إقواء.

(٤) ديوان طرفة بن العبد، ٣١.

(٥) ابن جني. الخصائص، ٢٧٥/١.

(٦) لم يتنبه أحد إلى هذا غير الخوارزمي (شرح المفصل، ٣٠٣/٣)، قال: "كاد أصله أن يكون مقرونا بأن، لأنه في الأصل من أفعال المقاربة، وهذه حقيقة مهجورة". ويظهر ما في تعليله من عدم دقة؛ فإن تقديرها أصل للسماع والقياس، حسب.

٤-٢-٢ وظيفة (أن) في السياق

يسند النحاة، بالإجماع، إلى (أن) سمةً دلاليةً أنها تجعل زمنه مستقبلا؛ يقول ابن برهان: "وأن ولن لا تدخل على الحال، وإنما تكون لما استقبل"[١]. وذلك أن المضارع المجرد من العوامل محتمِل عندهم لإحدى السمتين الدلاليتين: (+حال)، (+مستقبل)، ولا مرجح لأيٍّ منهما ما دام مجردا منها ومعزولا من السياق؛ فإذا دخلت عليه (أن) سبقا، فإن السمة المحتمَلة، حسب، هي (+مستقبل). هذا ما ذهب إليه النحاة؛ فهل يمكن لـ(أن) أن تكون دالا زمنيا مستقبليا؟ لنتأمل الجمل التالية بغية التحقق من هذا:

١. ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣)

٢. ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ (يس: ٤٠)

٣. أخاف أن يضربني أبي

نلحظ، بوضوح، أن الشرك بالله والقول عليه بغير علم، في الجملة (١)، مما حرُم على الإطلاق؛ إذ ليس يختص بزمن دون زمَن، فهو مفرغ من الدلالة الزمنية؛ وهذا ما تقوله العقيدة. وفي الجملة القرآنية (٢) نستبين أن إدراك القمرَ لا ينبغي للشمس، مطلقا، من غير تقييد بزمن. ويقال مثل هذا في الجملة (٣).

على أن قائلا يقول: لا يقصد النحاة من قصر دلالة المضارع المقرون بـ(أن) على الزمن المستقبل ما ذهبت إليه، وإنما يقصدون أن زمنه مستقبل بالنسبة إلى زمن الفعل المذكور في الجملة قبلا؛ فيكون التحريم في جملة (١) سابقا على الشرك والقول بغير علم، ويكون زمن هذين الحدثين مستقبلا بالنسبة لزمن التحريم. ويقال مثل هذا في الجمل الأخرى.

أقول: إن هذا التفاوت الزمني بين حدث التحريم وحدث الشرك غير مختلف فيه، لكنه ليس

---

(١) ابن برهان. شرح اللمع، ٤٢٥/٢. وانظر: فيشر، ولف. الجمل المصدرة بأن وأن (ترجمة: إسماعيل عمايره). مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة التاسعة، عدد (٢٧، ٢٨)، ١٩٨٥، ص ١٠٨.

متأتيا -كما توهم النحاة- من دخول (أن)، وإنما فهم من مقتضى الحال ومنطق الأشياء؛ ذاك أنه يُفترَض في عالم الخبرة والمنطق أن يكون التحريم سابقا على الشرك، فهو يَمنع ارتكاب محظور لم يقع بعد ويحذر منه؛ والخوف في الجملة (٣)، مثلا، لا بد أن يكون سابقا على الضرب، وهلم جرا. ويشهد لهذا أننا لو قمنا باطّراح (أن) من السياق، وإحلال المصدر الصريح محل المؤول على النحو التالي:

٤. إنما حرم الله الإشراكَ به والقول عليه بغير الحق

٥. لا الشمس ينبغي لها إدراكُ القمر

٦. أخاف ضربَ أبي

لرأينا أن التفاوت الزمني بين الحدثين ما يبرح موجودا فيهما؛ فكان لا بد من مقاربة أخرى في التفسير.

في مقابل ذلك، فإننا نلحظ تفاوتا زمنيا، في تراكيب أخرى، يجري على معكوس ما قاله النحاة، من حيث كون الفعل المقترن بـ(أن) سابقا، زمنيًا، الحدثَ المذكور قبله في الجملة. لننظر الجملتين التاليتين:

٧. (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ) (النساء: ٤٨)

٨. (وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم بَعۡدَ أَن تُوَلُّواْ مُدۡبِرِينَ) (الأنبياء: ٥٧)

فالقرينة المقامية (=سياق الحال) في الجملة (٧) تدل على أن الشرك بالله يسبق المغفرة في الزمن، وتلك القرينة تتمثل بعدم إمكان وجود المغفرة إلا بوجود ما يمكن غفرانه، وهو الشرك؛ والقرينة اللفظية في الجملة (٨)، المتمثلة بالظرف الزمني (بَعْدَ)، ترشد إلى أن زمن التولي سابق على زمن الكيد.

تأسيسا على كل ما سبق، فإن قولة النحاة، بأن (أن) تخلص المضارع للاستقبال، غير صحيحة ألبتة. إن التفاوت المنطقي بين زمن الحدثين المذكورين في الجملة كان سببا رئيسا -فيما أظن- في ذهاب النحاة إلى تخصيص المضارع المقترن بـ(أن) بالاستقبال؛ فهي، في الحقيقة، دلالة فرضت عليها من السياق نفسه، ولم تكن في واقع الأمر من بنيتها.

إن ثَمّ رائزا مهما يؤيد ما تذهب إليه هذه الدراسة من نفي الوظيفة الدلالية، التي أولاها النحويون لـ(أن)؛ ذلك أنهم قالوا بأن (السين) السابقة للمضارع (=سين التنفيس أو الاستقبال) تحمل السمة الدلالية نفسها التي تحملها (أن)؛ يقول المرادي: "فأما سين التنفيس، فمختصة بالمضارع، وتخلصه للاستقبال"(١)؛ فإذا ما قمنا بإحلال (السين) محل (أن)، في الجمل (٧، ٨)، بجامع اتفاق المبنيين دلاليا، على النحو التالي:

٩. إن الله لا يغفر سيُشرَك به *

١٠. وتالله لأكيدن أصنامكم بعدَ ستولون مدبرين *

فإنا سنلحظ خللا واضحا في التركيب وتتنز؛ إذ الجملتان غير مستقيمتين من الناحيتين التركيبية والدلالية، على الرغم من أن المبنيين (=السين، أن) ذوا سمة دلالية واحدة، كما أقر بذلك النحاة جميعهم. وهذا دليل واضح على عدم إرادة الاستقبال من (أن).

أريد لأخلص إلى نفي الدلالة، التي أولاها النحاة لـ(أن) في الجملة، وهي تخصيص المضارع، حالَ اقترن بها، بالزمن المستقبل؛ فأي وظيفة أخرى يمكن أن تُلمح من دخول (أن) في التركيب؟ دعنا ندرس الجمل التالية:

١١. ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٤)

١٢. ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ (آل عمران: ١٨٨)

١٣.﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ (التوبة: ١٣)

تلك جمل تضمنت كل واحدة الأداة (أن). ولكلٍ وظيفة تركيبية؛ ففي الجملة (١١) حملت (أن) ومدخولها وظيفة إسنادية (=المسند إليه)؛ وفي (١٢) وظيفتها التخصيص (=المفعول به)؛ وفي (١٣) كانت لها وظيفة التخصيص أيضا وهو المفعول فيه (=مجرور بمحذوف)؛ فماذا لو نزعنا من كل تركيب الأداة (أن)، لتضحي على النحو التالي؟

(١) المرادي، الجنى الداني، ٥٩. وانظر أيضا: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٢٢/١.

١٤. وتصومون خير لكم *

١٥. ويحبون يحمدون بما لم يفعلوا *

١٦.فالله أحق تخشونه *

ستغدو كل جملة من السابقة لاحنة، على المستويين: التركيبي والدلالي، حال أراد الناطق أن يوصل المعنى نفسه الذي تتضمنه الجمل (١١، ١٢، ١٣) على التوالي. وإذا أنعمنا النظر في الجمل (١٥، ١٦)، ألفينا كل جملة منها تتضمن جملتين ثانويتين:

١٧. أ. ويحبون

١٧. ب. يُحمَدون بما لم يفعلوا

١٨. أ. فالله أحق

١٨. ب. تخشونه

وكل جملة فرعية تشكل تركيبا صحيحا، يتضمن إسنادا فعليا أو اسميا رئيسا، لكنهما تفهمان على معنى الانفصال التام بينهما؛ ففي (١٧ أ) إخبار عن أنهم يحبون، وفي (١٧ ب) إخبار عن أنهم يُحمدون؛ وفي الجملة (١٨ أ) إخبار عن أحقية الله، وفي (١٨ ب) إخبار عن خشيتنا إياه. لكن هذا المفهوم غير مراد مطلقا، وإنما المراد الإخبار في (١٧) عن حبهم الحمد، وفي (١٨) الإخبار عن أحقية الله بخشيتنا؛ فإذا ما أراد الناطق إيصال هذا المعنى، لجأ إلى "اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال واسطة، تتمثل في أداة رابطة"[١]، هي هنا (أن)، فقد لجأت اللغة إلى هذا الربط، لأمن اللبس في فهم الانفصال بين الجملتين؛ أي: لكيلا تُفهم الجملتان على أنهما منفصلتان، وإنما على أنهما جملة واحدة رئيسة.

أخلص إلى أن الوظيفة، التي تناط بـ(أن) في الجمل، ليست وظيفة دلالية، كما زعم ذلك النحاة، وإنما هي وظيفة تركيبية لا غير؛ فهي، في الحقيقة، رابط يربط جملتين، بحيث تكون الثانية جملة فرعية ذات وظيفة إعرابية في الجملة الأولى الرئيسة.

---

(١) حميدة، مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ١.

وهذا هو الحال في أفعال المقاربة؛ دخلت (أن) في تركيبها، لأمن اللبس في فهم الانفصال بين الجملتين، على النحو التالي:

١٩. عسى الدرب، يضيء (الدرب)

فلا تُفهم الجملتان على أنهما منفصلتان، وإنما تشكل الثانية إسنادا فرعيا؛ فتكون ذات وظيفة إعرابية بالنسبة للجملة الإسنادية الرئيسة (=عسى الدرب). وسيأتي التفصيل لاحقا حول وظيفة (أن) مع مدخولها في جملة (عسى) و(كاد).

٣-٤ وصف بنية أفعال المقاربة

إن المهمة المنوطة بالدارس اللغوي تتمثل، أولا، باستقراء الأنماط اللغوية المختلفة، ثم يعقب ذلك تحليلٌ ما تم توصيفه؛ إذ لا ينفع أن يقع التحليل قبل الوصف، لأن تغيرا في شكل التركيب يعني بداهة تغيرا في الوظائف النحوية، وربما في جنس الكلمة كما هو الحال في (عسى).

كان اهتمام النحويين موجها، في واقع الأمر، إلى الفعل (عسى)، وكأنه الفعل الوحيد الذي عنوا بدرس تراكيبه المختلفة؛ فلا وجود لحديث عن تركيب جملة (كاد) أو (أوشك)، أو (كرب) إلا على وجه العموم، من حيث إنها كجملة (كان)! ولعل لفعلهم هذا ما يسوغه؛ إذ إن (عسى) يدور في فلك أنماط لغوية متنوعة ومختلفة ومشكلة أيضا.

وعلى الرغم من عنايتهم بهذا الفعل، فقد كان استقراؤهم له غير دقيق[1]؛ فثم أنماط لغوية أهملوها، ولم يتطرقوا لها ألبتة، على الرغم من أن عليها شواهد وأمثلة من واقع اللغة المستقراة! وستقتصر الدراسة على استقراء لأنماط (عسى) حسب، حيث كان هو الأكثر تنوعا؛ أما (كاد) و(أوشك) و(كرب/قرب)، فهي تكاد تنحصر في نمط واحد، هو النمط الشائع في (كاد + اسم مرفوع + يفعل/ أن يفعل). وتاليا سرد أنماط (عسى)[*]:

---

(١) اقتصروا على أنماط خمسة. وأكثرها تعود إلى نمط واحد، كما سيأتي.

(*) يؤخذ في الحسبان أن (أن) أصل مع (يفعل) دائما، حتى لو كانت محذوفة؛ فيكون النمط (عسى + مرفوع + أن + يفعل) شاملا النمط (عسى + مرفوع + يفعل) أيضا.

النمط الأول: (عسى + أن + تفعل)، وعليه شواهد كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ (البقرة: ٢١٦). وفي هذا النمط يكون المضارع مسندا إلى المخاطَب، لا إلى الغائب؛ فهو يفترق عن نمط (عسى + أن + يفعل).

النمط الثاني: (عسى + ضمير رفع + أنْ + يفعل)، وعليه شواهد كثيرة أيضا، منها:

١. قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ﴾ (البقرة: ٢٤٦)

٢. قوله: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾ (محمد: ٢٢)

٣. جاء في الحديث: (فقال أبو بكر: وما عسيتُهم أن يفعلوا بي؟)[١].

٤. وفي الحديث أيضا: (وقال: ما عسيتُ أن يقول؟)[٢].

٥. قالت أم الخير بنت الحريش (إسلامية)، عندما قيل لها: ما تقولين في عثمان بن عفان: "وما عسيتُ أن أقول فيه؟ استخلفه الناس وهم له كارهون، وقتلوه وهم راضون"[٣].

٦. جاء في جمهرة نسب قريش: "فقال: وما عسيتُ أن يكون عندي عاجلاً يكفيك ويكفي جماعتك هذه؟"[٤].

٧. قول العَكَوَّك[٥] (٢١٣ هـ):

مـــا عَـــسِينا أنْ نَقـــولَ لَـــهُ   غَيْـــرَ أنّ الأَرْضَ فـــي خَفَـــرهْ

واللافت أن تركيب جملة (عسى)، على هذا النحو، يأتي غالبا في سياق الاستفهام، كما يظهر من الشواهد السابقة؛ وقد بان قبلا أن (عسى) في سياق الاستفهام ليس إنشاء، وإنما هو إخبار على معنى التوقع والظن.

---

(١) صحيح البخاري، حديث (٣٩٩٨)، ١٥٤٩/٤.

(٢) المرجع السابق، حديث (٦٤٤٢)، ٢٥٠٤/٦.

(٣) ابن طيفور. بلاغات النساء، ٤٣. وانظر: ابن عبد ربه. العقد الفريد، ١١٨/٢.

(٤) ابن بكار، الزبير. جمهرة نسب قريش وأخبارها، ٤٨٦/١.

(٥) ابن الجراح. الورقة، ١١٥.

يشار إلى أن الأستاذ حسن عون عزا التصاق (عسى) بالضمائر إلى سبب "لفظي واضح، وهو أن عسى قد فُصل بينها وبين خبرها بجملة طويلة، فأُسندت عسى إلى الضمير حتى لا يُؤثّر هذا الفصل في السماع"[1]. وهذا غير دقيق من نواح، الأولى: أن الجملة التي فصلت بين (عسى) وخبره ليست جملة طويلة كما وصفها. الثانية: أن الشواهد (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) السابقة لم يفصل بين (عسى) وخبره فاصل. الثالثة: أن ثم شواهد استعمل (عسى) فيها مجردا من الضمير، على الرغم من أنه فُصل بينهما بفاصل طويل؛ جاء في الحديث: (فقال النبي ﷺ: يا قيس، عسى -إنْ مَدّ بك الدهرُ- أن يليك بعدي ولاة، لا تستطيع أن تقول بالحق معهم)[2].

النمط الثالث: (عسى + اسم مرفوع + أن + يفعل)، وهذا النمط هو أكثر ما ورد إلينا، فهو يمثل التيار العام. لذا، يمكن عده الأصل، وما سواه خلاف الأصل.

النمط الرابع: (عسى + اسم مرفوع + سين + يفعل)، ومما ورد على ذلك:

١. قسام بن رواحة[3] (جاهلي):

عَسى طَـيْءٌ مِـنْ طَـيْءٍ بَعْـدِ هَـذِهِ ... سَـتُطفِئُ غُـلاّتِ الكُلـى والجَـوانحِ

٢. علي بن أبي طالب[4] (٤٠ هـ):

عَسى بِـالجَنوبِ العاريـاتُ سَتَكْتَسي ... وَبِالمُـسْتَذَلِّ المُستَـضامِ سَيُنْـصَرُ

٣. علي بن أبي طالب[5] (٤٠ هـ):

عَسى جـابِرُ العَظْـمِ الكَـسيرِ بِلُطْفِـهِ ... سَـيَرْتاحُ لِلْعَظْـمِ الكَـسيرِ فَيُجْبَـرُ

٤. الظاهري[6] (٢٩٧ هـ):

---

(١) عون، حسن. اللغة والنحو، ١٤٦.

(٢) الهيثمي. مجمع الزوائد، ٢٦٥/٧.

(٣) البغدادي. خزانة الأدب، ٣٤١/٩.

(٤) ديوان علي بن أبي طالب، ١٠٢.

(٥) المرجع السابق، ١٠٢.

(٦) الأصفهاني، ابن داوود. الزهرة، ٣٦٦/١.

عَسى اللهُ، لا تَيْأسْ، سَيَأْذَنُ عاجِلاً ... بِنُصْرَةِ مَظْلُومٍ وَفَكِّ عَنَاةِ

٥. ابن زريق البغدادي[1] (٤٢٠ هـ):

عَسى اللَّيالي الّتي أضْنَتْ بِفُرْقَتِنا ... جِسْمي سَتَجْمَعُنِي يَوْمًا وَتَجْمَعُهُ

٦. ابن دراج القسطلي[2] (٤٢١ هـ):

عَسى مَيْتُ الأَظْمَاءِ فِي رَوْضَةِ النَّدى ... سَيَرْجِعُ عَنْ رَبِّ السَّماءِ وَقَدْ أحْيا

٧. أبو إسحاق الألبيري[3] (٤٦٠ هـ):

وَلازِمْ بابَهُ قَرْعًا عَساهُ ... سَيَفْتَحُ بابَهُ لَكَ إنْ قَرَعْتا

٨. أبو إسحاق الألبيري[4]:

فَأَسْأَلُهُ وَأَلْطِفُهُ عَساهُ ... سَيَأْسو ما بِدِيني مِنْ جِراحِ

٩. ابن السيد البطليوسي[5] (٥٢١ هـ):

عَسى وُدُّ ثَوى لَكَ في فُؤادي ... عَلى بُعْدٍ سَيوجِبُ مِنْكَ قُرْبي

١٠. الأعمى التطيلي[6] (٥٢٥ هـ):

رُدّوا إلى الجانِبِ الغَرْبِيِّ عيسَهُمُ ... عَسى نَسيمُ الذي يَهْوى سَيَنْشُقُهُ

١١. ابن الصباغ الجذامي[7] (بعد ٦٤٨ هـ):

حَداةُ الحَمولِ قِفوها قَليلا ... عَسى بِالطُّلولِ سَأُشْفي الغَليلا

١٢. ابن الصباغ الجذامي[8]:

---

(١) العاملي، بهاء الدين، الكشكول، ١/١٢٠.

(٢) ديوان ابن دارج القسطلي، ١٨١.

(٣) ديوان أبي إسحاق الألبيري، ٢٩.

(٤) المرجع السابق، ٤٢.

(٥) التلمساني، المقري، أزهار الرياض، ٣/١٥١.

(٦) ديوان الأعمى التطيلي، ٢٣٨.

(٧) ديوان ابن الصباغ الجذامي، ٢٢٦.

(٨) المرجع السابق، ١٥٨.

عَسى نَفَحاتُ الجودِ مِنْ رَوْضَةِ الرِّضا سَـتَنْفَحُ لِلْمَهْجـورِ طيِّبَـةَ العَـرْفِ

النمط الخامس: (عسى + اسم مرفوع + فَعَلَ)، ومما ورد فيه:

١. ابن المعتز[١] (٢٩٦ هـ):

عَسى الشَمْسُ قَدْ مُسِخَتْ كَوكَبًا وَقَـدْ طَلَعَـتْ فـي عِـدادِ النُّجـومِ

٢. الصاحب ابن عباد[٢] (٣٨٥ هـ):

فَـإِنْ عَـسى مِلْـتَ إِلـى التَبـاطي صَـفَعْتُ بِالنَعْـلِ قَفـا بُقْـراطِ

٣. بديع الزمان الهمذاني[٣] (٣٩٨ هـ):

فَماذا عَسى الواشونَ خاضوا على دَمي وَمِـنْ أيِّ وَجْـهٍ ثـارَ لـي أيُّ مُؤيِّـدِ

٤. ابن نباتة السعدي[٤] (٤٠٥ هـ):

فَقُلْـتُ عَـسى أبـو دِرْعٍ دَعـاني لِيُقْعِـدَني عَلـى عَـرْشِ الـسِماكِ

٥. ابن قلاقس[٥] (٥٦٧ هـ):

أُسائِلُ عَنْها الرَكْبَ والـدَمْعُ سـائِلٌ عَسى استَعْطَفَتْها لِلْوِصالِ الوَسائِلُ

النمط السادس: (عسى + اسم مرفوع + اسم مرفوع)، ومن ذلك:

١. ابن الرومي[٦] (٢٨٣ هـ):

مـاذا عَـسى أنـا بـالِغٌ بَعـضيهتي مِـنْ مُغْـرِقٍ فـي الزّانِيـاتِ مُكَـرِّرِ

٢. ابن غلبون الصوري[٧] (٤١٩ هـ):

---

(١) ديوان ابن المعتز، ٦٢٥.

(٢) ديوان الصاحب ابن عباد، ٢٤١.

(٣) ديوان بديع الزمان الهمذاني، ٦٢.

(٤) ديوان ابن نباتة السعدي، ٥٦٩/٢.

(٥) ديوان ابن قلاقس، ٥٠٩.

(٦) ديوان ابن الرومي، ١٠٦٥/٣.

(٧) ديوان ابن غلبون الصوري، ١٠٤/١.

عَسى بَعْضُ هاتِيكَ العوائِدِ عائِدٌ ... يَدولُ بِهِ يَوْمٌ مِنَ الدَّهْرِ واحِدُ

٣. ابن دراج القسطلي[1] (٤٢٧ هـ):

أَقُولُ لَهُمْ صَبْرًا لَكُمْ أَوْ عَلَيْكُمُ ... عَسى العَيْشُ مَحمودٌ أو المَوْتُ عَجلانُ

٤. مهيار الديلمي[2] (٤٢٨ هـ):

يا شَرَفَ الدِّينِ عَسى مَيِّتُ الـ ... فَضْلِ بِأَنْ تَلْحَظَهُ ناشِرُ

٥. ابن قلاقس[3] (٥٦٧ هـ):

وذِلْ وَاخْضَعْ عَسى الحَبيبُ إلى ... وَصْلِكَ مِنْ بَعْدِ هَجْرِهِ عائِدْ

٦. عرقلة الكلبي[4] (٥٦٧ هـ):

فَيا بَرَدى لا زالَ ماؤُكَ بارِدًا ... عَسى شَبِمٌ مِنْ حافَتَيْكِ نَميرُ

النمط السابع: (عسى + اسم مرفوع + اسم منصوب)

١. قول الزباء (٣٥٨ ق.هـ): "عسى الغوير أبؤسا"[5].

٢. ناصح الدين الأرجاني[6] (٥٤٤ هـ):

وماذا عَسى شَيْطانُ عَذْلِكَ صانِعًا ... إذا لَمْ يَجِدْ بَيْنَ الأحِبَّةِ مَنْزَغا

النمط الثامن: (عسى + ضمير نصب + أنْ + يفعل)، وعليه سماع كثير، ذُكر شيء منه.

النمط التاسع: (عسى + ضمير نصب + فَعَلَ)، ومما سمع من ذلك:

١. ابن الرومي[7] (٢٨٣ هـ):

---

(١) ديوان ابن دراج القسطلي، ٩٠.

(٢) ديوان مهيار الديلمي، ٨١/٢.

(٣) ديوان ابن قلاقس، ٢٨٨.

(٤) ديوان عرقلة الكلبي، ٥١.

(٥) الميداني، مجمع الأمثال، ٤٧٧/١.

(٦) ديوان ناصح الدين الأرجاني، ٦٩/١.

(٧) ديوان ابن الرومي، ١٨٤٥/٥.

فَقُلْـتُ عَـساهُ كــانَ بِــهِ نُعــاسٌ   وَعِنْـدي مــا يُطيْـرُ مِـنْ نُعاسِــكْ

٢. ابن الرومي[1]:

عَـساكَ أمِنْــتَ بــادِرَتي وَصَـدْي   لمــا أغْلَقْــتَ بَيْتَــكَ مِــنْ رُهــونِ

٣. ابن الرومي[2]:

عَـساكَ أفادَتْــكَ الــدَّعاوَةُ نَخْــوَةً   فَغَرَّتْــكَ مِنّــي وَالجَهــولُ مُغَــرَّرُ

٤. ابن المعتز[3] (٢٩٦ هـ):

عَـساهُما فــي الفَجْـرِ قَـدْ نَبَّهـا   مُــصْطَبِحًا قَــطُّ بِتَــصْويتِ

٥. ابن غلبون الصوري[4] (٤١٩ هـ):

عَــساكِ تَخَوَّفْــتِ مِــنْ أهْلِــهِ   فَــأَظْهَرتِ جَهْــلاً بِمــا نالَــهُ

٦. ابن غلبون الصوري[5]:

عساكَ ظَنَنْتَ العُسْرَ فَضْلاً فَحُزْتَـهُ   وَحُـزْتَ لَـهُ مَنّـا فَأَصْبَحْتَ مُعْسِرا

٧. المعري[6] (٤٤٩ هـ):

وَمــا يُــدْرِيكِ بــاكِيَتي عَــساني   لِسُكْنى الفَوْزِ في الأُخْرى اتَّقيتُ

٨. اللواح[7] (٩٢٠ هـ):

عَـساكَ مَـعَ العُتْـقِ الكِـرامِ عَتَقْتَنـي   فَـإنّي عَلـى بـابِ الرَّجـاءِ حَجـومُ

٩. إبراهيم اليازجي[8] (١٣٢٤ هـ):

---

(١) ديوان ابن الرومي، ٢٥٨٢/٦.

(٢) المرجع السابق، ١٠٤٧/٣.

(٣) ديوان ابن المعتز، ١٤٤.

(٤) ديوان ابن غلبون الصوري، ٣٨٢/١.

(٥) المرجع السابق، ١٦٣/١.

(٦) المعري، اللزوميات، ١٤٠/١.

(٧) ديوان اللواح، ٩٥/١.

(٨) ديوان اليازجي، ٦١.

فَمـا أحـسَنَتْ حَـقَّ الوَفـاءِ مـسرتي   وَلَكن عَساها أحْسَنَتْ عِنْدِيَ العُذْرا

١٠. مصطفى صادق الرافعي[1] (١٣٥٦ هـ):

عَـساها صَـدَقَتْ مـا أخْبَروهـا   بـأنَّ الطَّيْـفَ يَـسمَحُ بالوصـالِ

النمط العاشر: (عسى + ضمير نصب + اسم مرفوع)، ومما ورد فيه:

١. أبو نواس[2] (١٩٨ هـ):

فَقالَتْ: عَساها الخَمرُ؟! إنّي بَريئَـةٌ   إلى اللهِ مِنْ وَصْلِ الرِّجالِ مَعَ الخَمْرِ

٢. ابن الرومي[3] (٢٨٣ هـ):

وأَطْلِـقْ مـا تَهُـمُّ بِـهِ عَـساهُ   كَفـاني أيُهـا الرَّجُـلُ النَّبيـلُ

٣. مهيار الديلمي[4] (٤٢٨ هـ):

قـالوا عَـساكَ مُـرَجَّمٌ فَتبَـيَّنِ   هَيْهـاتَ لَـيْس بِنـاظِري إنْ غَرَّنـي

٤. الهبل[5] (١٠٧٩ هـ):

فَلْيَـصنَعِ الـدَّهرُ ما شـاءَتْ نَوائِبُـهُ   فَما عَسانِيَ مِنْ بَعْدِ النَّوى لاقي؟

٥. إسماعيل صبري[6] (١٣٤١ هـ)

لا تَلُمْهُـمْ لَعَلَّهُـمْ حاسِـدوهُ   أوْ عَـساهُمْ بِفَـضْلِهِ جُهَـلاءُ

٦. خليل مطران[7] (١٣٦٨ هـ)

عَـسانا راجِعُـو حُلُـم   مَـضَى بِأطايِـبِ العُمُـر

النمط الحادي عشر: (عسى + ضمير نصب + اسم منصوب)، ومنه:

---

(١) ديوان الرافعي، ٢٥٣.

(٢) ديوان أبي نواس، ٢٨٣.

(٣) ديوان ابن الرومي، ١٩٤٥/٥.

(٤) ديوان مهيار الديلمي، ٣٠/٤.

(٥) ديوان الهبل، ٤٠٥.

(٦) ديوان إسماعيل صبري، ٧٠.

(٧) ديوان خليل مطران، ١٣/٢.

١. مهيار الديلمي[١] (٤٢٨ هـ):

عَـــساكَ خُبْـــرًا بالنّـــاسِ مِثْلِـــي إن رُدّ مـــن حِلمـــك العزيـــبُ

٢. ابن الحداد الأندلسي[٢] (٤٨٠ هـ):

ولا بُدّ مِن قَصّي على القَسْ قِصتِي عَـساهُ مُغِيثُ المُـدنَفِ المُتَغَـوِّثِ

٣. أسامة بن منقذ[٣] (٥٨٤ هـ):

وأبيـــهِ مـــا ظَلَـم المـشيبُ وإنّـــهُ أمَلـي فقلـتُ عَـساه عنّـيَ راغِبـا

٤. أبو مسلم العماني[٤] (١٣٣٨ هـ):

بِـكَ الـبلاغُ الـصِّرْفُ فـي آمالِـهِ مـــاذا عَـــساهُ بالغُـــا بحالِـــهِ

النمط الثاني عشر: (عسى + أنْ + اسم منصوب + يفعل)، ومن شواهد هذا وأمثلته:

١. مجنون ليلى[٥] (٦٨ هـ):

أُجَبْـتُ بِلَيلـى مَـن دَعـاني تَجَلُّـدًا عَـسى أنْ كَربـي يَنجَلـي فَـأعودُ

٢. الفرزدق[٦] (١١٠ هـ):

غَضِبنا لَكُم يا آلَ مَروانَ فاغضَبوا عَـسى أنْ أرواحًـا يَـسوغُ طَعامُهـا

٣. ابن رشيق القيرواني[٧] (٦٠٨ هـ):

عِتابًـا عَـسى أنْ الزَمـانَ لَـهُ عُتبـى وَشَكوىً فكَمْ شَكوىً ألانَتْ لَهُ القَلْبا

٤. صفي الدين الحلي[٨] (٧٥٠ هـ):

---

(١) ديوان مهيار الديلمي، ٨٦/١.

(٢) ديوان ابن الحداد الأندلسي، ١٧١.

(٣) ديوان أسامة بن منقذ، ٢٦٥.

(٤) ديوان أبي مسلم العماني، ١٧٥.

(٥) ديوان مجنون ليلى، ٥٩.

(٦) ديوان الفرزدق، ٥٠٥.

(٧) ديوان ابن رشيق القيرواني، ٤٠.

(٨) ديوان صفي الدين الحلي، ٣١٦/١.

فَصَبرًا لِما قَدْ أفْسَدَتْهُ يَدُ النّوى | عَسى أنّهُ بِالصالح المَلكِ يَصلُحُ

٥. البرعي[1] (٨٠٣ هـ):

وَقائِلُها عَبدُ الرّحيم بنِ أحْمَدٍ | عَسى أنّهُ في نَظْم مَدْحِكِ يُحْمَدُ

٦. الأثاري[2] (٨٢٨ هـ):

ما نِمْتُ إلا عَسى أنّي أرى لَهُمُ | طَيْفًا يُشَرِّف ضَيْفًا مِنْ عَبيدِهِمِ

٧. اللواح[3] (٩٢٠ هـ):

أبا المَعالي أما العُتْبى لَها أمَدٌ | إلى رضاك عَسى أني أسابِقُهُ

٨. اللواح[4]:

عَسى أنّهُ وادي الذُّبابِ وإنّني | عَميتُ ولَمْ توضحْ لنا دونَهُ الدّرْبُ

٩. اللواح[5]:

فإنْ مُتُّ كانَ المَوْتُ عَذْبًا بِكَأْسِهِ | عَسى أنّنا نَأْتي القيامَةَ في رَقَنْ

١٠. عبد الحميد الرافعي[6] (١٣٥٠ هـ)

عَسى أنّها مِنْ بَعْدِ أنْ ذاقَتِ الهَوى | تَنوحُ عَلى مَنْ كانَ يَهْوى جَمالَها

النمط الثالث عشر: (عسى + اسم منصوب + يفعل)، ومنه:

١. هُدْبَة بن الخَشْرم[7] (٥٠ ق.هـ):

عَسى آمِنًا في حَرْبِنا أنْ تُصيبَهُ | عَواقِبُ أيّام وَيأمَنَ خائِفُ

---

(١) البرعي. شرح ديوان البرعي، ١٦٦.

(٢) الأثاري. بديعيات الأثاري، ٦٨.

(٣) ديوان اللواح، ٧٦/٢.

(٤) المرجع السابق، ٢٠٤/١.

(٥) المرجع السابق، ٢٦٦/٢.

(٦) ديوان عبد الحميد الرافعي، ٦٦.

(٧) الجبوري، يحيى. شعر هدبة بن الخشرم العذري، ١٢٠.

٢. علي بن أبي طالب[١] (٤٠ هـ):

عَسى صُوَرًا أمْسى لَها الجَوْرُ دافِنًا يُتــاحُ لَهــا عَــدْلٌ يَجــيءُ فَتَظْهَــرُ

إن في هذه الأنماط إشارة واضحة في أن (عسى) فعل مشكل فيها على المستويين الدلالي والتركيبي، لا من حيث التفسير فحسب، وإنما من حيث المعطى أيضا!

في الواقع، ليست الأنماط السابقة كلها سواء من حيث الاستعمال، فبعضها يشكل قاعدة عريضة، وهو النمط (٣)، وعلى ذلك يمكن عده أصلا؛ وبعضها كثير كالأنماط (١، ٢، ٨)؛ وبعضها قليل، كالأنماط (٤، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٢)؛ في حين أن ما تبقى يشكل ندرة قليلة، وهما النمطان (٧، ١٣).

وتأسيسا على هذا، يمكن استصفاء الأنماط (١، ٢، ٣، ٨) تفسيرا ومحاكاة، لشيوعها في الاستعمال؛ وإهمال الأنماط (٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) من حيث التفسير[٢]، والحكم عليها بالشذوذ، لمخالفتها الواضحة لما جاء على الأنماط الأُول.

٤-٤ تركيب أفعال المقاربة[٣]

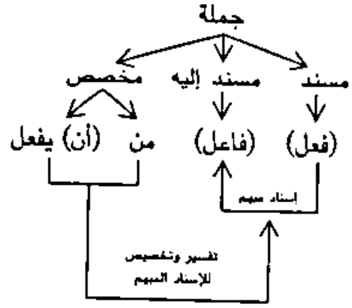
يتلخص رأي الدراسة في أن أفعال المقاربة أفعال تامة، فتركيبها (فعل + فاعل + جار + مصدر مؤول مجرور). ووظيفة المصدر المجرور هو التخصيص؛ ذلك أن نسبة (الكود) إلى (أحمد) في جملة (كاد أحمد) نسبة مبهمة، فإذا ذكرت التتمة على النحو التالي: (كاد أحمد أن ينجح)، زالت النسبة المبهمة، وصار قرب أحمد مقيدا بالنجاح. والشكل الآتي يوضح هذا:

---

(١) ديوان علي بن أبي طالب، ١٠٢.

(٢) وينبغي عدم محاكاتها أيضا، وإن كان جائزا محاكاة الأنماط التي عليها شواهد من مرحلة التقعيد.

(٣) خلصت الدراسة إلى أن (حرى) و(اخلولق) لم يستعملا فعلين دالين على الرجاء؛ بل إن (حرى)، لم يستعمل فعلا، مطلقا، في أيٍ من الشواهد المستقراة. أما (اخلولق)، فقد يستعمل فعلا على معنى المبالغة من الفعل (خَلُق) بمعنى (جَدُر)، أو بمعنى (بَلِيَ) و(دَرَسَ). وعلى ذلك، فإن تركيب جملة (اخلولقت السماء أن تمطر) هو (اخلولقت بأن تمطر) على حذف الجار. ومثل ذلك (حرى)، فعلاً استعمل أو اسماً.



أما الجار المحذوف، فيقدر مع كلٌ من (كاد، عسى، كرب/ قرب) بـ(من)، على تضمين هذه الأفعال معنى (قرب)؛ ليكون تقدير جملة (عسى أحمد أن ينجح) هو (عسى أحمد من أن ينجح)، وكذلك الحال في (كاد)، و(كرب/ قرب). أما (أوشك)، فيقدر الجار معه بـ(في)، ليكون التقدير: (أوشك أحمد في أن ينجح)، على تضمين الفعل معنى (أسرع).

وينبغي التنبيه إلى أن (عسى) في النمط (٨)، وهو (عسى + ضمير نصب + أن + يفعل)، ليس فعلا، وإنما أداة؛ وقد استعمل كذلك من باب الحمل على (لعل)، بجامع الاتفاق الواضح بين اللفظين في المعنى، كما وضح في محله.

على أنه قد يقال: إن (عسى) يدل على معنى الرجاء، فهو فعل إنشاني، لكنه على هذا النحو فعل إخباري! فأقول: هو في الأصل فعل إخباري بمعنى (قَرُبَ)؛ ثم دخل هذه الجملةَ الإنشاءُ، كما دخل جملةَ (غفر الله لك)، فصارت إنشاء (=رجاء).

لقد ذكر النحاة أنماطا خمسة في (عسى)، فجعلوا كل نمط يختلف عن الآخر في التفسير اختلافا كليا؛ والحق إن أربعة منها، وهي[1]:

١. عسى + مرفوع + يفعل

٢. عسى + مرفوع + أن + يفعل

٣. عسى + أن + يفعل + مرفوع

٤. مرفوع + عسى + أن + يفعل

(١) النمط (١) يعود إلى النط (٢)، بناء على أن (أن) أصل في الكلام، ثم حذفت اختصارا.

ترتد إلى نمط واحد، وهو النمط الأصل (٢)؛ ولا لزوم لأن يتغير الإعراب تبعا لتغير الموقعية، كما فعل النحاة، فهم يعربون (أن) والفعل في النمط (٣، ٤) بأنه فاعل، والمرفوع في النمط (٤) بأنه مبتدأ! والذي دفعهم إلى هذه الإعرابات أنهم لا يجوزون أن يتقدم الفاعل على الفعل، ولا يجوزون أن يجتمع فاعلان على فعل واحد؛ يقول ابن جني: "ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه"[1]! فهو يجعل قوانين اللغة مقيسة على قوانين الطبيعة، وهذا في حقيقة الأمر لا يصلح.

في الواقع، إن المرفوع فاعل لـ(عسى) ولـ(يفعل)، تقدم في الجملة أو تأخر أو توسط؛ والتقديم والتأخير إنما يكون لغايات بلاغية تداولية، من حيث التركيز على عنصر معين وإبرازه. وسيأتي كلام مفصل في هذا عند مبحث الرتبة.

غير أن هذا التفسير لا يسلم من النقد؛ فكيف نقدر محذوفا (=جارا) لم يظهر في اللفظ ألبتة؟ وبخاصة أن هذا كان سببا رئيسا في تضعيف بعض تحليلات النحاة لجملة (عسى)، كتلك التي ترى أن هناك مقدرا محذوفا قبل (أن) يقدر بـ(أمر) أو (حال).

أقول: ثم فرق بين أن يحذف اللفظ بلا دليل وأن يحذف بدليل؛ وقد أجمع النحاة على عدم جواز الأول، وعلى جواز الثاني[2]؛ والحذف هنا من الباب الثاني، فهو مما يُعضد بالسماع والقياس؛ إذ جعل النحاة حذف الجار قبل (أن) و(أن) المصدريتين مما يطرد؛ قال ابن مالك في ألفيته:

وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ... وَإنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّْ

نَقْلاً، وَفِي أنَّ وَأنْ يَطَّرِدْ ... مَعْ أمْنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَدُوا

بل إن الحذف فيه غالب على الإثبات؛ وهذا الحكم مبني على استقراء لـ(أن) مع المضارع في القرآن الكريم؛ فقد أظهر الاستقراء أن (٣٥) موطنا ذكر فيه حرف الجر سبقا لـ(أن)، من أصل (١٧٧)، على حين كان محذوفا في (١٤٢) موطنا! والذي دل على وجود الجار في هذه الآيات أن الجملة لا تكون قواعدية إلا بتقديره، كما في التالي:

١. (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا) (البقرة: ٢٦)

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١٦٠/٢.

(٢) انظر مثلا: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٥٤/٢.

٢. (قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ) (البقرة: ٦٧)

٣. (أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ) (البقرة: ٧٥)

٤. (فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ) (البقرة: ٢٣٠)

٥. (قَالَ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ) (المائدة: ٣١)

٦. (فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ) (التوبة: ١٣)

٧. (وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ) (الإسراء: ٤٦)

٨. (ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ) (الأحزاب: ٥٩)

فالتقدير فيها: لا يستحيي من أن يضرب؛ أعوذ بالله من أن أكون؛ أفتطمعون في أن يؤمنوا؛ فلا جناح عليهما في أن يتراجعا؛ أعجزت عن أن أكون؛ فالله أحق بأن تخشوه؛ أكنة من أن يفقهوه؛ أدنى لأن يعرفن .... وإذا لم نقدر الجار كانت الجمل لاحنة؛ إذ تكون:

١. لا يستحيي الضرب *

٢. أعوذ بالله كَوني *

٣. أفتطمعون إيمانهم *

٤. فلا جناح عليهما تراجعهما *

٥. أعجزت كوني *

٦. فالله أحق خشيتكم *

٧. وجعلنا على قلوبهم أكنةً فقههم *

٨. ذلك أدنى معرفتهن *

أما الآيات الـ(٣٥)، التي ذكر فيها الجار سابقا لـ(أن)، ففي تقديري أنه جاء لعلة ما؛ أقصد أنه ذكر لاستحضار معنى لا يفهم من السياق حال كونه محذوفا؛ وقد كانت كما يأتي:

أولا: جاء في (١٥) آية ضروريا لإفادة معنى معين ينتفي بحذفه؛ على النحو التالي:

- (٩) آيات جاء فيها حرف تشبيه، كقوله تعالى: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ) (يونس: ١٢)، فلو حذف حرف التشبيه، فات الغرض منه.
- (٣) آيات ورد فيها حرف التعليل (اللام)، كقوله تعالى: (رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ) (النساء: ١٦٥)، والحال هنا كالحال في ما سبق؛ إذ إن في حذف حرف التعليل إهدارا للمعنى المقصود.
- (٣) آيات ورد فيها الحرف (على) مفيدا معنى الشرط، كقوله تعالى: (قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا) (الكهف: ٦٦)؛ أي: هل أتبعك شرطَ أن تعلمن[1]. واضح أن الحذف هنا مفسد للمعنى، وهو تعليق الاتباع على التعليم.

ثانيا: وردت في (٩) آيات في سياق مشتقات الفعل (قدر)، كقوله تعالى: (قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً) (الأنعام: ٣٧). ولم يتخلف اقتران الحرف (على) مع هذا الفعل في آية واحدة، مع أنه بالإمكان أن يُحذف، فتكون الآية: (قل إن الله قادر أن ينزل آية). ولعل في هذا لفتة بلاغية لطيفة، هي تصوير كمال قدرة الله تعالى على كل شيء؛ وهذا واضح من (على) الذي يفيد الاستعلاء، فالله مستعل على تنزيل الآيات، وعلى بعث العذاب، وعلى إحياء الموتى ... إلخ.

ثالثا: أما ما تبقى، فقد جاءت بعض الأفعال فيه متعدية بحرفٍ مرةً وبآخر مرة أخرى؛ أو متعدية بغير الحرف الذي تتعدى به عادة؛ أو تتعدى مرة دون أخرى. والخطاطة التالية تلخص هذا:

---

(١) قال الألوسي (روح المعاني، ٣٣١/١٥): "(هل أتبعك على أن تعلمن) استئذان منه عليه السلام في اتباعه له بشرط التعليم. ويفهم ذلك من على؛ فقد قال الأصوليون: إن على قد تستعمل في معنى يُفهَم منه كون ما بعدها شرطا لما قبلها، كقوله تعالى: يبايعنك على أن لا يشركن، أي: بشرط عدم الإشراك".

الآية	ملحوظات
(وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ) (البقرة: ١٨٩)	(لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ) (البقرة: ١٧٧)
(وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى) (لقمان: ١٥)	(وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى) (العنكبوت: ٨)
(وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ) (الزمر: ١٢)	(وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) (يونس: ٧٢) والأصل أن يتعدى بـ(الباء)
(حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) (الأعراف: ١٠٥)	الأصل به أن يتعدى بـ(الباء)، فيقال: حقيق بكذا كما قال المفسرون
(وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ۝ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ) (الواقعة: ٦٠-٦١)	سبقه إليه: وصل إليه قبله سبقه عليه: قهره وغلبه؛ وهذا هو المقصود
(وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟) (المائدة: ٨)	ضمن الفعل (يجرمنكم) معنى (يحملنكم)، فعداه بـ(على)
(قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟) (الإسراء: ٨٨)	تفخيم أمر اجتماع الإنس والجن على الإتيان بمثل القرآن، ومع ذلك، فهم عاجزون عنه؛ وفي هذا إظهار لعجزهم.
(فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ) (النازعات: ١٨)	ضمن السياق معنى الفعل (أدعوك إلى ...)

إن مجيء الفعل متعديا بحرف وبآخر، أو متعديا بغير ما يتعدى عادة، دليل على أن هناك معنى مختلفا أراد التنبيه عليه، من باب أن العدول عن الأصل لا يكون إلا لغرض. وقد أظهر الاستقراء أن نسبة حذف الجار تبلغ حوالي (٧٥%)، في حين أن نسبة ذكره تبلغ (٢٥%). وتأسيسا عليه، فإن الأكثر والأعرف أن يحذف الجار قبل (أن) المصدرية، إلا إذا كان في ذكره فائدة أو يفوت من ذكره غرض، فحينئذٍ يجب ذكره.

أريد لأخلص من هذا، إلى أنه لا غرابة أن يحذف الجار من جملة (عسى) و(كاد)؛ فوجوده أصل في التركيب، ثم حذف من باب أنه لا فائدة -في المعنى- ترجى من ذكره، ولا يفوت بحذفه

غرض، وليس ثَمَّ لَبس من حذفه؛ إذ وجود (عسى) أو (كاد) دليل عليه.

على أن هناك شواهد وأمثلة ترجح ما تذهب إليه الدراسة من وجود جار محذوف، منها على سبيل المثال في (كاد):

١. عبيد بن الأبرص[١] (٢٥ ق.هـ):

وَطَلَبْتُ ذا القَرنَينِ حَتّى فاتَني ... رَكضًا وَكِدتُ بِأَنْ أَرى داوودا

٢. عمار ذو كُبار[٢] (أموي):

كادَ دَنْدَنُ بِأَنْ يَجعَلَني ... يَومَ نابَاذَ طَعامًا لِلسَّمَكْ

٣. أبو تمام[٣] (٢٣١ هـ):

وَكانَ أَرَقَّ وَجهٍ ثُمَّ أَضحى ... يَكادُ بِأَنْ تُرَصَّ بِهِ الحِجارَةْ

٤. الصنوبري[٤] (٣٣٤ هـ):

تحيّرُ العينُ في خطٍّ يَكادُ بِأَنْ ... يَغشي العُيونَ إذا لألاؤهُ سَطَعا

٥. يوسف الرمادي[٥] (٤٠٣ هـ):

جَلَّ مَنْ صَفاهُ كادَ بِأَنْ يَخْـ ... ـفى فَلَوْ أَنَّهُ اصطِبارٌ لعيلا

٦. ابن نباتة المصري[٦] (٧٦٨ هـ):

شَكَرتُكِ حَتّى لَمْ تَدَعْ لِيَ لَفظَةً ... وَكِدتُ بِأَنْ أَشكوكَ في كُلِّ مَشهَدِ

ومن الشواهد التي صرح فيها بـ(من) مع (عسى):

٧. قال الرسول ﷺ: (ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى من أن يبلغ من هو أوعى

---

(١) ديوان عبيد بن الأبرص، ٨٢.

(٢) الأصفهاني. الأغاني، ٢٢٩/٢٤.

(٣) ديوان أبي تمام، ٣٦٧/٤.

(٤) ديوان الصنوبري، ٣٢١.

(٥) ابن الكتاني. التشبيهات من أشعار أهل الأندلس، ٢٤٢.

(٦) ديوان ابن نباتة المصري، ١٣١.

منه)[1].

٨. قال عيسى بن إبراهيم: "دخلت على الحسن بن هانئ وهو عليل، فقلت: كيف تجدك؟ فقال: كيف تجد من هو عدد في كل يوم يبيد وينفد! فاستحسنت قوله، فقلت له: هل لك في هذا المعنى شيء؟ فقال: لي نعم، ثم أنشدني:

يَــنْقُصُ مِنِّــي كُــلَّ يَــوْمٍ شَــيُّ
أنـــا مَـــعْ ذاكَ صَـــحِيحٌ حَـــيُّ
وَالمَــرْءُ يُفْنِيــهِ البِلَــى وَالطَّــيُّ
وَكَــمْ عَــسى مِــنْ أنْ يَــدومَ الفَــيُّ
وَآخِــرُ الــدّاءِ العَيــاءِ الكَــيُّ"[2].

٤-٥ الرتبة في جمل أفعال المقاربة

يقصد بالرتبة النحوية موقعية الكلمات بالنسبة إلى غيرها في الجملة تقديما وتأخيرا. ولم يُعْنَ النحاة كما عني البلاغيون بدرس هذه القرينة، وإنما كان الاهتمام بالشكل -كما العادة- طاغيا بشكل لافت في مكتوباتهم، فكانوا يربطون تغير الموقعية بالوظيفة الإعرابية؛ يعني أن تغير رتبة عنصر ما يقتضي -غالبا- تغيرا في الوظيفة النحوية له بين الفاعلية والابتداء بالنسبة للأسماء مثلا، وبين النقص والتمام بالنسبة للأفعال، وهلم جرا. مما دفعهم إلى تعسف في التأويل والتخريج، بعيدٍ عن الواقع اللغوي، آخذٍ به إلى زيادة غموض وتعقيد، كما هو معلوم.

إن من أهم ما يؤخذ على صنيع النحاة في درسهم لمسألة التقديم والتأخير (=الموقعية)، في باب أفعال المقاربة، أنهم لم يحتكموا -في الغالب- إلى سماعات عن العرب، وإنما إلى أقيسة خطأ وأحكام ممنطقة؛ ذلك أن تلك الأفعال تظهر في كثير من التراكيب بصورة غير قياسية، تشذ عن ما سواها من الأفعال؛ مما يجعل القياس فيها غير مسوغ -مطلقا- بلا شواهد تسنده.

---

(١) مسند أبي عوانة، حديث (٦١٧٩)، ١٠٣/٤.

(٢) البيهقي. كتاب الزهد الكبير، ٤٢٥. والحسن بن هانئ هو الشاعر أبو نواس.

٤-٥-١ تقدم (أن) والفعل على (عسى)

أول ما تحدث عنه النحاة في رتبة (أن) والفعل، أنهم أجمعوا على أنه لا يتقدم على (عسى)؛ يقول أبو حيان: "ولا يتقدم ما بعد المرفوع على هذه الأفعال، لا يقال: أفعل طفقت، ولا: أن يقوم عسى زيد. وهذا باتفاق"[١]. ولم يعز ابن مالك هذا المنع إلى عدم السماع عن العرب، ولكن لعلةِ أن "أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل. وأيضا، فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف"[٢].

فأما أنها خالفت الأصل، فهذا مما يمليه عليهم ما توهموه من وجود أصول للتراكيب[٣]، ولو لم يكن لها وجود في الاستعمال؛ والتوهم لا يكون دليلا قاطعا على الأصل! هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإننا نفترض أن أصل تركيبها هو ما تبدو عليه كما يظهر في المنجز اللغوي. وأما أنها لا تتصرف، فهذا مما لا يُسلِّم به؛ فقد ذكر في فصل سابق أن لها تصرفا وإن كان ناقصا؛ فعلى الرغم من أن (كاد) فعل يتصرف إلى المضارع واسم الفاعل والمصدر، فإنه لا يتقدم عليه (أن) والفعل. وقد لحظ أبو حيان هذا، فقال: "والظاهر أن القياس لا يمنع من تقديم خبر كاد عليها، لأنها فعل متصرف، ولكني لم أره متقدما، ولم يُعثر على نص في التقديم ولا عدمه"[٤].

إن العلة في عدم جواز تقديم (أن) والفعل هي عدم السماع عن العرب. وإذا كنا مدفوعين لبسط العلة في عدم السماع، فبغير التي ذكرها النحويون؛ إذ لم تكن مطردة وصالحة.

أحسب أن المنع يتعلق بطبيعة (أن) مع (يفعل)، من لزوم كونها رتبة محفوظة (=لا تكون في الصدارة)؛ فكما أن في اللغة عناصر لا تكون إلا في صدر الكلام، كبعض الأدوات، فإن عناصر أخرى لا تقع الموقع ذاته، كالمصدر المؤول من (أن) وما بعدها، بصرف النظر عن وظيفته النحوية، مفعولا

(١) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٢/٢. وانظر: ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨١/١؛ ابن عقيل. المساعد على تسهيل الفوائد، ٢٩٩/١؛ الأسيوطي. الفرائد الجديدة، ٢٦٦/١.

(٢) ابن مالك. شرح التسهيل، ٣٨١/١.

(٣) يشيع عند النحاة أن يضعوا أصولا في دراساتهم؛ أصولا للتراكيب وأصولا للكلمات، وغيرها.

(٤) أبو حيان. ارتشاف الضرب، ١٢٢/٢. ولا أدري ما معنى قوله (ولا عدمه) هل هو عدم التقديم؟! وهذا كلام خطأ.

كان أو مجرورا بحرف محذوف أو فاعلا ... إلخ. خذ على سبيل المثال ما يأتي:

١. أرجو أن ينجح أحمد

٢. يقرب زيد أن يأتي

٣. ينبغي أن يسافر زيد

هذه جمل ثلاث تتضمن كل واحدة حرفا مصدريا (=أن) وفعلا مضارعا يتبعه؛ ولو حاولنا أن نغير من موقعيتها على النحو التالي[١]:

٤. أن ينجح أرجو أحمد *

٥. أن يأتي يقرب زيد / من أن يأتي يقرب زيد *

٦. أن يسافر ينبغي زيد *

أو على النحو التالي:

٧. أن ينجح أحمد أرجو *

٨. أن يأتي زيد يقرب / من أن يأتي زيد يقرب *

٩. أن يسافر زيد ينبغي *

لرأينا أنها جميعا أصبحت جملا لاحنة! لكن لو حاولنا إحلال المصدر الصريح محل المؤول (=أن والفعل) على النحو التالي:

١٠. نجاحَ أحمد أرجو

١١. من الإتيان يقرب زيد

١٢. سفرُ زيدٍ ينبغي

لكانت جملا قواعدية صحيحة. فمنع التقديم -إذاً- لا يعود إلى جمود هذه الأفعال ولا إلى شيء آخر، وإنما يعود -كما أسلفت- إلى طبيعة (أن) والفعل؛ إذ إن له رتبةً محفوظة (=-صدارة) حالَ لم

(١) تشير الـ(*) إلى أن الجملة غير صحيحة نحويا.

يكن طرفا في الإسناد[١]؛ فـ(أن) ذات وظيفة تركيبية -كما أظهرت الدراسة- تربط بين جملتين لتصبحا جملة واحدة، فإذا ما جاءت صدرا في الكلام، لم تتحقق لها وظيفة الربط هذه.

٤-٥-٢ توسط (أن) والفعل بين (عسى) والفاعل

كانت مسألة توسط ما يسمى الخبر بين الفعل الناقص والاسم، نحو (كادت تغيب الشمس)، على خلاف بينهم؛ يقول أبو حيان: "وتوسطه بين الفعل ومرفوعه والفعلُ غير مقرون بأن جائز، نحو: طفق يصليان الزيدان. فإن كان مقرونا بأن ففيه خلاف، وأجاز ذلك المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور؛ ومنهم من منع ذلك، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي"[٢].

إن تجويزهم توسط (يفعل)، غيرَ مقرون بـ(أن)، لم يكن -في ما أظن- مستندا إلى سماع، وإنما إلى القياس على (كان)[٣]، حيث كان هذا لا يتعارض مع أصول الصنعة النحوية عندهم؛ ودليل هذا اختلافُهم في التوسط حال كان (يفعل) مقرونا بـ(أن)، مع أن السماع مما يقر بهذا الاستعمال.

لقد سُمع عن العرب توسط المضارع -مقرونا بـ(أن) وغير مقرون- بين (عسى) أو (كاد) والاسم الظاهر كثيرا، منه على سبيل التمثيل:

١. جاء في قول الرسول ﷺ: (بينما كلب يطيف بركية قد كاد يقتله العطش ....)[٤].
٢. وفي الحديث الآخر: (أخر رسول الله ﷺ العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل، أو كاد يذهب شطر الليل ....)[٥].
٣. قول حاتم الطائي[٦] (٤٦ ق.هـ):

(١) يقع المصدر المؤول في الصدارة أحيانا، مثلا إذا كان مسندا إليه (=مبتدأ)، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٤).

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٢٢/٢.

(٣) إذ كان النحاة يعدون أفعال المقاربة من جملة أخوات (كان).

(٤) صحيح مسلم، حديث (٢٢٤٥)، ١٧٦١/٤.

(٥) المرجع السابق، حديث (٦٤٠)، ٤٣٣/١.

(٦) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٢٨٧/١.

عَــسى يَــرى نــارَكَ مَــنْ يَمُــرُ   إنْ جَلَبْــتَ ضَــيْفًا فَأنْــتَ حُــرُ

٤. قول الفرزدق[1] (١١٠ هـ):

عَسى بِيَـدَيْ خَيْـرِ البَرِيَّـةِ تَنْجَلي   مِـنَ اللَّزَبـاتِ الغُبْـرِ عَنَّـا خُطوبُهـا

واللافت في هذا أنهم يجوزون أو يمنعون بناء على ما تجوزه لهم أصول الصنعة ونظرية العوامل، لا بناء على السماع؛ يقول الجرجاني: "الفاعل يجب أن يكون اسما محضا لفظا ومعنى، وأنت إذا قلت: عسى يخرج الزيدان، جعلت الكلام بمنزلة: ضَحِكَ خَرَجَ، في إيلاء الفعلِ الفعلَ"[2]. ويقول الأنباري: "فإن قيل: فهل يجوز أن تحذف أن، إذا كانت مع صلتها في موضع رفع؟ قيل: لا يجوز ذلك"[3].

في الواقع، إن قوله: (لا يجوز) مشكل؛ فهو يعني عدم جواز أن نقول: (عسى ينجح أحمد)، على الرغم من أن الأصل فيه الجواز المطلق بلا قيد ولا شرط، تأسيسا على أن هذا مما ورد به سماع. والحق إنه كلام مقلوب؛ فإذا كانوا لا بد مانعين، فالأصل أن يكون قولهم: (لا يجوز أن يكون المصدر المؤول في (عسى أن يقوم زيد) خبرا مقدما، وإنما يجب أن يكون فاعل عسى).

لقد رتب النحويون -اعتمادا على تجويزهم في (أن والفعل) الخبرية أو الفاعلية- مسائل وأحكاما؛ فإن عد فاعلا، وجب إفراد الفعل المضارع دائما، وتجريده من ضمائر الشخص، ليكون التركيب على شاكلة:

٥. عسى أن يتفق البلدان

٦. عسى أن ينتصر المسلمون

وإن عد المصدر المؤول خبرا متوسطا، لزم أن يطابق الفعلُ الاسمَ المؤخر عنه عددا، فيكون:

٧. عسى أن يتفقا البلدان

٨. عسى أن ينتصروا المسلمون

---

(١) ديوان الفرزدق، ٤٩.

(٢) الجرجاني. المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٦١/١.

(٣) الأنباري. أسرار العربية، ١٢٨.

ومن ذلك، أيضا، ما رتبوه من تغير يطرأ على التراكيب حال تَقدّم الاسم الظاهر، نحو: (أحمد عسى أن ينجح)؛ فإن عُدَّ (عسى) تاما والمصدر فاعله، لزم عسى شكلا واحدا، بتجريده من الضمائر، فيكون التركيب:

٩. (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ) (الحجرات: ١١)

١٠. المسلمون عسى أن يتفقوا

وأما إن عد ناقصا، كان اسمه ضميرا مستترا فيه، يعود على الاسم المذكور قبلا، ولزم أن يكون هذا الضمير مطابقا له[١]، فيقال:

١١. الطلاب عسوا أن يهتموا بالعلم

١٢. النساء عسين أن يربين أولادهن تربية حسنة

وقد نسب بعض النحاة التجريد للحجاز، والمطابقة لتميم[٢].

ومن خلال استقرائي للموسوعات الحديثية، والديوانات الشعرية، والمجاميع اللغوية، وكتب الأدب الكبرى، لم أجد شاهدا واحدا على الأمثلة (٧، ٨، ١١، ١٢)، أي على لغة تميم المزعومة (=لغة المطابقة)؛ فالاستعمال جاء دائما على نسق ما استعمل في القرآن: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ) (الحجرات: ١١). ولعمري كيف ينسبون لهجة إلى تميم بلا شواهد يذكرونها؟!

لعل ما من سبب في ذلك إلا أن النحاة اعتادوا أن ينسبوا اللغتين -أي لغتين- في القرآن إلى الحجاز وتميم، بوصفهما من أكبر قبائل العرب؛ فلما كان القرآن الكريم نزل بلغة الحجاز -حسب زعم النحاة وتوهمهم- وقد جاء بلغة التجريد، لزم أن تكون هذه لغة الحجازيين؛ ولما جوزوا لغة أخرى

---

(١) انظر مثلا: ابن الخشاب. المرتجل، ١٣١-١٣٢؛ ابن عصفور. المقرب، ١١٠/٣؛ ابن مالك. شرح عمدة الحافظ، ٨٢٠.

(٢) انظر: السيوطي. البهجة المرضية، ١٦١؛ ابن طولون. شرح ابن طولون، ٢٣٩/١؛ عون، حسن. اللغة والنحو، ١٤٤، ١٤٥.

نسبوها زعما لتميم! فهي، إذاً، نسبة مزعومة ليس لها من الصحة موقع ولا أساس.

إن فهم النحاة الخطأ لقرينة الرتبة هو الذي أدى، في تقديري، إلى ظهور هذه الأوجه الإعرابية الكثيرة؛ فقد زعم النحاة في جملة:

١٣. عسى أن ينجح أحمد

خمسة أوجه إعرابية؛ وزعموا أيضا أن في جملة:

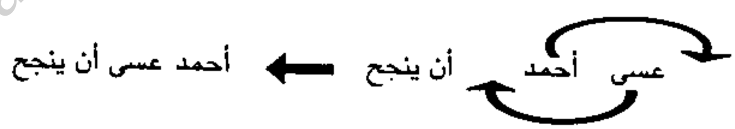
١٤. أحمد عسى أن ينجح

ثمانية أوجه أخرى، كما ذكر في موطنه.

وفي واقع الأمر، إن هذه الجمل ذات نمط تركيبي واحد، ما اختلف فيه إلا موقعية العناصر المكونة للجملة؛ فجملة (١٣) هي الجملة نفسها (عسى أحمد أن ينجح)، إلا أن موقعية الكلمات في جملة الأولى تغيرت عنها في جملة الثانية، بأن تأخر الاسم الظاهر (=أحمد) وتقدم عليه (أن) والفعل، كما في الشكل:



كذلك، فإن جملة (١٤) هي نفسها جملة (عسى أحمد أن ينجح)، إلا أن الاسم الظاهر تقدم ليكون في صدر الجملة، كما في الشكل:



وقد يلجأ الناطق إلى مثل هذه التغيرات الموقعية إذا ما أراد أن يبرز العنصر المقدم، وفقا للقاعدة المشهورة (العرب إذا اهتمت بشيء قدمته)[١]؛ ففي جملة (١٣) تركيز على رجاء نجاح أحمد لا على غناه مثلا، وفي جملة (١٤) تركيز على رجاء نجاح أحمد لا علي مثلا.

(١) يقول سيبويه (الكتاب، ٣٤/١): "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى".

ملحق بالأنماط اللغوية لأفعال المقاربة الواردة في الدراسة

كاد + اسم مرفوع + أن + يفعل

وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسلِم

قالوا: فلان خر على طنب فسطاط، فكادت عنقه أو عينه أن تذهب

قال: فكان وجه رسول الله ﷺ كاد أن يتغير

رجـــالٌ بأيْـــديها دِمـــاءٌ وَنائِـــلٌ ... يَكـــادُ علـــى الأعْـــداءِ أنْ يَتَحَلَّبـــا

فَواللـــهِ وَاللـــهِ العَزيـــزِ مَكانُـــهُ ... لَقَـــدْ كـــادَ روحـــي أنْ يَـــزولَ بِـــلا أمْـــري

فَرَشْـــتُ بِقيـــلٍ كـــادَ يَـــشْفي مِـــنَ الهَـــوى ... تَكـــادُ لَـــهُ أكْبادُنـــا أنْ تَقَطَّعـــا

أبَيْـــتُمْ قَبـــولَ الـــسِّلْمِ مِنّـــا فَكِـــدْتُمْ ... لَـــدى الحَـــرْبِ أنْ تُغْنـــوا الـــسُّيوفَ عَـــنِ الـــسَّلِّ

كاد + اسم مرفوع + يفعل

يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ... النور: ٣٥

فجاء رجل من الأنصار بصُرَّةٍ كادت كفُّه تعجز عنها، بل قد عجزت

رَأى قَوْمَـــهُ إذْ كـــانَ غَـــدَوْا جِلادَهُـــمْ ... مَـــعَ الـــصُّبْحِ حَتّـــى كـــادَتِ الـــشَّمْسُ تَغْـــرُبُ

أحِبُّـــكِ إنْ الحُـــبَّ داعِيَـــةُ الهَـــوى ... وَقَـــدْ كـــادَ مـــا بَيْنـــي وَبَيْنَـــكِ يَنْـــزَحُ

كِلانـــا بَكـــى أوْ كـــادَ يَبْكـــي صَـــبابَةً ... إلـــى إلْفِـــهِ وَاسْـــتَعْجَلَتْ عَبْـــرَةٌ قَبْلـــي

كاد + أن + يفعل + اسم مرفوع

وَجَـــدْتُ فُـــؤادي كـــادَ أنْ يَـــسْتَفِزَّهُ ... رَجيـــعُ الهَـــوى مِـــنْ بَعْـــدِ مـــا يَتَـــذَكَّرُ

كاد + مرفوع + حرف جر + أن + يفعل

وَطَلَبْـــتُ ذا القَـــرْنَيْنِ حَتّـــى فـــاتَني ... رَكْـــضًا وَكِـــدْتُ بِـــأنْ أرى داوودا

شَـــكَرْتُكِ حَتّـــى لَـــمْ تَـــدَعْ لِـــيَ لَفْظَـــةً ... وَكِـــدْتُ بِـــأنْ أشْـــكوكَ فـــي كُـــلِّ مَـــشْهَدِ

كـــادَ دَنْـــدانُ بِـــأنْ يَجْعَلَنـــي ... يَـــومَ نابـــادَ طَعامًـــا لِلـــسَّمَكْ

جَلَـــمٌ مِـــنْ صَـــفاهُ كـــادَ بِـــأنْ يَخْـــ ... ـــفى فَلَـــوْ أنَّـــهُ اضْـــطِبارٌ لَعَـــيلا

تحيّـــرُ العَـــيْنُ فـــي خَـــطٍّ يَكـــادُ بِـــأنْ ... يُغْـــشي العُيـــونَ إذا لألأْنَهُ سَـــطَعا

كاد + حرف جر + أن + يفعل + اسم مرفوع

وَكـــانَ أرَقَّ وَجْـــهٍ ثُـــمَّ أضْـــحى ... يَكـــادُ بِـــأنْ تُـــرَضَّ بِـــهِ الحِجـــارَةْ

كاد + يفعل + اسم مرفوع

﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ التوبة: ١١٧

بينما كلب يطيف بركية قد كاد يقتله العطش

أخر رسول الله ﷺ العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل، أو كاد يذهب شطر الليل

وأتَتْ خُطُوبٌ كادَ يُنْسي ذِكْرُها ... عَهْدَ الهَوى ويَكادُ أنْ لا يُذْكَرا

كاد/يكاد + مرفوع + أن + (لا) + يفعل

فاحْمَرَّ حَتّى كِدْتُ أنْ لا أرى ... وَجْنَتَهُ مِنْ كَثْرَةِ الوَرْدِ

وقَضى الأوْطارَ مِنْها بَعْدَما ... كادَتِ الأوْطارُ أنْ لا تَنْقَضي

كاد/يكاد + مرفوع + (لا) + يفعل

وإنّي لِطَرْفِ العَيْنِ بِالعَيْنِ زاجِرٌ ... فَقَدْ كِدْتُ لا يَخْفى عَلَيَّ ضَميرُ

صَحا القَلْبُ عَنْ سَلْمى وقَدْ كادَ لا يَسْلو ... وأقْفَرَ مِنْ سَلْمى التَّعانيقُ والثِّقْلُ

بَصُرْتُ بِهِ يَوْمًا وقَدْ كادَ صُحْبَتي ... مِنَ الجوعِ أنْ لا يَبْلُغوا الرَّجْمَ الوَخَمْ

وحَلَّأها حَتّى إذا تَمَّ ظِمْؤُها ... وقَدْ كادَ لا يَبْقى لَهُنَّ شُحومُ

فَظَلَّ سَراةَ اليَوْمِ يَقْسِمُ أمْرَهُ ... مُشِتٌّ عَلَيْهِ الأمْرُ أيْنَ يَرومُ

يَكادُ الوَرى لا يَعْرِفُ الخَيْرَ بَعْضُهُ ... عَلى أنَّهُ كالتُّرْبِ فيهِ مَعادِنُ

(ما) + كاد/يكاد + مرفوع + يفعل

﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ البقرة: ٧١

تَطاوَلَ هَذا اللَّيْلُ ما كادَ يَنْجَلي ... كَلَيْلِ تَمامٍ ما يُريدُ صَراما

وما كادَ لَمّا أنْ عَلَتْهُ يُقِلُّها ... بِنَهْضَتِهِ حَتّى اطْمَأنَّ وأعْصَما

قُلْتُ لِغَلّاقٍ بِعِرْنانَ ما تَرى ... فَما كادَ لي عَنْ ظَهْرِ واضِحَةٍ يُبْدي

تَبَسَّمَ كُرْهًا واسْتَبَنْتُ الَّذي بِهِ ... مِنَ الحَزَنِ البادي ومِنْ شِدَّةِ الوَجْدِ

فَذاكَ أميرُ المُؤْمِنينَ ومَنْ لَهُ ... فَضائِلُ ما كانَتْ لِخَلْقٍ تَجَمَّعُ

أخَذْتُ بِعَيْنِ المالِ حَتّى نَهِكْتُهُ ... وبِالدَّيْنِ حَتّى ما أكادُ أُدانُ

(ما) + كاد + مرفوع + أن + يفعل

فدعا فمُطِرْنا، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا

فقال رسول الله ﷺ: إني أجدني قويا إني أجدني قويا! فما كاد أن يزيده

(لا) + يكاد + يفعل

﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ إبراهيم: ١٧

أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ — الزخرف: ٥٢

أن رسول الله ﷺ لم يخضب قط، إنما كان البياض في مُقَدَّم لحيته، وفي العَنْفَقَة، وفي الرأس، وفي الصُّدْغَين شيئًا لا يكاد يُرى

يُعْطِيكَ مَا لا تَكَادُ النَّفْسُ تُسْلِمُهُ   مِنَ التِّلادِ وَهُوبٌ غَيْرُ مَنَّانِ

(لم) + يكد + مرفوع + يفعل

لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا — النور: ٤٠

إذا اقترب الزمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب

وَتَشَاصِيُّ إذا تُفْزِعُهُ   لَمْ يَكَدْ يُلْجِمُ إلا مَا قَسَرْ

إذا انْصَرَفَتْ نَفْسي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكَدْ   عَلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

رَهْطُ حَلْوَانَ لَمْ يَكَدْ مِنْكَ يَحْظَى   بِلِقَاءٍ حَتَّى تَلاهُ الفِرَاقُ

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ   رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

عسى + مرفوع + أن + يفعل

فَأُولَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ — النساء: ٩٩

فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ — المائدة: ٥٢

قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ — الأعراف: ١٢٩

إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ — التوبة: ١٨

وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ — التوبة: ١٠٢

فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِى بِهِمْ جَمِيعًا — يوسف: ٨٣

فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ — الكهف: ٤٠

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ — الحجرات: ١١

عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ — التحريم: ٨

قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ — البقرة: ٢٤٦

فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ — محمد: ٢٢

ليبلغْ الشاهدُ الغائبَ، فإنَّ الشاهد عسى أن يُبَلِّغَ من هو أوعى له منه

وإن كذبا وكتما، فعسى أن يربحا ربحا

قلت: ما عسى أن ينقص؟

فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي؟

وقال: ما عسيتُ أن يقول؟

وَمَاذَا عَسَى الواشُونَ أنْ يَتَحَدَّثُوا   سِوَى أن يقولوا إنَّني لَكِ عاشِقُ

عسى + مرفوع + يفعل

عسى أحدكم يخبر بما صنع بأهله

ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته!
فإنه عسى يريد أن يستغفر، فيسب نفسه
فقال بعض القوم: بأبي وأمي! عندي نصابٌ عسى يوافقه
عن عبد الله بن مسعود قال: عسى رجل يقول: إن الله أمر بكذا، أو نهى عن كذا!
فلما أتاه الأجير، فقال: لا أدري ما عسى سهمي يبلغ

ومـاذا عسـى الحجـاجُ يبلـغُ جهـدَهُ	إذا نحـنُ خلّفنـا حفيـرَ زيـادِ
أقـي العِـرضَ بالمـالِ التـلادِ وما عسـى	أخـوكَ إذا مـا ضـيّعَ العِـرضَ يشتري
عسـى الأيـامُ تـنعمُ لـي بقـربٍ	وبعـدَ الهجـرِ مـرُّ العـيشِ يحلـو

عسى + أن + يفعل + اسم مرفوع

أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ الأعراف: ١٨٥

وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي الكهف: ٢٤

عسى أن يكون نَزَعَهُ عِرقٌ، قال: وهذا عسى أن يكون نَزَعَهُ عِرقٌ
وإنك عسى أن يطول بك عُمُر
فقال النبي ﷺ: يا قيس، عسى -إنْ مدّ بك الدهرُ- أن يليك بعدي ولاة

عسـى بيـديْ خيـرِ البريّـةِ تنجلـي	مـنَ اللزَبـاتِ الغُبـرِ عنّـا خطوبُهـا
عسـى يـرى نـاركَ مـنْ يمُـرُّ	إنْ جلَبـتَ ضـيفًا فأنـتَ حُـرُّ

عسى + أن + تفعل

وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ البقرة: ٢١٦

وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا النساء: ١٩

فجُدّي نخلَكِ، فإنكِ عسى أن تَصدّقي أو تفعلي معروفًا

فـإنّي عسـى أنْ تُبصـريني كأنّمـا	بَنـيَّ حـواليَّ الأسـودُ اللوابـدُ

عسى + ضمير نصب متصل + فَعَلَ

عسـى الشمسُ قـدْ مُسـختْ كوكبـا	وقـدْ طلعـتْ فـي عـدادِ النّجـوم
أسـائلُ عنهـا الركـبَ والـدمعُ سـائلٌ	عسى استعطفتها للوصـالِ الوسـائلُ
عسـى ودُّ ثـوى لـكَ فـي فـؤادي	علـى بُعـدٍ سـيوجِبُ منـكَ قربـي
فمـاذا عسـى الواشـونَ خاضوا على دَمي	ومِـنْ أيِّ وجـهٍ ثـارَ لـي أيُّ مُؤيـدِ
فقلـتُ عسـى أبـو درعٍ دعـاني	ليُقعِـدَني علـى عـرشِ السّـماكِ
فـإنْ عسـى ملـتَ إلـى التبـاطي	صـفعتُ بالنعـلِ قفـا بُقـراطِ
ومـا يـدريكِ بـاكيتي عسـاني	لِسُكنى الفـوزِ فـي الأخـرى انتقيـتُ
عسـاهُما فـي الفجـرِ قـدْ نبّهـا	مُنطبِحًا قـطُّ بتصـويتِ

عَساكَ أفادَتْكَ الدَّعاوَةُ نَخْوَةً   فَفَرَّتْكَ مِنّي والجَهولُ مُغَرَّرُ
عَساكَ ظَنَنْتَ العُسْرَ فَضْلاً فَحُزْتَهُ   وَحُزْتَ لَهُ مِنّا فَأَصْبَحْتَ مُعْسِرا
فَما أَحْسَنْتَ حَقَّ الوَفاءِ مَسَرَّتي   وَلَكِنْ عَساها أَحْسَنَتْ عِنْدِيَ العُذْرا
فَقُلْتُ عَساهُ كانَ بِهِ نُعاسٌ   وَعِنْدي ما يُطَيِّرُ مِنْ نُعاسِكْ
عَساكِ تَخَوَّفْتِ مِنْ أَهْلِهِ   فَأَظْهَرْتِ جَهْلاً بِما نالَهُ
عَساها صَدَّقَتْ ما أَخْبَروها   بِأَنَّ الطَّيْفَ يَسْمَحُ بالوِصالِ
عَساكَ مَعَ العِتْقِ الكِرامِ عَتَقْتَني   فَإِنّي عَلى بابِ الرَّجاءِ حَجومُ
عَساكَ أَمِنْتَ بِبادِرَتي وَصَدّي   لِما أَغْلَقْتَ بَيْتَكَ بِسِنْ رُهونِ

عسى + ضمير نصب + أن + يفعل

فقال أبو بكر: وما عساهم أن يفعلوا بي؟ إني والله لآتينهم

ما عَسينا أنْ نَقولَ لَهُ   غَيْرَ أنَّ الأَرْضَ في خَفَرِهْ
فَماذا عَساكُمْ أنْ تَقولوا لأُخْتِكُمْ   سِوى عَذْلِكُمْ أوْ عَذْلِ مَنْ كانَ مانِعا
واسْتَنْجِح العَزْمَ ولا تُماطِلْ   عَساكَ أنْ تَحْظى بِنَفْلِ النّافِلِ
يا ذاكِرًا ما عَساهُ أنْ يَكونَ غَدًا   مِنْ جودِهِ وَهْوَ ناسٍ مِنْهُ ما كانا

عسى + سيفعل

عَسى طَيِّهُ مِنْ طَيِّءٍ بَعْدَ هَذِهِ   سَتُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلى والجَوانِحِ
فَأَسْأَلَهُ وَأَلْطِفَهُ عَساهُ   سَيَأْسو ما بِيَديني مِنْ جِراحِ
عَسى بِالجُنوبِ العارِياتِ سَتَكْتَسي   وَبِالمُسْتَذَلِّ المُسْتَضامِ سَيَنْتَصِرْ
عَسى جابِرُ العَظْمِ الكَسيرِ بِلُطْفِهِ   سَيَرْتاحُ لِلْعَظْمِ الكَسيرِ فَيُجْبَرْ
عَسى اللَّيالي الَّتي أَضْنَتْ بِفُرْقَتِنا   جِسْمي سَتَجْمَعُني يَوْمًا وَتَجْمَعُهُ
عَسى نَفَحاتُ الجودِ مِنْ رَوْضَةِ الرِّضا   سَتَنْفَحُ لِلْمَهْجورِ طَيِّبَةَ العَرْفِ
رُدّوا إلى الجانِبِ الغَرْبِيِّ عيسَهُمُ   عَسى نَسيمُ الَّذي يَهْوى سَيَنْشَقُهُ
حَداةَ الحُمولِ قِفوها قَليلا   عَسى بِالطُّلولِ سَأَشْفي الغَليلا
عَسى مَيِّتُ الأَظْماءِ في رَوْضَةِ النَّدى   سَيَرْجِعُ عَنْ رَبِّ السَّماءِ وَقَدْ أُحْيا
ولازِمْ بابَهُ قَرْعًا عَساهُ   سَيَفْتَحُ بابَهُ لَكَ إنْ قَرَعْتَا
عَسى اللهُ، لا تَيْأَسْ، سَيَأْذَنُ عاجِلاً   بِنُصْرَةِ مَظْلومٍ وَفَكِّ عَناةِ

عسى + أنّ + جملة

عَسى أَنَّهُ وادي الذِّئابِ وإنَّني   عَمِيتُ وَلَمْ توضِحْ لَنا دونَهُ الدَّرْبُ

عِتابًا عَسى أنْ الزَمانَ لَهُ عُتبى ... وَشَكوىً فَكَمْ شَكوىً ألانَتْ لَهُ القَلْبا
فَصَبْرًا لِما قَدْ أفْسَدَتْهُ يَدُ النَوى ... عَسى أنَّهُ بِالصالح المَلْكِ يَصلُحُ
أجَبْتُ بِلَيلى مَن دَعاني تَجَلُّدًا ... عَسى أنْ كَرْبي يَنجَلي فَأعودُ
وَقائِلُها عَبْدُ الرَحيم بنِ أحْمَدِ ... عَسى أنَّهُ في نَظْمِ مَدْحِكَ يُحْمَدُ
أبا المَعالي أمّا العُتْبى لَها أمَدُ ... إلى رِضاك عَسى أنّي أسابِقُهُ
عَسى أنَّها مِن بَعْدِ أنْ ذاقَتِ الهَوى ... تَنوحُ عَلى مَنْ كانَ يَهْوى جَمالَها
غَضِبنا لَكُم يا آلَ مَروانَ فاغْضَبوا ... عَسى أنْ أرواحَنا يَسوغُ طَعامُها
ما نِمْتُ إلا عَسى أنّي أرى لَهُمُ ... طَيْفًا يُشَرِّفُ ضَيْفًا مِنْ عَبيدِهِمِ
فَإنْ مُتُّ كانَ المَوْتُ عَذبًا بِكأسِهِ ... عَسى أنَّنا نَأتي القِيامَةَ في رَقَنْ

عسى + منصوب + مرفوع

لا تَلُمْهُمْ لَعَلَّهُمْ حاسِدوهُ ... أوْ عَساهُمْ بِفَضْلِهِ جُهَلاءُ
وأبيهِ ما ظَلَّمَ المَشيبُ وإنَّهُ ... أمَلي فقلتُ عَساه عَنّيَ راغِبا
ولا بُدَّ مِن قَصِّي عَلى القَسِّ قِصَّتي ... عَساهُ مُغيثُ المُدْنِفِ المُتَغَوِّثِ
فَقُلْتُ عَساها نارُ كَأسٍ وَعَلَّها ... تَشَكّى فَآتي نَحْوَها فأعودُها
فَقالَتْ: عَساها الخَمرُ؟! إنّي بَريئَةٌ ... إلى اللهِ مِنْ وَصْلِ الرِّجالِ مَعَ الخَمْرِ
عَسانا راجِعو حُلُمٍ ... مَضى بِأطايِبِ العُمُرِ
فَلْيَصنَعِ الدَهرُ ما شاءَتْ نَوائِبُهُ ... فَما عَساني مِنْ بَعْدِ النَوى لاقي؟
وَأطلِقْ ما تَهُمُّ بِهِ عَساهُ ... كَفافي أيُّها الرَّجُلُ النَبيلُ
قالوا عَساكَ مُرَجَّمٌ فَتَبَيَّنْ ... هَيْهاتَ لَيْسَ بِناظِري إنْ غَرَّني

عسى + منصوب + منصوب

عَساكَ خَبيرًا بِالنّاسِ مِثْلي ... إنْ زُدْ مِنْ حِلْمِكَ العَزيبُ

عسى + مرفوع + مرفوع

وذِلْ وَاخْضَعْ عَسى الحَبيبُ إلى ... وَصْلِكَ مِنْ بَعْدِ هَجْرِهِ عائِدُ
عَسى بَعْضُ هاتيكَ العَوائِدِ عائِدُ ... يَدولُ بِهِ يَوْمٌ مِنَ الدَهْرِ واحِدُ
ماذا عَسى أنا بالِغٌ بِعَضيهَتي ... مِنْ مُغْرِقٍ في الزّانِياتِ مُكَرِّرْ
فَيا بَرْدى لا زالَ ماؤُكَ بارِدًا ... عَسى شَيِّمٌ مِنْ حاقَتَيْكِ نَميرُ
يا شَرَفَ الدِّينِ عَسى مَيِّتُ الـ ... فَضْلِ بِأنْ تَلْحَظَهُ ناشِرُ
أقولُ لَهُمْ صَبْرًا لَكُمْ أوْ عَلَيْكُمْ ... عَسى العَيْشُ مَحمودٌ أوِ المَوْتُ عَجْلانُ

عسى + منصوب + مرفوع

عَسى صُوَرًا أمْسى لَها الجَوْرُ دافِنًا ... يُتاحُ لَها عَدْلٌ يَجيءُ فَتَظْهَرَ
عَسى أمِنًا في حَرْبِنا أنْ تُصيبَهُ ... عَواقِبُ أيّامٍ وَيَأْمَنَ خائِفُ

عسى + مرفوع + منصوب

وماذا عَسى شَيْطانُ عَذْلِكَ صانِعًا ... إذا لَمْ يَجِدْ بَيْنَ الأحِبَّةِ مَنْزَغا

عسى + ضمير نصب متصل + منصوب

بِكَ البَلاغُ المُطْرَفُ في آمالِهِ ... ماذا عَساهُ بالِغًا بحالِهِ

عسى + ضمير نصب + يفعل

وَكَيْفَ وَزَنْتُمْ بي مَنْ عَساهُ ... يَوَدُّ بِباعِهِ لَوْ قاسَ فِتْري
عَساهُ يَجودُ لي بِمُرارِ عُمْري ... وَيَنْعَمُ بالجَمالِ وَبِالنِّياقِ

عسى + مرفوع + من + أن + يفعل

ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى من أن يبلغ من هو أوعى منه

وَكَمْ عَسى مِنْ أنْ يَدومَ الفَتى

و ش ك + مرفوع + أن + يفعل

يوشِكُ الفُراتُ أنْ يَحْسِرَ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ

وَقَدْ أوْشَكْتُ أنْ يَتْوى رَجائي ... وَيَكْدِيَ مَطْلَبي وَيَخيسَ أمْري
فَلَوْ تَسْأَلُ النّاسَ التُّرابَ لأوْشَكوا ... إذا قُلْتَ: هاتوا، أنْ يَمَلّوا فَيَمْنَعوا
إذا الحَسَبُ الرَّفيعُ تَواكَلَتْهُ ... بُناةُ السوءِ أوْشَكَ أنْ يَضيعا
فَموشِكَةٌ أرْضُنا أنْ تَعودَ ... خِلافَ الأنيسِ وُحوشًا يَبابا
إذا ما النّارُ لَمْ تُطْعَمْ ضِرامًا ... فَأوْشِكْ أنْ تَمُرَّ بِها رَمادا
فَإنَّكَ موشِكٌ ألّا تَراها ... وَتَغْدو دونَ غاضِرَةِ الغَوادي
بِأوْشَكَ مِنْهُ أنْ يُساوِرَ قِرْنَهُ ... إذا شالَ عَنْ خَفْضِ العَوالي الأسافِلُ
حَتّى إذا قَبَضَتْ أولى أظافِرِهِ ... مِنْها وَأوْشِكْ بِما لَمْ تَخْشَهُ يَقَعُ

يوشك + أن + يفعل + مرفوع

لَيوشِكَنَّ أنْ يَنْزِلَ فيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا
أمّا بَعْدُ ألا أيُّها النّاسُ فَإنَّما أنا بَشَرٌ يوشِكُ أنْ يَأْتِيَ رَسولُ رَبّي فَأُجيبَ

كرب + مرفوع + يفعل

كَربَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذوبُ ... حِينَ قالَ الوُشاةُ هِنْدُ غَضوبُ
وَشَوا زَهَرَ الأشْعار فَقَدْ ... كَرَبَتْ تَخْتالُ عَلى الزّهَر
وَما أنتَ أمْ ما رُسومُ الدّيار ... وَسِتّوكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ
سَقاها ذَوو الأحْلامِ سَجلاً عَلى الظَما ... وَقَدْ كَرَبَتْ أعْناقُها أنْ تَقَطّعا

مسرد تمثيلي لأفعال الشروع

طفق

فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ (طه: ١٢١)

جعل

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشّارِبِ الثَّمِلِ

علق

أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنا ... وَظُلْمُ الجارِ إذْلالُ المُجيرِ

أخذ

فَأَخَذْتُ أسْألُ والرُسومُ تُجيبُني ... إلا اعْتِبارَ إجابَةٍ وَسُؤالِ

هبّ

هَبَبْتُ ألومُ القَلْبَ في طاعَةِ الهَوى ... فَلَجّ كَأنّي كُنْتُ باللّوْمِ مُغْرِيا

أنشأ

لَمّا تَبَيّنَ مَيْلُ الكاشِحينَ لَكُمْ ... أنْشَأتُ أُعْرِبُ عَمّا كانَ مَكْنونا

قائمة المراجع

- الأثاري، شعبان بن محمد (٨٢٨ هـ). بديعيات الآثاري. تحقيق: هلال ناجي. وزارة الأوقاف: بغداد، ١٩٧٧.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥ هـ). شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠٠.
- الأزهري، محمد بن أحمد (٣٧٠ هـ). تهذيب اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون؛ علي محمد البجاوي وآخرين. الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، د.ت.
- الاستراباذي، محمد بن الحسن (٦٨٦ هـ):
  - شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين. دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٧٥.
  - شرح كافية ابن الحاجب في النحو. دار الكتب العلمية: بيروت، ط٣، ١٩٨٢.
- الإسفراييني، محمد بن محمد (٦٨٤ هـ). لباب الإعراب. تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن. دار الرفاعي: الرياض، ط١، ١٩٨٤.
- الأسيوطي، عبد الرحمن (٩١١ هـ). الفرائد الجديدة (تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة). تحقيق: محمد الملا أحمد. وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي: الجمهورية العراقية، ١٩٧٧.
- الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (٤٣٠ هـ). المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم. تحقيق: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- الأصبهاني، محمد بن داود (٢٩٧ هـ). الزهرة. تحقيق: إبراهيم السامراني. مكتبة المنار: الزرقاء، ط٢، ١٩٨٥.
- الأصفهاني، الراغب (٥٠٢ هـ). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة: بيروت، د.ت.
- الأصفهاني، علي بن الحسين (٣٥٦ هـ). الأغاني. تحقيق: عبد الكريم العزباوي؛ عبد العزيز مطر. مؤسسة جمال: بيروت، ١٩٦٣.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب (٢١٦ هـ). الأصمعيات. تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ عبد السلام هارون. دار المعارف: القاهرة، ط٢، ١٩٦٤.
- الأفغاني، سعيد. الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها. دار الفكر: بيروت، ط٣، ١٩٧٧.

- الألوسي، محمود بن عبد الله (١٢٧٠ هـ). رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث العربي: بيروت، د.ت.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧ هـ):
  - أسرار العربية. تحقيق: فخر صالح قدارة. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩٥.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ٢٠٠٣.
- الأنباري، محمد بن القاسم (٣٠٤ هـ). الأضداد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٦.
- الأندلسي، محمد بن أحمد (٧٧٩ هـ). شرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة، ٢٠٠٠.
- أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، ط٦، ١٩٧٨.
- الأهدل، محمد بن أحمد (١٢٩٨ هـ). الكواكب الدرية على متن الأجرومية. دار الكتب العلمية: بيروت، ١٩٩٥.
- أيوب، عبد الرحمن محمد. دراسات نقدية في النحو العربي. مكتبة الصباح: الكويت، ١٩٥٧.
- ابن بابْشاذ، الطاهر بن أحمد (٤٦٩ هـ). شرح المقدمة المحسبة. تحقيق: خالد عبد الكريم. المطبعة العصرية: الكويت، ط١، ١٩٧٦.
- باتل، محمد. كاد واتصال خبرها بأن في التراث. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مجلد (٧)، عدد (١)، ١٩٩٥.
- براجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية. تحقيق: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط٤، ٢٠٠٣.
- البرعي، عبد الرحيم بن أحمد (٨٠٣). شرح ديوان البرعي. مكتبة القاهرة، ط٤، ١٩٦٧.
- ابن برهان، عبد الواحد بن علي (٤٥٦ هـ). شرح اللمع. تحقيق: فائز فارس. الكويت، ١٩٨٤.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣ هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي: القاهرة، ١٩٧٩.
- البغوي، الحسين بن مسعود (٥١٦ هـ). معالم التنزيل. تحقيق: خالد العك؛ مروان سوار. دار المعرفة: بيروت، ط١، ١٩٨٦.

- ابن بكار، الزبير (٢٥٦ هـ). جمهرة نسب قريش وأخبارها، تحقيق: محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة: القاهرة، ١٣٨١ هـ.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر (٦٨٥ هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونه. دار الفكر: بيروت، ١٩٩٦.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (٤٥٨ هـ). كتاب الزهد الكبير. تحقيق: تقي الدين الندوي. المجمع الثقافي: أبو ظبي، ٢٠٠٤.
- التفتازاني، مسعود بن عمر (٧٩٢ هـ):
  - شروح التلخيص. عيسى البابي الحلبي: مصر، ١٩٣٧.
  - المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- التلمساني، المقري (١٠٤١ هـ). أزهار الرياض في أخبار عياض. إحياء التراث الإسلامي: المغرب، د.ت.
- التهانوي، محمد علي (بعد ١١٥٨ هـ). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تحقيق: رفيق العجم؛ علي دحروج وآخرين. مكتبة لبنان: بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- التوحيدي، أبو حيان (٤٠٠ هـ). البصائر والذخائر. تحقيق: وداد القاضي. دار صادر: بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد (٨٧٥ هـ). الجواهر الحسان في تفسير القرآن. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت، د.ت.
- الثعالبي، عبد الملك بن محمد (٤٢٩ هـ). الكناية والتعريض. تحقيق: علي الخاقاني. دار صعب: بيروت؛ دار البيان: بغداد، د.ت.
- ثعلب، أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ):
  - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣.
  - مجالس ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف: القاهرة، ١٩٦٠.
- الجاحظ، عمرو بن بحر (٢٥٥ هـ). البخلاء. تحقيق: طه الحاجري. دار المعارف: القاهرة، ط٦، ١٩٨١.
- الجامي، عبد الرحمن بن أحمد (٨٩٨ هـ). الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب. تحقيق: أسامة طه الرفاعي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: بغداد، ١٩٨٣.
- جبر، محمد عبد الله. الضمائر في اللغة العربية. دار المعارف: القاهرة، ١٩٨٠.

- الجبوري، يحيى. شعر هدبة بن الخشرم العذري. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦.
- ابن الجراح، محمد بن داود (٢٩٦ هـ). الورقة. تحقيق: عبد الوهاب عزام؛ عبد الستار أحمد فراج. دار المعارف: القاهرة، ط٢، د.ت.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١ هـ):
  - دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤.
  - المقتصد في شرح الإيضاح. تحقيق: كاظم بحر المرجان. وزارة الثقافة والإعلام: العراق، ١٩٨٢.
- جطل، مصطفى. النحو والصرف. جامعة حلب: حلب، ١٩٨٥.
- جمال الدين، مصطفى. البحث النحوي عند الأصوليين. دار الهادي: بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
- ابن جني، عثمان (٣٩٢ هـ):
  - الخصائص. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠١.
  - اللمع. تحقيق: فائز فارس. دار الأمل: إربد؛ مكتبة الكندي: إربد، ط١، ١٩٨٨.
- الجواري، أحمد عبد الستار. نحو الفعل. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، ٢٠٠٦.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (٥٩٧ هـ). زاد المسير في علم التفسير. المكتب الإسلامي: بيروت، ط٣، ١٩٨٤.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣ هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. د.م، ط٢، ١٩٨٢.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (٦٤٦ هـ):
  - الأمالي النحوية. تحقيق: هادي حسن حمودي. مكتبة النهضة العربية؛ عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٩٨٥.
  - الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق: موسى بناي العليلي. مطبعة العاني: بغداد، ١٩٨٢.
- الحاكم، محمد بن عبد الله (٤٠٥ هـ). المستدرك على الصحيحين. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- حسان، تمام:
  - البيان في روائع القرآن. عالم الكتب: القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠.
  - الخلاصة النحوية. عالم الكتب: القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

- اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة: الدار البيضاء، ١٩٩٤.
- مقالات في اللغة والأدب. عالم الكتب: القاهرة، ط١، ٢٠٠٦.
- مناهج البحث في اللغة. دار الثقافة: الدار البيضاء، ١٩٨٦.

- حسن، عباس. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. دار المعارف: القاهرة، ط١٤، ١٩٦٦.
- ابن حمدون، أحمد بن محمد (نحو ٩٣٠ هـ). حاشية ابن حمدون على شرح المكودي. دار إحياء التراث العربية: القاهرة، د.ت.
- حميدة، مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. مكتبة لبنان ناشرون: بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- أبو حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥ هـ):
  - ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: مصطفى أحمد النحاس. مطبعة المدني: القاهرة، ط١، ١٩٨٧.
  - البحر المحيط. دار الفكر: بيروت، ١٩٨٣.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (٦٣٧ هـ). توجيه اللمع شرح كتاب اللمع. تحقيق: فايز زكي محمد ذياب. دار السلام: القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- الخراساني، سعيد بن منصور (٢٢٧ هـ). كتاب السنن. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. الدار السلفية: الهند، ط١، ١٩٨٢.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد (٥٦٧ هـ). المرتجل. تحقيق: علي حيدر. دمشق، ط١، ١٩٧٢.
- الخضري، محمد (١٢٨٧ هـ). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد البقاعي. دار الفكر: بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين (٦١٧ هـ). شرح المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ابن دريد، محمد بن الحسن (٣٢١ هـ). الاشتقاق. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة المثنى: بغداد، ط٢، ١٩٧٩.
- الدسوقي، محمد عرفة (١٢٣٠ هـ). حاشية الدسوقي على مغني اللبيب. طبع ونشر عبد الحميد أحمد حنفي: مصر، د.ت.

- الديباجي، إبراهيم. الجديد في الصرف والنحو. سمت: طهران، ط١، ١٩٨٦.
- ديوان ابن الأبّار (٦٥٨ هـ). تحقيق: عبد السلام الهراس. الدار التونسية للنشر، ١٩٨٥.
- ديوان إبراهيم اليازجي (١٣٢٤ هـ). تحقيق: مارون عبود. دار مارون عبود: بيروت، ١٩٨٣.
- ديوان الأخطل (٩٠ هـ). تحقيق: راجي الأسمر. دار الكتاب العربي: بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ديوان أسامة بن منقذ (٥٨٤ هـ). تحقيق: أحمد بدوي؛ حامد عبد المجيد. عالم الكتب: د.ت.
- ديوان أبي إسحاق الألبيري (٤٦٠ هـ). تحقيق: محمد رضوان الداية. دار قتيبة، ط٢، ١٩٨١.
- ديوان إسماعيل صبري (١٣٤١ هـ). تحقيق: أحمد الزين؛ محمد حسن رفعت. لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة، ١٩٣٨.
- ديوان الأعشى الكبير (٧ هـ). تحقيق: محمد محمد حسن. دار النهضة العربية: بيروت، ١٩٧٤.
- ديوان الأعمى التطيلي (٥٢٥ هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت، د.ت.
- ديوان الأفوه الأودي (٥٤ ق.هـ). تحقيق: محمد ألتونجي. دار صادر: بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ديوان أوس بن حجر (٢ ق.هـ). تحقيق: محمد يوسف نجم. دار صادر: بيروت، ط٣، ١٩٧٩.
- ديوان البحتري (٢٨٤ هـ). تحقيق: عمر فاروق الطباع. دار الأرقم: بيروت، ٢٠٠٠.
- ديوان بديع الزمان الهمذاني (٣٩٨ هـ). تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- ديوان بشار بن برد (١٦٧ هـ). تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور. الشركة التونسية للتوزيع: تونس، ١٩٧٦.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (٢٣١ هـ). تحقيق: محمد عبده عزام. دار المعارف: القاهرة، ط٣، د.ت.
- ديوان جرير بن عطية (١١٠ هـ). تحقيق: إيليا الحاوي. دار الكتاب اللبناني: بيروت، ١٩٨٢.
- ديوان جميل بثينة (٨٢ هـ). تحقيق: إميل بديع يعقوب. دار الكتاب العربي: بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ديوان ابن الحداد الأندلسي (٤٨٠ هـ). تحقيق: يوسف علي طويل. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ديوان الحطيئة (٤٥ هـ). المؤسسة العربية للطباعة والنشر: بيروت، د.ت.
- ديوان ابن حَيُوس (٤٧٣ هـ). تحقيق: خليل مردم بك. دار صادر: بيروت، ١٩٨٤.
- ديوان خليل مطران (١٣٦٨ هـ). دار مارون عبود: بيروت، ١٩٧٧.
- ديوان ابن الخياط (٥٤٨ هـ). تحقيق: خليل مردم بك. مطبوعات المجمع العلمي العربي: دمشق، ١٩٥٨.

- ديوان ابن دارج القسطلي (٤٢١ هـ). تحقيق: محمود علي مكي. المكتب الإسلامي: دمشق، ط١، ١٩٦١.
- ديوان ابن الدمينة (١٣٠ هـ). تحقيق: أحمد راتب النفاخ. دار العروبة: القاهرة، ١٣٧٩هـ.
- ديوان ذي الرمة (١١٧ هـ). تحقيق: عمر فاروق الطباع. دار الأرقم: بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ديوان الراعي النميري (٩٠ هـ). تحقيق: راينهرت فاييرت. شتاينر بفيسبادن: بيروت، ١٩٨٠.
- ديوان ابن رشيق القيرواني (٦٠٨ هـ). تحقيق: عبد الرحمن ياغي. دار الثقافة: بيروت، د.ت.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب) (١٤٥ هـ). تحقيق: وليم بن الورد البروسي. دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط٢، ١٩٨٠.
- ديوان ابن الرومي (٢٨٣ هـ). تحقيق: حسين نصار. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.
- ديوان زهير بن أبي سلمى (١٣ ق.هـ). دار صادر: بيروت، ١٩٦٤.
- ديوان ابن زيدون (٤٦٣ هـ). تحقيق: حنا الفاخوري. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ديوان السيد الحميري (١٧٣ هـ). تحقيق: نواف الجراح. دار صادر: بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- ديوان الشريف الرضي (٤٠٦ هـ). تحقيق: يوسف شكري فرحات. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني (٢٢ هـ). تحقيق: صلاح الدين الهادي. دار المعارف: القاهرة، ١٩٦٨.
- ديوان الصاحب بن عباد (٣٨٥ هـ). تحقيق: محمد حسين آل ياسين. دار القلم: بيروت، ط٢، ١٩٧٤.
- ديوان ابن الصباغ الجذامي (بعد ٦٤٨ هـ). تحقيق: نور الهدى الكتاني. المجمع الثقافي: أبو ظبي، ٢٠٠٣.
- ديوان صفي الدين الحلي (٧٥٠ هـ). تحقيق: محمد حوّر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- ديوان الصنوبري (٣٣٤ هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت، ١٩٧٠.
- ديوان طرفة بن العبد (٦٠ ق.هـ). تحقيق: درية الخطاب، لطفي الصقال. مطبوعات مجمع اللغة: دمشق، ١٩٧٥.
- ديوان عبد الحميد الرافعي (١٣٥٠ هـ). منشورات وزارة الإعلام العراقية: العراق، د.ت.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (٨٥ هـ). تحقيق: محمد يوسف نجم. دار صادر: بيروت، د.ت.
- ديوان عبيد بن الأبرص (٢٥ ق.هـ). تحقيق: تشارلز لايل. دار الكتب القومية: القاهرة، ٢٠٠٣.
- ديوان عرقلة الكلبي (٥٦٧ هـ). تحقيق: أحمد الجندي. دار صادر: بيروت، ١٩٩٢.

- ديوان أبي العلاء المعري (سقط الزند) (٤٤٩ هـ). تحقيق: عمر فاروق الطباع. دار الأرقم: بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ديوان علي بن أبي طالب (٤٠ هـ). تحقيق: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية: بيروت، د.ت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة (٩٣ هـ). دار صادر: بيروت، د.ت.
- ديوان عنترة بن شداد (٢٢ ق.هـ). دار صادر: بيروت، د.ت.
- ديوان ابن غلبون الصوري (٤١٩ هـ). تحقيق: مكي السيد جاسم؛ شاكر هادي شكر. وزارة الثقافة والإعلام: العراق، ١٩٨٠.
- ديوان أبي فراس الحمداني (٣٥٧ هـ). تحقيق: سامي الدهان. بيروت، ١٩٤٤.
- ديوان الفرزدق (١١٠ هـ). تحقيق: علي خريس. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- ديوان القتال الكلابي (٧٠ هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت، ١٩٨٩.
- ديوان ابن قلاقس (٥٦٧ هـ). تحقيق: سهام الفريح. مكتبة المعلا: الكويت، ط١، ١٩٨٨.
- ديوان كثير عزة (١٠٥ هـ). تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت، ١٩٧١.
- ديوان اللواح (٩٢٠ هـ). تحقيق: محمد علي الصليبي. وزارة التراث القومي والثقافة: سلطنة عمان، ط١، ١٩٨٩.
- ديوان مجنون ليلى (٦٨ هـ). تحقيق: مجيد طراد. عالم الكتب: بيروت، ١٩٩٦.
- ديوان مجنون ليلى (٦٨ هـ). تحقيق: يوسف فرحات. دار الكتاب اللبناني: بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ديوان أبي مسلم العماني (١٣٣٨ هـ). وزارة التراث القومي والثقافة: سلطنة عمان، ١٩٨٧.
- ديوان مصطفى صادق الرافعي (١٣٥٦ هـ). تحقيق: ياسين الأيوبي. المكتبة العصرية: بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- ديوان ابن المعتز (٢٩٦ هـ). تحقيق: يوسف شكري فرحات. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- ديوان المعتمد بن عباد (٤٨٨ هـ). تحقيق: رضا الحبيب السوسي. الدار التونسية للنشر، ١٩٧٥.
- ديوان معن بن أوس المزني (٦٤ هـ). تحقيق: نوري حمودي القيسي؛ حاتم صالح الضامن. دار الجاحظ: بغداد، ١٩٧٧.
- ديوان الملك الأمجد (٦٢٨ هـ). تحقيق: غريب محمد علي أحمد. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ١٩٩١.
- ديوان مهيار الديلمي (٤٢٨ هـ). دار الكتب المصرية: القاهرة، ط١، ١٩٢٦.

- ديوان النابغة الذبياني (١٨ ق.هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف: القاهرة، ١٩٨٥.
- ديوان ناصح الدين الأرجاني (٥٤٤ هـ). تحقيق: قدري مايو. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ديوان ابن نباتة السعدي (٤٠٥ هـ). تحقيق: عبد الأمير مهدي الطائي. وزارة الإعلام: العراق، ١٩٧٧.
- ديوان ابن نباتة المصري (٧٦٨ هـ). دار إحياء التراث العربي: بيروت، د.ت.
- ديوان أبي نواس (١٩٨ هـ). دار صادر: بيروت، د.ت.
- ديوان الهبل (١٠٧٩ هـ). تحقيق: أحمد بن محمد الشامي. الدار اليمنية: اليمن، ط٢، ١٩٨٧.
- الرازي، فخر الدين (٦٠٦ هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط٣، د.ت.
- الريحاني، محمد عبد الرحمن. اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية. دار قباء: القاهرة، ١٩٩٨.
- الزبيدي، محمد بن الحسن (٣٧٩ هـ). كتاب الواضح. تحقيق: عبد الكريم خليفة. الجامعة الأردنية: عمان، ١٩٧٦.
- الزبيدي، محمد بن محمد (١٢٠٥ هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: عبد الحليم الطحاوي. مطبعة حكومة الكويت: الكويت، ط٢، ١٩٨٧.
- الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١ هـ). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شبلي. عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧ هـ):
  - الإيضاح في علل النحو. تحقيق: مازن المبارك. دار النفائس: بيروت، ط٦، ١٩٩٦.
  - الجمل في النحو. تحقيق: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة: بيروت، دار الأمل: إربد، ط١، ١٩٨٤.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم. مناهل العرفان في علوم القرآن. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. دار الفكر: بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- الزركشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤ هـ). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين. دار المعرفة: بيروت، ط٢، ١٩٩٤.
- الزركلي، خير الدين. الأعلام. دار العلم للملايين: بيروت، ط١٢، ١٩٩٧.
- الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨ هـ):

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ١٩٩٧.
- المستقصى في أمثال العرب. دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، ١٩٧٧.

• السامرائي، إبراهيم:
- الفعل زمانه وأبنيته. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- في النحو العربي نقد وبناء. دار البيارق: بيروت؛ دار عمار: عمان، ط١، ١٩٩٧.

• السامرائي، فاضل:
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها. دار الفكر: عمان، ط١، ٢٠٠٢.
- تحقيقات نحوية. دار الفكر: عمان، ط١، ٢٠٠٠.

• ابن السراج، محمد بن سهل (٣١٦ هـ). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٤، ١٩٩٩.
• أبو السعود، محمد بن محمد العمادي (٩٨٢ هـ). إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. دار إحيار التراث العربي: بيروت، د.ت.
• السكاكي، يوسف بن أبي بكر (٦٢٦ هـ). مفتاح العلوم. تحقيق: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٨٣.
• ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (٢٤٤ هـ). إصلاح المنطق. تحقيق: أحمد محمد شاكر؛ عبد السلام هارون. دار المعارف: القاهرة، ط٣، ١٩٧٠.
• سنن الترمذي (٢٧٩ هـ). تحقيق: محمد شاكر وآخرين. دار إحياء التراث العربي: بيروت، د.ت.
• سنن الدارمي (٢٥٥ هـ). تحقيق: فواز زمرلي؛ خالد السبع العلمي. دار الكتاب العربي: بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
• سنن أبي داؤود (٢٧٥ هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر: بيروت، د.ت.
• سنن ابن ماجة (٢٧٥ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر: بيروت، د.ت.
• السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١ هـ). نتائج الفكر في النحو. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام: د.م، ط٢، ١٩٨٤.
• سيبويه، عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب: بيروت، د.ت.

- ابن سيده، علي بن إسماعيل (٤٥٨ هـ). **المحكم والمحيط الأعظم**. تحقيق: مصطفى السقا، حسين نصار وآخرين. مطبعة البابي الحلبي: القاهرة، ط١، ١٩٥٨.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١ هـ):
  - **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب: القاهرة، ط٣، ٢٠٠٣.
  - **الاقتراح**. تحقيق: محمد فريد الشبراوي. المكتبة التوفيقية: القاهرة، ٢٠٠٣.
  - **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**. تحقيق: أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- الشدياق، أحمد فارس. **الساق على الساق**. تحقيق: نسيب وهيبة الخازن. دار مكتبة الحياة: بيروت، د.ت.
- شرف الدين، محمود عبد السلام:
  - **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية**. دار مرجانة: القاهرة، ١٩٨٤.
  - **تقويم جديد لكاد وأخواتها**. مجلة اللسان العربي: الرباط، مجلد ١٢، ج١، ١٩٧٥.
- الشلوبيني، عمر بن محمد (٦٤٥ هـ). **التوطئة**. تحقيق: يوسف أحمد المطوع. دار التراث العربي: القاهرة، ١٩٧٣.
- الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠ هـ):
  - **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. دار المعرفة: بيروت، د.ت.
  - **نيل الأوطار**. دار الجيل: بيروت، ١٩٧٣.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (٢٣٥ هـ). **مصنف ابن أبي شيبة**. تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد: الرياض، ط١، ١٤٠٩ هـ.
- الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦ هـ). **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**. دار إحياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي: القاهرة، د.ت.
- **صحيح البخاري** (٢٥٦ هـ). تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير: بيروت، ١٩٨٧.
- **صحيح ابن حبان** (٣٥٤ هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢، ١٩٩٣.
- **صحيح مسلم** (٢٦١ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث: القاهرة، ط١، ١٩٩١.
- الصفار، ابتسام مرهون. **مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي**. مطبعة الإرشاد: بغداد، ١٩٦٨.
- صفوت، أحمد زكي:

- جمهرة خطب العرب. دار الكتب العلمية: بيروت، د.ت.
- الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها. مكتبة مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، ط٤، ١٩٦٣.

- الضامن، حاتم صالح. شعر يزيد بن الطثرية. مطبعة أسعد: بغداد، ١٩٧٣.
- الضبي، المفضل بن محمد (١٦٨ هـ). ديوان المفضليات. تحقيق: كارلوس يعقوب لايل. مطبعة الآباء اليسوعيين: بيروت، ١٩٢٠.
- الطبري، محمد بن جرير (٣١٠ هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار المعرفة: بيروت، ١٩٨٧.
- طحان، ريمون. الألسنية العربية (٢) النحو الجملة الأسلوب. دار الكتاب اللبناني: بيروت، ط١، ١٩٧٢.
- ابن طولون، محمد بن علي (٩٥٣ هـ). شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الكبيسي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
- ابن طيفور، أحمد (٢٨٠ هـ). بلاغات النساء. تحقيق: محمد أبو الأجفان. المكتبة العتيقة: تونس، ١٩٨٥.
- عابدين، عبد المجيد. الأمثال في النثر العربي القديم. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، د.ت.
- عاشور، المنصف. بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية. جامعة منوبة: تونس، ١٩٩١.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر: تونس، ١٩٨٤.
- العاملي، بهاء الدين (١٠٣١ هـ). الكشكول. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي. دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، ١٩٦١.
- العامودي، مطاوع. أبحاث في قسرية القاعدة النحوية. مجلة التربية: قطر، العدد (١١١)، ١٩٩٤.
- ابن عباد، إسماعيل (٣٨٥ هـ). المحيط في اللغة. تحقيق: محمد حسن آل ياسين. عالم الكتب: بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- عبادة، محمد إبراهيم. الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها. مكتبة الآداب: القاهرة. د.ت.
- عبد الغني، أيمن أمين. النحو الكافي. دار الكتب العلمية: بيروت، ٢٠٠٠.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. بناء الجملة العربية. دار غريب: القاهرة، ٢٠٠٣.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد (٣٢٨ هـ). العقد الفريد. تحقيق: أحمد أمين وآخرين. لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة، ط٢، ١٩٦٥.
- العسقلاني، ابن حجر (٨٥٢ هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي؛ محب الدين الخطيب. دار المعرفة: بيروت، ١٣٧٩ هـ.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩ هـ). المقرب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري؛ عبد الله الجبوري. مطبعة العاني: بغداد، ١٩٧١.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب (٥٤١ هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري؛ عبد العال السيد إبراهيم. وزارة الأوقاف: قطر، ط١، ١٩٨٨.
- العقاد، عباس محمود. الزمن في اللغة العربية. مجلة مجمع اللغة العربية: القاهرة، مجلد ١٤، ١٩٦٢.
- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله (٧٦٩ هـ):
  - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ١٩٩٧.
  - المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق: محمد كامل بركات. جامعة الملك عبد العزيز: مكة المكرمة؛ دار الفكر: دمشق، ١٩٨٠.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (٦١٦ هـ):
  - اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر: بيروت؛ دار الفكر: دمشق، ط١، ٢٠٠١.
  - مسائل خلافية في النحو. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار المأمون للتراث: دمشق، د.ت.
- عمايره، خليل. في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق. عالم المعرفة: جدة، ط١، ١٩٨٤.
- عون، حسن. اللغة والنحو. مطبعة رويال: الإسكندرية، ١٩٥٢.
- عيد، محمد. النحو المصفى. مكتبة الشباب: القاهرة، ط١، ١٩٨٠.
- العيني، محمود بن أحمد (٨٥٥ هـ). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
- غلاييني، مصطفى. جامع الدروس العربية. المكتبة العصرية: بيروت، ط٥، ١٩٨١.
- الغندجاني، الأسود (٤٣٠ هـ). فرحة الأديب. تحقيق: محمد علي سلطاني. جامعة النبراس: دمشق، ١٩٨١.
- ابن فارس، أحمد (٣٩٥ هـ):
  - الصاحبي في فقه اللغة. تحقيق: السيد أحمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاه: القاهرة، ١٩٧٧.
  - معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام هارون. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩١.

- الفارسي، أبو علي (٣٧٧ هـ). المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني: بغداد، ١٩٨٣.
- الفراء، يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ). معاني القرآن. تحقيق: فاتن محمد خليل اللبون. دار إحياء التراث العربي: بيروت، ٢٠٠٣.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ). كتاب العين. تحقيق: إبراهيم السامرائي؛ مهدي المخزومي. دار الرشيد: بغداد، ١٩٨٠.
- فيشر، ولف. الجمل المصدرة بأن وأنْ (ترجمة: إسماعيل عمايره). مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة التاسعة، عدد (٢٧، ٢٨)، ١٩٨٥.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (٢٧٦ هـ). عيون الأخبار. دار الكتاب العربي: بيروت، د.ت.
- القرطبي، محمد بن أحمد (٦٧١ هـ). الجامع لأحكام القرآن. مؤسسة مناهل العرفان: بيروت؛ مكتبة الغزالي: دمشق، د.ت.
- القزويني، محمد بن عبد الرحمن (٧٣٩ هـ). الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق: بهيج غزاوي. دار إحياء العلوم: بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- القيرواني، ابن رشيق (٣٤٦ هـ). العمدة في صناعة الشعر ونقده. تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.
- القيرواني، الحصري (٤٨٨ هـ). زهر الآداب وثمر الألباب. تحقيق: زكي مبارك. المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، ط٢، د.ت.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (٧٥١ هـ). إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي. أضواء السلف: الرياض، ط١، ٢٠٠٢.
- ابن الكتاني، محمد (٤٢٠ هـ). التشبيهات من أشعار أهل الأندلس. تحقيق: إحسان عباس. دار الثقافة: بيروت، د.ت.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (٧٧٤ هـ). تفسير القرآن العظيم. مؤسسة الريان: بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان (٩٤٠ هـ). أسرار النحو. تحقيق: أحمد حسن حامد. دار الفكر: عمان، د.ت.
- الكوفي، نجاة عبد العظيم. بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو. دار النهضة العربية: القاهرة، ١٩٧٨.

- اللخمي، ابن هشام (٥٧٧ هـ). شرح الفصيح. تحقيق: مهدي عبيد جاسم. دار عمار: عمان، ٢٠٠٢.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٧٢ هـ):
  - شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد). تحقيق: محمد عبد القادر عطا؛ طارق فتحي السيد. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠١.
  - شرح الكافية الشافية. تحقيق: علي محمد معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
  - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني: بغداد، ١٩٧٧.
  - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. تحقيق: طه محسن. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: العراق، ١٩٨٥.
- المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥ هـ):
  - الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
  - المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب: بيروت، ١٩٨١.
- المتوكل، أحمد. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي. مطبعة الأمنية: الرباط، ٢٠٠١.
- المخزومي، مهدي:
  - في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. عيسى البابي الحلبي: القاهرة، ط٣، ١٩٨٥.
  - في النحو العربي نقد وتوجيه. المكتبة العصرية: بيروت، ط١، ١٩٦٤.
- المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩ هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة؛ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- المرزوقي، أحمد بن محمد (٤٢١ هـ). شرح ديوان الحماسة. تحقيق: أحمد أمين؛ عبد السلام هارون. دار الجيل: بيروت، ط١، ١٩٩١.
- مسند أحمد (٢٤١ هـ). مؤسسة قرطبة: مصر، د.ت.
- مسند أبي عوانة (٣١٦ هـ). تحقيق: أيمن عارف الدمشقي. دار المعرفة: بيروت، ط١، ١٩٩٨.

- مطرجي، محمود. في النحو وتطبيقاته. دار النهضة العربية: بيروت، ٢٠٠٠.
- المطلبي، مالك يوسف. الزمن واللغة. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، ١٩٨٦.
- المعري، أبو العلاء (٤٤٩ هـ). اللزوميات. تحقيق: جماعة من الأخصائيين. دار الكتب العلمية: بيروت، ط٢، ١٩٨٦.
- المقدسي، عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠ هـ). المغني والشرح الكبير. دار الكتب العلمية: بيروت، د.ت.
- المقدسي، محمد بن عبد الواحد (٦٤٣ هـ). الأحاديث المختارة. تحقيق: عبد الملك بن دهيش. مكتبة النهضة الحديثة: مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠ هـ.
- المناوي، عبد الرؤوف (١٠٣١ هـ):
  - التوقيف على مهمات التعاريف. تحقيق: محمد رضوان الداية. دار الفكر المعاصر: بيروت؛ دار الفكر: دمشق، ط١، ١٤١٠ هـ.
  - فيض القدير شرح الجامع الصغير. دار المعرفة: بيروت، ط٢، ١٩٧٢.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١ هـ). لسان العرب. دار صادر: بيروت، د.ت.
- أبو موسى، محمد محمد. دلالات التراكيب. مكتبة وهبة: القاهرة، ط٣، ٢٠٠٤.
- موطأ مالك (١٧٩ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: القاهرة، د.ت.
- الميداني، أحمد بن محمد (٥١٨ هـ). مجمع الأمثال. ملتزم طبع المصحف الشريف: القاهرة، ١٣٥٢هـ.
- ابن الناظم، محمد بن محمد (٦٨٦ هـ). شرح ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي. منشورات ناصر خسرو: بيروت، د.ت.
- النحاس، أبو جعفر (٣٣٨ هـ). معاني القرآن. تحقيق: محمد علي الصابوني. جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- النسفي، عبد الله بن أحمد (٧١٠ هـ). تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل). تحقيق: يوسف علي بديوي. دار ابن كثير: دمشق، ط١، ١٩٩٨.
- النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦ هـ). تهذيب الأسماء واللغات. تحقيق: علي محمد معوض؛ عادل أحمد عبد الموجود. دار النفائس: بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب (٧٣٣ هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب. تحقيق: علي محمد هاشم؛ عبد المجيد ترحيني. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠٤.

- هارون، عبد السلام. الأساليب الإنشائية في النحو العربي. مكتبة الخانجي: القاهرة، ط٥، ٢٠٠١.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٦١ هـ):
  - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي: بيروت، ط١، ١٩٨٦.
  - شرح شذور الذهب. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الفكر: بيروت، د.ت.
  - شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية: بيروت، ٢٠٠٤.
  - شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. تحقيق: هادي نهر. مطبعة الجامعة المستنصرية: بغداد، ١٩٧٧.
  - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: بركات يوسف هبود. دار الأرقم: بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- الهيثمي، علي بن بكر (٨٠٧ هـ). مجمع الزوائد. دار الريان للتراث: القاهرة؛ دار الكتاب العربي: بيروت، ١٤٠٧هـ.
- الوراق، محمد بن عبد الله (٣٨١ هـ). علل النحو. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. مكتبة الرشد: الرياض، ١٩٩٩.
- ابن الوردي، عمر بن مظفر (٧٤٩ هـ). شرح التحفة الوردية. تحقيق: عبد الله علي الشلال. مكتبة الرشد: الرياض، ١٩٨٩.
- اليازجي، ناصيف. العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب. د.م، د.ت.
- ياقوت، أحمد سليمان:
  - الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة. دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، ١٩٨٦.
  - النواسخ الفعلية والحرفية دراسة تحليلية مقارنة. دار المعارف: القاهرة، ١٩٨٤.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي (٦٤٣ هـ). شرح المفصل للزمخشري. تحقيق: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، ٢٠٠١.

ABSTRACT

Onizat, Ahmad Saeed Ali. ***Af'āl al-mugārabah "verbs of appropinquation" An attempt to anew reading of their structures and meanings.*** Master of thesis, Yarmouk University, 2008 (supervisor: prof. Faisal Ibrahim Safa)

This study investigates verbs of appropinquation which is problematic in given, as appeared whether in the language product, or in the explanation, as can be exemplified by words or writings by the ancestors. As for the problem of the given, there would be various controversial moods which sharply contrast with the most prevalent one as in the word "*Asa*" [*Asa* + nominative + *an* + to do]; where some moods were patterned as [*Asa* + nominative + did] or as in the form [*Asa* + nominative + nominative] or [*Asa* + nominative + subjunctive] or [*Asa* + nominative + will do] or [*Asa* + *anna* + subjunctive + to do]. A problematic mood is that where the nominative pronoun was replaced by the subjunctive pronoun in the word [*Asa*] changing it to [*Asahu*], the case in the Arabic language which is unique and unparallel.

As for the explanatory problem, this chapter, unsurprisingly, was mostly concerned with the formal investigation of the methods followed by the grammarians finding that their judgments were standard with no or too little base of hearing or inference; they, for example, disregarded much of the heard moods, presenting many judgments that disagree with the language reality. They showed little interest in the semantic studies as they disregarded or omitted some of the structural meanings and considered verbs of appropinquation as undifferentiated, so their semantic investigation was somewhat trivial.

The point of departure for this study is to deny the idea of defective verbs, particularly verbs of this kind, and clings to the argument that they are complete verbs alluding lexical meanings, and certain complicated actions, and occupy in sentence the place of predicate. The conclusion from this study is that the sentence structure here is [verb + subject + infinitive with omitted preposition] that conjectures the hidden object-subject predication in a way to refer the moods cited by the grammarians to this one, with only some place changes of components. This study attributes using "*An*" to a structural agent, while attributes constant structure -in most cases- to a semantic reason.